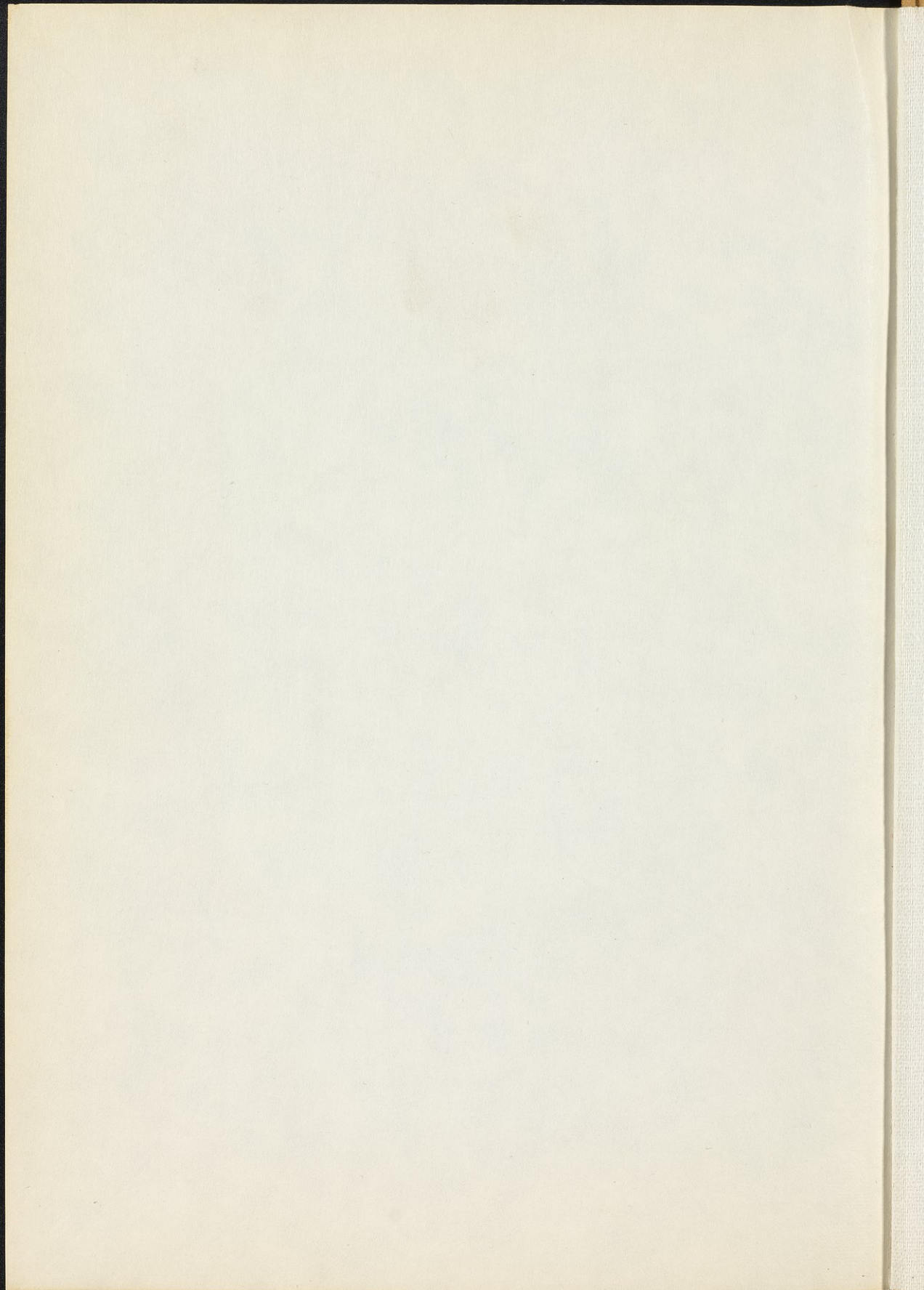
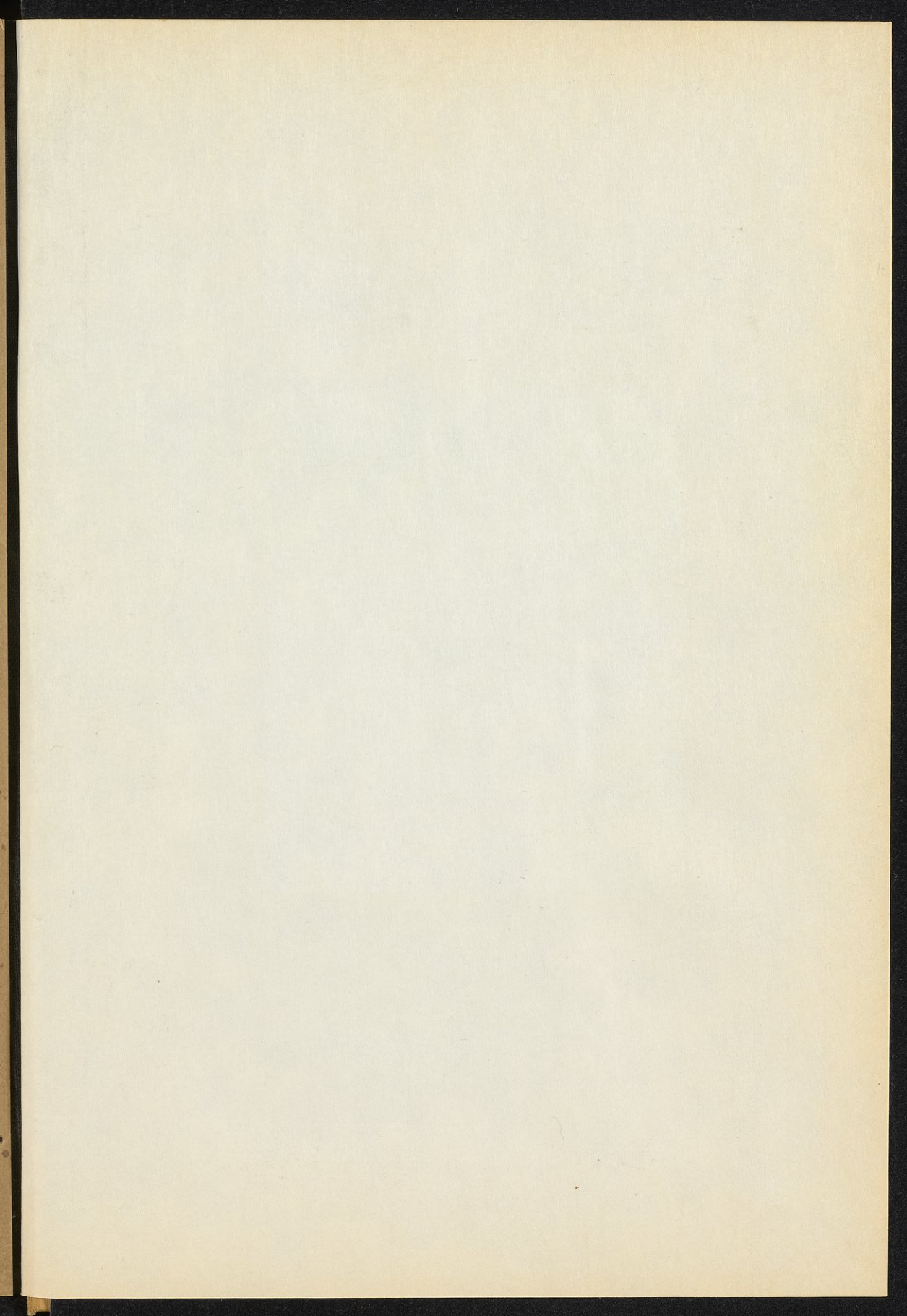


THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY



GENERAL LIBRARY





بَابُ مَحْضِ الظَّرْفِ فِي السِّيَاقِ وَطَوَّلِهَا

تأليف

حسن خليفة

أستاذ الآداب بدارالعلوم العليا
ليسانسيه في الآداب و B.A. في التاريخ والاقتصاد
والعلوم السياسية من جامعة شفيلد بانجلترا

قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب بدارالعلوم العليا

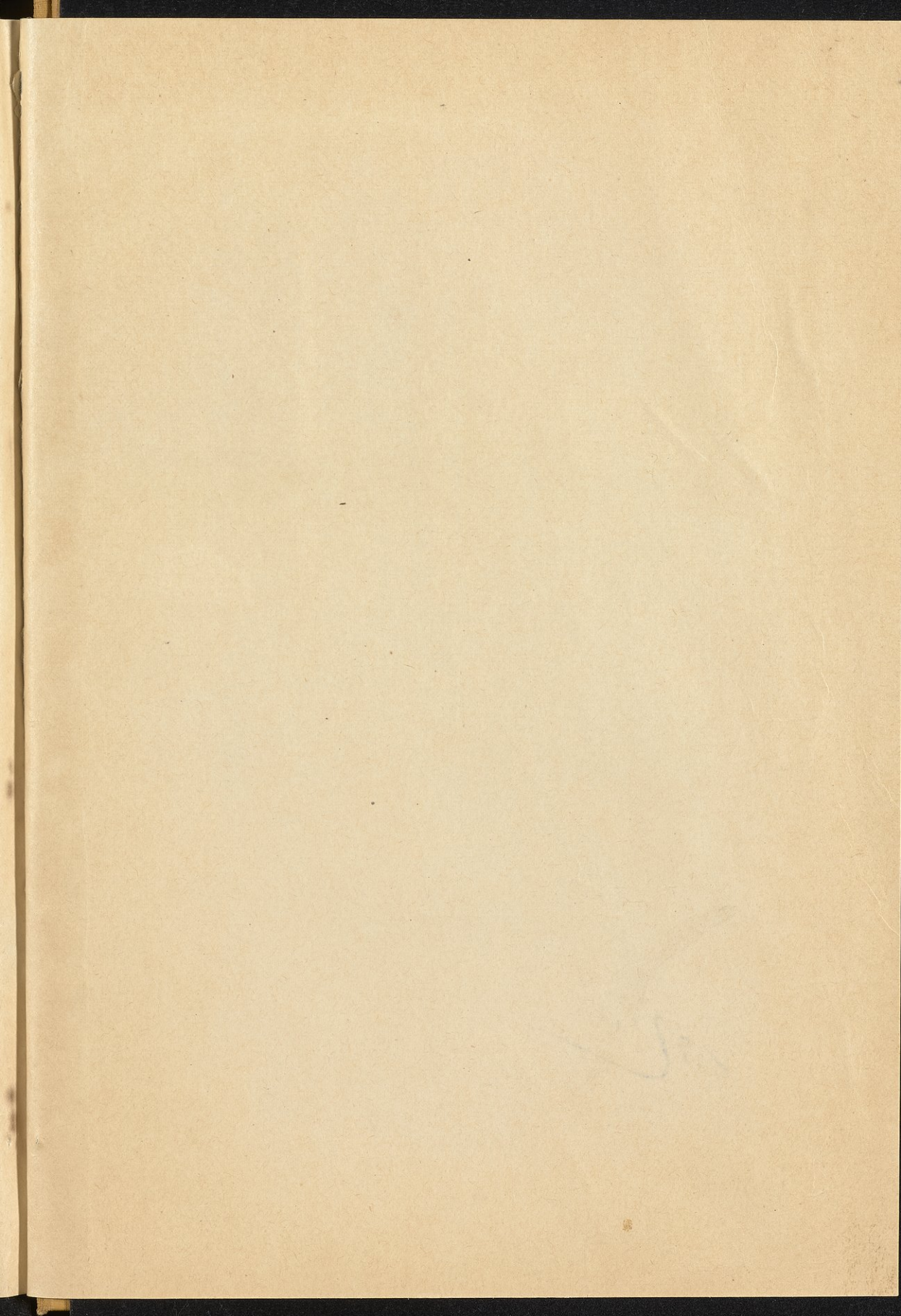
الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

يطلب هذا الكتاب من المكتبة الحديثة بشارع خيرت بالقاهرة

التمن ٥٠ قرشا

المطبعة الحديثة بشارع خيرت بالقاهرة



699/10

1870

بالتفصيل النظرية السياسية والاقتصادية

تأليف

حسن خليل

أستاذ الآداب بدارالعلوم العليا
ليسانسيه في الآداب و (B.A.) في التاريخ والاقتصاد
والعلوم السياسية من جامعة شفيلد بانجلترا

قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب بدارالعلوم العليا

الطبعة الأولى

يوليه سنة ١٩٢٩

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

يطلب هذا الكتاب من المكتبة الحديثة بشارع خيرت بالقاهرة

المطبعة الحديثة بشارع خيرت بالقاهرة

JA
83
K 43

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ساس الدول بعدله . وصلى الله على سيدنا محمد صاحب
التشريع القويم أفضل صلاة وأكمل تسليم . وبعد فإني رأيت الحاجة ماسة
لوضع كتاب في تاريخ تكوين النظريات السياسية وتدرجها مبتدئاً بنشأتها
عند اليونان في زمن حضارتهم القديمة، ومقتفياً أثرها عند الرومان ، وفي
القرون الوسطى ، وتمشيت بها في عصر النهضة العلمية والإصلاح الديني ،
ثم تناولت أدوارها المختلفة في العصر الحديث ، وما أدخله عليها كتاب
الانجليز والفرنسيين من التغييرات أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر
مما أدى إلى الانقلابات الخطيرة في كل من إنجلترا وفرنسا من الوجهتين
الاجتماعية والسياسية . ولم أقف عند هذا الحد ، بل أثبت مقدار الاثر الذي
أحدثته الانقلابات الصناعية والاختراعات الآلية وما ترتب عليها أثناء
القرن التاسع عشر ، في نفوس فلاسفة السياسة وكتابها ، وبينت كيف تأثرت
النظريات السياسية بالمظاهر المادية في عصرنا الحديث .

هذا وقد راعيت الإيجاز بقدر ما استطعت في كتابة هذا السفر ، حتى
يأتي بالغرض الموضوع لأجله ، وهو إيجاد كتيب باللغة العربية يتناول مقرر
العلوم السياسية لطلبة مدرستي المعلمين العليا قسم الآداب ودار العلوم العليا
وقسمته الى كتابين : تناولت في الاول تاريخ النظريات السياسية . وتناولت
في الثاني النظريات الدستورية . وأرجو من المولى القدير أن أكون قد
وفقت فيما حاولت . كما اني أرجو من علمائنا وكتابنا أن يغفروا لي ما قد يقع
من النقص والتقصير ، واعداء إياهم بادخال ما يرونه من الاقتراحات
والتحسينات ، في الطبعة الثانية إن شاء الله .

ولقد عولت وأنا أكتب هذا الكتيب على طائفة من الكتب القيمة
مثل كتب دننج (Dunning) وجتل (Gettell) وليكوك (Leacock)
وولسون (Wilson) وبولك (Pollock) وغيرها ، واستغنت بمذكرات
الاصدقاء والزملاء .

ولا يفوتني أن أذكر بالشكر فضل المعونة التي أسداها إلى كل من
زميلي الاستاذ احمد يوسف نجاتي افندي المدرس بدارالعلوم فقد راجع لغته
والاستاذ محمد سامي عاشور افندي المدرس بالمعلمين العليا قسم الآداب فقد
أدلى باقتراحات ثمينة .

وفقنا الله جميعا الى خدمة هذا البلد من الناحية العلمية في ظل ملكنا
المعظم حامل لواء النهضة الحديثة وولى عهده المحبوب أبقاهما المولى ذخرا
للعلم والعلماء آمين ؟

مصن فليف

يوليه سنة ١٩٢٩

الكتاب الأول

مقدمة

علم سياسة الدول يبحث في الدول، من حيث أنظمة حكوماتها . والقواعد التي تبنى عليها علاقة السلطة الحاكمة فيها بالهيئة المحكومة . وهو كغيره من العلوم الاجتماعية ، مجموع أبحاث نظرية تحليلية ، لا تقتصر على بيان النظم الحالية لدولة أو دول معينة . بل تتناول أيضا تحليل هذه النظم ، وبيان الأدوار التي مرت عليها ، وأسبابها الاجتماعية والادبية ، وموازنة هذه الأدوار بغيرها ، في عصر معين أو عصور مختلفة .

فمثلا إذا درسنا من الوجهة التاريخية والمقارنة النظام السياسي للدول الاوربية والامريكية وداثيرها ، أمكننا أن نقف على مجموعة من المبادئ والنظم ، التي وإن اختلفت في ظاهرها بين دولة وأخرى ، لا تخرج عن بضع قواعد عامة ، تطبقها كل الدساتير بغير استثناء . وتبين لنا هذه الدراسة أيضا أن الاصلاحات الدستورية التي تعملها دولة من الدول لظروف خاصة ، لا تلبث أن تأخذ بها دول أخرى . وهذا ما يساعد على تدرج النظريات السياسية وتقدمها .

والغرض من دراسة هذا التدرج هو العمل على ترقية دستورنا وجعله شيئا فشيئا مماثلا لارقي النظم الدستورية .

هذا ولا بد لنا أن نبدأ بدراسة النظريات العامة وتاريخها وتدرجها إذ عليها تبنى الدساتير . فندرس الجماعة السياسية أي الدولة وماهيتها ، وكيف

تكونت ، وما قيل عن أصلها ومنشأها ، وندرس ما قيل عن السلطة وأصحاب
السلطان فيها ، وكيف تغيرت هذه السلطة وتدرجت وتفرعت ، ثم ندرس
منشأ حقوق الافراد ونموها ، والنضال الذي قام بين الهيئتين الحاكمة والمحكومة
من أجل هاته الحقوق ، الى غير ذلك من الموضوعات السياسية التي كانت ولا
تزال الشغل الشاغل للكاتب من أقدم عصور التاريخ الى وقتنا الحاضر .



الباب الأول

١ — تاريخ النظريات السياسية عند اليونان

تمهيد

تقدمت مدن الولايات في بلاد الأغر يق تقدمًا سياسيًا واجتماعيًا في العصور التي وقعت بين القرنين السادس والثالث قبل الميلاد تقدمًا عجيبيًا، وقطعت شوطًا عظيمًا في سبيل الرقي المادي والأدبي والسياسي. وظهر بين رجالها رجال اشتهروا بالحكمة والفلسفة، وتناولوا العلوم بالبحث والتحليل. وأينعت أثينا في عصر بركليز (٤٨٠ — ٤٣٠ ق. م) حتى بلغت شأواً عظيماً من المجد والمدنية، وسادت غيرها من المدن الاغريقية، وكانت قبلة الانظار ومحط الرحال لرجال ذلك العصر من جميع العالم المتمدنين، واصبحت مهبط الحكمة، ومبعث النور والعرفان. فلا غرو اذا ظهر فيها الفلاسفة والحكماء والمؤرخون امثال هيرودوت و ثوثيديز المؤرخين الشهريين وسوفكليز ويورويديز و ارسطوفانيس من أشهر الكتاب والروائيين وانكستاغورس وسقراط ثم افلاطون و ارسطوطاليس من انبغ الحكماء والفلاسفة الذين تناولوا النظم السياسية السائدة بالنقد والتحليل، وكتبوا النظريات فوضعوا الحجر الاساسي للعلوم السياسية.

ولتفهم ما أثبتوه من النظريات نسرد بايجاز التاريخ السياسي لبلاد الاغريق في هذه الازمنة لشدة ارتباط هذه النظريات بالنظم السياسية التي سادت اذ ذلك.

كان اليونانيون حول سنة ٧٠٠ ق. م. جماعات صغيرة مبعثرة، تقطن الجبال والوديان، وعلى الشواطئ، وفي الجزر التي تحيط شبه جزيرتهم الواقعة في الجنوب الشرقي لاوريا. وكونت كل جماعة وحدة سياسية، قائمة بذاتها، مستقلة عن جاراتها، واتبعت نظاما سياسيا ودينيا خاصا بها.

وقد نشأت هذه التفرقة بسبب طبيعة البلاد الجغرافية، فان جبالها وهضابها العديدة وانهارها القصيرة، جعلت الاتصال بين هاته الجماعات صعبا، وحالت دون اندماجها اجتماعيا وسياسيا. وقد ظلت هذه الجماعات متباعدة متنافرة ز منا طويلا اللهم الا في احوال استثنائية دعت اليها ظروف اجتماعية أو حرية مثل الالعب الاولمبية أو الحروب الفارسية.

أما نوع الحكومة التي سادت البلاد والمدن الاغريقية في القرن السابع وجزء من السادس قبل الميلاد فقد اختلف ايضا، كما قدمنا، باختلاف الجماعات والمدن، اذ كانت حكومة معظم الولايات القوية حكومة اوليجركية أو ارستقراطية حلت محل الحكومة الملكية التي وصفها هومر في اشعاره. وتملك زمام السلطة في كل مدينة وولاية، ماعدا اسبرطة، بضعة افراد ممتازين بسبب مركزهم الاجتماعي أو الديني، واداروها من الوجهات الاجتماعية والاقتصادية والدينية. ولما حل القرن السادس قبل الميلاد اختفت الحكومة الارستقراطية، وساد البلاد نوع آخر من أنواع الحكومة، وهو حكومة جماعة الطغاة والمستبدين، فقد انتهز فرد قوي واسع المطامع اضمحلال الحكومة الارستقراطية بسبب تنازع افرادها، وانغمسهم في الملاهي، وانشغالهم بالامور المادية، واستخلص السلطة لنفسه، وادار الحكومة بيده القوية. فكانما رجع نظام هومر الملكي الى بلاد اليونان في القرن السادس، مع الفارق بان المستبد القابض على زمام الأمور لا يستند في حكمه على ما ورثه من مركز اجتماعي أو ديني، بل يستمد سلطته من القوة ومن القوة دون سواها.

اثر ظهور هذا النوع من الحكم أثر ايبنا فى طريقة التفكير السياسى ،
وحولها من مجراها القديم وهو اعتماد صاحب السلطة على حقه الموروث
فى السلطة ، بدون مراعاة مصلحة المحكومين ، الى مجرى آخر ، وهو استناد
الحاكم الى القوة مادام فى هذه القوة خير للمحكومين .

تسم المستبد السلطة ووجه شدته وقسوته الى الارستقراطية
واعضاءها ، اصحاب السلطان قديما ، ولكنه مالبث ان استبد بالشعب أيضا ،
فهاج الشعب واسقط حكومة المستبدين من البلاد .

ولم تخضع بعد ذلك مدن الاغريق الى نوع واحد من الحكم ، بل
حاول الارستقراط ، فى بعض المدن ، أن يسترجعوا ما فقدوه من السلطة ،
وقومهم جمهور الشعب مقاومة عنيفة ، وظهر فى البلاد نزاع قوى بين
الارستقراطية والديمقراطية ، وسندت اسبرطة ظهر المحافظين ، أما الاحرار
فى اينا فقد ناصروا الديمقراطية وأخذوا بيدها ، فأينعت وتقدمت . وظل
هذا النزاع طويلا ، ودام حيناً . وفى وسط هذا النضال وبين احضان تلك
المعمعة ظهر الكتاب المجيدون متأثرين بما احاط بهم ، فتغيرت النظريات
السياسية بكتاباتهم ومباحثهم الشائقة .

أن الخوف من غزو الفرس دفع الشعوب اليونانية للاعتراف بنوع
من السيادة لاسبرطة أولا ، ثم لاينا بعدها . وحاول كل من المدينتين
أن يسود البلاد عسكريا متذرعاً بقوته ، وأن يكون منها وحدة سياسية
متناسكة . وقد نجحت كل منهما ، ولكن كان نجاحها محدوداً ومؤقتاً بسبب
شدة التنافس بينهما واختلافهما اجتماعياً وعقلياً وسياسياً ، إذ ناصرت
اسبرطة الارستقراطية وناصرت اينا الديمقراطية . وقد أدى هذا التنافس
الى حروب البلوبونيز الطاحنة (٤٣١ - ٤٠٥ ق . م) بينهما . وقد عادت

هذه الحروب بأسوأ النتائج على بلاد اليونان وشعوبها كافة، وابتعدت فكرة التوحيد السياسي الى حين. وليس هناك اشارة جلية في ابحاث كتّاب ذلك العصر عن فكرة هذه الوحدة السياسية، لأنها وان كانت تحققت لم تدم طويلا وكان تحقيقها جزئيا، وبنيت على القوة المادية. ولم تصل فلسفة ذلك العصر الى مكانة تمكنها من تحليل نتائج هذه القوة المادية.

والآن نحن ندرس نظم اسبرطة وأثينا لأنها اثرت بصفة خاصة في النظريات السياسية اليونانية.

١. دستور اسبرطه.

ساد في اسبرطه منذ اقدم عصور تاريخها نظام اجتماعي فريد امتازت به عن باقي مدن الولايات الاغريقية: فقد انقسم سكانها الى ثلاث طبقات اجتماعية، الاسبرطيون والبريركواي (Perior koi) والهيلوت (Helots). وكانت الطبقة الثالثة اكثر الطبقات عددا، وكانت ادناها في المرتبة لاجتماعية، اذ كانت طبقة الارقاء التي اشتغلت بفلح الارض وزرعها، وعلى كدها عاشت الطبقات الأخرى، ولم يكن لها حقوق مدنية أو سياسية، ولم تتمتع بأى نوع من أنواع الحرية اللهم إلا اذا انتظم بعض افرادها أحيانا في الجيش. أما الطبقة الثانية فكانت تماثل الطبقة الوسطى في العصر الحديث، وتمتعت بجميع الحقوق المدنية واشتغل بعض افرادها بالزراعة. اما القسم الاكبر منها فقد اشتغل بالصناعة والتجارة، ولم تشترك هذه الطبقة في الحياة السياسية الاسبرطية. أما الطبقة الأولى وهي طبقة الاسبرطيين وكان عدد افرادها قليلا فقد كان لها السيطرة التامة على الحياة العامة في اسبرطه، وعاش الاسبرطي الأصيل على عرق جبين الهيلوت، وكانت الصناعة والتجارة محرمة عليه، واقتصر عمله على الامور العسكرية

والشئون السياسية. فكان الصبي الاسبرطى يخرج من عهدة والديه وهو في السابعة من عمره ليقوم بتربيته رجال معينون من قبل الحكومة ويشرفون على تربية الغلمان. ويستمر الولد في عهدة الحكومة تشرف على تربيته، وتنمية جسمه، حتى اذا ما بلغ سن الرجولة شب فارسا مقداما، بارعا في الحرب وفنونا. ويظل الاسبرطى مشغلا بالأمر العسكري والحربية حتى اذا بلغ سن الشيخوخة اشتغل بأمور الحكم، ادارية كانت أو اقتصادية أو سياسية. وكان من قوانين اسبرطة أن يربي الأسبرطى محبا لوطنه، مخلصا لقومه، لا يؤثر مصالح عشيرته على مصالح امته، لا يشتغل إلا بأمور قومه، مبتعدا عن الأختلاط بالاجانب ما استطاع الى ذلك سبيلا. وكانت اسبرطه لا تتقيد بالقوانين المكتوبة بل ابطل ليكرغوس مشرعها الكبير تقنينها وتدوينها. وكان حكم القاضى هو القول الفصل في كل المشاكل والمشاحنات التي تنشأ بين الافراد، وعلى ذلك حفظ ليكرغوس على الاسبرطيين بتشريعه هذا وقتا طويلا كان يصرف في المناقشات، والمجادلات الكلامية التي تحيط فن التشريع عادة.

حكم اسبرطه ملكان متساويان في السلطة تماما، وبجانبهما مجلس شيوخ (سناتو) ينتظم من ثمانية وعشرين عضوا ينتخبون لمدة الحياة، وجمعية عمومية تتألف من جميع الأسبرطيين، ومجلس حكام يتألف من خمسة أعضاء (Ephors) يتجدد أعضاؤه كل سنة. وكان الملكان يتمتعان بالرياسة العسكرية والدينية العليا، ولكن كانت سلطتهما اسمية أكثر منها فعلية، أما مجلس السناتو، فكان يشتغل بالأمر القضائية، وبالادارية أحيانا. وكان عمل الجمعية العمومية محدودا في المبدأ، اذ كانت لا تعقد إلا نادرا، وذلك لتسجيل موافقتها على اجراء خطير أو مشروع

عظيم ولكن زاد عملها وازدادت أهميته في القرن الخامس قبل الميلاد .
أما مجلس الخمسة فقد كان السلطة التنفيذية الحقيقية في البلاد : أشرف
على الامور الادارية والسياسية حتى على الامور العسكرية في ميادين القتال .
وعلى ذلك يمكن القول بأن حكومة اسبرطة كانت ملكية شكلا ولكنها
كانت اوليجركية فعلا ، بالرغم من تجديد انتخاب اعضاء مجلس الخمسة
سنويا ، وذلك لقلّة عدد من توافرت فيهم شروط الانتخاب لهذا المجلس .
كان تأثير النظام الأسبرطي في سير الفلسفة الأغرريقية وطريقة
تفكيرها عظيما كما سيتبين بعد .

٢ . دستور أثينا

خالفت أثينا اسبرطة مخالفة تامة في نظمها السياسية والاجتماعية ، إذ قد
رأت كل التغيرات السياسية التي مرت على بلاد الأغرريق . ثم أصبحت
حكومتها في نهاية الامر حكومة ديمقراطية صحيحة .

انقسمت الطبقات الاجتماعية في اثينا الى طبقتين : طبقة الارقاء ،
وطبقة الاحرار ، وانقسمت طبقة الاحرار الى اشراف وعامة ، ولكن لم
توجد فواصل دقيقة بين افراد كل من هذه الطبقات ، فلم يكن الارقاء اذلاء
كما كانوا في اسبرطة ، ولم تتميز الأشراف عن العامة بمميزات تاريخية كما تميز
الأسبرطي الأصيل عن افراد الطبقة اله سطي البيريركاوى . أضف الى
ذلك أنه وجد في أثينا عنصر من النزلاء الأجانب ، وهؤلاء اشتركوا اشتركا
فعليا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع الاثينيين ، وهذا لم يوجد في
اسبرطة كما تقدم .

لم يشترك في الحياة السياسية الاثينية غير طبقة الاحرار : الأشراف
والعامة ، وهذان العنصران تساويا في الحقوق السياسية .

كان الاشراف في بدء قيام أثينا اصحاب السلطان فيها، فكان لهم مجلس مكون من تسعة اعضاء منتخبين، يتجدد انتخابهم كل سنة ويسمى مجلس الارا كنة. وكان بجانبه مجلس آخر وهو مجلس السناتو ويسمى مجلس الاثريوباجوس أخذوا من المكان الذي كان يعقد فيه.

وفي نهاية القرن السابع قبل الميلاد ثارت البلاد طالبة تعديل دستورها لاستبدال اغنياء الاشراف بفقراء العامة، وكان من نتائج ثورتهم أن أصلح سولون الدستور.

دستور سولون:

جعل سولون أساس الاصلاح مقدار الثروة التي يملكها الفرد، شريفا كان أم غير شريف، ليشارك في الحياة السياسية، وبذلك قضى على احتكار الاشراف تولى السلطة في البلاد، وابعح للعامة الاشتراك في السلطة على حسب ما يملكه الفرد من ثروة، وما يدفعه من ضريبة. فقسم السكان بحسب ثروتهم الى طبقات اربع: الطبقة الاولى وهي التي تملك قدرا معيناً من الثروة، وتدفع ضريبة معينة. والطبقة الثانية من الفرسان. والثالثة من الزوجيات وهم الذين يملكون المحراث وما يجره من ثيرة، وارضاً يزرعونها، وكانوا فقراء. والرابعة من الـ *ثيتس* (Thetes) وهم الذين لا يملكون شيئاً او كانت ثروتهم لا تبلغ مئتي مدينوس (وهو مكيال يعادل اثنين وخمسين ليرا).

وقد حفظ للطبقات الثلاث الاولى جميع المناصب: وهي مناصب الأركان وحفظه الخزانة، وحفظه السجون وغير ذلك من الوظائف العامة. اما افراد الطبقة الرابعة فلم يكن لهم من الحقوق السياسية الا الاشتراك في جلسات جمعيات الشعب.

بقي الأشراف في دستور سولون اصحاب سلطان ونفوذ في الدولة، ولكن اكتسبت الديمقراطية بعض مكاسب سياسية، فقد نص الدستور على حق مجلس الاكليزيا (الجمعية العمومية لطبقات الشعب الأربع) في انتخاب الأراكنة وفي مراقبة أعمال الحكام، ولها الحق في قبول ما يقدره الحكام أو رفضه، وكان لها سلطة سياسية وقضائية. أما مجلس الاربعائة. (وهو مجلس شيوخ ينتخب أعضاؤه من بين الأفراد الممتازين من أعلى الطبقات) فكان يشرف على أعمال الاكليزيا، وهو الذي كان يقرر موعد انعقادها، ويحضر لها المسائل التي تنظرها، ويراقب تنفيذ قراراتها.

سلبت هاتان الهيئتان كثيرا من اختصاصات (مجلس الاربوباجوس)، ومع ذلك بقي هذا المجلس الحصن الحصين لطبقة الحكام المتقاعدين. وبقي له من السلطة السياسية اعلاها وأوسعها، فقد كان يراقب أعضاء المدينة ويوقع بمن خالف فإنه سلطة قضائية عليا ولا مرد لقضائه، وكان يؤدي الى خزانه الحكومة ما يجتمع من الغرامات التي قضى بها من غير ان يكون ملزما ببيان السبب الذي حمله على القضاء.

تسلم بيزستراتوس (Pisistratus) الطاغية وابتاؤه من بعده الحكم في أثينا فعطل الدستور فيها بين سنتي ٥٦٠ و ٥١٠ ق. م. وعند سقوط هذا النوع من الحكم اكتسبت الديمقراطية مكاسب جديدة بما أدخله كليستينس (Kleisthenes) من الاصلاحات التشريعية. ولما جاء بركليز (Pericles) بلغت الديمقراطية في عصره اقصى مجد لها.

وإليك أهم المظاهر الديمقراطية في ذلك العصر: دفع أجر لأعضاء الجمعية العمومية للشعب حتى يحضروا الجلسات بانتظام، فاصبحت هذه الجمعية المرجع الاعلى لامور الدولة، وكان قولها القول الفصل في كل الامور التي تعرض عليها وتقررها. ولكنها منعت من التطرف بفرض عقوبة على

كل عضو من أعضائها يحاول حملها على قرار غير مشروع ، إذ كان العضو معرضا للمحاكمة والعقوبة ، إذا اتهمه احد في مدة سنة من تاريخ تقديم اقتراحاته ، بأن في هذه المقترحات وتقريرها ما قد أضر بمصلحة البلاد والعباد .

اما الشؤون المدنية للحكومة فقد ادارها مجلس الخمسة (وهو مجلس الاربعة القديم بعد ان عدله كليستينس) وكان ينتخب اعضاؤه بطريق القرعة من بين أفراد الشعب ، وكان يرأسه في كل يوم عضو من أعضائه ينتخب أيضا بطريق القرعة . وكان هذا المجلس هو الذي يحضر المسائل التي تنظر فيها الجمعية العمومية . وبجانب هاتين الهيئتين وجد مجلس العشرة يمثل الدولة في الأمور العسكرية والسياسية وكان مجلسا منتخبا أيضا وهو يمثّل السلطة التنفيذية العليا في الوقت الحاضر .

اما السلطة القضائية فقد كانت مستقلة عن السلطين التشريعية والتنفيذية . ويقوم بأعبائها محاكم شعبية تسمى ديكستريس (Dikasteries) وتتكون من خمسة آلاف شخص ينتخبون بالقرعة ، من بين سكان المدينة وكانوا يقسمون الى عشر فرق . وكانت هذه الفرق هي التي تقوم بالأمور القضائية وكان كل عضو فيها يتقاضى اجرا . فاعتدت جمعية الاكليزيا على القوة السياسية لمجلس الأراكنة واعتدى مجلس الخمسة على السلطة الادارية التي كانت لمجلس الأريوباجوس واستولت المحاكم الشعبية على ما كان له من السلطة القضائية .

والخلاصة ان الدستور الاثيني في عصر بركليز قد فتح بابا لكل عضو من أعضاء الدولة للاشتراك في أمورها السياسية على اختلاف أنواعها ، ووضع الجميع على قدم المساواة امام القانون ، وسوى بينهم في الحقوق المدنية والسياسية ، فتمت بذلك الديمقراطية في ذلك العصر لطبقة الأحرار . أما

الارقاء والاغراب فقد ظلوا بعيدين عن الاشتراك في الامور السياسية، ولهذا كانت الديمقراطية قديما محدودة المعنى اذا نظرنا اليها في ضوء معناها الحديث

السفسطائيون وسقراط

كان السفسطائيون طائفة من المعلمين، اكتسبتهم أسفارهم الطويلة في المستعمرات الاغريقية، وفي مدن الولايات المختلفة، خبرة بالحياة السياسية والنظم الاجتماعية. وقد أخذوا على عاتقهم ترقية شؤون التربية واعداد النشء لما تقتضيه الحياة الجديدة، حتى يصبح المرء منهم قادرا على معالجة الاحوال السائدة ببلاغة المنطق، وحسن الالقاء في الخطابة والجدل، وبذلك ينجح في الحياة العملية، لان التجارة والصناعة والزراعة، كانت في عرفهم مهنا غير معتد بها. وعلى ذلك كانت وجهة نظرهم في أمور التربية مقصورة بصفة خاصة على تعليم النشء البلاغة والخطابة. وقد نادوا في تعاليمهم باعلاء شأن الفرد وتقديم مصلحته على مصلحة المجموع، وحمايته من تدخل الحكومة. وقد كان لغلوهم في نصرة المذهب الفردي آثار سيئة في الحياة العامة من الوجهتين الخلقية والدينية، فهب فريق من الكتاب يعارضون اراء السفسطائيين وينادون بالرجوع الى النظام القديم. فوجدت بذلك طائفتان من الكتاب: طائفة تنصر الحديث وتقوض أركان القديم وتهدمه، والأخرى تعارض التقدم وتتمسك بالقديم. وفي وسط هذا النضال ظهر فريق ثالث من الفلاسفة على رأسه سقراط وافلاطون وارسطوطاليس ووضع نظاما جديدا للتربية يكفل مصالح الحكومة وخدمتها ويعمل على انهاض الفرد وتقوية شخصيته.

كان سقراط (٤٦٩-٣٩٩ ق.م) أول من وضع نظاما خلقيا ونادى بأن الفضيلة والعلم صنوان، وان الرذيلة والجهل لايفترقان، وان الرجل

العادل هو الذى يعرف معنى العدل ، ولا يتسنى له ذلك الا إذا عرف القوانين ودرسها بنوعيتها : الموضوعية والآلهية ، وقد فضل القوانين الآلهية على غيرها من القوانين . تناول سقراط فكرة الدولة وبحبها وحللها ونادى باطاعة القوانين كماهى ، وشبه الوطنى الذى لا يطيع القوانين مدعيًا نقصها ومنتظرًا تنقيحها بالجندى الذى يفر من الميدان قائلًا إن القتال سيعقبه الصلح .

وقد قسم الدول تقسيمًا ابتدائيًا الى ملكية ، واستبدادية ، وارشتراطية وديمقراطية ، وعلى هذا يمكن القول بان تاريخ العلوم السياسية ابتدأ بسقراط إذ أن المبادئ العامة التى وضعها ونادى بها كانت هاديا لتلميذه افلاطون

افلاطون (٤٢٧ - ٣٤٧ ق : م)

سار أفلاطون سيرة استاذه فى الفلسفة بعد أن عدل أصولها وادخل اليها من وجوه التغيير شيئًا كثيرًا حتى أصبحت له فلسفة خاصة تمتاز عن فلسفة سقراط عرفت بالفلسفة الافلاطونية . اما نظرياته السياسية فقد تغيرت وتعطلت كلما كان يتقدم فى السن ، وتزداد خبرته بالشئون العامة ويكثر اختلاطه بطبقات الشعب ، ومع أنه عالج النظريات السياسية معالجة شائقة لم يكتب فى الفلسفة السياسية كتابة مستقلة ، بل كان يلجأ اليها كلما أراد أن يتخطى صعوبة اعترضته وهو يعالج المسائل العلمية والحلقية ، ولذلك كانت كتاباته هذه لاتعد أنها أضافت شيئًا جديدًا فى العلوم السياسية ، بل كل ما عملته أنها أثارت انتقاد تلميذه ارسطوطاليس ، وفى هذا الانتقاد يرى الباحث كثيرًا من الآراء القيمة فى العلوم السياسية

ضمن آراءه السياسية فى ثلاثة كتب له وهى «السياسى» و «الجمهورية» و «القوانين» وفى هذه المؤلفات القيمة أثبت آراء نفيسة من الوجهتين التاريخية والعلمية ، والآن نبدأ بوصف كتابه «الجمهورية» لأنه أنفص كتبه وأعظمها شأنًا .

كتاب الجمهورية :

ان كتاب الجمهورية هو أنفس كتب افلاطون وأعظمها شأنًا، وفيه حاول أن يثبت للقارى ما يفهمه من معنى العدالة، فتخيل دولة تخفق فيها راية العدل، وناقش آراء السفسطائيين فيما ادعوه من ان القوة تخلق الحق، وعارضها معارضة شديدة، وبرهن ان الرجل الظالم لا يكون سعيدا، ثم تناول طبيعة الدولة قائلًا ان الدولة فرد مجسم، وبحث في علاقة هذا الفرد بالمبادئ السياسية السامية. وقال ان الدولة لا تعيش مستقلة عن افرادها ولكنه اعترف باستقلالها عند ما تناول نظرية الدولة بالبحث، ثم قال وهو يبحث في أصلها، ان ميول الأفراد المتشعبة، ورغباتهم المتباينة، وتعاونهم على الوصول الى ما ربههم، جعلتهم يكوتونها. ووصل بوساطة سلسلة من التشبيهات الفلسفية والخلقية بين طبيعة الانسان والدولة مبنية على قوى ثلاث وهى: العقل، والشجاعة، والرغبة، فى أن الدولة لا بد أن تشتمل على طبقات ثلاث: طبقة العمال وعليها أن تعمل لتسد حاجات الافراد الطبيعية، وطبقة المحاربين وعليها ان تحرس العمال وتحميهم، وتدافع عن حدود الدولة وممتلكاتها، وطبقة الحكام وعليها ان تنظم علاقات الافراد بعضها ببعض لخير الجميع. وقال يجب على كل فرد ان يباشر العمل الذى يؤهله له استعداده الطبيعى. وقد اوجد افلاطون بهذا التقسيم الفكرة الاقتصادية فى النظريات السياسية، وبرهن على أهمية تقسيم العمل وتوزيعه بين الافراد، ولم يعن افلاطون بطبقتى العمال والمحاربين عناية عظيمة بل حصر جل اهتمامه فى طبقة الحكام التى يجب ان تتألف من رجال عقلاء راشدين، ووصف لهم نوعا من التعليم والتدريب يؤهلهم الى تولى السلطة وأمور الحكم. ونادى

بان افراد هذه الطبقة يجب ألا ينتسبوا الى أسر خاصة ، أو تكون لهم مصالح ذاتية تشغلهم ، بل ينبغي أن يعيشوا جماعات بعضهم مع بعض وان يتعلموا الفلسفة على حساب الدولة ، ثم يسيطروا على أمورها ، وعلى ذلك قال افلاطون بالغاء الملكية الخاصة وابطط الأسرة حتى تحقق وحدة الدولة ، وعلى الدولة ان تختار الآباء والأمهات حتى يتكون نشر صالح لخدمتها ، وعليهم تحقيق أغراضها ، وعليها أن تتولى تربيتهم جثانيا وعقليا حتى تعد الفرد الى ما هو أهل له ، وتختار من امتاز بعقله ليكون حاكما أو فيلسوفا ، وعلى ذلك نادى افلاطون بمبدأ الشيوعية وعمل على اذاعته ، وكانت الفكرة الأساسية التي سادت « جمهوريته » هي أن السلطة يجب أن تقترن بالعرفان وان الفيلسوف يجب ان يكون السياسي .

تخيل افلاطون بعد ذلك سلسلة من أنواع الحكومة تمر بها الدولة من الكمال الى الاضمحلال فقال ان الحكومة الارستقراطية الرشيدة التي يسودها العدل هي افضل انواع الحكومات ، وتأتي بعدها في المرتبة الحكومة التيمقراطية وهي التي يتأثر أعضاؤها بحب المجد والشرف اكثر من تأثرهم بحب العدل . ثم وضع الحكومة الأوليجركية في المرتبة الثالثة ، وهي حكومة تكونت عند ماتقدمت الثروة الخاصة فحكم البلاد الأغنياء . وبتقدم طبقات الشعب ظهرت الحكومة الديمقراطية فأساءت فهم معنى الحرية وانعمست في الفوضى ، وتنازع الأفراد أمرهم بينهم فأدى هذا التنازع الى ظهور حكم الطغاة وهو أسوأ أنواع الحكم في نظره . يتضح من هذا ان افلاطون فضل حكم الارستقراط المستنيرين وكره الحكومة الديمقراطية كراهية شديدة ، ولعله تأثر في ذلك بمحاكمة أثينا لأستاذه سقراط والحكم عليه بالسجن ثم الاعدام ظلما وعدوانا .

« كتاب السياسى »

يدور بحث افلاطون فى هذا الكتاب على الدولة الكاملة وبحث من وجهة عملية فى مسألة الحكم، وأراد ان يميز بين الحاكم الكامل والنظرية العلمية للدولة، وبين الرجل السياسى وأساليب الادارة الفعلية. وكانت آراؤه فى هذا الكتاب محدودة، وأكثر انطباقا على المنطق من الآراء التى أدلى بها فى كتابه الجمهورية: فقال ان السياسى الحقيقى هو الفيلسوف العاقل وأن غرضه هو تلقين الشعب الفضيلة والعدل. فاذا وجد الحاكم الكامل فلا حاجة للقوانين اذ يجب ان يكون مثل هذا الحاكم مطلق التصرف غير مقيد بقانون ولكن لما كان من المتعذر وجود هذا الرجل الذى ينشده كان لا بد من القوانين المكتوبة واتباع العادات والتقاليد، لأن القوانين والتقاليد ما هى الا نتيجة الحكمة العملية، والخبرة الطويلة، ونادى بضرورة اطاعة القوانين فى الدولة القائمة. وعلى هذا الأساس قسم افلاطون أنواع الحكومات تقسيما جديدا من وجهة عدد الافراد المتولين زمام السلطة وعلاقة هؤلاء بالروابط القانونية، فاذا خضعت الدولة للقوانين فان الملكية تكون أفضل أنواع الحكومات والديمقراطية اسوأها، وتكون الارستقراطية وسطا بين النوعين. أما اذا لم تخضع الدولة للقوانين فان الديمقراطية تكون أفضل أنواع الحكومة وحكومة الطغاة اسوأها، وتكون الأوليجركية وسطا بين الاثنين. وعلى هذا فاما أن يكون حكم الفرد أفضل انواع الحكم اذا تقيد بالقانون، واما ان يكون أسوأها اذا لم يتقيد به، وكذلك يكون حكم الارستقراط او الأوليجرك وسطا بين النوعين فى الصالح والفاسد. وقد قال أن الديمقراطية ضعيفة وكفايتها فى الحكم محدودة وهى عاجزة عن عمل الشر أو الخير ولذلك كانت أفضل أنواع الحكومة الثلاثة عند عدم التقيد بالقانون.

كتاب القوانين

استمر افلاطون في بحثه السياسي في هذا الكتاب من وجهة السياسة العملية . وقال لما كان الوصول الى نوع الحكومة الكاملة غير ميسور في حالة الجماعات الحاضرة ، وكانت القوانين ضرورية كان لا بد من نظام قضائي يأتي بأحسن النتائج في الأحوال السائدة ، وعدل آراءه الأولى تعديلا جوهريا ، فأباح الملكية الخاصة والحياة المنزلية تحت إشراف الحكومة الدقيق فنقض بذلك مبدأ الشيوعية الذي نادى به في كتابه الجمهورية ، ثم جعل للثروة المقام الاول وأوجب الرقابة الشديدة على حياة الوطن من الوجهة العقلية والفنية . وقال يجب ألا تستند السلطة الحكومية على التربية العقلية وحدها ، بل على تقسيم السكان الى طبقات على أساس الثروة في ملكية الاراضي بشرط أن تفرض الحكومة حدا للملكية لا يتعداه الفرد . ثم اقترح نوعا من الحكومة يكون بعيدا عن الملكية المتطرفة ، وعن الديمقراطية المتطرفة ، ونادى بكبح جماح حكومة الطغاة حتى لا تصبح استبدادا ، وبكبح جماح الحرية الديمقراطية حتى لا تصبح فوضى . ونادى باعطاء كل وطني نصيبا في الحكم يتناسب مع كفايته ، ثم وضع نظاما اداريا مفصلا يشمل المبادئ الارستقراطية والمبادئ الديمقراطية ووضع له روابط لا يتعداها ، كما أنه وضع ارشادات تتبع في كثير من مظاهر الحياة العامة والخاصة ، فقال يجب أن تتولى الحكم هيئة مكونة من سبعة وثلاثين عضوا تسمى هيئة الاوصياء على القوانين ، وينتخب الوطنيون الذين يحملون السلاح افراد هذه الهيئة على ثلاث درجات ، ولا ينتخب لها الا من بلغت سنه الخمسين ، ويعتزل الخدمة متى وصل الى السبعين ، وترشح هذه الهيئة الموظفين العسكريين الذين ينتخبون ، وتشرف اشرافا عاما على الأعمال الحكومية الادارية . ويكون بجانبها مجلس إداري مؤلف من ٣٦٠ عضوا ينتخبون بالانتخاب وبالاقتراع ، وكان اختصاص

هذا المجلس يشبه اختصاص مجلس الاربعمائة في اثينا. وتنتخب جمعية عمومية مكونة من الوطنيين أعضاء هاتين الهيئتين.

أما النظام القضائي فقد قال افلاطون فيه بأن لكل وطنى صوتا فى ادارة العدل، ووضع مسائل الاجراءات والاستئناف فى يد هيئة مكونة من صفوة الحكام. وجعل على رأس كل هذه الهيئات هيئة عليا تختار من عشرة من أسن الشيوخ فى هيئة الاوصياء، ومن القساوسة الذين اشتهروا بالورع والفضيلة ومن المشرفين على التعليم، ومن عشرة من الشبان، وتجتمع هذه الهيئة كل يوم من الفجر الى شروق الشمس لتقرر ما تراه من التعديلات فى قوانين الدولة. أما كيفية التشريع بمعناه الحديث فلم يمنحه افلاطون عناية خاصة فى كتابه هذا. وبالجملة أن كتاب القوانين كما قال دنج مجموعة من الافكار غير منظمة، تناولت البحث فى مظاهر الحياة الاجتماعية المتباينة.

يرى مما تقدم أن افلاطون تأثر فى مبادئه السياسية بالتاريخ الفعلى لبلاده، وبما ساد فيها من النظم السياسية، فقد كانت حياة الولاية الاغريقية فى عصره قد وصلت الى طور اضمحلالها فاراد استنباط الأساليب الحكومية التى تنهضها فتطلع الى ماضيها المجيد واقتبس منه آراءه فاتخذ نظم ليكرغوس الاسبرطى أنموذجا له فى كتاباته الأولى ويظهر ذلك فى كتابة الجمهورية. ولكنه عند ما رأى أن النظم الاسبرطية تنقصها الثقافة العلمية أراد أن يدعم فضائلها العسكرية والطبيعية بالتعاليم الفلسفية والحلقية وبحكومة من المثقفين ولما رأى اخفاق أسبرطة فى قيادة الولايات الاغريقية بعد انتصارها فى حروب البلوبونيز حول نظره الى اثينا ونظمها، وترك اسبرطة فتعدلت آراؤه الأولى ويظهر ذلك فى كتابه القوانين اذ اقتبس فيه كثيرا من تشريعات سولون الاثينى واصلاحاته.

كان افلاطون لا يعطف على الديمقراطية الاثينية التي رآها في عصره ، بل كانت نزعته ارسقراطية تسيطرية ، وكان من أنصار مدن الولاية الصغيرة وأقر وجود الرقيق والاغراب في الولاية ليشتغلوا بالتجارة والزراعة فقط . قد نشأ التغيير الذي حدث في آراء افلاطون من الوجهة النظرية الى الوجهة العملية من خبرته الشخصية في الحياة السياسية العامة ، إذ دعاه طاغية سيرقيوز أن يكون مستشاره في الحكم ، وفي اثناء اقامته معه كان هو الحاكم فعلا ، ولما أراد تطبيق نظرياته أخفق في الحكم . فتأثر في آرائه وعلم أن الحقيقة النظرية لا تؤدي الى الاصلاح السياسي المنشود .

كانت معظم آرائه ونظرياته خيالية اكثر منها عملية ، ولا تفيدنا في الحياة الحاضرة ، ومع ذلك قد اشتملت على كثير من الحقائق ، فقد رأى أن العدل أساس الملك ، كما أنه رأى أن الفضيلة قوام الدولة ، وأن اساس الفضيلة هو التربية والتعليم . وقد مجد الوطنية ايما تمجيد ووضع صالح الجماعة فوق مصلحة الفرد ، ونادى بأن الحكومة المعتدلة هي الضمان الوحيد لنيل الحرية وأن الحكم فن . يحتاج الى خبراء مدربين وهذا لا يتأتى في الحكومة الديمقراطية .

ارسطوطاليس (٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م .)

كان ارسطوطاليس تلميذا لافلاطون وقد اعتنق كثيرا من مذاهبه وآرائه الفلسفية . ولكنه اختلف عنه اختلافا بينا في أسلوبه ووجهة نظره عندما تناول في بحثه النظريات السياسية . فقد كان افلاطون كما تقدم خياليا شاعراً خلط بين السياسة والاخلاق . أما ارسطوطاليس فقد كان منطقيا ونظاميا وعمليا في آرائه وأبحاثه . إذ قد استنبط آراءه السياسية من الحكومات القائمة حوله ، وجعل التاريخ وما يراه من المشاهدات والملاحظات الشخصية

أساساً لبحثه. وقد ميز بين السياسة والأخلاق، وتناول كلا منهما بالبحث مستقلاً عن الآخر، وعلى ذلك قد وضع الحجر الأساس للعلوم السياسية كأنها علوم مستقلة إذ جعل أفلاطون الأخلاق العلم الأساسى وعد السياسة فرعاً من فروعها. أما أرسطو طاليس فقد عكس الأمر ونظر إلى السياسية كأنها علم العلوم، قائلاً إن حياة الفرد الكاملة لا تتم إلا إذا كان عضواً في جماعة سياسية، وعد الأخلاق والاقتصاد فرعين من فروع السياسة التي غايتها إسعاد الجماعات البشرية. وكان أفلاطون من المؤمنين بحكم الأقلية التي امتازت بسمو مداركها أو بثروتها، أما أرسطو طاليس فقد قال إن أفضل أنواع الدول ما كان أفرادها مشتركين اثرها كما فعلوا في إدارة شئون بلادهم متى استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

عرف أرسطو طاليس تعقد الحياة السياسية فخل بعين بصيرته أساليب الحكم، وأبان الطرق لتغيير هذه الأساليب حتى تصبح وافية موافقة للمكان والزمان. وأنكر أن قوانين الدولة إنما تطاع إذا وافقت مصالح الأفراد، وقال بضرورة اطاعتها صادفت هوى في نفس الفرد أم لم تصادف، لأن الإنسان مدنى بطبيعته، وأن الدولة نظام طبيعى وضرورى، وأن الحق والعدل موجودان طبيعياً، وأن وظيفة الدولة تطبيق هاتين القوتين الطبيعيتين مطابقة تناسب حاجات الأفراد المختلفة معدلة قواعدها العامة في بعض الأحيان حتى تمنع الظلم عنهم.

مؤلفات أرسطو طاليس :

درس أرسطو طاليس كل النظم الحكومية القائمة في عصره، اغريقية كانت أو غير اغريقية، دراسة وافية ووضع ثمرة دراسته هذه في مؤلف يسمى الدساتير. تناول فيه على ما يقال بحث النظم الحكومية والدساتير في مائة

وخمسين ولاية ودولة، ولكن مما يؤسف له أن ضاع هذا المؤلف ولم يكشف منه الا دستور أثينا فقد كشف حديثا، وألف كتباً أخرى، فُقد معظمها أيضاً، في المنطق والأخلاق والسياسة، وفي علم الحياة وفي الطبيعة، وفي علم النفس. فأكسب العلوم التي كتب فيها روحاً جديدة وحوها من حالها القديمة الى حال جديدة أساسها البحث العلمي الدقيق والاستقراء المنطقي الصحيح.

كتاب السياسة :

شرح ارسطوطاليس في هذا الكتاب فن الحكم وطرائقه وحلل فيه المساويء التي انتشرت في مدن الولايات الأغرريقية، وبين النقائص في نظمها السياسية، ووصف العلاج العملي بأن وضع اقتراحات وتعديلات على هذه النظم حتى ينقذ المدن من الخطر الذي يهددها. وقد تناول في هذا الكتاب موضوعات سياسية كثيرة مثل تعريف الدولة، وانشأها، وانواع الحكومات التي تصلح والتي لا تصلح لها، وكتب عن دستورها وقوانينها وصفات الوطنية وأصحاب السلطان فيها، الى غير ذلك من الموضوعات السياسية والاجتماعية، التي تحيط بمظاهر الدولة المختلفة. فقال ان محاولة الأفراد اتباع رغباتهم وحاجاتهم دفعتهم الى الاجتماع كما يكون لهم من وراء هذا الاجتماع منافع مادية، فاجتمع الرجل بالمرأة، واجتمع السيد بالعبد وكونوا الاسرة المنزلية، ولما زادت حاجات هذه الأسر برقيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، اجتمعت وكونت المدنية أو الدولة، وقال أن الفرد لا تكمل سعادته الا اذا كان عضواً في مجتمع سياسي، وأثبت أن وجود الدولة قد سبق وجود الفرد الانساني، إذ أن الفرد وحده حيوان كباقي الحيوانات، ولم يتميز

عنها الا بالكلام والتفاهم مع إخوانه في المجتمع الذي ينتسب اليه ، ثم قال إن غرض الدولة توفير السعادة الخلقية والعقلية للفرد ، وعلى الاسرة توفير السعادة المادية له ، وافر وجود الرقيق لا كمال هذه السعادة لأن الناس مختلفون في القوى الفكرية والقوى العقلية فخلق فريق منهم سيذا ، وخلق فريق آخر مسودا رقيقا ، ومن استاز من الفريق الأول بالعقل وسمو الادراك صلح للحكم ، أما الباقي من هذا الفريق ، فعليه ان ينفذ أوامر الحكام ، ويطيع ما يشيرون به . وبرهن على ان الرقيق مفيد اذا لم يسيء السادة استعمال سلطتهم ، وابع استرقاق اسرى الحرب اذا كان الفوز فيها نتيجة لسمو المدارك وحسن التدبير لانتيجة للمصادفة او الحظ العاثر الذي لازم المغلوبين وقد شارك ارسطو طاليس بقية نبى وطنه في الاعتقاد بأن الاغريق قوم ممتازون عقليا عن جيرانهم ، وعلى ذلك لا يجوز استرقاقهم بحق .

احتقر ارسطو طاليس كل المهنة التي تتصل بانتاج الثروة وقال أنها من أحقر وظائف الأسرة مع اعترافه بضرورتها وخصص الرقيق والأغراب للقيام بها ، أما الوطنى الذى يشتغل بالأمر العامة فيجب عليه أن يبتعد عن المتاعب الاقتصادية ، وكان الاشتغال بالزراعة وتربية الماشية والصيد فى البر والبحر أشرف فى نظره من الاشتغال بالتجارة وأمورها . أما اقراض النقود بفائدة فلم يقره وراه عملا منافيا للعدالة . يتضح من ذلك أن ارسطو طاليس كان أول مفكر كتب فى الاسس الاقتصادية وخطر شأنها فى النظم السياسية ، اذ قال ، أن توزيع الثروة بين الأفراد من العوامل المهمة التى تؤثر فى شكل الحكومة ، كما أن مهنتهم تؤثر فى كفايتهم وخطتهم السياسية ، وأن الثورات ماهى فى الغالب إلا مشاحنات بين الذين يملكون الكثير من الثروة والذين لا يملكون إلا القليل منها .

انتقد ارسطو طاليس مبادئ افلاطون فيما يختص بروابط الأسرة

والتربية العامة والملكية الذاتية ، ومع أنه وافق استاذة في وجوب كون التعليم والتدريب العام الزاميا ، قد قال إن الغاء روابط الأسرة والملكية الذاتية تضيق حياة الفرد وتمنع الروابط الاجتماعية وهي روابط لها قيمتها . فاهتم بذلك بمصالح الوطنيين وخيرهم كأفراد ، ورفض الفكرة الخيالية القائلة بمصالحهم وخيرهم كوحدة اجتماعية . وقال أن وظيفة الدولة هي توفير أعلى درجات السعادة لمجموعة أفرادها ، ولا تستطيع أن تقوم بمثل هذه الوظيفة إلا اذا منح الفرد قسطا كبيرا من الحرية والاستقلال في العمل حتى يستطيع أن ينمي قواه على أكمل وجه ، اذ الناس مختلفون كفاية وطلبا للارزاق .

عرّف ارسطوطاليس الدولة بأنها مجموعة من الأفراد الوطنيين ، وعرّف الوطني بأنه الفرد الذي له الحق في الاشتراك في شؤون الحكم ومظاهره المختلفة ، تشريعية كانت او قضائية ، اشترا كافعليا ، وكانت مؤهلات الوطنيين في نظره ان يكون الفرد قادرا على أن يحكم ويحكم . أما الطبقات العاملة فيجب ألا تمتع بمزايا الوطنيين اذ ان أعمالها تشغلها عن تنمية القدرة على الحكم

ميز ارسطوطاليس بين الدولة والحكومة : وقال ان الدولة هي مجموع الوطنيين ، اما الحكومة فأنها الفئة التي تأمر ، وتنظم أمور الدولة ، وتتولى الوظائف العامة ، وتملك السلطة العليا . ووضع نظاما خاصا لتوزيع السلطة السياسية والادارية بين الوطنيين حتى تنشأ الحكومة على أفضل وجه . ثم بحث في الموقع الجغرافي للدولة وفي جوها ، ومواردها الاقتصادية وفي عدد أفرادها ، وفي صفاتهم الخلقية . ثم فصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وبين واجبات كل منها واختصاصاتها .

حاول كثير قبل ارسطو طاليس مثل هيرودوت وتوشيديز وافلاطون تقسيم أنواع الحكومة فميزوا بين حكومة الفرد وحكومة الاقلية، وبينها وبين حكومة الاكثرية، اما هو فإنه قسم أنواع الحكومة تقسيما دقيقا ظل أساسا لأنواع الحكومات حتى وقتنا الحاضر، وحلل الحكومة من جهة عدد الأفراد القابضين على زمامها، وحلل الأغراض التي تعمل على تحقيقها، وميز بين النوع الصالح والنوع الفاسد، وبين الحكومة التي تعمل على اسعاد الجميع، والتي تعمل على اسعاد أفرادها وتحقيق مصالحهم الذاتية. فاذا كانت الحكومة حكومة فرد يعمل لخير الجميع سميت ملكية. أما اذا كان الفرد يعمل لمصلحته غير مقيد بقانون فان الحكومة تسمى حكومة استبدادية، واذا كانت حكومة أقلية تعمل لخير الجميع سميت حكومة ارستقراطية. أما اذا كانت الاقلية ترعى مصالحها الخصوصية وتعنى الماديات دون العرفان والوطنية فانها تسمى حكومة أوليجركية، وسمى الحكومة التي يشترك في ادارتها الجميع لخيرهم العام بالحكومة الجمهورية. أما الحكومة التي تسيطر الأكثرية على أمورها، وتحكم البلاد لمصلحة الفقراء فقد سماها بالحكومة الديمقراطية.

وقد عد ارسطو طاليس الحكومة الاستبدادية والحكومة الديمقراطية المتطرفة أسوء أنواع الحكومات. أما أفضل أنواع الحكومة في نظره فهي الحكومة التي تتألف على حسب أخلاق المحكومين وحاجاتهم. واذا وجد في دولة أفراد ممتازون ومتفوقون إدراكا وخلقا فان أفضل نوع من الحكومة هو الحكومة الملكية والحكومة الارستقراطية. أما وحالة الناس على ما هي عليه من نقص فان الديمقراطية المعتدلة هي أفضل الأنواع.

قال ارسطو طاليس بما أن غرض الدولة توفير السعادة العامة، فان الذين يفيدونها ماديا وأدبيا أكثر من غيرهم، يجب أن يتمتعوا بقسط عظيم من

السلطة. وبما أن الفضيلة والكفاية تتوافران في مجموع الوطنيين أكثر من توافرهما في جزءٍ منهم، يجب أن يكون لهذا المجموع الكلمة النهائية في الساطة، فله مجتمعاً في جمعيته العمومية أن يقرر الأمور الأساسية في الدولة وأن يعين الحكام، وأن يسألهم مستعينا في كل تصرفاته بالقانون، إذ القانون فوق الجميع ومرجع الجميع.

الدولة الكاملة في نظر أرسطو طاليس:

ان النضال الحزبي والانقسامات الداخلية التي سادت المدن الإغريقية في عصر أرسطو طاليس أثرت تأثيراً محسوساً في نظرياته السياسية. وقال بأن أفضل الدول هي الدولة التي تشمل مدينة وما حولها من أملاك محدودة ويكون عدد أفرادها قليلاً حتى يعرف بعضهم بعضاً، ويشتركو اشتراكاً فعلياً في إدارة شؤونهم، ويجب أن تكون المدينة قريبة من البحر حتى تستطيع أن تجلب من الخارج ما تحتاج إليه من المرافق الضرورية، على شريطة ألا تشتغل بالأمور التجارية والبحرية، وألا يكون بين أفرادها أغنياء مترفون أو فقراء مدقعون، وأن يكون فيها طبقة وسطى تبتث النظام فيها، وتعمل على تقويتها، وأن يكون في الدولة جميع الحرف الضرورية لحياة الأفراد ومعيشتهم. أما الوطنيون فلا يشتغلون إلا بأمور الحكم، أو الشؤون العسكرية والدينية، وينبغي أن يكونوا هم الملاك، ولديهم متسع من الوقت للتفرغ للقيام بواجباتهم الوطنية. ويجب أن تكون المدينة قادرة على الدفاع عن نفسها والنود عن حياضها، وألا تهاجم غيرها إلا إذا اضطرت إلى الهجوم اضطراً وأن تستعد للدفاع فان الاستعداد العظيم يمنع التعدي، أو بعبارة أخرى الاستعداد للحرب أنفي للحرب. ووصف نوع التعليم العلمي الذي يجب على الوطني أن يتقنه حتى يصير وطنياً كاملاً. وقال إن أهم وظيفة للحكومة هي الإشراف على التعليم

وتعميمه . ثم وضع نظاما للزواج والعناية بتربية الناشئ حتى يشب قادرا
جثمانيا وعقليا على تحمل أعباء التبعات الادارية ، والعسكرية ، والدينية التي
يتعرض لها في حياته الوطنية .

ارسطوطاليس والانقلابات الدستورية والثورية :

إن كثرة الانقلابات الدستورية والثورات السياسية التي حدثت في
بلاد الاغريق في عصر ارسطوطاليس لفتت نظره اليها ، فخللها تحليلا عليا
ووصف أسبابها وسرد تاريخها ، وخصص لها جزءا كبيرا من كتابه السياسة
وقال إن سبب الانتقال من النظام الملكي الى النظام الاوليجركي ، ثم الى
النظام الاستبدادي ، ثم الى الحكم الديمقراطي ، هو التغيرات الاجتماعية
والاقتصادية التي مرت ببلاد الاغريق ، فأن البلاد تقدمت في هذا المضمار
تقدما عظيما . أما سبب الثورات فهو رغبة الأفراد في المساواة ، والمساواة
إما مطلقة أو نسبية ، وترغب الجماهير دائما في المساواة المطلقة وتسعى
للحصول عليها ، فتتطاحن مع الفئة التي تتمتع بحقوق ومزايا أكثر منها ، كما
أن الفئة التي تتمتع بالحقوق تتطاحن فيما بينها حتى يحصل كل فرد منها على ما
يراه متناسبا مع ثروته وحسبه . ونشأ عن هذا التطاحن والنضال تغير في
نوع الحكومة من ملكية ، الى ارستقراطية ، والى أوليجركية ثم الى ديمقراطية
ولم تنشأ الثورات عن طريق المصادفة أو بسبب المنازعات الشخصية ، بل
هي ظاهرة لازمة من مظاهر الدولة وتدرجها اجتماعيا واقتصاديا . ونادى
ارسطوطاليس لتجنب هذه الثورات والانقلابات لخير الدولة بتوزيع السلطة
توزيعا عادلا ومتناسبا بين الوطنيين ، ووضع نظما واقتراحات عملية لتتبعها
الحكومات بأنواعها حتى تتوقى ضرر الانقلابات وتمنعها .

أثر أرسطو طاليس في النظريات السياسية

تمكن أرسطو طاليس بفضل مركزه وأنه المعلم للاسكندر المقدوني أن يواصل أبحاثه الفلسفية بعيدا عن الاشتغال بالأُمور العامة، دارسا أحوال الاغريق دراسة وافية، واستطاع بفضل قوة مقدونية الحصول على كل ما أراد حتى تم بحته العلي والفلسفي في جو ساده السلام، وظلته السكينة، فجنى الخلف ثمار هذا البحث الناضج، كيف لا وقد شق هذا الفيلسوف طريقا جديدا في العلوم السياسية ونظرياتها بفضل ما كتبه من المعلومات القيمة الحقيقية عن حياة الاغريق الدستورية، وهو الذي وضع البحث السياسي على أساس منطقي، ودرس الدولة دراسة مستقلة، ولا تزال نظرياته واستنتاجاته صالحة حتى يومنا الحالى، وهو أول من أدرك قيمة العوامل الاقتصادية والجغرافية وأثرها العظيم في نشاط الدولة السياسي ونظامها الادارى، وأول من نادى بأن الدولة يجب أن تحكم حكما أساسه العقل، ومقصده الصالح العام، وأن غرضها توسيع دائرة العرفان، ونشر الفضيلة، وتوفير وسائل العدل للرعية، وليس غرضها التوسع الاستعمارى لملء الجيوب وارهاق العباد من أمرهم عسرا

هذا وقد تأثر كما تأثر من سبقه من الفلاسفة، بالأحوال التي سادت بلاد الاغريق فاعتبر الاغريقي ممتازا عن غيره من بنى الانسان فأقر الرقيق وأخرج طبقات العمال من الاشتراك في الأُمور السياسية. وقال إن مدينة الولاية الاغريقية هي أفضل أنواع الدول وعمل على رجوع هذا النوع من المدن بعد أن زال، وقضى الحكم المقدوني على استقلالها.

وقد اهمل في بحثه مسائل هامة تشغل بال المفكر الحديث مثل مسائل

الضرائب والديون العامة، والقوات البرية والبحرية، والعلاقات الدولية كما أنه لم يتعرض في بحثه الى الحقوق المدنية التي يجب أن يتمتع بها الفرد في العصر الحديث، ولم يعترف بأن الدولة هي المرجع النهائي للقانون. والخلاصة أن فلسفة ارسطوطاليس كما قال دننج كانت عظيمة الأثر في الأجيال التي أتت بعده وظلت أثنى فلسفة لدى العلماء والمفكرين حتى انتهت القرون الوسطى.

النظريات السياسية بعد ارسطوطاليس :

اضمحلال بلاد الاغريق السياسي :

دخلت بلاد الاغريق في طور انحلالها السياسي بعد موت الاسكندر المقدوني وأستاذه ارسطوطاليس، فأثر هذا الاضمحلال في سير الفلسفة السياسية، ولم تتقدم دراستها إلا قليلا، إذ ساد البلاد نوع من الحكم بنى على القوة العسكرية، وظلت الأمور تتقلب في بلاد الاغريق، وتتمشى من ردى الى أردأ حتى تقدمت رومية وقضت على استقلال البلاد قضاء مبرما وخضعت لسلطانها الحكومات الاغريقية المختلفة وتوصف الفلسفة السياسية الاغريقية أثناء القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد بأنها فلسفة ينقصها الابتكار ويعوزها قوة التأثير.

أبيقور وأتباعه والرواقيون

ظهر بعد ارسطوطاليس فيلسوفان وهما ابيقور (Epicurus) وزينو (Zeno) (٣٤٠ — ٢٦٠ ق.م.) وأسسوا الفلسفة التي عرفت باسمهما، ولكنهما لم يتعرضا مطلقا للشئون السياسية. فقد اليوناني استقلاله الفردي وققد حقوقه السياسية في اثناء سيادة

مقدونية وهذا أضعف صفة الوطنية عنده ، وأصبح يفكر في نفسه لاني وطنه كما كان قديما فتضاءلت فكرة الدولة ، وتقوت فكرة الفردية ، وسادت المصلحة الشخصية مصلحة الجماعة . وهب الكتاب ، متأثرين بما حولهم ، ينادون بأنه لا علاقة بين الفرد والمصلحة العامة ، وأن وجود الدولة ليس ضروريا لخير الجميع ، كما كان الاعتقاد قديما ، واختفت الفروق التي وجدت بين الاغريقي وغير الاغريقي ، والفروق التي وجدت بين المدينة والأخرى ونظر الأفراد الى أنهم أبناء العالم لا أبناء دولة مخصوصة ووطن معين ، يعمل كل لمصلحته دون غيرها

أثرت فلسفة هذا العصر في النظريات السياسية بعد ذلك تأثيرا عظيما وقد اتفق أبيقور وتلاميذه مع زينو وأتباعه في أن السعادة الفردية هي غاية الحياة ولكنها تختلفا في تعريف السعادة وتحديد معناها ، وفي طرق الحصول عليها . فقال الفريق الأول باشباع الحاجات الانسانية ، شهوانية كانت أو عقلية ، اشباعا معتدلا . أما الفريق الثاني فقد نادى بكبح جماح العواطف إلا ما كان منها معقولا

أوجب أبيقور واتباعه اطاعة السلطة الحاكمة متى كانت هذه السلطة قادرة على استتباب الامن والسلام في البلاد بقطع النظر عن شكل الحكومة وقال إن الدولة تتركز على مصلحة الفرد ، وان أساس العلاقات القضائية والاجتماعية هي مصلحة الفرد . وأن الفرد يطيع القانون مادام يرى في إطاعته مصلحة شخصية له . وقال أن الحياة السياسية حمل ثقيل ، ويجب على الرجل العاقل أن يتعد عنها إلا اذا رأى أن بالاستغلال بها مصلحة ذاتية وكانت الحكومة الاستبدادية في نظره مثلها مثل الحكومة الديمقراطية متى كانت قادرة على القيام بوظيفتها

اما زينو وتلاميذه الذين عرفوا بالرواقيين أخذنا من المكان الذي كان
يشتغل فيه استاذهم فقد أثرت مبادئهم أثرا مخالفا للأثر الذي أحدثته فلسفة
أيقور وأتباعه إذ نادوا بقوة القانون الطبيعي وبتعظيم هذه القوة حتى تتحقق
العدالة للأفراد. وأن الافراد متساوون أمام هذا القانون، ولكل منهم من
الحقوق قدر مساو للآخر. وهم اخوان طبيعيا. فيجب أن يكونوا إخوانا في
الوطنية في جمهورية عالمية. وقد وجدت هذه المبادئ عضدا قويا في
امبراطورية الاسكندر فانها أزال الفوارق بين مدن الاغريق وازالت
الفوارق بين الاغريقى والأجنبي، وأدمجت البلاد وأفرادها في وحدة سياسية
واحدة. ولما تأسست الدولة الرومانية أصبح القانون العام والوطنية العامة
من الحقائق العملية. ولاحظ المشترعون الرومان في تشريعاتهم فكرة
القانون الطبيعي والعدالة المشتركة بين الافراد. ولما ظهرت المسيحية عضدت
فكرة الاخاء العام التي نادى بها زينو وأتباعه وحملتها الى العصر الحديث



الباب الثاني

النظريات السياسية عند الرومان

١ - النظم الرومانية السياسية :

أضافت رومية شيئاً قليلاً الى النظريات السياسية ومع ذلك قد أثرت نظمها السياسية والقانونية أثراً عظيماً في تدرج الآراء السياسية. وظلت هذه النظم قروناً طويلة ، بعد سقوط رومية ، أساساً لنظرية الدولة :

كانت رومية عند بدء ظهورها مدينة ولاية تكونت من اتحاد القبائل الكثيرة التي قطنت الروابي والاكمت التي تحيط بها وكانت حكومتها ملكية على رأسها ملك منتخب يساعده مجلس السناتو، وكان رأيه استشارياً وبجانبه جمعية عمومية (The Comitia Curiata) وكانت وظيفتها الكبرى انتخاب الملك. وكان البطارقة أو أشرف رومية دون سواهم هم الذين يشتركون في الحياة السياسية، ويتمتعون بالسلطان والنفوذ في البلاد. أما عامة الشعب « البليان » فكانوا لا يشتركون في أي مظهر من المظاهر السياسية، ولكنهم جاهدوا بعد ذلك حتى نالوا بعض الحقوق المدنية والسياسية وشاركوا البطارقة في سلطانهم، وتكونت جمعية عمومية جديدة (The Comitia Centuriata) من العنصرين قبل انتهاء الحكم الملكي من رومية في (سنة ٥١٠ ق.م)، وأعلن الحكم الجمهوري فيها واستمر النزاع بين طبقتي الشعب (الاشراف والسوقة) قائماً نحو قرنين من الزمن، وانتهت

هذه المعركة الطويلة باندماج الطبقتين إحداهما في الثانية، وتكون منهما عنصر وطني واحد يتمتع افراده بجميع الامتيازات السياسية والمدنية على قدم المساواة

سقط الحكم الملكي في رومية، وورث سلطة الملك العسكرية والمدنية قنصلان ينتخبان كل سنة من بين البطارقة تنتخبها الجمعية العمومية وقد انتخب حكام آخرون من طبقة البطارقة أيضا لمساعدة القنصلين في الشؤون القضائية والادارية، وقد أتيح الحكم الدكتاتوري عند تعرض البلاد للغزو الاجنبي أو للثورات الداخلية

جعلت طبقة البليان الاشتراك في الامور السياسية الغرض الذي ترمى اليه فبيت مجاهدة لنيل هذا المآرب، ووضعت لها دستورا خاصا بها فكانت لها جمعية عمومية (The Concilium Plebis) قراراتها نافذة ومحترمة من جميع افراد هذه الطبقة، وكانت هذه الجمعية هي التي تعين الموظفين من أبناء الطائفة يديرون أمور الحكم تحت إشرافها، ووجد على رأس الموظفين موظف يسمى التربيون وكان من حقه التدخل في أمور حكومة البطارقة لصالح السوقه وله أن يبطل أى قرار يراه مضرا بمصالح أبناء طبقته

ولما اندمجت الطبقتان تحولت هذه الهيئات الى هيئات نظامية معترف بها في دستور الجمهورية، فأصبحت جمعية البليان العمومية بتوالى الايام هي الهيئة التشريعية في البلاد، وقصر عمل الجمعية العمومية الاصلية على انتخاب القنصلين ومراقبة أعمالهما والمرجع الاعلى في القضايا الجنائية، ولها القول الفصل في مسائل الصلح والحرب. أما جمعية البطارقة القديمة فأصبحت تتصرف في الشؤون الدينية الصغيرة. وظل مجلس السناتو معقل البطارقة، فتألف من الافراد الذين شغلوا الوظائف الرئيسية في الدولة عندما اندمجت الطبقتان، وكانت وظيفته استشارية، من الوجهة النظرية، أما من الوجهة

العملية فكان اختصاصه واسعا، إذ أدار الأمور المالية، وراقب الامتيازات السياسية والاجتماعية للأفراد، وأدار العلاقات الخارجية مع الحلفاء، والدول التي خضعت لسلطان رومية، وقد ازدادت سلطته بتقدم الامبراطورية.

استطاعت رومية بعد أن سوت مشاكلها الداخلية أن تمد حدودها، وتوسع نفوذها، وتبسط سلطانها على ماجاورها من الامم والبلدان، شرقا وغربا، وكان من نتائج هذا التوسع ان ضعفت الحكومة الديموقراطية في المدينة الرئيسية، ووقف تقدمها، وحل محلها نوع من الحكم الامبراطوري الاستبدادي، فضمت اليها الولايات الايطالية أولا، واعترفت لبعض منها بالسيادة والاستقلال الذاتي، وعاملتها كحلفاء لها، أما بعضها الآخر فقد تولى أمور الحكم فيها نفر من المستعمرين الرومان أو تولاه حاكم روماني أطلق عليه اسم بريفيكت (Prefect). وكان لا يتمتع بالمزايا السياسية الا الوطنيون الذين يسكنون رومية. ومنحت عددا من حلفائها بعض الحقوق السياسية. وفي سنة ٩٠ ق. م. نال كل الوطنيين الذين يقطنون جنوبي نهر البو الحقوق الوطنية بعد ثورة خطيرة

انتصرت رومية على قرطاجة، وسادت البحر الابيض المتوسط، وحكمت البلدان والاقطار خارج شبه جزيرة ايطاليا، ولم يأت القرن الأول قبل الميلاد حتى كانت تحكم البلاد والامصار من الفرات شرقا الى الجزر البريطانية شمالا، ومن الصحارى الكبرى في افريقية جنوبا الى حدود نهر الرين والدانوب في أوروبا الوسطى. وتحولت رومية من مدينة ولاية الى مدينة امبراطورية، وتحول معها نوع الحكم من ديمقراطية الى امبراطورية.

قسمت رومية املاكها الى مقاطعات، وأرسلت الى كل مقاطعة حاكما من قبلها، يتمتع بجميع السلطة المدنية والسياسية، ويتصرف في شؤون البلاد كما يرى. ولم يكن للاهالي في المقاطعات قبله اى حق غير توجيه التهمة اليه

عندما يستبدل به غيره، ولا انتشار الرشوة في العاصمة، وبسبب انغماس الرومان في الترف وفي الملاهي والملاذ، ضعفت الادارة المركزية، واصبح هذا الاتهام لاقيمة له، ومال الحكام في الاقاليم إلى الظلم والاستبداد وعلت شكوى الناس فاتتهز يوليوس قيصر الفرصة واستعان بالجيش والناخبين في رومية وأقام نوعا من الحكم العسكري المطلق على انقاض الحكم الجمهورى، ومهد الطريق أمام أغسطس قفضى على الجمهورية ونصب نفسه امبراطورا .
تولى الامبراطور السلطة، وأدار شؤون الحكومة، وفقدت الجمعيات العمومية، شيئا فشيئا، ما كان لها من السلطة القضائية والتشريعية، وما كان لها من الحقوق الادارية مثل انتخاب الموظفين والحكام

أما مجلس السناتو فقد بقي له شيء من السلطان في الامور التشريعية، وكانت قراراته نافذة ومحترمة ولكن كان يعمل وفق ما يراه الامبراطور، فكان يحترم ما يقترحه، ويقر أو امره وما يصدره من المراسيم التي اصبحت بتوالى الزمن كأنها قوانين أصدرتها الهيئات التشريعية. وتمت وحدة الامبراطورية باستعمال اللغة اللاتينية اللغة الرسمية في انحاء الامبراطورية واتباع نظام تشريعى واحد. وفي نهاية القرن الثانى بعد الميلاد أبطلت الفوارق المدنية، ووقف الافراد في انحاء الامبراطورية على قدم المساواة أمام حكم الامبراطور، ونظر الجميع اليه بأنه مصدر القوة ومنبع التشريع فحلت بذلك نظرية الحكم بالتفويض الالهى محل نظرية ان الامة مصدر السلطات. ولما انتشرت المسيحية في انحاء الامبراطورية واعتنقها الكثيرون اعتبر الوطنيون الامبراطور خليفة الله فى الارض وان الاصلاحات الادارية التي قام بها كل من الامبراطور ديكلتيان (Diocletian) والامبراطور قسطنطين حول سنة ٣٠٠ م تنطق بتقرير الفسرة الامبراطورية واختفاء

الفكرة الشعبية. وسادت الامبراطورية فكرة التوحيد السياسى والنظام والخضوع الى القانون العام وغير ذلك من الآراء الرومانية التى حلت محل الآراء الاغريقية وهى الديمقراطية والحرية والاستقلال الذاتى. واستطاعت الامبراطورية الرومانية أن تتمم عمل مقدونيا وتخضع سكان العالم المتمددين وتجعلهم يطيعون نظاما واحدا وتشريعا واحدا مصدره الامبراطور. استتبت فكرة الامبراطورية واستقرت فى النفوس، واخفت فكرة الاستقلال السياسى فاخفت معها دراسة النظريات السياسية من الوجهة العلمية، وظلت محتفية اللهم الا فى فترات قصيرة، حتى نهضت اوروبا عليا فى القرون الوسطى

٢ - وصف النظريات السياسية الرومانية

استمد الرومان بصفة عامة آراءهم الفلسفية من الاغريق لائن مبادئ الرواقين كانت محبوبة لديهم ولم يوجد من بين كتاب الرومان من اوجد نظاما للفلسفة السياسية فى الامبراطورية الرومانية كما فعل ارسطو طاليس فى بلاد الاغريق، وكل الذى عمله الكتاب أن طبقوا بعض المبادئ الفلسفية الاغريقية على طرائق الحكم والتشريع فى الامبراطورية، فأوجدوا من حيث لا يشعرون مبادئ جديدة فى الفلسفة السياسية مثل فكرة القانون الايجابى وهذا اشتمل على فصل السياسة عن الاخلاق، وعلى الفكرة النظرية للدولة، وعلى نمو فكرة الشخصية القضائية، وعلى فكرة سيادة الدولة السياسية وحققها فى أن تشرع القوانين

لم يقل الرومان باندماج الفرد فى الدولة كما قال افلاطون، ولم يعترفوا بعدم ضرورة الدولة كما قال ابيقور واتباعه فى تعاليمهم، بل فصلوا بين الدولة والفرد، وقالوا بأن لكل منهما حقوقا، وعلى كل منها واجبات معينة، وقالوا

أن الدولة ضرورية وطبيعية للوجود الاجتماعي، ولكنهم جعلوا الفرد مركز الفكرة القضائية، وقالوا إن أهم أغراض الدولة هو العمل على حماية حقوق الفرد. فاعتبروا الدولة كأنها شخصية قضائية تستعمل سلطانها في حدود معينة، واعتبروا الفرد كأنه شخصية قضائية أيضا، له حقوق قبل الآخرين تحفظه من اعتدائهم ومن اعتداء الحكومة عليه، وعلى أساس هذه الفكرة شرع الرومان قوانينهم الخاصة

كانت الحكومة منبع الحقوق القضائية، وكان الناس كوحدة سياسية مصدر النفوذ والسلطان، فاستمد الملوك الاقدمون، واستمد الحكام في عصر الجمهورية، واستمد الاباطرة، من الوجهة النظرية، سلطتهم من الوطنيين، وكانوا وكلاءهم ومسؤولين أمامهم. وكانت لارادة الامبراطور قوة القانون لان الناس نزلوا له، من وجهة نظرهم أيضا، عن سلطتهم، وتمتع الوطنيون بجميع الحقوق السياسية على قدم المساواة وانحصرت السلطة فيهم مجتمعين كانت لفكرة التعاقد الاجتماعي شأن عظيم في نظرية الرومان القضائية ورأى الرومان، كأخوانهم الاغريق من قبل، أن الدولة نظام طبيعي، وأنكروا أن الناس تعاقدوا ليكونوا وحدة سياسية ولكنهم أقروا التعاقد الحكومي الذي نزل الناس بمقتضاه عما لهم من سلطة الى من اقاموهم حكاما عليهم، فكان الحاكم متى تعين، مطلقا في حدود واجباته القانونية وكان الناس لا يستطيعون أن يستردوا ما قد وهبوه له من الحقوق والامتيازات، وبذلك قضى الرومان على نظرية حق الفرد في الثورة، ويتضح من هذا أن نظريتهم في التعاقد الحكومي شابهت نظرية هوبز في التعاقد وهي النظرية التي حاولت أن تبرر نظام الحكم المطلق

كانت تشرع القوانين الجديدة في رومية في أكثر الاحايين بشكل اتفاق بين الحكام والناس مجتمعين في جمعياتهم العمومية وذلك بعرضها بوساطة

الحكام على الجمعيات لأقرارها أو رفضها، ولم يفرض القانون فرضا على الناس بل يشرع بعد مفاوضات واتفاقات سابقة بين الفريقين، فكان اذن نتيجة تعاقد، كما ان العبادة الدينية كانت أيضا نتيجة تعاقد، فكان على الناس ان يقوموا بتأدية فرائض دينية للآلهة منتظرين من وراء هذه العبادة والقيام بالفريضة خيرا من الآلهة. هذا وقد ساد أيضا التعاقد بين الافراد في معاملاتهم الخصوصية

٣ — نظرية الرومان في القانون:

نمت فكرة الرومان القانونية شيئا فشيئا، وكانت القوانين الرومانية الأولى خليطا من الاوامر الدينية، والعادات المرعية، والتقاليد الالهية، وظلت على حالها هذه حتى دونت حوالى سنة ٤٥٠ ق.م. في الالواح الاثني عشر. ويعد تدوينها ابتداء عصر جديد في نمو الفكرة القانونية اذ عد الخروج على القانون جرما في حق الدولة، لافي حق الآلهة كما كان قديما، ونظر الناس الى القانون بأنه بشرى في أصله، وليس روحانيا، وانه المعبر عن ارادة الدولة، وليس المعبر عن ارادة الآلهة، وبذلك سادت الروح السياسية الروح الدينية، واصبح القساوسة خدام الدولة

اشتملت القوانين المدونة في الالواح الاثني عشر من الوجهة النظرية على جميع القوانين الخصوصية الرومانية وكانت هذه القوانين لا تغير الا بتفسير مادون أو باضافة مواد جديدة بعد ان يقرها الوطنيون في جمعياتهم العمومية وبهذه الطريقة تقرر المبدأ بأن القانون الروماني يمثل ارادة الدولة اذ هي التي تقترحه وهي التي ترفضه

ادخل الرومان عناصر قانونية جديدة على قانونهم الاصلى باتساع سلطانهم

فأصبح القانون جامعا شاملا، وأخذته أوربا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية أساسا لنظامها القضائي. وقد أدخل الرومان تعديلاتهم القانونية تدريجا، فأرأس السلطة القضائية المدنية في القرن الرابع قبل الميلاد موظف (Praetor) وهذا اضطر بحكم وظيفته الى تفسير القانون وأدخل فيه مبادئ جديدة، وكان هذا الموظف ينشر بيانا بالسياسة التي يتبعها في عمله عند بدء تعيينه، وأصبحت هذه البيانات سوابق قضائية يرتبط بها الخلف، فأتسعت المواد القانونية بما أدخل عليها من التفسيرات والبيانات السابقة الذكر

بسطة رومية سلطانها على ماجاورها من البلدان، وتقدمت التجارة الخارجية، وكثر عدد الاجانب النزلاء في رومية، واتسعت دائرة الاعمال اتساعا عظيما، فأقيم موظف قضائي آخر في القرن الثالث قبل الميلاد يساعد زميله، واختص بالفصل في القضايا التي تقع بين بعض الاجانب وبعض، وقد اقتضى هذا العمل تشريعا جديدا يطابق عادات الاجانب ومعاملاتهم المختلفة، وقد ترك للقاضي الحق في ادخال ما يراه من المواد وفي تفسير مواد القانون تفسيراً يطابق ما يفصل فيه من القضايا. وقد اضيفت هذه التشريعات والتغيرات القانونية الى القانون الروماني الأصلي، وتكون من العنصرين قانون جامع شامل، يعتمد على الطبيعة البشرية ويطابق حاجات الناس على اختلاف مشاربهم وجنسياتهم في كل زمان ومكان

اتسعت دائرة القانون اتساعاً آخر عندما منح الاباطرة علماء القانون حق الافتاء في الدعاوى القضائية الخلافية التي تنشأ في أنحاء الامبراطورية، وقد أصبحت هذه الفتاوى روابط قانونية لها قوة القانون. وكان علماء القانون يبحثون في وجهات النظر المختلفة بحثاً قضائياً دقيقاً قبل أن يصدروا فتاويهم

وعلى مدار بحثهم هذا تأسس نظام التشريع العلي في رومية ، وان قانون جستينيان ماهو الاثمة من ثمرات افكارهم الناضجة
تأثر هؤلاء العلماء في بحثهم بمبدأ الواقين في القانون الطبيعي
اذ وجدوا أن فكرة الاخاء العام التي نادى بها هؤلاء الفلاسفة من أسمى
الفكر وأقومها ، عندما بحثوا الشؤون العلية في العالم المتمدين
استمدت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية نظمها وقوانينها الدينية من
القانون الروماني ، وتأثرت ادبيات القرون الوسطى به تأثرا عظيما . ولما
احييت دراسة القانون الروماني في أواخر القرون الوسطى عول فريق من
الكتاب على المبدأ القائل بان ارادة الامير هي مصدر القانون منفصلة
عن الفكرة الرومانية القائلة بان الامير وكيل الناس ، واتخذوا ذلك المبدأ
سلاحا يعضدون به مذهبهم القائل بسلطان الامير القومي ويؤيدون فكرة
الملكية المطلقة ، واتخذ فريق آخر من الكتاب مذاهب علماء القانون الذين
تأثروا بأراء الواقين التي نادى بان الافراد متساوون في الحقوق الطبيعية
وأنهم ولدوا أحرارا ، سلاحا يعضدون به مذهبهم القائل بنظرية العقد
الاجتماعي ، وعضدوا الحرية والثورة والديمقراطية . وأخيرا تأثر جروتوس
(Grotius) بالقانون الروماني تأثرا عظيما ، واتخذه أساسا لنظريته في
القانون الدولي

٤ - بوليوس (Polybius)

كان بوليوس (٢٠٤ - ١٢٢ ق.م) من ساسة الاغريق الذين أداروا
اتحاد المدن الاغريقية تحت زعامة أكيا (Achaean League) بعد سقوط
مقدونية واستيلاء رومية على بلاد اليونان وكان من رأيه أن يتبع خطة
سلبية ضد رومية مخالفا بذلك زعماء الاتحاد الآخرين الذين شجعوا

الاندماج في الدولة الرومانية وقد أخذ رهينة وحمل الى رومية عقب الفتح
وفيها عرف دستور رومية واختلط بساستها. وقد أرسلته الحكومة
الرومانية غير مرة الى بلاد الاغريق في بعثات سياسية وقضى معظم وقته
في السياحة والتنقل يجمع المعلومات ويدرس ما يراه وألف كتابا نفيسا
سماه تاريخ رومية

كتب هذا الكتاب عندما كانت الجمهورية الرومانية في أوج عظمتها
ولم ير من العيوب التي ظهرت في نظامها الحكومي شيئا. وكان غرضه أن
يظهر في كتابه عظمة رومية ويشرح الاسس التي بنيت عليها والاسباب
التي ادت اليها ويقتفى اثر الخطوات التي خطتها للوصول الى مجدها حتى
اصبحت سيده العالم المتمدنين ثم يشرح الاسباب التي تذييعها رومية في
حكم الولايات الخاضعة لها. كتب وهو يحاول ذلك عن أصل الدولة ومنشئها
ووصف انواع الحكومة المختلفة وعالج التغييرات والاطوار الطبيعية التي
تمر بالدولة، ثم حلل دستور رومية وقال إن نظامها الدستوري تكون من جملة
عناصر حكومية كان من شأن كل واحد منها ان يخفف من حدة الآخر
ويلطف تطرفه، فأمنت بذلك شر الفساد الذي يتسرب عادة الى الدول ذات
النظام الفردي ويقضى عليها

قسم بوليبيوس أنواع الحكومة كما قسمها فلاسفة الاغريق من قبل الى
ملكية وأرستقراطية وديمقراطية، وقال باحتمال وجود كل نوع منها صالحا
أو فاسدا، واعتقد أن الدولة لا بد أن تمر بهذه الانواع بالتتابع، وان كل نوع
يحمل معه عناصر الفساد التي تقضى عليه في النهاية، وقال أن الحكم الملكي
كان أول انواع الحكومة وهو مبني على القوة والقهر، ولما تقدم الناس وعرفوا
فوائد الحكومة، وفهموا معنى العدل والنظام خضعوا له مختارين طيبة انفسهم

مادام الملك يحكم مراعيًا مصلحة المجموع ، متبعًا قواعد العدل ، ولكنه عند ما مال الى الاستبداد والظلم تحولت الملكية الى استبدادية ، فتألفت المؤامرات وقاد رؤساء الشعب المتامرين وأسقطوا الحكومة المستبدية ، وأقاموا حكومة أرستقراطية ، وظلت قائمة حتى استبدت هي أيضاً وأصبحت أوليجركية فثار الناس مرة أخرى وأسقطوها ، وجعلوا من أنفسهم حكماً عليهم يحكمون لمصلحتهم ، فتكونت الحكومة الديمقراطية ولكن ما لبثوا أن تنازعوا ففسلوا ، وتغلب الاغنياء على الجماهير الجاهلة بالرشوة ، وازداد الظلم وعم الفساد ، وانقلبت الديمقراطية الى فوضى ، فقام فرد قوى واستخلص الحكم لنفسه مستعيناً بمعاوضة العناصر الشعبية الساخطة على الفوضى ، وأسس حكم الفرد وابتدأت الحلقة الحكومية مرة ثانية

عند بوليوس نوعاً مختلطاً من أنواع الحكومة التي ذكرها ورأى أن في قيام هذا النوع ضماناً للدولة واستتباباً للأمن فيها وتمثل بدستور ليكرغوس الذي اتبعته اسبرطة وبالنظام الحكومي الذي اتبعته رومية وقال إن القناصل تمثل العنصر الملكي في الحكومة ، وتمثل السناتو العنصر الارستقراطي ، وتمثل الجمعيات العمومية العنصر الديمقراطي ، وقال إن كلا من هذه العناصر يمنع الآخر من التطرف وفي التطرف موت للحكومة

يتضح من هذا أن بوليوس كان أول كاتب نادى بأفضلية الحكومة التي تتكون وتتألف من عناصر مختلفة والتي يوجد فيها ضمانات تمنع تطرف الهيئات الحكومية المختلفة

٥ — شيشيرون (Cicero) (١٠٦ - ٤٣ ق م)

ساد الاضطراب الجمهوري الروماني في عصرها الأخير وتنازع الافراد أمرهم فيما بينهم ، وقامت الحروب الأهلية وظلت قائمة حتى قضت على

النظام الجمهورى، ودل نظام توزيع السلطة بين هيئات متعددة وهو النظام الذى
أيده بوليوس على عجزه فى اداء مهمة الحكم، وأنه نظام لا يصلح فى زمن
الاضطرابات والثورات. ولما تقدمت الجمهورية وتقلبت أمورها الاقتصادية
باتساعها انقسم الرومان الى طبقتين كبيرتين، وهما طبقة النبلاء الاغنياء،
وطبقة الشعب الفقراء، وقام بين الطبقتين نزاع قوى مائل النزاع الذى قام
بين البطارقة والسوقة قديما، وتألف مجلس الشيوخ (السناتو) من الطبقة
الأولى، ومثلت الجمعيات العمومية الطبقة الثانية، واشتد التنافس بين
العصرين فقامت الحرب الأهلية. وانتهز بعض الافراد الممتازين مثل
ماريوس وسلا وبومبي وقيصر الفرصة وتملكوا على التعاقب زمام السلطة
فهدوا الطريق أمام ظهور حكم الفرد وتكوين الامبراطورية

لم تتقدم الآراء السياسية فى وسط هذا الاضطراب وظلت جامدة وجاء
شيشيرون وكان أخطب أهل زمانه وأبلغهم بيانا وأقواهم حجة وأخذ يدعو
أبناء وطنه الى الخلود الى السكينة، والابتعاد عن الفوضى، والاستمسك بأساليب
الحكم السابقة. ويجد الباحث فى خطبه ورسائله بعض الآراء القيمة عن
طبيعة الدولة وطبيعة القانون وقد تأثر المشترون بهذه الآراء فى عصر
الامبراطورية تأثرا عظيما كما تأثر بها الكتاب الذين كتبوا فى صدر المسيحية
ألف شيشيرون كتابا سماه الجمهورية ونحا فيه نحو افلاطون فى
جمهوريته وعزف فيه مبدأ العدل من الوجهة الخلقية النظرية وحاول
أن يثبت فيه ما يعتقد أنه يكون الدولة الكاملة وتأثر بالاحوال التى أحاطت
به واتخذ الحكومة الرومانية القائمة مضربا لمثله وأساسا لبحثه وتحليله
فقال ان الدولة نتيجة طبيعية لغرائز الانسان الاجتماعية، فانفق بذلك مع
الرواقيين فى مبدئهم القائل بأن الدولة نظام طبيعى، وخالف أبيقور وأتباعه

الذين قالوا بأن الدولة نظام صناعى أوجهه حب الذات ودعت اليه المصلحة
الضرورية ، ولكنه خالف الرواقين فى اعتباره الدولة نظاما سياسياً
منفصلا عن الجماعة البشرية ، وأن الحكومة غير الدولة واضعا السلطة
السياسية العليا فى أيدي أعضاء الدولة مجتمعين ، و تقوم الحكومة بوظيفتها
كوكيلة عن الدولة . اتبع شيشيرون مثل بوليبيوس فى تقسيم أنواع الحكومات
وقسمها الى ملكية تاتى بعدها الحكومة الارستقراطية ثم تعقبها الحكومة
الديمقراطية ، وقال ، ان لكل مزايا ، وأن كلا منها عرضة للفساد ، وهذا مما
يؤدى الى قيام النوع الفاسد منها ثم الى سلسلة من الثورات وفضل نوعا مختلطا
من الحكم يشتمل على المزايا فى كل نوع من الانواع السابقة الذكر ، وقال
ان نظام الحكم الجمهورى الرومانى يعد المثل الاعلى لنظام توزيع السلطة
بين الهيئات المختلفة بطريقة تمنع استبداد كل منها حتى تكون الحكومة
قوية وصالحة

كتب شيشيرون فى القانون الطبيعى وتعد كتاباته فى هذا الموضوع
من أنفس ما كتب فقال متبعا تعاليم أفلاطون فى أن الحق والعدل خالداً
وتعاليم الرواقين فى وجود قانون عام فى الطبيعة ، وقال إن القواعد الخلقية
التي يتبعها الفرد فى حياته الخاصة يمكن اتباعها وتطبيقها فى الحياة السياسية
العامية ، ونادى بأن القانون الحقيقى هو القانون الذى يتفق مع العقل القويم
وينبنى على الحججة الصحيحة ، ويتمشى مع الطبيعة ويكون عاما وخالداً ، وقال
وهو يؤيد القانون الطبيعى ان الخالق يحكم الطبيعة وأن الانسان خلق فى
أحسن تقويم ، وأنه يمتاز عن سائر الكائنات بالعقل فهو من هذه الوجة
يشبه الخالق وله نصيب فى مبادئ الحق والعدل وهما عنصران من عناصر
القانون الذى يحكم الخالق الكون بمقتضاه ، وكل انسان يمتلك طبيعياً

الشعور بالحق والعدل إذ الناس جميعا متحدون في الخلقه، ومتشابهون في التكوين العقلي، وعلى ذلك فالقانون الطبيعي هو مصدر الحقوق جميعها وهذا القانون هو الحكمة الخالدة التي تحكم العالم، أما ماعداه من القوانين البشرية والتشريعات المختلفة فيجب ألا يطلق عليها اسم القانون إلا اذا اتفقت مع القواعد الخلقية الطبيعية، ويجب أن يهمل ماخالف هذه القواعد حض شيشيرون الرومان على التمسك بأهداب الوطنية والعدل، وتب مسترشدا بهذه الآراء الفلسفية قانونا دستوريا مفصلا يتفق مع قانون الطبيعة سماه (De Legibus) وقد فقد هذا القانون ولم يبق منه الا نتف صغيرة مبعثرة

كان أثر شيشيرون في سير الفلسفة السياسية ضئيلا ولكن ظلت آراؤه في تكوين دولة واحدة من جميع دول العالم المتمدنين يسودها قانون عام واحد محور الآراء السياسية طول القرون الوسطى

٦ — نظرية الرومان في العلاقات الدولية:

كانت نظرية الرومان في العلاقات الدولية أولية وابتدائية أكثر من نظرية الاغريق فيها، فنظرت الى فكرة الحرب الأولى بأنها العلاقة الطبيعية بين الدول، ولكنها لم تكتف في معاهدات الصلح التي عقدها مع أعدائها بانهاء حالة الحرب، بل حاولت أن تتحالف معهم وتوجد لها روابط دائمية بينها وبينهم، وقد عاملت جيرانها بعد أن قهرتهم على قدم المساواة في المبدأ ثم أضافت مواد جديدة الى شروط المعاهدات حفظت فيها لها نوعا من السيادة عليهم، وكان الرومان مع النزلاء الأجانب أكثر سخاء من الاغريق معهم، وكانوا أقل شرها من وجهة المنافع المادية يطبقون قوانينهم وآراءهم القضائية في معاملاتهم المختلفة، وكانوا لا يعلنون الحرب الا بعد مراعاة القواعد

الدينية والمبادئ القانونية واتبعوا الأساليب السياسية والدبلوماسية في تكوين امبراطوريتهم، ولم يكتفوا بالقوة دون غيرها فكانوا يبذرون بذور التفرقة بين جيرانهم، ويساعدون الضعيف على القوى حتى يضعفوا القوى ويحكموا الاثنين معا

استخدمت رومية مواردها بنوع من الدقة، وكانت تستعين بموارد حلفائها كلما استطاعت الى ذلك سبيلا، وكانت تستقبل الوفود والبعثات السياسية الأجنبية من الشرق والغرب، كما أنها حاربت الالمان النازلين على حدودها الشمالية ونظرت اليهم كأنهم قوم متوحشون؛ لم تعترف لهم بوجود سياسي، بل قصرت تطبيق قوانينها على حلفائها

إن قيام الامبراطورية الرومانية مهد الطريق أمام ظهور القانون الدولي إذ أن نظمها أوجدت في النفوس احتراماً لرئيس واحد وخضوعاً لقانون واحد وأزالت الفوارق بين الدول، وقضت على النظرية القائلة بأن الاجانب أعداء وأنهم دون الوطنيين في المرتبة والمركز الاجتماعي والسياسي، وقد اتخذ الكتاب السياسيون الذين كتبوا في القانون الدولي في أواخر القرون الوسطى ما ورثوه من الآراء الرومانية أساساً لنظرياتهم، وظهرت فكرة تكوين عصابة من الأمم ترتبط بقواعد قانونية معينة شيئاً فشيئاً بعد ذلك

٧ — أثر النظريات الرومانية في سير الفلسفة السياسية :

تضامنت الآراء السياسية مع الآراء الاغريقية والنظريات السياسية واتمت كل واحدة منهما النقص الذي وجد في الأخرى، فنادت الآراء الاغريقية بالحرية الفردية والديمقراطية، ونادت الرومانية باتباع القانون والنظام والتوحيد السياسي، وقد ظهر ضعف الاغريق في عجزهم عن تكوين وحدة سياسية قوية، وفي مشاхватهم الداخلية وحروبهم بعضهم مع بعض

وذلك مما أدى الى دمارهم وفقدان استقلالهم . أما الرومان فقد اتحدوا داخليا وبسطوا نفوذهم على جيرانهم في الغرب ، وقضوا على الاستقلال الذاتي في مدن الولايات ، وكونوا منها امبراطوية قوية ولما أرادت رومية أن تقرر النظام والسلام والتوحيد والقانون العام قضت على الاستقلال الفردى والديمقراطية وأظهرت فضل الحكومة المركزية ، وكما أن الحرية تحولت الى فوضى في بلاد الاغريق استحال كذلك النظام الى استبداد في بلاد الرومان ، ورفض الرومان التجديد وعملوا على ابقاء الحالة الراهنة جهد طاقتهم .

كانت آراء الاغريق في الحرية الفردية والديمقراطية الشعبية لا يمكن تطبيقها الا في مدن ولايات صغيرة ، كل منها يكون وحدة سياسية مستقلة عن الأخرى ، ولذلك كانت آراء الرومان من الوجهة السياسية ضرورية للقضاء على المنافسات المحلية والفوارق الاجتماعية . وقد أدت هذه الآراء كما تقدم الى ظهور المبادئ الحديثة من وجهة السلام العام والاخاء العام وغير ذلك من المبادئ التي نسمع عنها كل يوم والتي هي غاية السياسى ومثله الأعلى في الوقت الحاضر . أضافت رومية مبادئ جليلة في الادارة الاستعمارية والبلدية ، وأن القانون الذى نظم الاحوال في الولايات التي خضعت لها وربطها بالدولة الرئيسية استمر نبراسا يستضيء به الساسة ز منا طويلا بعد سقوطها ، واستعملت لغتها وطبقت قوانينها في البلاد التي تأسست على انقاضها ، واشتقت الكنيسة المسيحية نظمها الادارية والقضائية منها ، واخلاصة أن ظلت آراء رومية السياسية ونظمها الدستورية ذات أثر فعال في دول أوروبا بمدة قرون طويلة وأجيال كثيرة .



الباب الثالث

النظريات السياسية في بدء القرون الوسطى

١ — المسيحية في الدولة الرومانية :

تأثرت الحياة السياسية في الدولة الرومانية بمظهرين جديدين وهما انتشار المسيحية بين ربوعها، وإغارة الأمم المتبربرة على أملاكها والقضاء على استقلالها، ولم يظهر للأفكار التوتونية أثر يذكر في الفلسفة السياسية إلا في نهاية القرون الوسطى، أما المبادئ المسيحية ونظام الكنيسة المسيحية فكانت المحور الذي دار عليه البحث السياسي في تلك الأزمنة، وتناول كتاب السياسة المسائل الدينية وما تفرع منها بالنقد والتحليل والتعليق

ظهرت المسيحية في عصر الامبراطورية، وعاضدت مبادئ الرواقين ونادت بالمساواة بين بني الانسان، واعترفت بحقوق الفرد واصبحت هي الدين الرسمي للرومان في عصر قسطنطين، وانتشرت بعد ذلك بين الامم المتبربرة التوتونية ولكنها ما لبثت أن اختلطت بالأمور السياسية، وأدار الامبراطور الأمور الدينية كما أدار الأمور السياسية واستمد رجال الدين سلطتهم منه، ولما انقضت فترة الاباطرة العظام وحل محلهم أباطرة ضعاف ظهر فريق ممتاز من بين رجال الدين لفت النظر اليه وحفظ للكنيسة مقامها، وظلت نظم الكنيسة وقوانينها محترمة ونافذة بعد سقوط الامبراطورية الغربية وسقوط قوانينها ونظمها معها

بقيت الكنيسة الرومانية ممثلة للتقاليد الرومانية القديمة وبذلت جهدها

لنشر مبدأ التوحيد في أثناء الفوضى التي سادت العالم الروماني بعد سقوط
الامبراطورية، واضطرت بحكم الاحوال الجديدة الى أن تزيد في اختصاصاتها
وواجباتها السياسية لتدافع عن املاكها وعن مبادئها، ولتتحفظ الأمان
والسلام في الاقطار التي تخضع لسلطانها، فأصبح الاساقفة موظفين في
الحكومة التي قامت على أنقاض الامبراطورية. وحكم كثير منهم مدنا ذات
شأن عظيم واعترفوا بسيادة أسقف رومية السياسية والدينية، أما في
الكنيسة الشرقية فقد ظل رجالها خاضعين للامبراطور واشتغلوا بالبحوث
الفلسفية الدينية في موضوعات لاقية لها

٢ - قيام البابوية :

انفصل رجال الدين عن باقي الطبقات الاجتماعية، وتمتعوا بحقوق
وامتيازات وانقسموا فيما بينهم الى طبقات ودرجات، فكان أكبر موظف
في أكبر كنيسة في المدينة يسمى أسقفا وكان لهذا الاسقف شيء من النفوذ
والسلطان على الاساقفة في المدن الصغيرة في مقاطعته، ولما أصبحت
المسيحية الدين الرسمي في الامبراطورية أصبح أسقف رومية مستشارا
للامبراطور في الامور الدينية، وكان من اختصاصه أن يفصل في المسائل
الدينية المختلفة في أنحاء الامبراطورية التي ترسل للامبراطور للفصل فيها
وأخذ الناس ينظرون اليه في مختلف الاقطار بأنه خليفة القديس بطرس
الذي أسس كنيسة رومية، ولما انتشرت المسيحية في غرب أوروبا وتأسست
الكنائس فيها كانت كنيسة رومية تمددها بالمساعدات المالية والاشارات
الدينية فاعترفت لها ولا أسقفها بشيء من السيادة عليها، كما إن المبشرين
الذين أرسلوا للتبشير بين الامم المتبربرة اعترفوا لها بالسيادة. ولما كثر
أتباع المسيحية وزاد عدد القائمين بنشرها والتبشير بمبادئها قضت الضرورة

بتنظيم شئونها وإقامة هيئة تشرف على أمورها ، وتقدمت هذه الهيئة شيئا فشيئا وشرعت قوانين دينية على نسق القانون الروماني لتتبعها وتسير على مقتضاها ، ولما انتشرت الزندقة بين المسيحيين في القرن الرابع الميلادي اجتمع مجلس عام من رجال الدين ومنح الأسقف الروماني الحق في مراجعة قرارات الاساقفة في أنحاء الامبراطورية وإقرارها أو رفضها ، وفي القرن الخامس اعترف الامبراطور للاسقف الروماني بالرياسة الدينية ، وأنه المرجع الأعلى في جميع المسائل الدينية وبذلك أصبحت رومية المركز الديني الرئيسي في العام المسيحي . ولما سقطت الامبراطورية بأغارة الامم المتبربرة عليها وجه الكتاب أنظارهم الى البابوية وعملوا تحت لوائها وحلت دولة المسيح وعلى رأسها البابا في رومية محل الدولة الرومانية

انتقل الامبراطور الى القسطنطينية وانتقلت معه حاشيته ووجد بجانبه رئيس ديني آخر وبقي البابا في رومية مطلق التصرف ، فاكتسب قوة على قوته وبذ منافسه في العاصمة الاخرى ، وتطلعت اليه الانظار في العالم المسيحي بأنه أقوم من الوجهة الدينية من زميله الشرقي ، واستطاع تدريجيا ابتداء من القرن السابع أن يزعم الشؤون السياسية أيضا في رومية أولا ثم في كل ايطاليا بعد ذلك ، ثم حدثت أمور سياسية في الامبراطورية الشرقية كأغارة المسلمين عليها ، وأمور دينية كالاختلاف بين الكنيسة على شئون العبادة ساعدت على انفصال الكنيستين في الرياسة الدينية وانفراد البابا بأمر الكنيسة الغربية وادارتها من الوجهتين الدينية والسياسية

أراد ملوك اللبردين أن يسيطروا على رومية فقاومهم البابا واستعان بملوك فرنسا ، وبمساعدهم تمكن من طرد هؤلاء الغزاة من الاراضي التي كانوا قد احتلوها ، واستولى هؤلاء الملوك على املاك الامبراطور الشرقي في ايطاليا ومنحوها للبابا فأصبح بذلك رئيسا سياسيا أيضا من الوجهة القانونية ، وفي

أزاء هذه المساعدة اعترف البابا بسلطة «بيبين» وأولاده على عرش فرنسا وفي سنة ٨٠٠م توج شرلمان أحد أولاد «بيبين» امبراطورا على الدولة الرومانية الغربية فأوجد العلاقة بين البابوية والامبراطورية، وقد دارت الآراء السياسية على كنه هذه العلاقة، ووجد البحث العلمى السياسى فيها ميدانا فسيحا جال فيه بالتفسير والنقد والتحليل مدة قرون كثيرة

كان القساوسة وسكان رومية ينتخبون البابا، وكان التنافس فى الانتخابات يؤدى الى سفك الدماء، ولما سقطت الامبراطورية انحصر انتخاب البابا من بين الاسرات العظيمة فى رومية، واشتد التنافس بين هذه الاسر بازدياد أهمية المركز البابوى، وفى بعض الاحيان كان الانتخاب لا يؤدى الى اختيار الشخص الذى يليق لهذا المركز السامى بسبب استعمال القوة والارهاب والرشوة بين جمهور الناخبين. وفى القرن الحادى عشر اجتمع مجلس عام من رجال الدين وقرر وضع حد لهذه الفوضى التى أضعفت المقام البابوى بأن وضع انتخاب البابا فى أيدي هيئة الكرادلة فى رومية وفى غيرها من البلاد وبهذه الخطوة ارتفعت مكانة البابا وسما مركزه وظهر فريق البابوات الذى نادى بأفضلية البابوية على الامبراطورية

٣ - الآراء السياسية فى بدء المسيحية :

أعلن الآباء الروحانيون الاولون، متبعين تعاليم المسيح عليه السلام، أنهم لا يعنون بالامور الدنيوية، ولا يتعرضون للشئون السياسية، وقصروا كتاباتهم وبحاثهم على المسائل الدينية، وأوجبوا طاعة القوانين والسلطات المحلية مادامت هذه القوانين وهذه السلطات لا تتعارض مع تعاليمهم، واباحوا شق عصا الطاعة إذا تدخلت الدولة فى أمور الدين، واتبع الشهداء المقاومة السلبية لاوامر السلطات اذا رأوا فيها مخالفة للدين

يجد الباحث بعض الآراء السياسية في الكتابات الأولى لرجال الدين في صدر المسيحية، وقد استمدوا هذه الآراء من الافكار التي سادت في أزمانهم. ولما تقدمت المسيحية، واتسع نطاقها، وانتشرت بين الطبقات الراقية عظم شأن تلك الآراء وتأثرت بفلسفة الرواقين، وقد اشتمل كتاب العهد الجديد على بعض عبارات مهمة في القانون الطبيعي، وفي المساواة بين الناس، وفي طبيعة الحكومة. وقد ميز القديس بولس بين القانون الطبيعي وقانون الدولة متأثرا ايضا بكتابات الرواقين في هذا الموضوع وظلت آثار هذه الفكرة باقية في الآراء السياسية طول القرون الوسطى

اعتنق رجال الدين بعد ذلك مذهب فلاسفة الاغريق الخاص بالمساواة العامة بين الناس، وأيدت المسيحية هذا المبدأ، اذ نادى بان الله أبو الجميع وان المسيح عليه السلام يمثل الجميع، ولكنها أقرت الرق كأنه نظام بشري واعترفت بشرعيته

تناول الانجيل في كتاب العهد الجديد طبيعة الحكومة وقرر فيها نظرية معينة كان لها فيما بعد الأثر العظيم في تاريخ الآراء السياسية وسيرها اذ نظرت الى الحكومة المدنية كأنها نظام قدسى تستمد سلطتها من الله، وأن الطاعة لها فرض ديني واجب على الانسان، وانها ضرورة سياسية، وانها وجدت لتحفظ العدل وتنشره بين الناس، وان حاكم الدولة هو خادم الله وخليفته ولذلك وجبت له الطاعة. وقد استمد رجال الدين آراءهم هذه من مبادئ الرواقين، واتفقوا معهم في ان الانسان اجتماعي بطبيعته، وأن الدولة ضرورية لرفق البشر وتقدمه، واخذوا ينشرون هذه المبادئ بين المسيحيين ويبرهنون على صحتها فأوجدوا بذلك أساسا للآراء السياسية تمشيت عليه أوربا نحو ألف سنة

اعتنقوا أيضا المذهب القائل بالقانون الطبيعي كما فسره شيشرون،

وكما اقترحه القديس بولس وعلّموا الناس أنهم أحرار ومتساوون بالطبيعة، وأقروا شرعية الرق ونسبوه الى الذنوب التي اقترفها الانسان فعوقب به، وأصبح الرقيق غير مساو لأقرانه في المرتبة الاجتماعية، ولكنهم طلبوا من السادة أن يحسنوا معاملة عبيدهم. ثم نادوا بأن الحاكم يستمد سلطته من الله فخالفوا المشترعين الرومانيين الذين قالوا بأن الامة مصدر السلطات، وعلى هاتين النظريتين قام نزاع طويل بين الكتاب السياسيين في القرون الوسطى. وقالوا عن الحكومة بأنها ضرر لا بد منه بسبب وقوع الافراد في الخطيئة وارتكاب الذنوب فقللوا من خطرها واضعفوا من شأنها وعملوا على اعلاء شأن الكنيسة ورجالها

ظهرت آراء سياسية جديدة بين رجال الدين عندما استتبّت المسيحية، وأصبحت الدين الرسمي في الامبراطورية الرومانية، وتملكت الاراضى والضيايع تديرها، وشغل رجالها الوظائف، وشارك الاسقف الروماني الامبراطور في سلطته الدينية، فنادى الآباء الروحانيون بأن الاباطرة لا يستطيعون التدخل في الأمور الدينية البحتة، وان التدخل فيها والفصل في شأنها من حق اسقف رومية دون سواه، ومع أنهم قالوا بان الامبراطور خليفة الله في الارض، قد فصلوا بين الامور السياسية والامور الدينية، وأخذوا يعظمون السلطة الدينية ويفضلونها على السلطة الزمنية، وفي اقوال كل من القديس أوغستين وجريجورى الكبير ما يدل صراحة على هذا الاتجاه. هذا وقد ظل كتاب القديس اوغستين (٣٥٤—٤٣٠ م) المسمى «مدينة الله» مصدر الآراء المسيحية وقبله الكتاب من رجال الدين مدة قرون طويلة، وكان شرلمان معجبا بالآراء التي أثبتتها اوغستين في هذا الكتاب ويقول بريس (J. Bryce) ان فكرة الدولة الرومانية المقدسة بنيت على أساس «مدينة الله»

لم تستفد الآراء السياسية والنظريات الفلسفية شيئا جديدا مهما بين
نهاية القرن السادس والتاسع للميلاد وكل ما كتب في الدين والتاريخ
والقانون في هذه الفترة كان ما ورد في الانجيل أو من عمل الآباء
الروحانيين

٤- الآراء السياسية عند التيوتون

أدخل الغزاة التيوتون آراء سياسية جديدة، ونظما حكومية في العالم
الروحاني بعد استيلائهم على الدولة الرومانية الغربية، فعظموا الاستقلال
الفردى، وبيّنوا عظيم خطر الفرد بموازنته مع الدولة، ومنحوه حقوقا لم تكن
له من قبل ذلك، فأعطوه مثلا حق تقرير العقوبة على من اعتدى عليه وكان
هذا متروكا للسلطات العامة، ولما أخذت الحكومات التيوتونية تعاقب
المعتدين لم تسلب الفرد حقه جميعه بل حولت جزءا من العقوبة غرامة تدفع
لصاحب الحق. هذا وقد امتازت هذه الحكومات بروحها الديمقراطية، وظل
الفرد فيها وحدة الحياة العامة وليست الدولة كما كانت الحال في بعض الدول،
وشجعت المبادئ المسيحية هذه النظم وامتزجت بها، وبقي شأن الفرد عظيما
في الامور السياسية حتى تأسست الجمعيات التعاونية والجماعات التجارية في
القرون الوسطى فصغر قليلا. ولما جاءت حركتا النهضة العلمية والاصلاح
الديني نقلت الى النظم الحديثة الحرية الفردية والحقوق الشخصية من التيوتون
وان قانون العهد الاكبر (Magna Carta) الذى صدر في انجلترا في أوائل
القرن الثالث عشر (١٢١٥) ما هو الاعتراف صريح من السلطات العليا
في الدولة بالحقوق السياسية التي يجب أن يتمتع بها الفرد، وقد اتخذته كثير
من الدول أساسا لقوانين الحقوق التي منحتها رعاياها في القرون التالية وهذا

يدلنا على مبلغ الاثر الذي أحدثته النظم التيوتونية في دول غرب أوروبا
تأثر زعماء التيوتون بالحالة الاجتماعية والسياسية في الدولة الرومانية
الغربية وعدلوا أساليبهم الحكومية الاولى، وركزوا السلطة في فرد واحد ومع
ذلك ظلت مبادئهم في تعظيم شأن الفرد ذات أثر فعال في النهضة الديمقراطية
في أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر واليك أهم المظاهر الحكومية عند
التيوتون الاوائل

وجد نوعان من الجمعيات العمومية وهما الجمعية الأهلية وتألفت من
جميع الأحرار وكانت تنتخب رئيس القبيلة وتقرر الأمور الهامة التي
تعرض عليها، وكانت تتحول في بعض الاحيان الى محكمة عليا لتفصل في
الامور القضائية الخلافية الرئيسية ولما تأسست الحكومة الملكية اختفت
هذه الجمعية. اما النوع الثاني فهو المجالس النيابية المحلية وكان اختصاصها أن
تفصل في كل الأمور الاقليمية المحلية، كما أنها كانت محاكم قضائية وقد ظلت
قائمة في أوروبا حتى أحييت النظم الرومانية القضائية في أواخر القرون
الوسطى. وقد تأسس مجلس العموم في إنجلترا على نسق هذه المجالس النيابية،
وبهذا وجدت آلة حكومية ربطت الإدارة المركزية بالإدارة الاقليمية واتسع
اختصاصها شيئاً فشيئاً حتى سيطرت على شؤون الدولة الخاصة والعامة

كان الرجل الحر في القبيلة التيوتونية يشترك في انتخاب الملك وظل هذا
المبدأ معمولاً به في ألمانيا مدة قرون طويلة، وتقرر هذا الحق للفرد في
إنجلترا بعد انقلاب سنة ١٦٨٨ واعتلاء أسرة هانوفر العرش. فكان
اذن هذا المبدأ التيوتوني وهو قيام الملكية المنتخبة ذا أثر في النظرية
الدستورية الحديثة.

اختلف التيوتون عن الرومان في وجهة نظرهم للقانون إذا اعتبروا
الحقوق القضائية ملكاً للفرد بصفته الشخصية وليس بصفته عضواً في الدولة

وأتبعوا قوانينهم الخاصة في كل مكان نزلوا به ولم يغيروها أو يتنازلوا عنها ،
ولما حكموا الرومان درسوا القانون الروماني والنظام القضائي وتأثروا
بهذه الدراسة وهدبوا قوانينهم بعض التهذيب . هذا وقد امتازت القوانين
التيوتونية بمرونتها فكانت أحكام الهيئات القضائية المبنية على العادة
والتقاليد تعتبر سوابق قضائية وتضاف الى مجموعة القوانين

سارت أوروبا على مقتضى القوانين التيوتونية حتى قامت النهضة العلمية
فتغلب النظام الروماني القضائي عليها ولم يبق لها أثر إلا في إنجلترا حيث
ظل القانون فيها مرنا ونقلت عنها الولايات المتحدة في أمريكا
والمستعمرات البريطانية

أثرت النظم الحربية التيوتونية في النظم الاقطاعية أثرا كبيرا وأثرت
الآراء السياسية التيوتونية وبخاصة في إنجلترا في الاساليب الحكومية
الحديثة .

٥ — الآراء السياسية في العهد الاقطاعي :

امتازت القرون الوسطى الأولى بنزاع قوى بين نوعين من أنواع
الجماعات البشرية وهما النوع الذي مثل نظام الأسرة أو القبيلة وهو الذي
ساد بين الدول التيوتونية ، والنوع الثاني وهو الذي مثل النظام الامبراطوري
وساد في الامبراطورية الرومانية ، وقد نشأ عن هذا النزاع أن ظهر نوع ثالث
من النظم الاجتماعية وسط بين الاثنين وهو نظام الاقطاع ، وكان في بدئه
يميل الى المظاهر التيوتونية ، ولكنه مالبت في القرن العاشر والحادي عشر
أن تأثر بفكرة الدولة وتغلبت هذه الفكرة على غيرها من الافكار السياسية
واتجهت أفكار الكتاب اليها دون سواها وذلك بسبب اخفاق الكنيسة

فما حاولته من السيطرة على أوروبا وبسبب فشل النظام الإقطاعي فيما
حاوله من السيطرة عليها أيضا

كان الغزاة التيوتون محاربين يقودهم زعيم منهم وكانوا يرتبطون
بعضهم ببعض بصلة القرابة أو بوساطة تعهدات وأقسام شخصية بين الفرد
ورؤسائه، وكانوا يتبعون نظام اللامركزية في الحكم كل مستقل استقلالاً
ذاتياً في مقاطعته. وكانوا متأخرين اقتصادياً لا يعنون إلا قليلاً بالتجارة
والصناعة ولكنهم كانوا شديدي الحرص في اقتناء الأراضي، ولما اضمحلت
الامبراطورية الغربية واصبحت فريسة سائغة انقسم التيوتون الى جماعات
كثيرة أغارت كل واحدة منها على جزء من الامبراطورية وانتزعته
واستوطنته، وحاولت كل منها أن توسع رقعة أملاكها جهد طاقتها، وقد
نجحت جماعة الفرنجة التي عرفت فيما بعد بجماعة الفرنسيين في هذا المضمار
أكثر من غيرها إذ أخذت على عاتقها الدفاع عن المسيحية ضد إغارات
الكفار في أوروبا والمسلمين في الأندلس والبحر الأبيض المتوسط، وتطلعت
الانظار إلى ملك فرنسا بأنه أقوى أمير بين أمراء غرب أوروبا فهو أحق من
سواه بوراثة لقب الامبراطور وحمله واحياء الامبراطورية، وقد تحققت
هذه الفكرة عند ما توج شرلمان امبراطوراً على الدولة الرومانية المقدسة
انفرط عقد الامبراطورية بعد موت شرلمان وسادت الفوضى وعم
الفساد واستقل كل امير في مقاطعته يصدر من القوانين ماشاء، وتغلب القوى
على الضعيف فهبت الكنيسة تدعو الناس الى النظام باسم الدين ونما نظام
اجتماعي يربط الافراد بعضهم ببعض، فتملك الامير الارض ومنحها للافراد
المقرين منه وفرض عليهم طاعته وبعض التزامات أخرى وأخذ على عاتقه
حمايتهم ضد أى اعتداد خارجي، ومنح هؤلاء الافراد أتباعهم وأنصارهم أرضاً
ازاء تعهدهم بالقيام ببعض الخدمات وخصوصاً الخدمة العسكرية، ووزع

هؤلاء الاتباع والانصار ما أخذوه من أرض على أنصارهم وأتباعهم إزاء تعهدات بالخدمة العسكرية وغيرها أوسع نطاقا مما تعهدوا به لسيدهم، وربما وزع هؤلاء الانصار والاتباع الاخيريون ما أخذوه من الاراضى على أنصار وأتباع لهم، وهكذا حتى وصلت الارض الى من يفلحها بطريق الالتزام إزاء تعهدات مختلفة وقد بلغت المراتب في بعض الممالك بين الفلاح والسيد الاعظم (الملك) الى أربعين مرتبة، واتبعت الكنيسة هذا النظام في املاكها وبذلك ساد نظام أساسه ملكية الاراضى في كل غرب أوروبا

كان نظام الاقطاع اذن نظاما شخصيا غير سياسى يستند على القوة وحدها فكان كل من يستطيع أن يعتدى على جيرانه يفعل ذلك، ويتملك الاراضى، ويضرب النقود باسمه ويقيم محاكمه ويفرض الالتزامات الاقطاعية على أنصاره وأتباعه، وكان السيد المطاع لاحقوق للافراد عنده ولارابطة تربطه بهم غير تعهده بمحايبتهم وتعهدهم بخدمته، ولم يكن للملك جيش نظامى ولم يشترك الافراد فى هيئات تشريعية أو قضائية، وكانت سلطة كل أمير محدودة بالالتزامات التى أخذها على عاتقه، فاختلفت بذلك السيادة التامة التى تمتع بها الاباطرة فى العهد الرومانى، وكانت القوانين هى العادات ولم تكن من صنع المشترع أو أوامر صادرة من الهيئات العليا فى الدولة

لم تتقدم الاراء والنظريات السياسية وسط هذا النظام الاقطاعى غير أن انتشاره فى أوروبا بمزاياه ومساوئه عجل ظهور القوميات المختلفة وقيام الدول الوطنية وظهرت الفكرة بأن على المالك لدولته القيام بالخدمة العامة فى زمن السلم والحرب

٦ - الدولة الرومانية المقدسة :

ظلت فكرة الامبراطورية فى أثناء الفوضى الاقطاعية باقية وظلت

فكرة قيام امبراطور يعضده البابا في رومية ويثبته في مركزه باقية أيضا إذ كان البابا يتطلع الى أمير قوى يحميه من اعتداءات أمراء إيطاليا كما أن بعض أمراء ألمانيا العظام كانوا يتطلعون الى إحياء امبراطورية شرلمان ويتربون الفرص لتحقيق هذا الغرض . وفي القرن العاشر تمكن أوتو أحد ملوك الألمان أن يضم إيطاليا لملكه وأعلنه البابا امبراطورا، فقامت الامبراطورية الرومانية المقدسة - وورثت أوروبا في القرون الوسطى فكرة التوحيد السياسى عن رومية، كما أنها أخذت عن المسيحية فكرة التوحيد الدينى واتجهت الافكار الى تأسيس دولة عالمية، واعتبر الكتاب الكنيسة الرومانية المقدسة والامبراطورية المقدسة شيئا واحدا، ولكنهما مختلفان في مظهرهما الحكومى، فالبابا بصفته الرئيس الروحانى يحكم الخلق من الوجة الروحانية ويحكم الامبراطور بصفته الرئيس الزمنى الخلق من جهة اعمالهم الدنيوية، وقالوا إن التعاون بين السلطتين واجب وضرورى لحفظ وحدة الدولة وبقائها

اعتبر الاباطرة أنفسهم خلفاء لاباطرة الرومان ورؤساء إقطاعيين لباقي ملوك أوروبا وأمراءها، ولكنهم لم يستطيعوا تنفيذ هذه الفكرة من الوجة العملية لأن الايطاليين نظروا للألمان نظرة احتقار ولم يعترفوا لهم بسطان ولجأوا الى الثورات ضدهم، وعارض البابوات فكرة الاباطرة فى توحيد ألمانيا وإيطاليا لانهم أرادوا أن يجعلوا منهم حلفاء لهم وليس أسيادا عليهم وما لبثت أن قلبت هذه المعارضة الى منافسة شديدة بين السلطتين وتنازع قوى بينهما على السيادة العليا والنفوذ فى الامبراطورية، وابتدأت المعركة بين الامبراطورية والبابوية وظلت طول القرون الوسطى وظهر أنصار من الفلاسفة والكتاب لكل من الجانبين فنشطت بكتاباتهم الآراء السياسية نشاطا كبيرا

لم تستند النظريات السياسية في القرون الوسطى على ما كان حولها
من نظم وأساليب حكومية ولم يستنبط كتابها آراءهم من الماضي بل قامت
النظريات بعضها مشتق من العالم الاغريقي والرومانى، وبعضها الآخر
مشتق من الفلسفة الدينية، فكان الكتاب والفلاسفة يستمدون آراءهم
من الانجيل والتوراة وما فيهما من نظم بنى اسرائيل ومن القانون الرومانى
المستمد من سلطة الامبراطور، ومن الآراء التى أودعها أرسطوطاليس فى
كتابه السياسة وتأثر فيها بنظم مدن الولايات الاغريقية وأساليبها
الحكومية



الباب الرابع

المعركة بين الكنيسة والدولة

١ — العلاقة بين السلطين الروحانية والزمنية :

كان الأمبراطور الرئيس الدينى والسياسى فى الدولة الرومانية عند قيام المسيحية، وكانت الكنيسة هى التى تعاقب الأفراد والامبراطور دينيا إذا خالفوا الدين، أو ارتكبوا ما يخل بالأداب. ولما انتشرت المسيحية، وتقدمت سلطة رجالها، وازداد نفوذ البابا، أصبح حق توقيع عقوبة الحرمان من الدين على الأشخاص المخالفين من الأسلحة الماضية فى أيدي الرئيس الاعلى للكنيسة وهو البابا، فكان يستعمله ضد الأفراد إذا خالفوا أوامره سياسية كانت أو دينية، وكان الحرمان عقوبة قاسية من الوجهتين الخاصة والعامية: فكان الفرد المحروم لا يستطيع معايشة زوجته وأولاده، ولا يستطيع أن يتمتع بحقوقه المدنية على اختلاف مظاهرها، وإذا كان المحروم حاكما خرج رعاياه عن طاعته، وأصبحوا فى حل من الثورة عليه. وقد وقع البابا هذه العقوبة فى أوائل القرن التاسع الميلادى على ملك لورين الذى طلق زوجته وتزوج من غيرها، واستطاع أن ينفذها على الرغم من معاضدة الكثيرين للملك المحروم، وخرج البابا من المعركة فائزا فتقوت البابوية، وعظم شأنها وازداد تدخلها فى الامور المدنية والسياسية وقد أدى ذلك الى نتائج خطيرة تحالفت البابوية والامبراطورية فى عهد شرلمان. ولما جلس أوتو على عرش الامبراطورية الرومانية المقدسة استمر كل من البابا والامبراطور

يستعمل سلطته من غير أن يعين كل منهما حدودها، ومن غير أن يعتدى كل منهما على الآخر. ولكن لما انتشر النظام الاقطاعي في ربوع الامبراطورية، وأصبحت سلطة الامبراطور اسمية أكثر منها فعلية، اطمأنت السلطة الدينية في أيدي البابا، الذي بز الأمبراطور في هذا المضمار وتدخل رجاله في الأمور السياسية والشؤون الزمنية، وزاد تدخلهم بسبب ازدياد ثروة الكنيسة، واتساع أملاكها، وتطلع الامراء والملوك الى البابا ينشدون معاونته لتنفيذ مآربهم السياسية. وكان الامبراطور هو الذي يعين رجال الدين في الوظائف الدينية الرئيسة، ولكن لما جلس جريجورى السابع على عرش البابوية في القرن الحادى عشر، أصدر قانونا (١٠٧٥) يبطلان هذا التعيين، وقال إن هذا التعيين من حق البابا وليس من حق الامبراطور أو الملوك الآخرين، فرفض الأمبراطور هنرى الرابع الاعتراف بالقانون، وجمع مجلسا دينيا من رجال الدين الخاضعين لارادته وقرر خلع البابا، فوقع البابا عقوبة الحرمان على الأمبراطور، وقامت المعركة بين البابوية والأمبراطورية، ودامت نحو قرنين من الزمن، وخرج البابا فائزا من المعركة، واعترفت له الملوك والأفراد في غرب أوربا بالسيادة الدينية، واضمححل نفوذ الامبراطور، وأصبح اسميا بانقسام الأمبراطورية الى إمارات إقطاعية ومدن مستقلة

بلغت البابوية أقصى مجدها في عصر البابا إنوسنت الثالث (Innocent III) في القرن الثالث عشر (١١٩٨ — ١٢١٦) واستطاع هذا البابا أن يملى إرادته على الملوك في كل من فرنسا وانجلترا وأسبانيا. ولكن لما جاء القرن الرابع عشر ازداد نفوذ الملوك وتغلبوا على أمراء الاقطاعيات وكانوا سند البابوية وعمادها وتقوت الملكيات القومية، وحاول الملوك في فرنسا وانجلترا

أن يكونوا مرجع السلطة في الأمور السياسية والدينية . ولما قاوم البابوات هذه الفكرة غلبوا على أمرهم ، وفقدوا شيئاً فشيئاً سلطانهم السياسي ، ولم يبق لهم من مراسم السلطة السياسية غير اسمها في المانيا وإيطاليا

٢ — طبيعة الآراء السياسية في القرون الوسطى :

قام رجال الدين وخصوصاً الرهبان منهم بشئون التعليم في القرون الوسطى ، ودار بحث الفلاسفة والمفكرين على المسائل الدينية ، وسيطرت الكنيسة على حركة العرفان ، وقصرتها على الدين ، وعدت كل بحث في غير الامور الدينية كما قدمتها وفسرتها مروقاً من الدين ، وخروجاً على رجاله ، وحاربت من خالف تعاليمها ، وطاردت من أراد الجدل والنقد

قام البحث والجدل بين فريق الكتاب والمتعلمين في العلاقة بين السلطين الدينية والزمنية وحاول انصار البابوية أن يقرروا سيادة الكنيسة وسلطتها العالمية في الامور الدينية والسياسية ، وكان ذلك بين القرن التاسع والقرن الثالث عشر الميلادي . وقد اعتمدوا وهم ينشرون مذهبهم على تعاليم الكتاب المقدس ، وعلى ما كتبه الآباء الروحانيون الأوائل أمثال القديس أوغستين وجريجورى الكبير وأهملوا فلاسفة اليونان والرومان ، ونظروا الى كتاباتهم نظرة ازدراء واعتبروها فاسدة من الوجهة الدينية ، واتخذوا فكرة الدولة من كتاب العهد القديم ، وقالوا إن القانون هو إرادة الله المباشرة ، وإن الحكم الصالح هو حكم رجال الكنيسة ، وحددوا سلطة الملوك . ونادوا بخضوعهم لارادة رجال الدين ، واستشهدوا من الانجيل بالايات التي أثبتت نجاح الملوك الذين خضعوا لارادة الانبياء والرسل ، وبنوا على ذلك أن الحكومة التي يخضع أفرادها لنصائح الكنيسة وارشادها ، والتي ترى سلطتها دون سلطة الهيئة الدينية ، هي الحكومة التي يبارك الله فيها ، وتنجح في أداء مهمتها .

نشر الكتاب الرأى القائل بوجوب اتحاد أوربا ، واندماجها فى دولة واحدة ، وخصوعها الى كنيسة واحدة ، ويكون على رأسها ملك واحد ، ورئيس دينى واحد ، وأن يكون الاثنان متضامنين فى إدارة الاعمال ، وأن تعتبر الكنيسة المصدر الاعلى للسلطة . وقالوا إن الله أوجد الامبراطورية الرومانية لتقوم فيها كنيسة واحدة . ومعنى ذلك قيام حكومتين فى الدولة إحداهما تشرف على الامور الدنيوية ، وتشرف الاخرى على الامور الروحانية ، على أنه يجب أن يكون للشرفين على الامور الروحانية الرأى الاعلى إذ هم المسئولون أمام الله فى الآخرة عن أعمال الناس ، وعن أعمال الملوك أيضا . وقالوا إن كل حكومة تستطيع أن تدير شئونها فى دائرة اختصاصها من غير أن تعتدى على الاخرى . ولكن تعارضت السلطتان من الوجهة العملية إذ تدخلت كل منهما فى شئون الاخرى ، واتهمت كل منهما الاخرى بالاعتداء على سلطتها ، والتدخل فى دائرة اختصاصها ، ولجأ كل منهما الى الانجيل ، والحقائق التاريخية ، ليدعم حججه ، ويثبت وجهة نظره ، بأنه المرجع الاعلى للسلطة فى الدولة . وفى هذه المحاولة كتب أنصار الفريقين الرسائل المطولة يفتدون فيها مزاعم الاخرين . والخلاصة كما قال برنس (C. D. Burns) أن أنصار الامبراطورية وهم يحاولون إخضاع الكنيسة جعلوا من الدولة كنيسة ، كما أن انصار الكنيسة وهم يحاولون إخضاع الامبراطورية جعلوا من الكنيسة دولة

٣ — حجج القائلين بسيادة البابوية :

اشتهر كثيرون من أنصار البابوية فى الفترة التى وقعت بين القرنين التاسع والرابع عشر الميلاديين ، نذكر منهم أجوبارد (Agobard) أسقف ليون ، وهنكار (Hincmar) رئيس أساقفة ريمس ، والبابا نيقولا الأول ، والبابا جريجورى السابع ، وسنت برنارد ، وحناسلسبرى ، وسنت

توماس اكويناس ، والبابا إنوسنت الثالث ، وقد قال البابا جر-مجورى السابع وأتباعه بأن البابا يجب أن يكون الرئيس المطلق للكنيسة المسيحية ، وأن يكون هو المسيطر على القساوسة لا يخضعون إلا له ، ولا ينزلون إلا على حكمه ، وأن يكون للبابا الحق فى تقويم الملوك إذا خالفوا قانون المسيح . ونشروا هذا المبدأ بجميع الوسائل ، واستندوا فى كتاباتهم إلى قواعد دينية ، وتقاليد تاريخية ، يرجع عهدها الى القرن الرابع الميلادى . وانقسم أنصار البابوية الى فريقين : فريق يعارض سيادة البابا فى الأمور الدينية ، وفريق يعضد سيادته فى الامور الدينية وفى المسائل الزمنية أيضا . فقال أصحاب نظرية القديس بطرس بأن هذا القديس هو الصخرة التى بنيت عليها الكنيسة ، وأن فى يده مفاتيح الجنة ، وأنه هو الذى يقرر فى الأرض من يدخل الجنة ومن لا يدخلها ، وأن البابا بصفته خليفة القديس بطرس الذى استشهد فى سبيل الدين ، والذى أسس كنيسة رومية ، يجب أن يتمتع بالحقوق التى ورثها عن ذلك القديس ، وأوجب فريق آخر من الكتاب خضوع رجال الدين جميعا من أساقفة ورؤساء أساقفة الى سلطة البابا دون سواها . ونشروا مذهبهم بكل وسائل النشر ، ونجحوا فى تثبيت السلطة فى يد البابا ، فأوجدوا سلطة مركزية قوية امتازت على السلطة الزمنية المفككة العرى التى توزعت بين الأباطور وأمرء الاقطاعيات

اعتمدت حجج أنصار البابوية على أساسين : الأول أن السلطة الروحانية بطبيعتها أكثر أهمية ، وأعظم شأنًا من السلطة الزمنية ، وأن تاج الأسقف إذا ووزن بينه وبين تاج الملك يكون كالذهب إذا ووزن بالرصاص ، وأن البابا ملك الملوك ، وأمير الأباطرة ، وأن مقامه فوق الجميع لأنه يمثل الروح والروح أفضل من الجسد ، ولأنه يمثل الآخرة

والآخرة أفضل من الأولى. واستندوا على آيات انجيلية لتأييد مذهبهم، وترجيح آرائهم. أما الأساس الثاني فهو أن الله منح الكنيسة الحق في أن تراقب أعمال الحكام من الوجهة الدينية والخلقية، وأن تصحح أغلاطهم، وأن توقع بهم إذا خالفوا أوامرها. ووجدوا في كتاب العهد القديم أمثلة كثيرة تبين أن الأنبياء كثيرا ما عاقبوا الملوك واستنزلوا النقمة من السماء عليهم لمخالفتهم أوامر الدين، ولأنهم وقعوا في الخطيئة، وأن واجب الكنيسة أن تعاقب المذنب وتنشر العدل بين الناس.

ساعدت الاحوال السياسية التي سادت أوروبا في ذلك العصر أنصار البابوية، وقوت حججهم، واتخذوا من تنويح البابا للأمبراطور شارلمان سلاحا يدفعون به حجج مخالفهم، ويستشهدون به على أن البابا الذي منح السلطة للأمبراطور يستطيع أن يسلبها في أى وقت شاء وأن يخلع الحكام المخالفين ويحل رعاياهم من إيمان الطاعة التي أقسموها للبلوك والأمراء عند التنويح

٤ — حجج القائلين بسيادة السلطة الزمنية:

قال أنصار الأمبراطورية أن الدولة نظام قدسى، وأن الملوك خلفاء الله في الأرض فهم مسئولون أمامه دون غيره. واعتقد معظم الكتاب من الفريقين أن غرض الدولة ووظيفتها هونشر العدل وإقامة الحق بين الناس، وأن واجب الحكومة يقضى بأن تكبح جماح الميول الشهوانية عند الخلق، وتحارب الجنوح الى الخطيئة وارتكاب الآثام. ولذلك كانت السلطة الممنوحة للبلوك والحكام مقدسة في أصلها ومنشأها مادام الحكام والملوك يقومون بوظيفتهم خير قيام. وقد تطرف بعض الكتاب

في القول، ونادوا باطاعة الملوك والحكام إطاعة مطلقة سواء أحكموا على حسب قوانين العدل والحق أم لم يحكموا. ولجأ هؤلاء الانتصار الى الكتاب المقدس يستخرجون من آياته ما يعضدون به مذاهبهم، فوجدوا في العهد القديم ما يثبت أن الملوك يستمدون سلطتهم من الله، وأنهم ينفذون إرادته في الأرض. وفي العهد الجديد اتخذوا من تصريح القديس بولس بأن من يعارض أوامر الحكومة التي أقامها الله فانما يعارض أوامر الله تكأة لهم ينصرون به مذاهبهم ولكنهم كانوا أقل حجة من منافسيهم في هذا المضمار

وفي القرن الحادى عشر عاضد الا ساقفة الالمان نظرية الا مبراطورية لائهم أرادوا مناهضة سلطة البابا، ورجبوا في حفظ استقلالهم، ولائهم كانوا يخضعون للا مبراطور. ولما أحييت دراسة القانون الرومانى وجد أنصار الا مبراطورية سندا قويا يستندون عليه في تعزيز حججهم ونادى المشترعون الذين ظهوروا في ذلك العصر بأن سلطة الا مبراطور فوق كل سلطة، وأن الخروج عليها جرم لا يغتفر، وكثر عدد رجال القانون وحلوا محل رجال الدين في وظائف الاستشارة للبلوك والامراء، وأخذ الناس يفكرون في الامور القضائية، والحقوق السياسية، وساعد التشريع الرومانى الملوك في التغلب على امراء الاقطاعيات، كما أنه ساعد المدن في طلب استقلالها. وفي القرن الثانى عشر نادى المحامون يؤازرهم الا مبراطور فردريك بربروسا بأن الا بطرة هم ورثة قياصرة الرومان في النفوذ والسلطان من غير مشاركة أحد لهم، وأن إرادتهم هى القانون وانتهز الا بطرة هذه الفرصة، وحاولوا أن يتخلصوا من الرقابة البابوية، وأن يسودوا الحكم داخل امبراطوريتهم، ووجد ملوك فرنسا وانجلترا واسبانيا

الفرصة سانحة أيضا في تقرير سلطانهم ضد رجال الكنيسة وأمراء
الاقطاعيات، وعارضوا ادعاء الإمبراطور الألماني في أن له نفوذا عليهم
بلغت الأمبراطورية مجدها الكبير في عصر فردريك الثاني (١٢١٢—
١٢٥٠) وكان أقدر حاكم في عصره، واستطاع أن يكون مستقلا في
إدارته، وحاول أن يسوس الامور السياسية والشؤون الدينية، وأهمل
ما يقوله البابا، وقال أنه خليفة الله في الارض. وقد نجح في محاولته هذه على
الرغم من المعارضين والمنافسين بين أمراء إيطاليا والمانيا، وعلى الرغم من
نشاط البابا وأعوانه في انحاء الامبراطورية. ولمامات نهض انصار البابوية
وشوهوا سمعته، وقللوا من شأنه، ووضعوه دنتي الغيري في الاعراف وهو
مكان بين الجنة والنار، مع أن دنتي كان من أنصار السلطة الزمنية ومن
القائلين باستقلالها عن السلطة الروحانية

عاضد القانون الروماني السلطة الزمنية معاضدة قوية ولكنه لم يساعد
الملكية المطلقة إذ نادى بأن الأئمة مصدر السلطات، وأن الأئمة تستطيع
في كل وقت أن تسترد الحقوق والامتيازات التي منحها الأمبراطور،
وأنة لا يستطيع أن يحكم منفردا بل يجب أن يشترك معه مجلس السناتو.
وقد كان لهذه الافكار والاراء السياسية أثر يذكر في المبادئ الديمقراطية
التي ظهرت في أوربا بعد انتهاء القرون الوسطى.

٥— سنت برنارد، وحناسلسبري:

كان سنت برنارد (١٠٩١—١١٥٣) وحناسلسبري (١١١٥—
١١٨٠) اثنين من أشهر رجال الدين ومن أكبر الكتاب أثناء القرن
الثاني عشر، وقد كتبوا في العلاقة بين الكنيسة والدولة وما يجب أن تكون
عليه. فقال سنت برنارد وهو أوسع رجال عصره نفوذا وأكثرهم علما بأن

البابا يجب أن يبتعد عن التدخل في إدارة الشؤون الزمنية، وأن يتركها للسلطة الزمنية تديرها، وتفصل فيها تحت إشرافه، وعليه أن يتفرغ للروحانيات وما يتعلق بها من أمور هامة، وانتقد الدسائس التي اتبعتها رجال الدين في إدارة أملاك الكنيسة وفي تنظيم الحروب الصليبية، وقال إن الكنيسة تتبع قانون جوستينيان الروماني ولا تتبع قانون الخالق، وبذلك قد ابتعدت عن الدين القويم ونواهيته، واشتغلت بالأمور الدنيوية ومساوئها. وكان سنت برنارد راهبا لم يعتر بزخرف الدنيا، ورفض المركز البابوي مرارا وكان يميل إلى القديم، وسار سيرة الآباء الروحانيين الأوائل، وكان يعطف قليلا على العلوم الإنسانية التي ابتدأت تنسرب من الشرق إلى الغرب إذ ذاك أما حنا سلسبرى فكان عالما وعصريا في آرائه، حرا في أفكاره، واستند كثيرا وهو يبسط نظرياته إلى آراء فلاسفة الإغريق والرومان، وقد اتفق مع زميله في الفصل بين اختصاص كل من السلطتين، واتهم البابوية بالتدخل في أمور دون مقامها، وخالف القائمين بالفصل بين البابوية والأمبراطورية، وشجع التعاون بينهما مشبها السلطة الروحية بالروح في الجسد، والسلطة الزمنية بالرأس فيه. وقال إن الجماعة المنظمة تنظيما جيدا هي التي توزع فيها الوظائف توزيعا محكما بحيث يعرف كل موظف اختصاصه، ولا يعتدى على الآخر، وشن غارة شعواء على تلك العقبات التي تقف في سبيل تقدم الدولة وسلامتها، ثم وضع نظاما وهو أول من فعل ذلك بعد سنت أوغستين للحكومة الكاملة على أساس خضوع السلطة الزمنية عند الضرورة للسلطة الروحية، وفضل الحكومة الملكية على غيرها من أنواع الحكومات، وقال إن القانون هو الحكم الفعلي بين الناس وأن الأساس الحقيقي للحياة السياسية هي الاستقامة. وقال أن الكنيسة تمثل الاستقامة ويمثل الأمير القانون. ولما كانت الاستقامة تفضل القانون

كانت الكنيسة في المرتبة الاولى وكان الامير في المرتبة الثانية
وفي نظره أن الامير يصير طاغية اذا حاد عن طريق الاستقامة واذ ذلك
يجب قتله . وأوصى بأن يكون القتل بالطرق المشروعة ، وهي في نظره الابتهاال
الى الله للخلاص منه ، واستنزال النعمة عليه ، وحذر الناس من استعمال
القسوة معه ، أو دس السم له ، وقال إن الطاغية لا حقوق له قبل الناس إذ
لا شأن معهم إلا للحاكم المستقيم الذي ينشر العدل بينهم ، وعلى ذلك قد
أوجد هذا الكاتب أساسا منطقيًا لخنوع الحكام الذين يحميدون عن الطريق
السوى . وقد كان لهذا المبدأ أثر كبير في العالم السياسى بعد ذلك . هذا وتأثر
هؤلاء الذين كتبوا في العلاقة بين الحاكم والمحكوم في أثناء القرن الثالث
عشر بالاراء التى أوردها ارسطوطاليس في كتابه « السياسة »

٦ - سنت توماس اكويناس :

امتاز القرن الثالث عشر ببلوغ السلطة البابوية أقصى مجدها ، وبظهور
فريق من الكتاب اشتغل بالبحث الفلسفى . وقد اشتهر من بين هؤلاء
الكتاب سنت توماس اكويناس (١٢٢٧ - ١٢٧٤) وكان غرضه أن
يوفق بين المعقول والمنقول ، وبين آراء رجال الكنيسة وآراء فلاسفة اليونان
والرومان قبل المسيحية ، وهى الآراء التى أحيها رجال النهضة العلية إذ
ذلك . وقد اثبت مذاهب فلسفية على أساس فلسفة ارسطوطاليس . شيشيرون
كما عدلها سنت أوغستين والانجيل ، وأصبحت السياسة علما يدرس مرة
أخرى ، واستعرض حوادث التاريخ وما كتبه الفلاسفة الذين سلفوه ، واستمد
آراءه من النظم القائمة حوله
ولقد عرف القانون بأنه أوامر العقل أصدرها ولى الامر للصالح العام ،

وأنه قواعد شرعها أصحاب السلطات في الدولة، فأدخل فكرة القانون الإيجابي، وخالف الراي اليوناني القائل بأن القانون موجود في الطبيعة وفي العقل، ونظر للقانون بأنه عام وطبيعي وغير متغير، وقال إن القانون الإيجابي وهو القانون الذي يشرعه الانسان لا يكون قانونا إلا إذا اتفق مع المبادئ الأساسية للعدل. هذا وقد جددت دراسة القانون الروماني الاحترام لقانون الطبيعة الذي لا يستطيع الامبراطور أو البابا إغفاله، وأصبح لهذا الاحترام شأن عظيم فقد حدد سلطة الحاكم في الدولة وأوجد قواعد المساواة التي يجب أن تسود علاقات الدول بعضها مع بعض. وقال اكونياس إن القانون الطبيعي هو الارادة الالهية مضافا إليها ما أملاه العقل البشري. واتخذ هوبز ولوك فلسفته أساسا لافكارهما كما سيتبين بعد

وضع سنت توماس السلطة السياسية على أساس فكرة ارسطو طاليس في أن الانسان اجتماعي بطبيعته، ولكنه أضاف إليها المبدأ القائل بأن السلطة قدسية في منشئها وأنها مستمدة من الله كما قال القديس بولس، وخالف ارسطو طاليس في حجم الدولة، وفضل الدولة الكبيرة إذ تستطيع أن تدافع عن نفسها، وفضل الملكية على الديمقراطية وقال إن الديمقراطية تسبب الانقسامات الداخلية. وقال يجب أن يكون الحاكم واحدا فان القلب يحكم الجسم والخالق يحكم الكون، ورفض المبدأ القائل بقتل الطاغية ولكنه أقر خلعه، واقترح العلاقة التي يجب أن تكون بين الحاكم ورعيته وهي تقرب من النظريات الحديثة في الحكومة الملكية الدستورية وفي الانتخابات وقال إن وظيفة الدولة (الحكومة) هي العمل على إسعاد السكان، والعناية بأمر الطرق وحفظها، وعليها أن تضع نظاما للبقايبس والموازن والنقود، وأن تعنى بأمر الفقراء

قال سنت توماس إن الوصول الى الحقائق العالية لا يأتي عن طريق البحث العقلي بل عن طريق الاعتقاد الديني ، وأن الكنيسة هي المرجع الأعلى في كل ما تعلق بالعتيدة وعلى ذلك فضل السلطة الروحانية المنظمة على السلطة الزمنية ، وقال إن الحاكم الزمني يجب عليه أن ينفذ أوامر الكنيسة ، وأن يكون خاضعا لقانونها المقدس ، وإذا خالف أوامرها يحكم عليه بالمروق عن الدين ، وتكون رعاياه في حل من الخروج عن طاعته . وقال إن رجال الدين يتمتعون بالسلطة الزمنية والسلطة الروحانية معا ، وإن البابا فوق الجميع يجب إطاعته في الأمور التي ترمى الى الصالح العام سياسية كانت أو دينية . وقد اتخذ جماعة اليسوعيين هذه المبادئ أساسا لنظرياتهم ونشاطهم في نشر الدعوة البابوية في اثناء قيام حركة الاصلاح الديني

٧ — المناظرات في القرن الرابع عشر :

دارت المناظرة بين الكتاب من أنصار كل من السلطتين بسبب الخلاف الذي نشأ بين البابا بونيفاس وفيليب العادل ملك فرنسا فان البابا أراد أن يبسط نفوذه ويسترجع سلطته العليا غير حاسب لتقدم القوميات أى حساب . ولكنه لم ينجح واضطر اثنان من خلفائه وهما كلمنت الخامس وحنانيا الثاني عشر أن يعقدا صلحا مع ملوك فرنسا الاقوياء بين سنتي ١٣٠٩ و١٣٧٦ وأن يعيشا في مدينة أجنون في رعايتهم وتحت كنفهم ، وفي اثناء هذه الفترة ثارت المجادلات الكلامية والمناظرات العلمية بين البابوية وأنصارها ، وبين الأباطرة في ألمانيا وهنرى السابع في انجلترا ولويس أمير بافاريا ، وظهر فريق من المناظرين الاقوياء يناصر كلا من الهيئتين ، ويدعم مناظرته بقوة الحججة والبرهان ، وقد اشتهر من بين أنصار

البابوية البابا بونيفاس ورومانوس تليذا كويناس والبابا حنا الثاني عشر،
واشتهر من أنصار الإمبراطورية والحكام الآخرين حنا الباريسي
وداتي الغيري ومرسيو (Marsiglio) ووليم الأنجليزي (William
(ol Ockam

ظهر في هذه الفترة تغيير قوى في سير الفلسفة السياسية وكان
ملك فرنسا أقوى ملك بين ملوك المسيحية، واستطاع بفضل قوته أن
يقرر سيادة السلطة الزمنية على السلطة الروحانية من غير أن يدخل في
المناظرات والمجادلات القائمة حول نفوذ الإمبراطور وسلطته. ولما حاول
البابا وأنصاره أن يحدوا من سلطته، وأن يتدخلوا في شؤون مملكته،
عارضهم بقوة ووقفت الأمة بجانبه تسنده، وكان الخلاف واقعاً على
مسألة تقرير الضرائب فاشتد ساعد أنصار السلطة الزمنية وقالوا إن تقريرها
من حق السلطة الزمنية وحدها لأنها بعيدة عن المسائل الروحانية، وقد
حلل الفريقان طبيعة حقوق الملكية، وفسرها كل منهما على حسب مبادئه
وأخيراً فاز فريق السلطة الزمنية وقرر سيادة ملك فرنسا في الأمور التشريعية
داخل حدود مملكته، وحذت الممالك الأخرى حذو فرنسا وقررت هذا
المبدأ، فضعفت سلطة البابا، وانتهت سلطة الكنيسة الزمنية في معظم
الممالك الأوروبية. قال المشرعون في فرنسا أن البابا قابل للخلع مثله مثل أي
أمير آخر إذا أخفق في إدارته الكنسية، وأن الذي يقرر خلعه هو مجلس
مؤلف من كبار رجال الكنيسة وبذلك قرروا مبدأ مهما ظهرت أهميته في
القرن الخامس عشر، وأضاف عاملاً من العوامل التي أضعفت سلطة البابا
ظهرت عوامل أخرى في كل من ألمانيا وإيطاليا وإنجلترا أضعفت
نفوذ البابا وحدت سلطته، فإنه حاول أن يوسع نفوذه في ألمانيا منتهزاً
الخلافت القائمة حول العرش، وشجعت السياسة الفرنسية التي أرادت

إضعاف المانيا. ولكن الالمان هبوا وقاوموا محاولته هذه واخفق فيما أرادته. أما في ايطاليا فانه أراد معاضدة فريق المعارضين للإمبراطور، واتهزت المدائن الحرة الأيطالية هذه الفرصة وساعدت الامبراطور تارة والبابا تارة أخرى حتى تحتفظ باستقلالها، وقد نجحت نجاحا باهرا في ذلك، ونظرت الى البابا نظرة ازدراء لانتقاله من رومية الى اجنون فحرمت ايطاليا مكاسب مادية كثيرة من وراء الحجاج وغيرهم الذين كانوا يؤمنون رومية لانها مركز البابوية. وقامت انجلترا وعارضت نفوذ البابا متهمة إياه بالعمل على تقوية نفوذ فرنسا وأوقفت ما كانت تدفعه بمقتضى تعهدات الملك حنا الى البابا، وكره الفلاحون رجال الدين وثاروا عليهم، وهب بعض رجال البرلمان يطلبون من البرلمان مصادرة أملاك الكنيسة واستغلالها في أغراض سياسية. هذا وما زاد في إضعاف مركز البابا أن خرج عليه فريق من أقدر الكتاب الدينيين بسبب تدخله في أمر رهبان الفرنسيسكان، وأصداره منشوراً ينتقد مبدأ الفقر الذي أتبعوه. وقد اجتمعت كل هذه العوامل وقاومت البابوية مقاومة عنيفة ولم تستطع بعدها أن تسترد ما فقدته من النفوذ والسلطان

٨ - دانتي الغيرى (Dante Alighieri)

كان دانتي الغيرى (١٢٦٥ - ١٣٢١) من أهل فلورنسا، ودرس احوالها السياسية دراسة دقيقة، وقد نفى منها بسبب آرائه، وأتقل من مدينة الى أخرى، ومن بلاط الى بلاط فاكتسب خبرة واسعة، وازدادت دائرة عرفانه، وكتب مؤيدا نظرية الامبراطورية كتأية منظمة أساسها المنطق القوى والحجة البالغة، وكان يرمى الى اعادة السلام والوحدة الى ايطاليا، وقال كما قال غيره من كتاب القرون الوسطى بأن الانسان يجب أن يعيش

خاضعا لسلطة عامة سواء أ كانت زمنية أم روحية ، ولكنه فضل الزمنية على الروحانية في الامور الدنيوية . وفي كتابته يرى الباحث آثارا للفكرة الحديثة بأن الدولة (الحكومة) يجب أن تعيش لمصلحة الفرد وأن الفرد له الحق في الاشتراك في ادارة شؤونها

وألف كتابا سماه « الملكية » امتدح فيه الحكومة الملكية القوية ، وقسمه ثلاثة أجزاء تناول في الجزء الاول الحكومة الملكية العامة واثبت أنها أصلح شكل من أشكال الحكومات ، لأن مصالح العباد تتطلب الأمن والسلام ، ولا يمكن توافرها إلا في دولة يحكمها ملك واحد يشرف على الأئمة وحكام الأقاليم ويفصل في الخلافات التي تنشأ بينهم ، ويحفظ السلام في ربوع الدولة ، وتحفظ كل دولة وإمارة باستقلالها الداخلي ضمن حدود الدولة العامة ، واعتقد دنتي بأن الملك العام إذا لم يخش منافسا لا يكون له مطعم فيسلك طريق الحكمة والعدل ، وكان وجه الشبه شديدا ووثيقا بين السياسي الذي كان افلاطون ينشده ليحكم في مدينة الولاية الاغريقية وبين حاكم دنتي العام الذي كان ينشده ليحكم العالم المسيحي في القرون الوسطى

أثبت دانتى في الجزء الثانى من مؤلفه صلاحية الرومان للحكم ، ودل على ذلك مستندا الى كتابات ارسطوطاليس وشيشيرون وفرجيل والآباء الروحانيين واكونياس بقوله إن الانتصارات الرومانية دليل واضح على إرادة الله بأن الرومان أصلح الناس لتولى زعامة الحكم ، وأن الأمن والسلام لايسودان إلا في ظل إمبراطور روماني ، وأن الفوضى انتشرت واختل النظام بسقوط الأمبراطورية الرومانية ، وعلى ذلك يجب إعادة الحكم الروماني في أوروبا حتى يعود النظام والسلام اليها

وبحث في الجزء الثالث عن سلطة الملكية وهل هي مستمدة من الله

مباشرة أو أنها تستمدّها منه بطريق البابا، وبرهن على أن كلا منهما (الامبراطور والبابا) يستمد سلطته من الله، وأن سلطة الامبراطور لا تحدّها حد في الامور الزمنية، وأن البابا لا حق له في مشاطرة الامبراطور سلطته، وفند آراء الذين قالوا بأن البابا هو الذي منح الامبراطور السلطة وقال أنه لم يملكها حتى يمنحها

والخلاصة أن الباحث المدقق يجد في كتابة دتّي أساساً متيناً لنظام القانون الدولي الأوربي فأن حاكمه العام ليس مستبدا بل هو حاكم على جماعة من الامراء المستقلين، ووظيفته أن يحفظ السلام بينهم ويبيده السلطة العليا، واليه يرجع هؤلاء الامراء في خلافاتهم، ولكنه لم يذكر شيئاً عن كيفية استعمال هذا الحاكم السلطة الممنوحة له، ولا عن كيفية تنفيذ أحكامه

٩— مرسلو بادوا، ووليم أوكام

كان مرسلو (١٢٧٠ - ١٣٤٠) وهو من أهالي بادوا رئيساً للجامعة باريس وهناك تقابل مع الراهب الفرنسيسكاني الانجليزى وليم أوكام، وتعاشرا معاشرة علمية، وتأثر كل منهما بأراء الآخر ونظرياته وتعرض كل لفضب البابا والحكم عليه بالمروق عن الدين، وأراد كل منهما أن يكون حكم الرئيس الزمنى قويا ومستقلا عن الكنيسة والمرجع الاعلى لها في الشؤون السياسية.

كتب مرسلو رسالة تعد أعظم كتاب ظهر في القرون الوسطى، وتناول في الجزء الاول منها منشأ الدولة وأصلها، وبحث في الجزء الثاني في منشأ الكنيسة ونموها ونظامها تحت الادارة البابوية وعلاقتها بالسلطة المدنية، وأثبت خلاصة آرائه ونظرياته في الجزء الثالث.

جعل مرسلو حق الدولة في أن تعيش عيشة مستقلة لا تأثير لرقابة

اجنية عليها أساسا لبحثه ونشر آراءه مؤيدا الحكم الدستوري في الامبراطورية وفي الكنيسة، وقد تأثر في بحثه بالديمقراطية الاغريقية وبالمبادئ الدستورية الرومانية، فقال إن وظيفة الدولة هي تدير الصالح العام للسكان، وأن عملها الرئيسي هو التشريع، وأن التشريع يكون بوساطة الوطنيين، وأن يتولى شئون الحكم أفراد مختارون بوساطة الاهالي ويكونوا مسؤولين أمامهم، وقال إن للاهالي الحق في معاقبة حكامهم اذا خالفوا القانون أو خرجوا عن حدود وظائفهم، ولهم حق خلعهم إذا دعت الضرورة الى ذلك، وميز بين مصدر السلطات وهي الامة وبين أعضاء الحكومة الذين انتخبهم الامة لتنفيذ قوانين الدولة ولذلك قرر أن الملك المنتخب هو أفضل الملوك، وأن وظيفة الملك هو تفسير القانون وتطبيقه وليس من حقه تشريعه. وقيد سلطة الملك من جميع نواحيها

وقال إن الكنيسة يجب أن تدار على أسس ديمقراطية، وتكون السلطة العليا في أيدي مجلس يتألف من رجال الدين ورجال السياسة، وإن هذا المجلس الذي يمثل الاهالي هو الذي ينتخب البابا وهو الذي يخلعه إذا حاد عن الطريق المستقيم، وأن تقصر الكنيسة أعمالها على الأعمال الروحية الصرفة، وأن تتولى السلطة السياسية دعوة المجلس للانعقاد، وأن توقع العقوبة الدينية، وأن رجال الدين مثلهم مثل بنى وطنهم الآخرين يجب عليهم إطاعة قوانين الدولة ولا تعفيهم صبغتهم الدينية من ذلك. ووضع مرسليو البابا في مستوى واحد مع باقي الأساقفة ولكن ميزه عنهم ببعض امتيازات، وجعل الادارة الدينية تابعة للدولة

تألم مرسليو كما تألم دنتي من قبل من حالة الفوضى والمنازعات الحزبية التي سادت إيطاليا وعضد سلطة الأمبراطور حتى يرجع السلام والأمن الى نصابه وقال إن امتيازات رجال الدين وسلطة البابا هي الحائل دون

استتباب الأمن، وحمل على الأغنياء، ونعى عليهم ما اتصفوا به من الفساد، وانتصر لمبادئ رهبان الفرنسيسكان في الدعوة الى الفقر والتجرد من الغنى

كان مرسلو عصرها في آرائه إذ كتب مبادئ سابقة لا وانها ولم يعترف بها الا بعد الأصلاح الديني في القرن السادس عشر والانتقالات الثورية في القرنين السابع عشر والثامن عشر

تأثر وليم أو كام بآراء زميله مرسلو كما تقدم ولكنه ظل شديد التمسك بالدين، وقد عارض سلطة البابا وادعاءاته معارضة قوية، وكان لا يعتقد اعتقادا جازما بأن الأمة مصدر السلطات كما قال مرسلو بل كان يميل الى القانون الطبيعي إذ أنه المرجع الأعلى للسلطات، كما أنه لم يبر ضرورة لقيام إمبراطورية عامة كما رأى زميله الأيطالي، ونادى باستقلال القوميات وفضلها على الدولة العامة، ووضع حدودا لسلطة الإمبراطور، وقال إنه ملزم باطاعة القوانين المشتركة بين جميع الأمم، فوضع بذلك نواة القانون الدولي كان أو كام متشعبا بآراء القرون الوسطى ولذلك كانت آراؤه ذات أثر أقوى في نفوس معاصريه من الآراء التي أدلى بها مرسلو والتي كانت سابقة لا وانها، فإنه وضع نظاما تفصيليا عن كيفية تكوين مجلس الكنيسة ليمثل جميع الطبقات تمثيلا عاما، وقد أثارت هذه الآراء انتقاد رجال الدين، وظلت محور بحثهم وجدلهم مدة قرن من الزمن بعد ذلك، وقد أدخل المشرعون آراء هذين الكتّابين في القوانين المدنية والدينية التي شرعوها في ذلك العصر، كما أن الفكرة النيابية والمبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات التي نادى بها تعد من الأفكار التي لها شأن عظيم في تاريخ النظريات السياسية في مظهرها الحديث

الباب الثالث

انتهاء القرون الوسطى

١ — المظاهر الأخيرة للقرون الوسطى:

اضمحل حكم الأقطاع وضعف نفوذ الأمراء الأقطاعيين وتقوت الملكيات القومية وتقدمت التجارة ونمت المدن المستقلة وتقلصت سلطة البابوية وحلت محلها مجالس الكنيسة، وتأثر الكتاب والمفكرون بهذه المظاهر، وعرفوا أن الأعلام التي ساورت زملاءهم في بدء القرون الوسطى عن تأليف دولة عالمية وكنيسة عالمية أصبحت خيالا لا يمكن تحقيقه، واشتغل العالم بأمور أخرى مهدت السبيل للتنافس بين السلطتين الدينية والزمنية في الممالك المختلفة، وبين الأمم في ميدان الحرب والتجارة والسياسة واليك بعض التفاصيل

بلغت قوة أمراء الأقطاع في القرن الرابع عشر مبلغا عظيما وانتشر هذا النوع من الحكم في معظم البلدان في غرب أوروبا ولكن حدثت حوادث بعد ذلك أضعفت نفوذ الأمراء وجعلته اسما أكثر منه فعليا فان حرب المائة العام بين فرنسا وانجلترا (١٣٣٧ - ١٤٥٤) وحروب الوردتين (١٤٥٥ - ١٤٨٥) في انجلترا أفنت عددا كبيرا من الأشراف والنبلاء في كل من المملكتين، واستطاع الملك فيهما أن يقوى نفوذه ويعمم فرض الضرائب ويؤلف جيشا نظاميا يجعله درعا لصد أعدائه ومنافسيه من

الأشراف، وكذلك كان الأمر في أسبانيا فأن اتحاد قشتاله مع أرجون ممكن
فردناند وايزبلا من التغلب على باقي الأمراء، واستطاع هذان الملكان أن
يتغلبا على العرب في الأندلس وأسسوا مملكة قوية الدعائم موطدة الأركان.
أما في الدولة الرومانية المقدسة فأن التنافس بين إيطاليا وألمانيا وشعور كل
منهما بقوميته المستقلة. أضعف سلطة الأباطور ولم تتألف حكومة
مركزية قوية في كل منهما إلا في القرن التاسع عشر

انتشرت التجارة واتسعت دائرتها بين الغرب والشرق وبين شمال أوروبا
وجنوبها، ونهضت مدن إيطاليا التجارية وخصوصا مدينتي جنوه والبندقية
نهضة عظيمة، واحتكرت الطرق التجارية بين الغرب والشرق وبين شمال
البحر الأبيض وشمال أوروبا، وازدادت العلاقات التجارية بين الأمم، ونشأ
عن هذا التبادل الاقتصادي أن فكر الكتاب في عظم شأن الذهب والفضة
واستيرادهما من الخارج واكثرهما في الداخل، واستنبطوا الأساليب التي
تؤدي إلى ذلك، ووضعوا النظريات التجارية التي ظهرت في القرن السادس
عشر وأصبحت من النظريات المقبولة المعترف بصحتها. ولما كشفت
أمريكا ازداد النشاط التجاري وانتقل مركزه من البحر الأبيض الى المحيط
الاطلسي، وازداد نفوذ المدن المستقلة في إيطاليا وألمانيا، وظهر فريق
التجار في إنجلترا وفرنسا وأسبانيا. وزاد عدد أفراد الطبقات الوسطى فيها،
وبهذه الطبقات استعان الملوك على تقوية نفوذهم والتغلب على أمراء الاقطاع،
وتطلعت الطبقات الوسطى الى الملك دون الأمراء لحمايتها على نشر السلام
وحفظ الأمن ومنع التعدي وتنفيذ القانون. وأثرى الأفراد من وراء
التجارة اثراء كبيرا، وحلت الأرستقراطية التجارية محل الأرستقراطية
الاقطاعية التي بنيت على الملكية العقارية، وضعف نفوذ رجال الدين أيضا،
وانتشرت الجامعات وأخذ أفراد الطبقات الوسطى يتعلمون العلوم القانونية

وسائر العلوم البشرية الأخرى. ولما تسلحوا بسلاح الثروة والعرفان طالبوا بالاشتراك في الشؤون السياسية العامة، وخطت البشرية خطوة أخرى في سبيل المدنية عند ما هب الفلاحون وألقوا نير العبودية عن كواهلهم وأخذوا ينددون الحرية. هذا وقد تأثرت الآراء الفلسفية تأثرا كبيرا بالانشقاق الذي حدث بين المطالبين بعرش البابوية وبنقسام أوروبا الى فريقين كل فريق يؤازر بابا، ونادى الكتاب بتعديل نظام الكنيسة واصلاحه، وقام الجدل بين الكتاب أنصار البابوية الموحدة وسلطان البابا المطلق، وبين الكتاب أنصار المجالس الدينية التي تشرف على الكنيسة وإدارتها وتشارك البابا في سلطانه

تأثر مركز البابوية بهذا الانقسام وضعف نفوذها، وقصر البابا اهتمامه على الشؤون الإيطالية دون الأوروبية، واشتغل بعض البابوات بالسياسة الإيطالية، واشتغل بعضهم الآخر بأمور النهضة العلمية وشجعوها، وظلت البابوية تخطب يمينا وشمالا حتى قام المصلحون وعلى رأسهم مارتن لوتر في أوائل القرن السادس عشر يطلبون تعديل نظام البابوية والكنيسة تعديلا جوهريا.

٢ - وكليف وهوس:

ظهر كاتبان في أواخر القرون الوسطى وهما حنا وكلف (John Wyclif)

(١٣٢٠ - ١٣٨٤) في إنجلترا، وحنا هوس (John Huss)

(١٣٦٩ - ١٤١٥) في بوهيميا

كان وكلف أستاذا في جامعة أكسفورد وكتب رسائل سياسية يفند فيها آراء كاتب حاول أن يثبت حق السيادة الأقطاعية للبابا على إنجلترا قائلا إن الملك لا حق له في لقبه لأنه قطع الجزية البابوية، وكتب رسالة سماها

« السيادة » تعد أنها أضافت بعض الشيء الى النظريات السياسية، إذ قال فيها إن السيادة والتبعية هما الحلقة التي تربط الأُنسان بالله، وقال إن سيادة الله هي فوق كل سيادة وهو يباشرها بين الخلق من غير وساطة أحد، وبهذا المبدأ قرر « وكلف » أن رجال الدين او غيرهم هم سواء في نظر الله وأمام الله، وقال عن السيادة المدنية إنها من صنع الأُنسان وإنها ضرورية بسبب الخطيئة التي وقع فيها البشر، وإن الرجل المستقيم هو سيد الجميع، أما المذنبون فلا يملكون شيئاً، وعلى ذلك ان المؤمن هو الذي يسود وهو الذي يملك، وقد اعتنق اتباعه من الفلاحين هذا المبدأ وانتشرت بعض المبادئ الشيوعية في كثير من أنحاء أوروبا وظلت فيها حتى القرن السادس عشر

قال وكلف إن السلطة الحكومية تقتزن بالملكية العقارية، وبين العلاقة بين السلطتين الزمنية والروحية، وقال إن كلا من السلطتين مستقل محصور في دائرة اختصاصه لا يعتدى أحدهما على الآخر، ولا يجوز للسلطة الروحية أن تتدخل في الشؤون الدنيوية، وقال إذا تدخلت الكنيسة في أمور التشريع المدني وفي مسألة المعاملات التجارية فللدولة أن تتدخل وتشرف على أعمالها. وقد ساعد هذا المبدأ المملوك في أوروبا في معركتهم ضد نفوذ البابوية ثم قال إن كلا من السلطتين يستمد قوته ونفوذه من الله وإن البابا ورجاله لا حق لهم في إدارة الشؤون السياسية، وإن الكتاب المقدس هو المرجع الأعلى للعقيدة الدينية

كان وكلف قومياً في آرائه، وكان يكره البابوية التي تعاضدها فرنسا، وكان من أنصار الكنيسة القومية التي تخضع للملك القومي، وعلى هذا المبدأ أسس هنري الثامن فيما بعد الكنيسة الانجليزية، وقد تناول أنواع الحكومة وفضل الحكومة الأرستقراطية من الوجهة النظرية، وقال إن أسوأ أنواع الحكومة هي الحكومة التي يسيطر عليها رجال الدين، أما

الحكومة الملكية فهي على كل حال أحسن الانواع بسبب انتشار الفساد بين الناس وارتكابهم الخطيئة والذنوب

كان حنا هوس رئيسا لجامعة براغ واعتنق مذهب وكلف ونادى به ، وكان خطيبا محبوبا ، وقاد الحملة ضد البابوية ورجالها وفند ما يقوله أنصارها خاصة بسيادتها على الامبراطورية وحق تدخلها في الشؤون الدنيوية ، وانكر ضرورة الملكية العقارية لوجودها ، وقال بأن الملوك والامراء لهم الحق في مصادرة املاكها إذ أساء رجالها إدارتها ، وقال إن المؤمنين أخوة متساوون في الحقوق أمام الله ولم يعترف بأفضلية رجال الدين عن باقي البشر تأثر الناس بتعاليم وكلف وهوس وثاروا طالبين اصلاح الكنيسة وإصلاح الامور السياسية والاقتصادية ، ولكنهما كانا سابقين لأوانهما فاستطاعت السلطات في انجلترا أن تخمد الثورات التي قام بها اتباع وكلف وأن تطاردهم حتى أبادتهم . أما اتباع هوس فقد ربحوا بعض الربح من الكنيسة ولكن حوكم هوس واحرق ، والخلاصة أنه كانت آراؤهما الاصلاحية من الاسباب التي أدت الى قيام حركة الاصلاح الديني ، وكانت عصرية في روحها على الرغم من صبغتها الدينية ، فقد اعترفا بحق الملوك في مصادرة املاك الكنيسة ، واعترضا على تدخل رجال الدين في الامور السياسية ، وأثبتا حق الفرد الذي هو عضو في الجماعة البشرية ، وأن مبدأهما القائل بسيادة الله وأن الناس في نظره سواء أدى الى قيام الحركة الديمقراطية في القرن الخامس عشر

٣ — المجالس الدينية :

حاول الكتاب أن يحدوا من سلطة البابا المطلقة وأن يقيدوها بمجالس دينية ، وكان من نتائج أقوالهم أن اجتمع مجلس ملي في مدينة كونستنس

(١٤١٤-١٤١٧) وقرر أن البابا غير مطلق التصرف، وأن سلطة المجلس المؤلف من كبار رجال الدين والدولة فوق سلطته، وأنه مقيد بما يراه المجلس وقد عدّ الكتاب هذا القرار أخطر وثيقة رسمية ثورية ظهرت في تاريخ العالم إذ أنه أحل السلطة النيابية محل السلطة المطلقة. وقد اشتهر من الكتاب الذين آزرُوا هذه الحركة حنا جرسون (١٣٦٣-١٤٢٩) وكان مديراً لجامعة باريس والكردينال نيقولا كيوزانوس (Nicholos of Cues) (١٤٠١ - ١٤٦٤) والبابا بيوس الثاني (١٤٠٥-١٤٦٤)

عاضد جرسون نظام الملكية المقيدة في ادارة الكنيسة، وقال إن مزيجاً بين العناصر الملكية والارستقراطية والديمقراطية هو أفضل أنواع الحكومات في الدولة والكنيسة، وعارض نظرية سيادة البابوية واعتنق مذهب مرسلينو ولكنه خالفه في ديمقراطيته المتطرفة، واعتقد صلاحية الحكم الارستقراطي لرجال الدين، ويكون مرجعه الاعلى المجلس الملي، ونظر الى البابا كوكيل إداري للكنيسة والمجلس الذي يمثلها، وقال إن الحاكم الزمني له الحق في عقد مجلس ديني يقرر خلع البابا إذا خالف أوامر الله، وقد ظهرت آثار هذه الآراء في قرارات مجلس كونستنس، وقد قررت مبدأ الحكومة الدستورية في أوروبا ومهدت السبيل أمام المصلحين الذين ظهرُوا بعد ذلك. والخلاصة أن جرسون أراد أن يحافظ على سلطة البابا وسلطة الملك كل في حدوده، وأن يحتفظ في الوقت نفسه بحريات الشعب وحقوقه

انعقد مجلس في بال (١٤٣١-١٤٤٩) ووضع نيقولا كيوزانوس وهو أحد علماء الألمان اشتهر بغزارة علمه وقوة عارضته أمام أعضائه مبادئ

ونظريات كانت أكثر ديمقراطية من آراء جرسون فقال إن الكون وحدة
مكونة من أجزاء متماسكة ومتماثلة، وأن الكنيسة مثل الدولة مكونة من
وحدات مختلفة لكل وحدة وظيفة خاصة، وقال إن المجلس النيابي هو
الوحدة المركزية لوحدات الكنيسة والدولة، وقال إن الناس متساوون
وهم أحرار بالطبيعة وأنهم مصدر القانون والسلطان، وأن الملوك والاساقفة
ينتخبون لإدارة الشؤون وهم مع الناس يكونون الجماعة البشرية. وقال إن
الحكام يشغلون وظائفهم باختيار رعاياهم وأنهم مثل رعاياهم مقيدون
بالقانون، وأن القانون مقدس إذا صدر عن اجماع

قال البابا بيوس الثاني إن الانسان بعد أن طرد من الجنة عاش عيشة
الحيوان، ولما عرف معنى الحياة وفوائد الاجتماع اجتمع بغيره وكونوا
الجماعة البشرية، ولما ظهر الظلم وضاعت الحقوق تنازل الافراد عن سلطتهم
إلى فرد قوى اشتهر بالفضيلة لينشر العدل بينهم ويمنع اعتداء القوى
عن الضعيف وبذلك ظهرت الملكية، وإذا استبد الملك كان للافراد أن
يطرده، وعلى هذا المقياس يمكن طرد البابا وخلعه اذا حاد عن الطريق
السوى.

يتضح من هذا أن في كتابة نقولا كيوزانوس والبابا بيوس الثاني توجد
آراء عن الحالة الطبيعية والحقوق الطبيعية وعن نظريات العقد الاجتماعى
التي ظهرت آثارها فى النظريات الثورية فى أثناء القرنين السابع عشر
والثامن عشر. كما أن كتابة هؤلاء الكتاب دلت على أن الافكار السياسية
خطت خطواتها من القرون الوسطى الى القرون الحديثة

٤ — المشترعون فى القرن الخامس عشر:

اهم العلماء والكتاب بالبحث القضائى والتحليل التشريعى فى أثناء

الجدل الذي قام بينهم على سلطة البابوية وسلطة المجالس في القرن الخامس عشر، وكانوا يعتمدون في بحثهم على القانون الروماني فرجعوا الى مواده وطبقوها عند تفسيرهم للنظم الدينية والسياسية، وفسروا بها نظم الكنيسة والمجالس الدينية ونظم الدولة والمدنية الحرة، واستخرج كل فريق المواد التي تؤيد دعواه وتقوى حجته أمام مناظريه، فاتخذ الفريق الذي عاضد سلطة البابا المركزية وسلطة الامبراطور الفردية نظرية القانون الروماني القائلة باندماج الافراد في شخص واحد (نظرية النيابة عن الافراد) (The Theory of Corporation) سلاحا يدفع به حجة من أراد محاربة الفكرة القائلة بحصر السلطة القائلة في يد شخص واحد

استعانت المبادئ التي قالت إن سلطة الحكام مستمدة من الشعب وأن سلطة الكنيسة مستمدة من جمهور المؤمنين بالنظرية القانونية الرومانية، ووضع الكتاب مبدأ جديدا بأن جمهور الشعب يؤلف شخصية قضائية، وحلوا وظيفة مجلس الكنيسة الذي كان نائبا عن المؤمنين على حسب قواعد التشريع الروماني، واتبعوا في طريقة انعقاده وعلاقته بالبابا وطرق مناقشاته وتصويته وقراراته نظرية النيابة عن الافراد السالفة الذكر، وكذلك اتبعوا هذه النظرية عند التكلم في كيفية انتخاب الامبراطور وانتخاب البابا قال الكتاب في القرون الوسطى بأن وحدة الدولة و وحدة الكنيسة لا تتم كليهما الا بخضوع أعضاء كل منهما لسلطة امبراطورية مشتركة أما نظرية النيابة عن الافراد فقد وضعت أساس الفكرة القائلة بالوحدة القضائية لجمهور الافراد، فهدت السبيل لظهور النظرية القائلة بأن السيادة في الشعب وليست في الملك، وبامتزاج هذه النظريات وضع الكتاب حدا فاصلا بين الدولة والحكومة وبين مصدر السلطات وبين الافراد الذين يوكل اليهم أمر التنفيذ

ميز المشترون في القرن الخامس عشر بين التشريع وبين الملكية، وحفظوا للمالك حقوقه الخصوصية أن يعتدى عليها صاحب السلطان، فقضوا بذلك على نظرية العهد الاقطاعي بأن صاحب السلطان هو المالك لكل شيء، ثم اتخذوا نظرية الرومان في القانون الطبيعي أساسا لتشريعهم وقالوا إن مبادئ القانون الطبيعي أسمى من أى مبادئ أخرى من وضع الانسان، وقالوا إن وظيفة الدولة وغرضها هو ترقية مصالح المجموع وهذا لا يتحقق إلا اذا اتبعت الدولة نصوص القانون الطبيعي، واعترضوا على النظرية القائلة بأن الكنيسة والدولة نظامان كاملان وأوجبوا ادخال الاصلاح على نظمهما اذا كان الاصلاح ضروريا

اثارت دراسة أدبيات اليونان والرومان القديمة وفلسفتهم في أثناء النهضة العلمية الاهتمام بالديمقراطية التي انتشرت في المدن الاغريقية وبنظرية الرومان في التعاقد القانوني وبنظرية النيابة عن الأفراد، وقد ناصرت هذه النظريات حق الاكثرية، وأن السلطة لا تنحصر في شخص واحد بل في كثير من أعضاء الدولة

انتصر البابا على القائلين بسلطة المجالس واسترد سلطته وانتشرت في أوروبا الافكار الرجعية مرة أخرى واستمرت حتى القرن السادس عشر واختفت آراء المشتريين حيناً ولكنها ظهرت ثانية في النصف الاخير من ذلك القرن وبدا أثرها واضحا في الانقلابات التي رأتها أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والخلاصة أن الديمقراطية الحديثة مدينة للمناظرات الدينية التي قامت في القرن الخامس عشر كما أنها مدينة أيضا لآراء المشتريين الديمقراطيين على الرغم من أنهم عاضدوا الملكية

٥ - نقولا مكياڤلى (١٤٦٩ - ١٥٢٧)

يقول دنج إن مكياڤلى وليد شرعى للبيئة السياسية التي نشأ فيها ولم

تؤثر البيئة في عقل كاتب من كتاب السياسة أكثر من تأثيرها في آراء ذلك الكاتب الفلسفية، وبالبحث فيما أحاط بمكيا في من أحوال سياسية يتبين جليا صدق دننج. أجل فقد حدث رد فعل شديد بين رجال الدين والسياسة وتمكن البابا في أوائل القرن السادس عشر من استرداد سلطته المطلقة وتخلص من التقييد الذي تقيد به في المجالس الملية المختلفة السابقة واستطاع كل من هنري السابع في إنجلترا، ولويس الحادي عشر، وشارل الثامن، ولويس الثاني عشر في فرنسا وفرديناند وايزبلا في أسبانيا أن يتخلصوا من مجالسهم النيابية الارستقراطية ويحكموا حكما مطلقا وكذلك حاول الامبراطور مكسميليان جهده أن يحكم امبراطوريته حكما قويا وبالاختصار لقد ساد أوروبا في ذلك العصر حكم الفرد القوي

وتدل آراء مكيا في أنه عرف هذا الاتجاه وتأثر به تأثيرا كبيرا. وساد فيها أيضا الميل الى استقلال القوميات، وهبت كل قومية تقوى نفسها وتعمل على استقلالها الوطني، وزالت من العقول فكرة الامبراطورية الموحدة التي انتشرت في القرون الوسطى، وأصبحت الملكية الوطنية المطمح الاعلى وموضع اهتمام الجميع. وقد بذلت كل مملكة من ممالك أوروبا عدا إيطاليا جهدها لتصل الى هذه الغاية.

انقسمت إيطاليا إلى عدة مدن مستقلة تشبه مدن الولايات الاغريقية وظل هذا التقسيم السياسي سائدا فيها نحو ثلاثة قرون ولكن الحركة القومية التي انتشرت في أوروبا في أوائل القرن السادس عشر كما تقدم أثرت في إيطاليا أثرها أيضا، وتطلعت هذه المدائن إلى التوحيد حتى انحصرت في خمس إمارات مستقلة وهي مملكة نابلي، وأملاك البابا، ودوقية، ميلان وجمهورية البندقية وفلورنسة

وكان مكياڤلى « وهو إيطالى الجنس فقد ولد فى فلورنسة » يطمع فى أن يرى أرض وطنه مملكة موحدة قوية مثل انجلترا وفرنسا، ولكن قامت عقبات جمّة فى سبيل تحقيق هذه الغاية إذ كان التنافس بين بعض الولايات وبعضها الآخر شديداً، ولم يوجد فى البلاد أمير ذو شخصية قوية يجمع حوله الامارات المتفرقة ويعمل على ربطها برباط الوحدة القومية كما فعل فريناند فى اسبانيا. زد على ذلك موقف البابا السياسى فإنه بعد رجوعه من منفاه فى اجنون بفرنسا قد بذل جهده هو ومن أتى بعده من خلفائه لتقوية نفوذه الدينى والسياسى فى وسط إيطاليا، وقد نجحوا فى هذا نجاحاً عظيماً وأصبح البابا الحاكم المطلق دينا وسياسيا فى إيطاليا المتوسطة. وقد عاقت هذه المساعي والمجهودات السياسية من جانب البابوات توحيد إيطاليا

بلغ مكياڤلى سن الرجولة فى سنة ١٤٩٤ وقد رأى الحرب التى أثارها شارل الثامن ملك فرنسا لىتملك بها إيطاليا ورأى اشتراك ألمانيا وأسبانيا ضده ورأى أن إيطاليا أصبحت ميدان قتال لهذه الممالك القوية، كما أنه رأى أيضاً أن ولايات إيطاليا المستقلة لا تستطيع أن تحتفظ باستقلالها بالقوة المادية بل بالخدعة والأساليب السياسية

وقد عرف أسرار هذه الأساليب بنفسه فى الفترة (١٤٩٨-١٥١٢) لأنه كان يشغل وظيفة سامية فى فلورنسة وكثيراً ما اشترك فى بعثات سياسية من قبل حكومته الى الحكومات الأخرى

اكتسب اذن مكياڤلى خبرة عملية فتأثرت بها آراؤه الفلسفية، وفى عهده بلغت نتائج النهضة الفكرية فى إيطاليا غايتها، وتحررت الآداب والفنون من قيودها فى القرون الوسطى واستمدت نماذجها من آداب الاغريق والرومان القديمة وفنونهم. وحذت الأفكار الفلسفية والبحوث

العلية حذو الآداب والفنون وتطلعت هي أيضا الى فلسفة الاغريق واليونان، وهب الكتاب وغيرهم ينشدون الحرية وعدم التقييد بآراء علماء القرون الوسطى.

وقد كانت فلورنسه مركز هذه الحركة وأس عمادها وكان لها شأن في ايقاظ العقول وإنهاض الأفكار، وبهذا الوسط العلي تأثر مكيافلي ومال بروحه الى أدبيات الاغريق واليونان، ودرس تاريخها دراسة وافية. وقد ظهر هذا التأثير واضحا فيما تركه لنا من الآراء الفلسفية والنظريات السياسية

اتخذ سياسة ارسطو طاليس أنموذجاله وأهمهل ما كتب بعده أهملأ تاما، وقرر أن أفضل طرق للبحث العلي من الوجهة السياسية هي الرجوع الى التاريخ. وقال إن الانسان في جميع أطواره التاريخية قد تأثر في حياته بالمؤثرات نفسها وقد واجهه من المعضلات والمسائل مثل ما يواجهه الآن، وقد طلب منه أن يحل هذه المعضلات والمشاكل بتلك الوسائل التي يعمل بها في الوقت الحاضر، وعلى ذلك إن دراسة الماضي تضىء لنا حاجات الحاضر وتهيء لنا حوادث المستقبل، فربط التاريخ بالعلوم السياسية ونادى بعلاقتها الوثيقة، وهو أول من قال بذلك من الكتاب السياسيين، ولكن أغفلها عند ما ألف كتابه الأمير الذي كتبه في سنة ١٥١٣ إذ تقيد بالنظريات القديمة دون نظريات القرون الوسطى وماحدث لها من التغير وبحث في فلسفة فن الحكم من الوجهة العملية، أما نظرية الدولة ومشروعيتها فلم يهتم بدراستها اهتماما كافيا.

أهمل في كتاباته وآرائه الفلسفية الوجهتين الدينية والخلقية ولم يرتبط بقواعدهما، وفي هذا يخالف من سبقه من كتاب القرون الوسطى مخالفة

صريحة، ويظهر أثر هذه المخالفة في ابحاث مختلفة فإنه أول من فصل بين السياسة والأخلاق فصلا تاما ولم يجعل الفصل شرطا كما جعل استاذه ارسطوطاليس، وقد اعترف بجمال الفضائل الخلقية ولكنه رفض أن يتخذها أساسا للفضائل السياسية، وجعل أس الفضائل عند رجله السياسي القدرة على اقامة حكومة قوية مهيبة الجانب نافذة السلطان، وأباح لأميره الاتصاف بالخديعة والنفاق حتى يحتفظ بسلطانه السياسي، فقد قال في كتابه « يجب على الأمير أن يظهر مثال الاستقامة والأخلاق، ومثال العطف على الانسانية ومثال التقوى أمام الناس، ولكن عليه أن يعود نفسه ويمرنها أن تهمل هذه الصفات اذا كان في إهمالها نجاة للدولة ». والغاية في نظره تبرر دائما الوسيلة اذا كانت هذه الغاية هي الاحتفاظ بالسلطان والنفوذ، وعلى ذلك قد جعل مكيا في الاخلاق وأسسها تابعة وخاضعة للعوامل السياسية، كذلك فعل بالدين فقد جعله خاضعا وتابعا للسياسة وأطوارها ويظهر ذلك جليا في قوله « إذا كانت حياة الوطن في خطر يجب على الانسان ألا يتقيد في عمله بقواعد العدل أو الظلم أو بقواعد الرحمة أو القسوة أو بقواعد الشرف أو عدمه بل يتقيد فقط بما يرى فيه نجاة حياة وطنه واستقلاله »

أثارت هذه الآراء شكوكا حول مكيا في وحول سلوكه الشخصي وعقيدته الدينية وجعلته مضرب الامثال لقلّة الشرف والخديعة وباقي الرزائل حتى يومنا الحالى، ولكنه لم يكن كذلك بل تأثره بالبيئة السياسية التي عاش فيها هو الذي جعله يرى من وجهة العملية أن لا خلاص لإيطاليا إلا بقيام أمير من امرائها يستطيع بالقوة المسلحة أن يضرب على عوامل الفساد والتفرقة غير مقيد بأى عامل آخر غير الوصول الى غايته الشريفة، ولذلك نجد بعض الكتاب يضعون مكيا في صف واحد مع مزيني من وجهة العمل على وحدة إيطاليا

رأى مكياڤلى ان المبادئ المسيحية لم تؤثر تأثيراً محسوساً فى الحياة السياسية فى مدن إيطاليا وجمهورياتها ، ولذلك عارض نفوذ البابوية حتى تتوحد إيطاليا ، وعارض النفوذ الاجنبى بكل ما استطاع من قوة ، وقال ان كل وسيلة توصل إلى الغرض المنشود محمودة وشريفة وخالف سفونارولا (Savonarola) الذى أراد ان يحكم فلورنسة على حسب المبادئ الخلقية ، وقال عن مبادئه انها غير عملية وخيالية لا تنطبق على الواقع واستشهد باخفاها على أن الحكومة لا تنجح إلا اذا اتبعت القوة والاساليب السياسية الخداعة

أعجب مكياڤلى بالامير القادر الكف واحتقر الحاكم الضعيف المتردد ، وقال ان شكل الحكومة التى يجب أن تسود البلاد يتوقف على أحوالها المادية الخاصة بها وعلى ذلك اعترف بالعلاقة بين الثروة فى الدولة وبين توزيع السلطة فيها ، وقال ان الديمقراطية افضل نوع من انواع الحكومات فى دولة تتساوى افرادها فى الثروة ، أما الارستقراطية التى تستمد سلطتها من الملكية العقارية فقد كرهاها وقال انها تؤدى إلى التنازع والمشاحنات ووصف حكومة تجمع بين النوعين وهى الملكية المقيدة ، وفى كتابه «الامير» وصف القواعد العملية التى يجب ان يتبعها الحاكم حتى يحتفظ بمركزه ويتغلب على منافسيه ويمنع الثورات ، ثم طالب الحاكم ان يعمل على توسيع حدود دولته ووصف له استعمال القوة والخديعة حتى يصل إلى عظمته السياسية

انتقد الكتاب مكياڤلى انتقاداً مراراً كما تقدم ولكنه أفاد بآرائه النظرية السياسية فائدة عظيمة فقد ابتعد عن الخيال وكتب فى السياسة كتابة عملية مبنية على الخبرة والمشاهدة ، وأهمل فكرة القانون الطبيعى ونادى بالقانون الايجابى الذى يشرعه الحاكم وينفذه بالقوة ، وميز بين الفضيلة العامة والفضيلة الخاصة فوضع مبدأ ظل قائماً حتى يومنا الحالى فى السياسة العملية والعلاقات الدولية ، ولمباحثه الشائقة فى التوسع وبسط النفوذ أثر

بين في المشاحنات التي قامت بين دول أوروبا في ميدان الاستعمار، ويتبع السياسة آراءه في عصرنا الحديث

٦ - نظرية القرون الوسطى في العلاقات الدولية:

حلت في القرون الوسطى الملكية الموضوعية محل الملكية العالمية وأهملت فكرة القانون العام والدولة العامة، وسميت هذه القرون بعصر الفوضى المنظمة، وأبيحت المعارك الفردية والحروب الخصوصية بين أمراء الاقطاعيات، وتعطلت التجارة بانتشار الخصوصية في البر والبحر وبكثرة الضرائب المرهقة التي فرضها الامراء الاقطاعيون، واستمرت الحال على هذا المنوال حتى قامت الملكيات القوية وانتزعت السلطة من أيدي الامراء وردت الامن الى نصابه ونشرت السلام في ربوع ممالكها

ولما تقوت الممالك القومية واستقلت كل منها عن الأخرى نشأت العلاقات الدولية، واشتغل الملوك والمشرعون وهيئات المدن في أمور التحكيم في أثناء القرون الوسطى، وكانت القوانين الاقطاعية تحتم قبول حكم الأمير بين أتباعه، ويقال أن قضايا التحكيم بلغت في إيطاليا وحدها نحو المائة في أثناء القرن الثالث عشر، ولكن لما جاء القرن الرابع عشر وتلاه الخامس عشر اختفى مبدأ التحكيم بين الدول ولما حل القرن السابع عشر كان التحكيم في عالم الخيال

إن استعمال اللغة اللاتينية لغة التعليم والدين في أوروبا أوجد رابطة بين الدول بعضها مع بعض، وكان البابا يرسل رسله من رومية للقيام بمهام مختلفة، وكان بعضهم يبقى سفيرا للبابا ويقوم في عاصمة الدولة ليشرح على الشؤون الدينية التي لها علاقة بالبابوية، ولما أحيا المشرعون دراسة القانون الروماني في القرن الثاني عشر وضعوا أساسا لقيام مبادئ التشريع الدولي،

وأثرت الحروب الصليبية في أثناء القرنين الثاني عشر والثالث عشر في العلاقات الدولية أثرا كبيرا إذ اشترك كثير من القوميات المختلفة فيها واضطروا الى تبادل الآراء وأن يعملوا متحدين لغرض واحد، وقد مات كثير من النبلاء وأمراء الأقطاع في ميادينها فتقوت الملكيات والمدن المستقلة وانتشرت التجارة، ووضعت القوانين البحرية بين الدول التجارية ونما التشريع الدولي، وأرسلت القناصل الى الأقطار الاسلامية ابتداء من القرن الثاني عشر لتمثل المصالح التجارية لمدن إيطاليا وجمهورياتها ووضعت جمهورية البندقية في القرن الثالث عشر القواعد السياسية التي يسير عليها سفراؤها في الخارج، واتبع الملوك في نهاية القرون الوسطى كثيرا من القواعد السياسية والأساليب الدبلوماسية التي اتبعتها المدن الإيطالية قبل ذلك

إن الاحوال التي احاطت بالعالم الأوربي في أثناء القرون الوسطى جعلت وجود القانون الدولي بمعناه الحديث مستحيلا، وعاقبت الكنيسة هذا القانون عن التقدم بكل ما أوتيت من قوة وعدت التعاقد مع غير المسيحيين جرما لا يغتفر، ولكن لما جاءت النهضة العلمية وتلتها حركة الإصلاح الديني ازال العقبان عن طريق العلاقات الدولية، وقام المشترون وعلى رأسهم جروتوس (Grotius) وأثبتوا النظريات في القانون الدولي العام وفي العلاقات الدولية، واجتمع أول مؤتمر دولي في مدينة وستفاليا (١٦٤٨) عقب انتهاء حرب الثلاثين عاما، ونظم العلاقات الدولية بمقتضى معاهدة دامت باقية في أوروبا حتى الثورة الفرنسية الكبرى



البَحْثُ السَّابِعُ

النظريات السياسية في عهد الإصلاح الديني

١ — أثر الإصلاح الديني في الفلسفة السياسية:

ظهر في أوائل القرن السادس عشر الميلادي فريق من المصلحين وعلى رأسهم مارتن لوثر ونازعوا البابا سلطانه السياسي والديني وعارضوا دعواه الدينية ونقضوا أقوال اعوانه ودفعوا حججهم بحجج أقوى منها، وقامت حركة اصلاحية كبرى وانتشرت في أنحاء ممالك أوروبا، وانقسمت المسيحية من جراء ذلك الى مذهبين كبيرين وهما الكاثوليكية والبروتستنتية، فانفرط عقد الكنيسة المسيحية الموحدة وزالت فكرة السيطرة الدينية التي حاول البابوات تحقيقها في أثناء القرون الوسطى، وأستقلت ممالك أوروبا دينيا كما استقلت سياسيا، وازداد الشعور القومي، وتقدمت صفة الوطنية بين الشعوب المختلفة. ولقد أثرت هذه الحركة في سير الجهود الذي بذله مكيافلي بفصل الدين عن السياسة أثرا بينا وعاققت تقدمه حينما من الزمن إذ امتزجت السياسة بالدين في أثناء هذه الحركة وسار الدين مع السياسة جنبا الى جنب كما كان في القرون الوسطى، واتبع المصلحون في محاورتهم مع نظرائهم أساليب شابهت الاساليب التي جرى عليها اكويناس واقرانه قبل ظهور مكيافلي، ودار الجدل بين المتناظرين على علاقة الكنيسة بالدولة وأصبحت هذه المناظرة الاساس الرئيسي للفلسفة السياسية، وأثبت الكتاب

أن السلطة السياسية مستمدة من ارادة الله وعلى ذلك إن الحاكم الذى يمثلها إنما يحكم بأرادة الله فوجبت طاعته

هذا وادعى كل من البابا والامبراطور فى أثناء المعركة التى قامت بينهما أن كلا منهما يستمد سلطته من الله مباشرة. ولما ازداد نفوذ الملكيات القومية عظم أنصار كل ملك ملكهم وانكروا حق البابا فى اخراج الرعايا عن طاعة الملك إذا خالفه، وانتهز الملوك هذه الفرصة وقالوا إنهم إنما يحكمون بأرادة الله ويستمدون سلطانهم منه دون سواه، وساعد المصلحون البروتستنت أمراءهم على البابوية فهدوا السبيل لظهور المعركة بين الملوك وشعوبهم اذ قال الملكيون إن الملك مفوض من قبل الله ليحكم شعبه وهو مسئول أمامه فهو مستقل عن رعاياه كما هو مستقل عن البابا وعن الملوك الآخرين، وعلى الافراد إطاعة الملوك إطاعة عمياء وإن الخروج على أوامر الملك يعد جرما فى حق الله وجرما سياسيا يعاقب عليه، وبذلك ظهرت نظرية التفويض الالهى، واستمسك بعراها الملوك كل فى دولته، وبما ساعدتهم فى إثبات هذه النظرية وتقويتها أن هاجم المصلحون ثروة الكنيسة وانكروا عليها اهتمامها بالامور والاعمال الدنيوية وعارضوا سلطان البابا المطلق ونشروا المذهب القائل بأن الفرد مسئول أمام الله مباشرة من الوجهة الدينية، وأنه حر فى تفسير الكتاب المقدس على حسب ما يميله عليه ضميره. ولقد كان لهذه المبادئ أثر سياسى عظيم فأن الكنيسة امتلكت أملاكاً واسعة فى كل مملكة من ممالك أوروبا وكانت تفرض ضرائب باهظة على رعاياها، ورأى الملوك والامراء فى انجلترا وألمانيا الاخذ بيد المصلحين واعتنقوا مذهبهم. وصادروا معظم أملاك الكنيسة وسيطروا على إيراداتها ووسعوا أملاكهم وملاؤوا خزائنتهم من أموال الكنيسة وشرعوا لرجالها

وأصبحوا سادة في ممالكهم من الوجهتين الدينية والسياسية وزادت سيادتهم هذه عند ما لجأ اليهم المعتدلون من المصلحين لحماية الدين من شر المتطرفين ومعاقبة المارقين وإخماد الثورات الشيوعية التي قام بها الفلاحون نتيجة لتعدد المذاهب الدينية وتشعب الآراء المذهبية

أثرت هذه الحركة الإصلاحية في مركز الفرد وحرية الشخص كما أثرت في ازدياد نفوذ الملك لأنها أحيت الفكرة الفردية التوتونية والفكرة التي نادى بها المسيحيون الأوائل بأن الأفراد متساوون، وقال المصلحون وهم يعارضون سلطة البابا المطلقة بأن الفرد مسئول أمام الله وطالبوا بإطلاق حرية الفكرية، وبنوا فيه روح الاستقلال الذاتي حتى يستطيع أن يفكر ويحكم على الأشياء غير مقيد بأوامر عتيقة وتعاليم بالية. ولقد استطاع المصلحون في فرنسا واسكتلندا والنرويج وإنجلترا وأمريكا أن يؤسسوا بما نشره من المبادئ الحرة الفردية والحكومة الشعبية التي ظهرت في هذه الدول بعد ذلك. هذا وقد أدى انتشار البروتستنتية في بعض الممالك وبقاء الكاثوليكية في ممالك أخرى إلى حروب أهلية بين أنصار المذاهب في دولة واحدة، وبين حروب أوربية بين فريقى الدول التي ناصرت كلا من المذاهب، وفي أثناء هذه الحروب الطاحنة اختفت المظاهر الدينية للحركة الإصلاحية، وظهرت المبادئ السياسية والنظريات التي ورثتها أوربا عنها

٢ - مارتن لوثر (١٤٨٣ - ١٥٤٦)

كان من الطبيعي أن تظهر حركة الإصلاح الديني في ألمانيا أولا إذ كان التوتون يحبون الاستقلال الفردى وكانوا يميلون بغريزتهم إلى الحرية السياسية والفكرية، وقد ظهر مارتن لوثر وهو راهب ألماني، وطبق المبادئ

التي حاول تطبيقها وكلف وهوس ونجح في نشر مبادئه نجاحا كبيرا
واكتسب أنصارا وتلاميذ، وشجعت الظروف الموضوعية في ألمانيا ووقف
بجانبه فريق من أقوى أمراء الألمان وأشدهم نفوذا، وانطلق العلماء في أوروبا
يتناظرون ويتجادلون، فريق ينصر البابا ويؤيد سلطته، وفريق ينصر
لوثر وتلاميذه، وانقسمت أوروبا الى معسكرين دينيين، واعتنق أفراد كل
معسكر مذهبا خاصا به، ونشطت الآراء السياسية في وسط هذه المعمعة
نشاطا كبيرا، واكتسبت مكاسب جديدة بما أضافه اليها جماعة المصلحين
من الآراء القيمة

ميز لوثر تميزا واضحا بين السلطة السياسية والسلطة الروحية، وعارض
السلطة الزمنية ضد السلطة الدينية، وعارض النظام القديم التي سارت عليه
كل من الدولة والكنيسة، واتبع تعاليم وكلف ودانتى، ونادى بسيطرة
الدولة على الكنيسة، كما إنه اتبع تعاليم مرسلو وأوكام، ونادى بسلطة
المجالس المليية في أمور الكنيسة، ونازع البابا سلطانه المطلق، وسخر بقوانين
الكنيسة، وقال إنها شرعت لتسوغ تدخل الكنيسة في الامور الزمنية
وتبرر جمعها الثروة وحيازتها الأملأ والأراضى، وقد اعتمد على الشعور
القومى في ألمانيا واستثار غضب الأمراء على البابا ونفوذه على ما يأخذه من
من ضرائب لا حق له في جبايتها

تقلب لوثر في مبادئه وعدل آراءه أكثر من مرات فقد اراد أن يصلح
مساوى الكنيسة المسيحية عند بدء قيامه بالحركة الاصلاحية ولكنه ما
لبث أن غلا في مبادئه، ونادى بقلب الامور في الكنيسة رأسا على عقب،
ونادى في المبدأ بأطاعة ولى الأمر ولكنه عدل هذا الرأى ونادى بشرعية
الدفاع عن النفس إذ استبد أولو الأمر، ولما قام الامبراطور شارل الخامس

يحارب أمراء الألمان وقف لوثر بجانب بنى وطنه، وقال إن الرعايا فى حل من العصيان وأن يخالفوا عن أمر الامبراطور إذا هو أهمل القوانين، ولقد كان لهذا المبدأ الاثر الواضح فى قيام الثورات على نظرية التفويض الألهى قام الفلاحون وثاروا على الامراء والملاك فى انحاء أوروبا نتيجة لتعاليمه فنصح لهم بالاعتدال، ولما لم تثمر نصحهم وقف بجانب الامراء ونادى بوجود قمع الثورات الشعبية على الرغم من عطفه على مطالب الفلاحين، وكان من المؤمنين بضرورة التفاوت بين درجات الناس، وعارض نظرية المساواة المطلقة التى نادى بها غيره من الكتاب، ثم طلب من الحكام أن يتدخلوا فى أمور الدين ويعاقبوا المارقين والمتطرفين عند ما رأى انتشار التطرف وازدياد الفوضى، وبذلك عدل مبدأه الأصيل القائل بوجود ابتعاد السلطات السياسية عن التدخل فى أمر العقيدة الفردية، ثم ساعد الحكومة المطلقة على الرغم من مؤازرته الحرية الفردية فى المبدأ، وقد وجد من أمراء الألمان خير نصير له على البابوية، وبفضل معونتهم نجح من الهلاك ونجح فى نشر مذهبه، ولذلك قد قال إن الدولة نظام مقدس، وإن الحاكم يستمد السلطان والنفوذ من الله وهو مسئول أمامه

كان من جراء تطبيق هذه المبادئ الإصلاحية فى السياسة العملية أن تثبتت فكرة الدولة بين الناس، وزالت فكرة سلطان الكنيسة وأن ساد القانون القومى على أى قانون آخر، وأن خضع رجال الدين لقوانين الممالك التى ينتمون إليها بدلا من خضوعهم لقوانين رومية، وأصبحت بفضل تعاليم لوثر فكرة الدولة فكرة ممتدة ومعظمة، ومهد الطريق أمام هيجل ومن أتى بعده من علماء الألمان لاثبات نظرياتهم فى تعظيم الدولة وتقديسها

٣ - فيلب ملنشون (١٤٩٧ - ١٥٦٠)

كان ملنشون تلميذا للوثر واتفق معه في كثير من مبادئه الإصلاحية ولكنه خالفه في طريقة التفكير السياسي، وكان يميل الى دراسة العلوم الاغريقية القديمة، واستمد كثيرا من آرائه من فلسفة أرسطو طاليس ومن نظرية القانون المشترك، وحاول أن يوجد نظاما عاما للفلسفة السياسية والخلقية متخذا الكتاب المقدس أساسا لتعاليمه، وأحيا نظرية القانون الطبيعي وقال إن مبادئه تتفق مع طبيعة الانسان البشرية فهو إذن معبر عن إرادة الله، ثم تناول أصل الدولة وبرهن على قدسية منشئها بمختلف الحجج والبراهين، وعارض سلطانها وقال إن من واجباتها أن تنشر الدين الصحيح بين الخلق وتمنع العبادة المزيفة وتضرب على أيدي القائلين بها، وأقر الاستيلاء على أملاك الكنيسة، وقال إن للدولة حقا في أن تستولي على أملاك من لا يحسن إدارتها، ثم اعترف بنظام الرق في الدولة، وعارض الثورات التي قام بها الفلاحون إذ ذاك معارضة شديدة، ونادى بخضوع رجال الكنيسة الى السلطة السياسية المحلية، ورفض فكرة الامبراطورية العامة، وبرهن على صلاحية نظام تعدد الدول والحكومات في العالم المتمددين، وناصر النظام الملكي واعترف بصحة نظرية التفويض الألهي، وطلب من الرعية أن تطيع الحكام وأولى الامر وألا تقاوم أوامرهم

تقلب ملنشون مثل استاذة لوثر في مبادئه وآرائه، وانتقل من تأييد نوع من الحكومة الى تأييد نوع آخر على حسب الاحوال والامور التي أحاطت به، فانه نادى باطاعة الحكام وأولى الامر ما داموا لا يستبدون أما إذا استبدوا أو حكم الرعايا البروتستنت أمراء كاثوليك فان للرعية الحق

في مقاومة السلطات الحكومية، وأخيرا تأثر بنظام المدائن المستقلة
وفضل نظام الحكومة الارستقراطية على النظام الملكي

٤ - زونجلي (١٤٨٤ - ١٥٣١)

نشر الجنود المرتزقة من السويسريين الذين خدموا في إيطاليا بين
بنى أوطانهم أخبار انغماس البابوية ورجالها في الملاذ والملاهي وأخبار تدخلها
في المسائل السياسية والشؤون الدنيوية، فقام الكتاب السويسريون ينادون
باصلاح الكنيسة وبوجوب خضوع رجالها الى السلطات السياسية، وظهر
زونجلي بين المقاطعات التي تتكلم الألمانية في سويسرا وخرج على البابوية
مناديا بالاصلاح في الوقت الذي كان لوثر ينشر دعواه في ألمانيا، وقد اختلف
عن لوثر في مبادئه الحرة وفي ميله العظم إلى دراسة علوم الاغريق والرومان
القديمة وفي اشتغاله بالامور السياسية أكثر من الدينية. ولقد كان قوميا في
آرائه اشترك في حركة الاصلاح الديني ليخدم مصالح بلاده، وقد انقسم
السويسريون الى فريقين فريق ينشد الحكومة الديمقراطية ويحارب
الفوضى الخلقية وضعف الوطنية بسبب التدخل الأجنبي، وفريق يعارض
الحكومة الأوليبركية التي شجعت الجنود المرتزقة وما كانوا يأخذونه من
مرتبات معاشية من البابوية، وكان زونجلي من الفريق الأول يطلب الاصلاح
على الاسس الدينية، وقد أقرت الجمعيات العمومية في مختلف مقاطعات
سويسرا المبادئ الاصلاحية التي نادى بها، وبذلك قرر المبدأ القائل بحق
الدولة في تنظيم شؤونها الدينية كما تنظم شؤونها المدنية، واندجت الكنيسة
والدولة تحت نظام سياسي واحد، وطلب من الرعية الطاعة لأولى الأمر، كما
أنه طلب من أولى الأمر معاقبة المارقين وإخماد الثورات وقمع الفتن التي
يثيرها رجال الدين باسم الدين، ولكن أنكر على الكاثوليك هذا الحق

وفقد حياته وهو يدافع عن مبادئه وأتباعه ضد المقاطعات الكاثوليكية ، وكان لا يعترف بنظرية التفويض الالهى مخالفا لوتر وملنشون وعارض النظام الملكى ونادى بإقامة دولة مسيحية ديمقراطية يتعاون الأفراد المؤمنون فيها على إقامة الحكم والعمل على استتباب الأمن والسلام بين ربوعها

٥ - حنا كلفن (١٥٠٩ - ١٥٦٤)

كان حنا كلفن أكبر المصلحين الدينيين وأعظمهم أثرا فى النظريات السياسية، فانه هو الذى نظم المبادئ الاصلاحية ووضح لها أسسا منطقية ، فكان عمله فى الكنيسة البروتستنتية يماثل عمل سنت توماس اكويناس فى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية

أنكر كلفن حق الفرد فى تفسير الكتاب المقدس وتأويل نصوصه على حسب ما يرى ، وعارض المبادئ الاشتراكية التى ظهرت مع المبادئ الاصلاحية وسببت الثورات والانقلابات الاجتماعية ، واستعرض المبادئ المسيحية وبرهن على أنها داعية الى تقرير السلطة والنظام ، وحاول أن يجعل الفكر والارادة وحياته وحياة الآخرين والدولة والكنيسة كلها خاضعة للقانون ، ورفض فكرة زونجلى القائلة باندماج الدولة والكنيسة تحت نظام واحد ، ونشر المبدأ القائل بأن دائرة النفوذ والاختصاص لكل من السلطين مخالفة تمام المخالفة للأخرى ، وقال يجب أن يكون لكل منهما نظام حكومى يتفق مع حاجات أعضائه ، وأن تنحصر سلطة الكنيسة فى هيئة من الشيوخ الدينية تشرف على أعمال الكنيسة ولا تتدخل فى الاحوال السياسية ، أما الدولة فقد قال عنها بأنها نظام ضرورى ، ويجب عليها أن توفر السعادة المادية لأعضائها ، وأن تنشر رايات السلام بينهم ، وأن تحافظ على أملاكهم وتعلمهم التقوى والدين ، وعلى المسيحيين اطاعة الدولة ومعاونتها

على تحقيق هذه الاغراض وليس لأى فرد الحق فى مقاومة أوامرها ، ولكنه
أباح الثورة المسلحة على المعتصمين والمستبدين ، وقال بضرورة وجود الهيئات
النيابية حتى يكبحوا جماح الميل للاستبداد عند الملوك ، وشجع الافراد على
مخالفة ارادة الملك اذا خالفت هذه الارادة أو امر الله فاعطى الفرد الحرية فى
حدود القانون ، ولكنه كان يكره حكومة الجماهير ويفضل الحكومة
الارستقراطية ، وقد أراد تنفيذ هذه المبادئ والنظريات فى مدينة جنيفا التى
استوطنها وأعطى سلطة الحكم فيها بعد نفيه من فرنسا ، ووضع قانونا خلقيا
أساسا لجميع القوانين ونفذه من غير هوادة ، وأقام نوعا من الحكومة الاوليجركية
أشرفت على أمور الكنيسة والدولة صغيرة كانت أو كبيرة

انتشرت مبادئ كلفن انتشارا كبيرا واعتمتها البروتستنت فى فرنسا
وهولندا واسكتلنده وانجلترا واتخذوها وسيلة لنيل الحرية والاشترك
فى ادارة الشؤون العامة ، فاقرنت مبادئه إذن بالديمقراطية الحديثة ، أما لوثر
فعلى الرغم من حبه للحرية قد أدت مبادئه الى الحكم المطلق لأنه لجأ الى
مؤازرة الملوك والأمراء لاختماد ثورات الفلاحين التى قاموا بها عقب
ظهور الحركة الاصلاحية . كان اتباع كلفن أقلية فى الممالك التى عاشوا فيها
وكانوا مطاردين مضطهدين فاضطرتهم أحوالهم الى الالتجاء الى النظريات
والمبادئ التى قال بها رئيسهم واتخذوها أسلحة يدفعون بها الاستبداد
ويحاربون الظلم ويطلبون تقييد السلطة الملكية . والخلاصة أن المبادئ
التي نشرها كلفن أدت فى النهاية الى الحرية المدنية والدينية

٦ - الجماعات الدينية الشيعية :

اقرنت المسيحية من مبدئها بالمبادئ الاشتراكية فعلمت المساواة بين
الناس أمام الله وشجعت التجرد عن الثروة بكل ما استطاعت من قوة ،

وقال رجالها في القرون الوسطى إن الثروة الفردية اتت عن طريق وقوع الفرد في الخطيئة، ونادى الرهبان في تلك العصور بالتجرد عن الملكية الخصوصية وإقامة ملكية عامة تشرف عليها الكنيسة، وقد صادفت مبادئ هُوس ووكليف هوى في نفوس الطبقات الفقيرة واعتنقوها وطالبوا بالاشتراك في الملكية ومالوا الى الشيوعية، وأن الثورات التي قام بها الفلاحون في إنجلترا وبوهيميا في أثناء القرن الرابع عشر تدل على الميل الى الاشتراكية والديمقراطية، ويقال ان الجماعات الشيوعية تأسست ابتداء من القرن الثاني عشر واستمرت بعد ذلك في جماعات الغزاليين إذ أن طبيعة مهنتهم شجعت هذه المبادئ وأوجدت الفكرة القائلة باتحاد العمال في ملكية مشتركة

انتشرت الحركات الشيوعية في بوهيميا ونقلت منها الى المانيا بسبب سوء حالة الطبقات العاملة فيها وفقر الفلاحين وتحكم نقابة التجار وأصحاب رءوس الاموال في أفراد هذه الطبقات وارهاقهم بالضرائب طورا وطورا بزيادة ساعات العمل وقلة الأجور، وقام العمال والفلاحون بثورتهم في عصر الاصلاح الديني ولكن تغلب الملوك والامراء وأخمدوا الثورات وقضوا على الفكرة الشيوعية وطاردها أنصارها مطاردة عنيفة، وضعفت الحركة ولم يبق لها من أثر إلا بين جماعة صغيرة في النذرلند عرفت بجماعة الانابتيست (Anabaptists) وقد طاردتهم الحكومة فهاجروا الى مورافيا في سنة ١٥٢٦ واستوطنوها وعاشوا فيها نحو قرن من الزمن وأقاموا نظاما شيوعيا دقيقا، واحتقروا العلم وعظموا العمل اليدوى وأنغوا حياة الأسرة وعاشوا عيشة شيوعية، وقد دلت نظمهم على نجاحها من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية، واستمرت هذه الفئة راضية قانعة بحياتها حتى

تغلبت عليها القوة المسلحة وبادتها، وكانت تنظر الى الحكومة بانها ضرر لا بد منه وأنه يجب إطاعتها ما دامت قوانينها لا تتعارض مع قوانين الضمير وكان أفرادها يرفضون القسم في المحاكم، ويرفضون التوظيف معلنين ان الاشتراك في الحياة السياسية مخالف لمبدأ المساواة والاخاء في المسيحية، وعارضوا الحرب وكثيرا ما امتنعوا عن حمل السلاح هذا وقد هاجر فريق منهم من هولندا، واستوطن شرق انجلترا واستمر فيها بعد ان عدل آراءه ولطف من حدتها، وفي القرن السابع عشر أحييت هذه الآراء بوساطة جماعة المستقلين وغيرهم من الجماعات الدينية التي ظهرت إذ ذاك في انجلترا



الباب السابع

النظريات السياسية

في النصف الثاني من القرن السادس عشر

١ - أوروبا في النصف الثاني من القرن السادس عشر (١٥٥٠-١٦٠٠):
كانت الملكية في إنجلترا وإسبانيا قوية في أثناء هذه الفترة فاستطاعت أن تمنع الحروب الأهلية والثورات الداخلية، وبلغت إسبانيا أقصى مجدها في عصر فيليب الثاني وسيطرت قوتها البحرية على البحار، وكان جيشها أقوى جيش برى، واحتكرت التجارة والاستعمار في الدنيا الجديدة، وزادت ثروتها واتسع سلطانها واستولت على أملاك البرتغال في آسيا سنة ١٥٨٠، ولم تستطع المبادئ الإصلاحية أن تتسرب إليها، وأقام الملك محاكم التفتيش لتوقع بمن رمى بالزندقة، وزعمت إسبانيا العالم الكاثوليكي وحكم فيليب امبراطوريته الواسعة حكما مطلقا قويا من الوجهتين السياسية والدينية. وظلت إسبانيا قوية حتى تقوت إنجلترا في عصر إليزابث ونازعتها السيادة البحرية ونافستها في البر والبحر، وكانت مهد البروتستنتية وعمادها، وقامت المعركة بين الدولتين بسبب اختلاف وجهة نظرها في الامور الدينية وامتدت الى المستعمرات والسيادة البحرية، وأخيرا انتصرت إنجلترا في موقعة الارمادا الشهيرة وتغلبت على إسبانيا

شجعت أحوال المنافسة الملكية المطلقة في كل من الدولتين ولم تستفد النظريات السياسية شيئاً فيهما اللهم الا كتابة الاسبانيين في فن التشريع فان كتابها أضافوا كثيرا إليه

أما في فرنسا واسكتلنده والنذرلند فقد سببت مبادئ كلفن ثورات اهلية وحروبا داخلية، وفي أثناء هذه الاضطرابات استفادت النظريات السياسية فائدة عظيمة، وأحيا الكتاب المبادئ التي انتشرت معاضدة للجالس الملية ضد البابوية، وقال الكتاب إن الملوك والرعية يجب أن يخضعوا جميعا لسلطان القانون الطبيعي، وأحييت الفكرة القائلة بأن سلطة الملك تستند على تعاقد بينه وبين شعبه وأنه إذا خالف القانون فالرعية في حل من الخروج عليه والقيام ضده وخلعه واقامة دولة جديدة مستقلة عنه، وعلى ذلك يمكن القول بأن الثورات الدينية التي قامت في القرن السادس عشر مهدت السبيل أمام الثورات السياسية التي قامت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وظهرت مبادئ العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية للأفراد. هذا وكان لنجاح الثورة الهولندية ضد اسبانيا اثرها في النظريات السياسية فانها أيدت الحرية الدينية والحرية القومية والحرية الفردية وبرهنت على أن العصيان على الاستبداد مثم ومفيد. وكتب الكتاب في النذرلند مؤيدين مقاومة السلطة المستبدة ونادوا بالتسامح الديني وشجعوا الحكومة الذاتية فهدوا الطريق امام ظهور المبدأ التعاهدي في الحكومة وشجعوا احكم القانون، وقالوا إنه المرجع الاعلى في الفصل في المشاكل التي تنشأ بين الولايات التعاهدية

والخلاصة ان الهولنديين استطاعوا بثورتهم أن يدافعوا عن الحرية ضد الاستبداد، وبمجهودهم أمكنهم ان يقفوا اسبانيا وحكمها المطلق عند حد، واستقبلوا الاقليات المضطهدة بصدر رحيب، وحملوا لواء الحرية الى

انجلترا واستطاعوا أن يحملوا لواء الحرية الفردية والحكومة الذاتية في عصر كان كل من ريشليو في فرنسا ولود وهوبز في إنجلترا ينشرون نظرية التفويض الالهى ويمجدون الملكية المطلقة على حساب الحرية الفردية

٢ - أثر التوسع الاوربي في النظريات السياسية :

ساعدت المستكشفات الجغرافية التي قام بها الأوربيون في أثناء القرن السادس عشر على إنهاء حالة القرون الوسطى بما فيها من أفكار ونظريات سياسية وعلمية، ونقلت أوروبا الى عصرها الحديث عصر التوسع والاستعمار ونشأ عنها نتائج اقتصادية خطيرة إذ حولت التجارة من طرقها القديمة إلى طرق جديدة، وفقد البحر الأبيض المتوسط خطر شأنه كحلقة اتصال بين الغرب والشرق واضمحلت إيطاليا وجمهورياتها وحل محلها ممالك غرب أوروبا الواقعة على المحيط الاطلسي بما فيها من ثغور، وتقدمت اسبانيا بفضل ما جابهه المستكشفون لها من ذهب وفضة، وأصبحت من أمهات الممالك نفوذا وسلطانا. وتقدمت التجارة واتسع نطاقها وتألفت الشركات التجارية، وحصلت على امتيازات شتى من الحكومات المختلفة، وازداد خطر المدن وغصت بالسكان، وبلغت الرأسمالية مبلغا من القوة، وتغير النظام الاجتماعي في كل مملكة، وشغل الناس بالاقتصاديات والماديات، وحدث انقلاب تجارى عظيم في القرن السادس عشر كان من نتائجه ان قام الانقلاب الصناعي في القرن الثامن عشر

وأثرت هذه المستكشفات في المبادئ والأفكار الدينية أثرا عظيما وعدلتها، وزال اعتقاد العلماء والكتاب عن شكل الأرض وما يحيط بها من أجرام سماوية، وبرهن الملاحون عمليا على كروية الأرض، كما أن تقدم الحياة في المدن وانتشار التعليم البشرى بين أهلها خفف من وطأة التعصب

الدينى الذى اشتهرت به القرون الوسطى ، ووجد المضطهدون ديننا ميدانا
فسيحا فى العالم الجديد للهروب من السلطات الاوربية والاستيطان به ،
ونشط المبشرون نشاطا كبيرا ، وتأسست المستعمرات كاختبارات للنظم
الدينية والاجتماعية فضعفت الفكرة القديمة القائلة بعدم تغير الافكار
الدينية والنظم السياسية

أثرت المستكشفات فى المبادئ السياسية أيضا إذ أن الدول والممالك
المختلفة هى التى قامت بالاستكشاف والاستعمار فزالت فكرة الدولة العامة
من الرؤوس زوالا لا رجعة له ، واحتكرت أسبانيا والبرتغال الاستعمار فى
العالم الجديد فى بدء حركة الكشف والاستعمار ، ولكنهما لم يحسنا إدارة
أملاكهما وأماتا حرية الفكر والرأى فى بلادهما ، وطردا العرب واليهود
حتى يوحدا المذهب الدينى ، واشتغلا بخيرات أمريكا وكنوزها ، والتفتا إلى
الامور العسكرية والشئون الحربية دون الادبية والصناعية فتأخرت الافكار
العلمية فيهما وبذهما غيرهما وتغلب عليهما ، ونهضت كل من هولندا وفرنسا
وانجلترا وجنت ثمار المستكشفات التى قام بها الاسبانيون والبرتغاليون

نشأت معظم المعارك الدولية منذ القرن السادس عشر عن المنافسة
التجارية والاستعمارية ، إذ أرادت كل دولة أن تقسم الغنائم والخيرات
التى اشتهر بها العالم الجديد مع غيرها ، وحاربت كل منها غيرها حتى تمنع
الاحتكار والتسلط على الطرق العالمية ، فتقدمت صفة الوطنية فى النفوس
وازدادت النعرة القومية وتحولت الى روح حديثة ملؤها حب التوسع
والاستعمار والتسيطر على الغير . هذا وقد تحولت الملكيات الاقطاعية
التى سادت أوروبا فى القرون الوسطى الى الملكيات القومية الحديثة ، فأن
الملوك استطاعوا ان يفرضوا الضرائب على السكان الذين هجروا المزارع
واشغلوا بالتجارة والصناعة وسكنوا المدن ، واستطاعوا أن يؤلفوا

جيوشا نظامية وأن يستخدموا موظفين عموميين بمرتبات يدفعونها لهم من الخزينة العامة، وبذلك ازداد نفوذ الملكية وتغلب الملوك على النبلاء ورجال الدين، كما أنهم انتهزوا فرصة اشتغال الناس بالاقتصاديات والتجارة والصناعة فيما وراء البحار ووسعوا دائرة نفوذهم وحكموا بلادهم حكما مطلقا، ولكنهم ما لبثوا أن واجهتهم طبقات غنية ومدن عامرة وطالبتهم بتقييد السلطة والاشترك في ادارة الشؤون العامة

نشطت الافكار السياسية بفضل المستكشفات الجغرافية في اثناء القرن السادس عشر وتقدمت الممالك الاستعمارية تقدا سياسيا كبيرا، وانفسح المجال أمام الخيال، وتحولت العقول من التفكير في القديم ودراسة العلوم القديمة الى المستقبل. ولما اختلط الاوربيون بأقوام أقل منهم علما ومدنية بحث الكتاب والمفكرون في مسائل جديدة نشأت عن هذا الاختلاط والاستعمار فحلوا العلاقة التي يجب أن تكون بين المتمدين وغير المتمدين وبحثوا حق المستعمرين في الاستيلاء على املاك الاهالي وأراضيهم، وفي حق استرقاقهم، وبحثوا في الاساليب الحكومية التي يجب أن تتبع في المستعمرات، واشتغل الساسة في أوروبا بمسألة حرية البحار ومسألة توزيع المستعمرات والاراضي المستكشفة بين الدول الاستعمارية، ووضعوا القواعد والقوانين لتنظيم الاحتكارات ولنظام حرية التجارة وحمايتها، فتقدمت السياسة الدولية والقانون الدولي. والخلاصة كما يقول جتل أن تقدم الملكيات القومية وتقدم الديمقراطية والحرية الفردية، ونمو القانون الدولي وظهور الأفكار الامبراطورية والمنافسة الاستعمارية وابتداء العلاقة الخطيرة بين المبادئ الاقتصادية والمبادئ السياسية داخل الدولة وخارجها كلها تأثرت الى درجة كبيرة بتوسع أوروبا وزيادة مصالحها في الشرق والعالم

الجديد، ولم يدرك كتاب القرن السادس عشر خطر هذه المظاهر في
العصر الذي عاشوا فيه

٣ - جماعة السياسيين :

ظهرت في فرنسا قبل أن ينتهي القرن السادس عشر جماعة من الكتاب
عرفت بجماعة السياسيين، واشتغل أفرادها بالنظريات السياسية واتخذوا
نظرية لوثر في ان سلطة الحاكم مستمدة من الله أساسا لبختم ونشروا
مبدأه القائل بوجوب إطاعة الفرد لولى الأمر وعدم الخروج على أوامره،
واعتقدوا مذهب مكيا في القائل بان الدولة غاية في حد ذاتها، وان سلطتها
فوق قواعد الفضيلة والقانون اذا كانت هذه القواعد لا تتفق مع سياستها
العامه، وقالوا ان وحدة الدولة يجب أن تحل محل وحدة الدين، وان الدين
مسألة شخصية، أما الدولة فنظام ضروري وعلى الافراد اطاعتها، وعلى ذلك
حثوا الناس على الاعتدال والتسامح الديني وحضوهم على اطاعة الحكام
ولو كانوا يخالفونهم في العقيدة الدينية، وعلى هذا المبدأ عضده هؤلاء الكتاب
الذين كان معظمهم من الكاثوليك هنرى أمير نافار البروتستنتى فى مطالبته
بعرش فرنسا، وعارضوا تدخل البابا فى احوال فرنسا الداخلية، وقالوا
أقوال الذين كتبوا ضد نظام الملكية، واجتهدوا جهد طاقتهم ان يبعثوا
الدين عن السياسة عندما رأوا أن الحروب الدينية تأثرت بالشئون السياسية
وتحولت الى حروب أهلية كثرت فيها المذابح البشرية والاعتقالات
السياسية وأوشكت ان تودى بمدينة فرنسا وقوتها القومية. ولقد بنوا
نظريتهم على الحجة القانونية وقالوا ان سلطة الملك مستمدة من الحق الطبيعي
للدولة وان وحدة الدولة يجب المحافظة عليها ولو أدى ذلك الى التسامح
الدينى، وعارضوا رأى القائل بأن الولاء مقترن بالارثوذكسية وان وظيفة

الدولة هي ترقية العبادة القومية والقضاء على الزندقة، وكانوا من المؤمنين
بمخضوع الدين للسياسة، ونادوا بالتسامح الديني لأنه من مبادئ الدين بل لأنه
اجراء حكيم من الوجهة السياسية، وكانوا نصرء نظرية التفويض الالهى
وقالوا ان الملك يستمد سلطته من الله وانه يجلس على العرش وارثا شرعيا
له عن آباءه وأجداده، واستخدموا الآيات الانجيلية والنصوص القانونية
والمباحث الفلسفية فى اثبات وجوب اطاعة الرعية للملك، وحرمو الثورة
وأساليبها وطلبوا من الملوك اخمادها ومعاقبة القائمين بها من غير هوادة،
كما انهم حرمو التدخل الدينى فى الأمور السياسية. هذا وقد أثرت مبادئهم
أثرا عمليا فى كل من هنرى نافر فى فرنسا ووليم الصامت فى هولندا والملكة
اليزابث فى إنجلترا فاعتنق أولهم الكاثوليكية بعد ان اعتلى العرش، واشتهر
ثانيهما وثالثهما بالتسامح الدينى العظيم فى معاملة رعاياهم المخالفين لهم فى
العقيدة والمذهب الدينى

٤ — المعارضون لمبدأ الملكية المطلقة فى القرن السادس عشر :

ازداد نفوذ الملوك فى أوربا ازديادا كبيرا وحكم معظمهم حكما مطلقا
متأثرين بنظرية التفويض الالهى وساعدتهم أحوال شتى كما رأينا لتبوؤ
هذه المسكئة، ولكن ظهر فريق من الكتتاب عاضد مبدأ الملكية المقيدة
والحرية الفردية وعظم الحرية التى انتشرت فى بلاد الاغريق والرومان
قديما، وكتب ارزمس (Erasmus) وهو من أشهر زعماء النهضة الأدبية
وأوضح أهل زمانه فكرا، وهو هولندى الأصل ونبغ فى اللغتين الاغريقية
واللاتينية والعلوم الدينية والآداب القديمة، واشتغل بالتدريس فى جامعة
اكسفورد بإنجلترا وفى جامعات ألمانيا وفرنسا وغيرهما من البلدان — يعارض
الملكية الوراثية ويؤيد الحكومة الدستورية، وكان لوثر يقول بنظرية

التعاقد بين الأمير وشعبه ويبيح المقاومة عند الظلم، وأشار كلفن الى شرعية المقاومة للحاكم الظالم. هذا وقد ظهرت كتابات سياسية كثيرة تعارض الملكية المطلقة في أثناء الحروب الأهلية التي قامت في فرنسا واسكتلندا والنرويج، وكان أتباع كلفن هم أشهر من كتب في هذا الموضوع يعارضون بما كتبوا الحكام الكاثوليك، وظهر فريق من الكتاب الكاثوليك في فرنسا بعد استواء هنري نفار على عرشها وحيد المقاومة وشجع على اغتيال الملوك المستبدين، ولقد فاقوا منافسيهم في مضار الكتابات الديمقراطية والميول الحرة، واضطرت الكنيسة الكاثوليكية ان تدافع عن استقلالها في الممالك البروتستنتية وتشر المبدأ المعارض لحق الملوك في السيطرة على الشؤون الدينية في ممالكهم، وبذلك أصبح الكلفانيون والكاثوليك وان كانوا نصراء الاستبداد وهم يحكمون من أشد انصار الحرية الفردية عند ما زالت صفة الحكم عنهم، وتقدموا للعالم بنظريات تنشد المقاومة للحكم المطلق وتطلب الديمقراطية والحرية. كتب عدد من الكتاب في فرنسا بعد مذبحة سنت برثليو (٢٤ اغسطس سنة ١٥٧٢) رسائل عن علاقة الحاكم برعاياه واحتج كاتب يسمى اتيان بواتي (Etienne de la Boeti) (١٥٣٠-١٥٦٣) على نظرية الملكية المطلقة وقال إن الناس جميعهم احرار بالطبيعة، وحاول فرنسيس هوتمان (Francis Hotman) (١٥٢٤-١٥٩٠) أن يبرهن على وجود جمعية أهلية في كل دولة من أقدم أزمان التاريخ كان لها سلطة سياسية عليها، وان الملكية كانت مقيدة بجمعيات الشعب ومجالسهم النيابية والقانون الدستوري، وقال إن الحاكم والمحكومين مرتبطان بعقد وان المحكومين لهم الحق في الثورة اذا استبد الحاكم وخالف نصوص العقد، وقد احترم هذا الكاتب السوابق والتقاليد والقانون واستعان

بالتاريخ وهو يبحث في المسائل السياسية وقد ظهرت رسالة في سنة ١٥٧٦ سميت الحجج والشواهد ضد الاستبداد (Vindiciae contre Tyrannos) كانت أهم الرسائل السياسية التي ظهرت في تلك الأيام، ولم يهتد الباحثون الى من كتبها بالدقة، ولقد تأثر كاتبها بالمبادئ التي انتشرت في اثناء حركة المجالس الدينية وأيد الحجج التي أدلى بها فيها بالآيات الانجيلية وبالسوابق التاريخية والقانونية وكانت عباراتها قوية وبديعة، وظلت أساسا لجميع الاصلاحات السياسية حتى قامت الثورة الفرنسية الكبرى وقد كتبها مؤلفها على شكل ردود على أربعة أسئلة موجهة له وهي: أولا، هل الرعية ملزمة بطاعة الحاكم الذي يأمر بما لا يتفق مع قانون الخالق؟ وكان الجواب على هذا السؤال بالنفي واستشهد على حجة الجواب بما جاء في الكتاب المقدس وبالمبدأ الاقطاعي بأن الطاعة واجبة للسيد الأعلى وليس لمن هو أقل منه مرتبة: ثانيا، هل المقاومة والخروج على الحاكم الذي يعتدى على قانون الخالق شرعية أم غير شرعية؟ وكان الجواب بأن للرعية الحق في المقاومة، واستند الكاتب على ما جاء بكتاب العهد القديم والقانون الروماني، وقال إن الملك والشعب يرتبطان بعقدين أحدهما بين الملك وشعبه وبين الله على أن يقوموا بفرائض العبادة، وثانيهما بين الملك ورعيته على أن يحكم بالعدل وعلى الرعية الطاعة، فاذا نقض الملك عهده مع الله فان الرعية في حل من الثورة عليه، ولا يقوم بالثورة الأفراد بل الجمعيات التي تمثلهم أو الزعماء الذين ينوبون عنهم: ثالثا، هل الثورة جائزة ضد الحاكم الظالم أو الحاكم الذي يعمل على غير مصلحة الدولة؟ وكان الجواب بأن الحاكم الظالم قد خالف العهد الذي تعهد فيه بمراعاة العدل وللرعية تمثلة في مجالسها النيابية أن تخلعه، وبحث السكاتب وهو يبرهن على صحة ما يقول في منشأ الدولة وأصلها وعاضد المبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات

وقال إن الانسان تتمتع بالحرية الكاملة في الحالة الطبيعية الأولى، وقد نزل بمحض رغبته عن بعض هذه الحرية حتى يؤلف مع غيره جماعات سياسية منظمة تعمل على مصلحته ومصلحة الجميع. رابعاً، هل يجب على الحكام والملوك أن يساعدوا الشعوب جيرانهم المضطهدة بسبب العقيدة الدينية أو بسبب القيام في وجه المستبدين؟ وكان الجواب على هذا السؤال إيجابياً أيضاً، وقال المؤلف إن واجب الانسان لخالقه وجاره يحتم عليه المساعدة. كتب المؤلف رسالته هذه ليسوع المقاومة التي قام بها الهيجونوت ضد ملوك فرنسا، ويبرر المساعدة التي قدمتها اليزابث وبعض أمراء الألمان البروتستنت لهؤلاء الهيجونوت

قام البروتستنت في اسكتلندا بالثورة على ملكتهم ماري استيوارت، وقال أحدهم وهو حنا نوكس (Hohn Knox) موجه الخطاب اليها بأنها إذا انكرت تعاقدها وخالفت واجبها فليس على الرعية واجب اطاعتها، وقال أسقف ونشستر بأن الملوك يستمدون سلطتهم من الشعب، وأن الشعب يستطيع رد هذه السلطة إذا اساء الملوك استعمالها، وقد كتب جورج بوكنان (George Buchanan) (١٥٠٦ - ١٥٨٢) الاسكتلندي رسالة يبرر خلع الملكة ماري استيوارت، ويستدل على شرعية هذا الخلع بمختلف البراهين التاريخية والتقاليد القديمة، وكتب كاتب الماني يسمى جوهانس الشيسوس (Johannes Althusius) (١٥٥٧ - ١٦٣٨) رسالة علمية سياسية ضد الملكية المطلقة، وكان يعيش على حدود الجمهورية الهولندية وكان يعطف على مبادئها السياسية والدينية، وقد بحث في رسالته هذه عن أصل الدولة وقال إنها تكونت باتحاد جماعات صغيرة شيئاً فشيئاً حتى تكونت جماعة كبيرة وهذه اتحدت وكونت جماعات اكثر عدداً وأعظم شأنًا، واتحدت

هذه الجماعات بدافع الضرورة الاجتماعية وارتبط بعضها ببعض بواسطة تعاقد، وكانت السلطة في أفرادها وانتخبت الحكومة لتدير أمورها وتعمل على مصلحتها. وحلل هذا الكاتب نظرية التعاقد واتخذها أساسا للنظام السياسي والاجتماعي، وأضاف فكرة تعاقد الوحدات السياسية الى النظريات السياسية، وقال إن هذه الوحدات هي التي تؤلف الدولة، وقال ان الأمة مصدر السلطات، ويميز بين الحاكم الأعلى والجمعيات النيابية، وقال إن الجمعيات تلتطف حدة الحاكم وتطرفه، وأن الحاكم يستمد سلطته من الشعب وأن الشعب له أن يثور ويخلع الحاكم إذا استبد وجار، وللجمعيات العمومية أن تخلع المستبد وأن تقضى عليه وللوحدات السياسية التي تعهدت وكونت الدولة أن تنسلخ عنها وتنضم الى دول أخرى

ظلت أفكار هؤلاء الكتاب وآراؤهم محور النظريات السياسية حتى القرن التاسع عشر، والخلاصة أنه وإن كانت هذه الآراء لم تؤثر أثرها المطلوب في وقف تيار الملكية المطلقة التي انتشرت إذ ذاك لقد برهنت على أن الملك يستمد سلطته من مصدر إنساني وأنه لا يحكم مفوضا من قبل الله بطريق مباشر، وصححت الخطوة الرجعية التي اتخذها لوثر وكلفن لتقوية العلاقة بين الآراء والأفكار السياسية والدينية

٥ — الكتاب الكاثوليكي في القرن السادس عشر :

ان انتشار البروتستنتية أدى الى قيام الكنيسة الكاثوليكية وعلى رأسها البابا لمقاومة هذا الانتشار، وجمعت لهذا الغرض مجلسا دينيا عاما في مدينة ترنت، وقد اجتمع المجلس وعقد جلسات كثيرة بين سنتي ١٥٤٢ و ١٥٦٣ وكان غرضه الاساسي أن يقضى على المبادئ التي اتخذها المصلحون سلاحها جهنم به البابوية والكنيسة الكاثوليكية، وأن

يتخذ قرارات حاسمة في موضوع المسائل الدينية الخلافية ، وقد بحث المجلس في اجتماعاته في العلاقة بين البابا والمجلس ، وفيها بين السلطتين الزمنية والروحانية ، ونجح البابا في اكتساب عطف المجلس وحصل منه على قرارات تؤيد سلطته في أمور الكنيسة ، وقرر المجلس بأن معظم المذاهب الدينية التي ظهرت وخالفت الكاثوليكية لا تتفق مع المسيحية الحققة ، ويعتبر المعتنقين لها مارقين عن الدين ، ووضع نظاما دينيا للعبادة ، وتناول رجال الدين ووصف لهم ما يجب أن يتصفوا به من الفضائل والمقدرة الفنية .

أسس اجناتوس لويولا (Ignatius Loyola) (١٤٩١ - ١٥٥٦) (وهو اسباني الأصل) جماعة اليسوع (الجزويت) لمناصرة المذهب الكاثوليكي ومعارضة انتشار البروتستنتية ، وأرسلت هذه الجماعة المبشرين الى العالم الجديد ليبشروا بالمسيحية على حسب مذهبهم ، وقد استفادت الكاثوليكية من نتيجة مجهودهم فائدة كبرى ، واشتغل اليسوعيون بالشئون السياسية وكتبوا في السياسة من وجهة نظرهم الكاثوليكية ، وعارضوا البابوية تعصيذاً كبيراً ، وكان معظمهم من الاسبان فأيدوا مصالح اسبانيا القومية وأيدوا الملكية فيها ، وعارضوا نظرية الدولة العامة ، وأكدوا المساواة بين الممالك المستقلة ، وقد شرحوا الآراء السياسية التي أدلى بها توماس اكويناس بخصوص طبيعة القانون وأصله والسلطة التي في أيدي صاحب القانون ، وعارضوا نظرية التفويض الألهي وقالوا إن الملك وكيل الشعب ويستمد سلطته منه ، وإن الأمة هي صاحبة السيادة والسلطان ، ثم ميزوا بين السلطتين الزمنية والروحانية وقالوا إن الدولة نظام انساني تشتغل بالأمر الدنيوية ، وقد اشتهر منهم جوان ماريانا (Juan Mariana) (١٥٣٦ - ١٦٢٤) فإنه ألف كتاباً واهداه الى الامير فيلب الثالث قبل

أن يكون ملكا، وقد اشتمل الكتاب على نصائح وإرشادات للحاكم، وقال فيه إن الدولة نشأت عن اتفاق بين الناس مدفوعين بدافع حماية أنفسهم وانتخبوا حاكما وقيدوا سلطته، وحفظوا لانفسهم حق التشريع وحق فرض الضرائب، وقال إن الحاكم الذى يستبد يجب تحذيره بواسطة الجمعية العمومية للشعب، فإن لم يرعوه وجب قتله بواسطة فرد يتطوع لذلك إما علانية أو فى الخفاء بالحيلة والمكر، ويكون القتل بأقل ما يمكن من الضوضاء والشغب

بحث هذا الكاتب فى مسائل الادارة العملية مثل الضرائب واعانة الفقراء والسياسة العسكرية للدولة، ونصح للحاكم بأن يعمل على كسب رضا الرعية، وقال إن الحرب ضرورية وإن الاستعمار والتوسع ضرورى، وحذا حذو مكيا فى مبادئه وقال إن الغاية تبرر الوسيلة، فبرهن بذلك على أن الدولة نظام أقل مرتبة من الوجهة الخلقية من الكنيسة

واشتهر كاتب فرنسى من بين الكتاب الكاثوليك وهو روبرت بلارمان (Robert Bellarmin) (١٥٤٢ - ١٦٢١) وكان من اكبر الكتاب نفوذا واكثرهم أثرا، وكان كردينا لا بين جماعة الياسوعيين ومن أشد انصار البابوية وسيادتها، وقد بحث فى قيمة كل نوع من أنواع الحكومات واشكلها وهو يناصر مبدأه، وعارض كلفن فى رأيه القائل بان الارستقراطية أفضل انواع الحكومة، وقال يحتتمل ان تكون الارستقراطية التى وصفها أفلاطون أفضل انواع الحكومة فى مدينته ولكنها لا تصلح لدولة كبيرة، واعتقد ان الحكومة الملكية المطلقة هى أكمل انواع الحكم ولكنه قال بما أن الإنسان ميال بطبعه الى الشرى يجب ان يقيد الملك بوساطة

جميعيات تمثل الشعب، وقال ان الناس يملكون الحق الطبيعي في السيادة السياسية ولكنهم أنابوا عنهم الحكام والملوك، وبحث في علاقة الكنيسة بالدولة وميز بين النظامين، وأثبت أن البابا ليس له سلطة مباشرة في المسائل الزمنية، ولكنه صرح له بالتدخل في هذه المسائل ليمنع صدور القوانين المضادة لحقوق الكنيسة ومصالحها، وله ان يخضع الملك إذا اعتدى على هذه الحقوق وتلك الامتيازات والمصالح، ولقد اثارته هذه الآراء انتقاد المشتريين الفرنسيين وعارضوها معارضة شديدة، وكتب كاتب اسكتلندي يسمى وليم بركلي (William Barclay) (١٥٤٦ - ١٦٠٨) وكان من ضمن الكاثوليك المهاجرين الى فرنسا رسالة فند فيها آراء اتباع كلفن المضادة للملكية وآراء الجزويت (اليسوعيين) المناصرة للبابوية، وأكد الاستقلال الطبيعي للدولة وحق الملوك المقدس في الحكم، وعارض بشدة الاعتداء على الملوك المستبدين والمطلقى التصرف، وقال ان مؤامرة البارود التي دبرت في إنجلترا لقتل جيمس الاول ونسف البرلمان في ١٦٠٥ وقتل هنرى الرابع في فرنسا ماهى إلا نتيجة لتعاليم الجزويت، وقال إن مبادئ الكتاب المضادين للملكية أدت الى الفوضى وإن سلطة الملك المبنية على نظرية التفويض الالهى هي الضمان الوحيد لتقرير النظام واستتباب الامن والسلام في الدولة

كتب كتاب آخرون من الكاثوليك في هذه الفترة ناحين نحو ملامتهم في مناصرة الملكية المقدسة اشتهر منهم فرنسيسكو سوارز (Francisco Suarez) (١٥٤٨ - ١٦١٧) الاسباني، وتوماس كيبانلا (Thomas Campanella) (١٥٦٨ - ١٦٣٩) الايطالى، فقال سوارز عن القانون الطبيعي بأنه قانون غرسه الخالق في نفوس البشر وبه يميز الانسان الخطأ من الصواب، وان مبادئه وقواعده ثابتة في كل زمان ومكان لا تتغير بتغير

الظروف والاحوال ، وقارن بينه وبين القانون البشرى مقارنة واضحة ، فقال إن الاول مقدس في منشئه ، وأما الثاني فهو من عمل الأئسان ، وكان معجبا بالملكية المستبدة في اسبانيا ولكنه أراد تقييدها بالقواعد الخلقية الدينية حتى تخضع للسلطة الدينية ، فكان إذن غرضه الاساسى خدمة نفوذ رجال الدين وليس العمل على ترقية المبادئ الديمقراطية

أما كمباتلا فقد تخيل دولة تسمى مدينة الشمس (The city of Sol) اكتشفها ملاح من جنوه وعلى رأسها ملك مستبد ويسمى الشمس انتخبته طائفة من الحكام للجلوس على العرش واستعان بوزير يسمى القوة ليدبر امور الحرب والسياسة ، وبوزير يسمى الحكمة والرؤية ليدبر أمور التعليم والفنون والاشغال العامة ، وبوزير ثالث يسمى الحب ليشرف على ترقية المسائل الجثمانية والمادية للسكان ، وبجانب هؤلاء الوزراء وجدت جمعيتان عموميتان إحداهما تتألف من رجال الدين ولها سلطة التشريع وتعيين الموظفين ، والثانية تتألف من جمهور الشعب وتفصل في أمور الحرب والصلح ، وقال كما قال افلاطون إن الناس انقسمت الى ثلاث طبقات ولكنه اختلف عنه في اقرار اشتغال الطبقة الوسطى بالصناعة بدلا من الاشتغال بالحرب مثل طبقة افلاطون الوسطى ، وعاش الافراد في هذه الدولة مجتمعين لا يملكون أملاكا ولا ينتسبون الى أسر معينة ، وتشرف الحكومة على أعمالهم اشرافا دقيقا . ولقد تأثر الجزويت بأراء هذا الكاتب وعملوا على تنفيذ مبادئه الشيوعية في بارجواى

الكتاب الثاني

جان بودان ، وهو جوجر و تيوس

١ — قيام النظرية الحديثة عن مصدر السلطة العليا في الدولة :

كون الكتاب السياسيون بانتهاء القرن السادس عشر فكرة واضحة بعض الوضوح نوعا ما عن مصدر السلطات في الدولة ، وقالوا إنه توجد في كل دولة سلطة عليا واحدة ، وأن كل دولة تستقل بقوميتها عن باقي الدول والقوميات ، وقد اشترك كثير من المفكرين في بناء هذه الفكرة اشتراكا اختلف باختلاف وجهة نظر كل منهم ، ولكن الذي نظمها وصبغها بصبغتها الحديثة هما كاتبان شهيران جان بودان وهو جوجر و تيوس ، إذ بحث أولهما في مظهر السلطة من الوجهة الداخلية بأن بحث في علاقة الدولة بالوطنيين ، وبحث ثانيهما في مظهرها من الوجهة الخارجية وبحث في علاقة الدولة بغيرها من الدول

تناول ارسطوطاليس في كتابته السياسية نظرية مصدر السلطات وكتب فيها ، وتناولها القانون الروماني وبحث في منشئها وأصلها ، فقال ارسطوطاليس أن في كل دولة توجد سلطة عليا إما أن تكون في يد فرد واحد أو في يد أفراد قليلين ، أو في يد أفراد كثيرين ، وقالت النظرية الرومانية إن السلطة العليا تكون في جمهور الوطنيين مجتمعين ، وأنهم نزلوا عنها الى الامبراطور الذي كانت لأرادته نتيجة لذلك قوة القانون

ولما احييت دراسة القانون الروماني وسياسة ارسطوطاليس في القرنين الثاني عشر والثالث عشر اتخذها الكتاب أساسا لنظرية مصدر السلطة التي نشأت عن الجدل بين أنصار الكنيسة وأنصار الامبراطورية ، فقال أنصار الامبراطورية إن الامبراطورية ورثت رومية وطالبوا للامبراطور بالحقوق والامتيازات التي كان يتمتع بها سلفه الامبراطور الروماني ، وقبلوا النظرية الرومانية القائلة بأن مصدر السلطة العليا هي الأمة ، وأنها نزلت عنها للامبراطور ليكون وكيلا عنها في إدارة شؤونها ، أما رجال الكنيسة الأوائل في عصر أوغستين وجريجوى السابع فقد قالوا إن الدولة لم تقم الا لأن الانسان وقع في الخطيئة ، ولما جاء اكويناس قال وهو متأثر بأرسطوطاليس بأن سلطة الدولة أتت اليها عن طريق الشعب ، وإن السلطة المدنية أصلها انساني ، أما السلطة الروحانية فأصلها مقدس ، وفي أثناء الجدل حول سلطة المجالس وعلاقتها بالبابوية نقل الكتاب فكرة أن الأمة مصدر السلطات من الدولة الى الكنيسة ، وأيدوا رأيهم بمختلف البراهين ليقيدوا سلطة البابا المطلقة بوساطة مجالس ملية نيابية وبذلك أصبحت نظرية أن الحكومة تستند في بقائها على رضا المحكومين من النظريات المعروفة في أثناء القرون الوسطى

عارض فريق من الكتاب سلطة البابا الزمنية كما رأينا ، وقال إن الحاكم المدني يحكم مفوضا من قبل الله ، وقد اكتسبت هذه النظرية قوة بازدياد نفوذ الملكيات القومية وبانتشار البروتستنتية واعترافها بسيادة الملوك ، وظهرت نظرية تعارض هذه النظرية وتقول إن الملك يستمد سلطته من الناس بمقتضى تعاقد بينه وبينهم ، ويمكن فسخ التعاقد اذا استبد الملك وحكم حكما ظالما ، وقد عارضت نظرية التفويض الألهي لوثر وكلفن وجماعة السياسيين والكتاب الكاثوليك الاسكتلنديون أمثال بركلي وبلاكورد وفلهر وجيمس

الأول ملك إنجلترا، وعاضد نظرية أن الأمة مصدر السلطات اتباع كلفن المضادون للملكية المستبدة في فرنسا واسكتلندة وإنجلترا والنذرلند وجماعة الجزويت فأن هؤلاء جميعهم أرادوا ملكية مقيدة على أساس التعاقد، وبهذه الكيفية تمهد الطريق أمام المجادلات التي قامت في القرنين السابع عشر والثامن عشر بين الملوك والشعوب، وبين نظريتي التفويض الإلهي والعقد الاجتماعي، وأن الأمة مصدر السلطات جميعها

لم يثبت الكتاب القدماء فكرة واضحة عن مصدر السلطات العليا في الدولة، وكذلك ظلت الفكرة عنها غامضة في أثناء قيام الإمبراطورية الرومانية، ولما سقطت هذه الإمبراطورية تأثر الكتاب بنظرية القانون الطبيعي والقانون المقدس الذي يعبر عن إرادة الله، وفي أثناء المعركة بين البابوية والإمبراطورية لم يتفق الكتاب على من يكون المصدر الأعلى للسلطة في الدولة، وكذلك حالت الأحوال في العهد الإقطاعي دون التوحيد السياسي والسلطة المركزية، وظل الكتاب يعتقدون في النظرية الرومانية التي فضلت نوعاً مشتركاً من الحكم على غيره من أنواع الحكومات، وبقيت السلطة العليا موزعة بين هيئات متعددة، ولكن لما تكونت القوميات الأهلية وتكونت معها الممالك القوية وحكمت أمراء الإقطاع ورجال الدين واستقلت عن البابوية وأصبحت مصدر التشريع في البلاد ظهرت الفكرة الحديثة عن نظرية السلطة العليا في الدولة، وقد ظهرت الملكية المطلقة وظهرت فضائلها ومزاياها معها في فرنسا في أثناء القرن السادس عشر وتأثر كاتب فرنسي وهو جان بودان بما أحاط به من الأحوال السياسية وقال إن مصدر السلطة العليا في الدولة هو الملك

أن الحالة السياسية التي وصلت إليها أوروبا عند انتهاء القرن السادس عشر تطلبت أساساً جديداً من النظريات السياسية إذ استقلت كل دولة

سياسيا ودينيا وداخليا وخارجيا، وزالت الآراء والافكار القديمة التي كانت ترمى الى توحيد أوروبا في دولة واحدة، والى الاخاء العام والعدل العام والقانون العام الى غير ذلك من الافكار التي تشبع بها الكتاب في اثناء القرون الوسطى وسيادة الكنيسة، ولما دخلت الدول في دور التوسع والاستعمار فكر الباحثون في العلاقة السياسية والتجارية التي يجب أن تسود بينها وظهر كاتب مجيد وهو هو جو جروتوس من ابناء الندرلند، وكانت دولته صغيرة تنشد السلام والحرية التجارية والاستقلال، وتنادى بوضع الحدود القانونية لقيام الحروب، وقد تأثر هذا الكاتب بأحوال دولته، كما تأثر غيره من الكتاب قبله، والف الرسائل القيمة في السيادة الدولية وفي القانون الدولي. وأصبحت الفكرة التي قالت بان لكل دولة حق الحرية في التقدم، وانتهاج السبل التي توصلها الى غرضها، وأنها تقف مع غيرها من الدول على قدم المساواة بمقتضى قواعد وقوانين معروفة ومقبولة من الجميع، وانه لا ينبغي أن تقوى دولة حتى تهدد بقوتها استقلال غيرها، من الفكر الاساسية في السياسة الاوربية والخلاصة ان القومية الاهلية حلت محل الدولة العامة، وحلت نظرية التوازن الدولي بين الدول المتعددة محل نظرية التوحيد الدولي التي انتشرت في القرون الوسطى

٢ — جان بودان (١٥٣٠—١٥٩٦)

كان جان بودان (Jean Bodin) من علماء القانون ومن الذين اكتسبوا خبرة عملية في الوظائف العامة، وكان ينتسب الى جماعة السياسيين الذين أرادوا اعادة السلام والنظام في الدولة، والذين اعتقدوا ان نجاح فرنسا يتطلب انتهاء المنازعة السياسية الداخلية، ووقوف المناظرات والمجادلات الدينية، وتقرير حكومة ماسكية قوية وعلى ذلك طلب تسامحا دينيا، وأيد سيادة

المالك سيادة مطلقة، وكتب يعارض السيادة القومية والتوسع الاقليمي الذي كانت فرنسا تروجو تحقيقه في ذلك العهد، وكان من انصار هنرى نفار، ولقد كان بودان فيلسوفا سياسيا استمد آراءه من البحث العميق والملاحظة الدقيقة، وهو أول كاتب عصرى كتب في فلسفة التاريخ وطبق الطريقة التاريخية والمقارنة في دراسة فن التشريع، واعتقد ان الفلسفة السياسية يجب ان توضع على اساس الملاحظة التاريخية، وان تدرس النظم السياسية منذ نشأتها، وان تحلل الاساليب القضائية والسياسية المختلفة ويوازن بعضها ببعض في الازمنة المختلفة وبأشكالها المختلفة، ولذلك قد سبق هو بز في طريقته التحليلية، وسبق منتسكيو في طريقته التاريخية، وقد درس كل منهما كتابته واستفاد منها، هذا وبقيت طريقته التاريخية الاستنباطية مهمة حتى طبقها الكتاب السياسيون في منتصف القرن التاسع عشر

اتخذ بودان كتاب ارسطو طالس «السياسة» اساسا لنظريته السياسية، واتبع طريقة نظامية في معالجته للشؤون، وعرف مبادئه الاساسية تعريفا واضحا، واستأنف اسلوب مكيا في اعتبار علم السياسة علما مبنيا على قوة الحجج والبرهان، ولكنه كان شديد الاهتمام بالمبادئ العامة للفلسفة السياسية مثل اهتمامه بالسياسة العملية، وقد ميز مثل مكيا في بين القانون والاخلاق، ولكنه لم يفصلهما تمام الانفصال كما فعل سلفه بل قال بأن العدل والقانون الخلقى ضروريان في علم السياسة، وقبل فكرة القانون الطبيعي، وقال إنه يطابق القانون الخلقى، وان اكبر ملك مستبد مقيد به وبأصوله اعتقد بودان أن الدولة نشأت تاريخيا ونمت منطقيا من الاسرة، ولذلك لم يلتفت الا قليلا الى الحرية الفردية ونظرية العقد الاجتماعي التي كان لها شأن عظيم في المبادئ المضادة للملكية المستبدة، وقال ان غريزة الانسان

الطبيعية هي التي دفعته الى تكوين جماعات اقتصادية ودينية ، ولما تنافرت هذه الجماعات تأسست الحكومات وأصبح الفائزون في ميدان القتال سادة واستعدوا المقهورين وتكونت الدولة بذلك ، وقد استند وهو يبحث هذه النظرية على سلطة رب الاسرة في القانون الروماني ، وعلى نظرية النيابة عن الافراد في هذا القانون ، وانكر على الجماعات التجارية والجماعات السياسية في فرنسا حقها الموروث الذي تدعيه في السلطة ، وقال انها تخضع خضوعاً تاماً للسلطة العليا في الدولة وهي الحكومة ، وقال إن رؤساء الاسر والعشائر يكونون جمهور الوطنيين ، ولكنه خالف اليونان ولم يعترف بأن اشتراك هؤلاء الوطنيين في الحياة السياسية اشتراكاً فعلياً ضرورياً ، وفي رأيه أن الوطنيين قد يختلفون في المراتب والحقوق والامتيازات ولكنهم متساوون في الخضوع للسلطة السياسية العليا التي تشرف على الدولة وتديرها ، وعرف الوطني بأنه رجل حر خاضع لسلطة عليا يملكها آخر ، وكان الخضوع لسلطة الحكومة هو محك الوطنية ، وان الاعتراف بهذه السلطة بين الجميع علامة على صلاحية قيام الدولة ، ثم وصل بعد هذا التحليل الى لب نظريته في السلطة العليا ، وعرفها بأنها قوة عليا تسيطر على الوطنيين وباقي أفراد الشعب غير مقيدة بالقوانين ، وان وظيفتها الاساسية هي عمل القانون ، ولانها هي التي تسنه وتشرعه ليست مقيدة به ، وهي سلطة دائمة وقانونية ، ولا تتقيد الا بالروابط الخلقية ، وهي قانون الخالق وقانون الطبيعة ، وعليها ان ترعى تعهداتها مع غيرها من السلطات العليا ومع رعاياها ، وقد أشار الى بعض الاصول السياسية المعتبرة بها اشارة غير واضحة ، فقال إن السلطة التي تقنن لا تستطيع تقيد القوانين ، وميز بين القانون والعادة ، وقال إن امر السلطة العليا ضروري للقانون ، وقال إن الملك مقيد في بعض الاحايين بما وعد به سلفه ولكنه يستطيع اذا اراد ان يغير ويبدل في هذه الوعود بما له من سلطة عليا ، وقال

إن الحكام الذين يمتنعون عن طاعة قانون الخالق وقانون الطبيعة يصبحون مستبدين ولكنهم يستمرون حكاما، وعلى ذلك يكون الفرق بين المستبد وغير المستبد انما هو فارق خلقى لا أقل ولا أكثر، ويرى من ذلك ان بودان ميز بين الواجب الخلقى والالتزام القانونى ففصل بين المبادئ الخلقية والقانونية كان بودان مثل مكيا فى الذى سبقه ومثل هوبز الذى خلفه يميل الى الحكومة المطلقة، وأكّد أن سلطة الملك يستمدّها من الله، وطلب من الرعية الطاعة العمياء مستشهد بالآيات الانجيلية على صدق نظريته، ومع ذلك لقد ميز تمييزاً دقيقاً بين الدولة والحكومة، وقال إن الدولة لا تتم أركانها الا اذا ملكت السلطة العليا، ويتوقف نوع الحكومة على الطريقة التى تستعمل وتنفذ هذه السلطة العليا، وقال إن الدولة اما ان تكون ملكية او ارسطوقراطية او ديمقراطية على حسب من يحكم ويملك السلطة العليا، وعارض فكرة الحكومة المشتركة التى أيدها الكتاب الرومانيون كما إنه عارض الطلبات التى تمسكت بها المجالس النيابية فى عصره، وقال إن هذه المجالس لا تملك سلطة عليا وان وظيفتها استشارية، وحلّل أنواع الحكومات فى أوروبا اذ ذاك تحليلاً دقيقاً وأبان مواضع الضعف والقوة فى كل منها، وقال إن الملكية الوراثية فى المذكور هي افضل أنواع الحكومات لانها تكون بعيدة عن المنازعة على العرش فتستطيع نشر الطمأنينة فى النفوس وتعمل على توسيع الحدود وبسط النفوذ

بحث بودان كما بحث ارسطوطاليس فى التغييرات الحكومية التى تنتاب الدولة مميّزا بين التغييرات فى النظم والقوانين التى لا تؤثر فى السلطة العليا وبين التى تؤثر فيها، وقال إن الملكية أثبتت أنواع الحكومة وان الديمقراطية اكثر الانواع تقلقلا، ولما بحث فى سبب الثورات قال إن النظم الحكومية يجب ان تطابق أمزجة السكان وعاداتهم وأبان أن شكل

الحكومة وطبيعة القانون قد تؤثر في الخلق القومي . ثم تناول المسائل العملية في الدولة ونادى بالتسامح الديني ، وعارض الرق ونظامه معارضة شديدة ، واعترف بالعلاقة الوثيقة بين توزيع الثروة ومصدر السلطة السياسية الفعلية في الدولة ، كما أنه اعترف بالآخطار التي تتعرض لها الدولة من جراء عدم المساواة في الثروة ، ولكنه عارض مبدأ المساواة الشيوعي ، وميز بين التشريع والملكية ، وقال ليس للحاكم ان يتدخل في املاك الافراد الخصوصية ، وكان يميل الى مبدأ التجارة الحرة . وقال إن الايراد المستمد من التجارة الخارجية لا يليق بمقام الملكية العظيم ، وقال إن الملوك لا يليق بهم ان يكونوا قضاة بل عليهم ان ينيبوا عنهم موظفين يشرفون على الاحوال الخلقية للشعب بسبب ضعف نفوذ رجال الدين ، ثم بحث في علاقة الملوك بعضهم ببعض ، ووضع اساسا للقانون الدولي الذي تناوله جروتوس ، وخالف مكيفلي ، وقال إن الاتفاقات يجب ان تحترم خصوصا اذا كانت شروطها معتدلة وحققة

أثرت آراء بودان أثرا كبيرا في نفوس معاصريه من الكتاب في فرنسا و إنجلترا ، وتأثرت الافكار السياسية بنظريته في السلطة العليا حتى يومنا الحالى ، ولقد ترجمت رسائله الى الانجليزية ، وكانت تدرس في جامعة كمبردج ، وتأثر بها هوبز وفيلمر ، ووضعت الملك فوق القانون ، وعارضت مطالب البرلمان في ان له الحق القانوني في حد سلطة الملك

٣ — الكتاب الذين تقدموا جروتوس :

حاول الكتاب قبل ظهور جروتوس بقرون عدة أن يوجدوا أساسا منطقيا للعلاقات بين الناس حتى يخففوا من وطأة الحروب ، وقد استعملوا في محاولتهم هذه مبادئ من مبادئ التشريع الروماني وهما القانون

الطبيعى والقانون المشترك بين الأمم (Jus Gentium) وقد تناول هذا القانون فيما تناول مسائل الحرب والمعاهدات والمسائل التجارية ، ولما وجد الرومان أن نصوصه تتفق مع كثير من نصوص القوانين التى تستعملها البلدان الأخرى قالوا إن هذا القانون مطابق لقانون الطبيعة العام، وقد تأثر بهذا الرأى كثير من كتاب القرون الوسطى ورجعوا اليه لاستخراج القواعد والأصول التى يجب أن تتبع فى الشؤون الدولية ، وقد استخدم الآباء الروحانيون الأوائل الالتزامات الخلقية والقضائية عند الرومان ، وبحث سنت أوغستين فى القرن الرابع الميلادى فى المناسبات التى تبرر قيام الحرب والتى توجب على المسيحي أن يحارب غيره، وفى القرن السابع استعمل كاتب من أشييليه يسمى ايسادور (Isadore of Seville) كثيرا من نصوص القانون الرومانى فى رسائله السياسية ، وميز سانت توماس اكويناس بين قانون الطبيعة وقانون الأمم ، وعنى عناية عظيمة بالمسائل الخلقية المتصلة بموضوع الحرب ، وكتب رجال الدين والمشرعون فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر عن شرعية الحروب ، وعلى ما يجب أن يتصف به المحارب نحو أعدائه ، وعلى شروط الهدنة الملزمة الى غير ذلك من المسائل الدولية

مهد الكتاب السياسيون أمثال وليم اوكام ومرسلينو ودانتى منذ القرن الثالث عشر الطريق أمام من جاء بعدهم من الفلاسفة السياسيين للبحث بطريقة أوفى فى العلاقات بين الوحدات السياسية ، وكتب مكياڤلى فى سياسة الحكام فيما يتعلق بالحرب والمعاهدات وبمد النفوذ والاتساع الاقليمى ، وقال السير توماس مور بان الحرب غير ضرورية واوصى بالاقلاع عن الفظائع التى ترتكب بين المتحاربين ، وعنى بودان كما تقدم بالمسائل الدولية وتناول رجال الدين الاسبان فى اثناء حركة الاصلاح الدينى

المسائل الدولية العملية ، فأنكروا سلطة الامبراطور العامة وسلطة البابا الزمنية ، وقبلوا فكرة الرومان الخاصة بالقانون الطبيعي العام ، وتأثروا بالأستكشافات والتوسع الاوربي ، ونظروا الى العالم المسيحي بأنه جماعة سياسية تتكون من دولة مستقلة و امراء مستقلين كل له حقوق محدودة بقانون الطبيعة وقانون الامم ، ولما بحثوا في المسائل البشرية العلمية وضعوا قواعد وأصول دولية كثيرة ، وقد اشتهر من هؤلاء فرنسيسكو فكتوريا « Francisco a Victoria » (١٤٨٠ — ١٥٤٩) وكان أستاذا للدين في مدينة سلينكا ، وبحث في الاسباب المشروعة لقيام الحرب ، وكتب كتابة مفصلة عن علاقة اسبانيا وسلطتها بالأأملاك والمستعمرات في العالم الجديد وخصوصا في العلاقة بين الاسبان والهنود ، وفي الحقوق التي اكتسبها الاسبان نتيجة لاستكشافهم واستعمارهم . ولما انتصف القرن السادس عشر ظهرت رسائل نظامية في القوانين التي تنظم العلاقات بين الدول فكتب كونراد برون « Conrad Braun » (١٤٩١ — ١٥٦٣) في حقوق مندوب البابا وواجباته ، ووضع أسسا كثيرة في المعاملات الدبلوماسية وكتب غيره من الكتاب الاسبان في سيادة اسبانيا وسلطتها على المستعمرين ، وفي حق مدن ايطاليا في اغلاق الأديراتيك في وجه التجارة الاجنبية ، وفي حرية البحار ، وفي شرعية الحروب ، وفي غنائم الحرب ، وفي معاملة أسرى الحروب ، وكتب فرنسيسكو سوارز كتابة شائعة في النظرية الفلسفية للقانون الدولي وميز بين قانون الطبيعة والقانون المشترك ، وأكد ضرورة وجود قانون تخضع له الامم وتطيعه جميعها ، وقد درج القانون الدولي في سبيل الرقي بظهور البركاس جنتيليس « Albercas Gentilis » (١٥٥٢ — ١٦٠٨) وكان ايطاليا من المهاجرين ، استوطن اكسفورد ،

وحاضر في جامعتها، واشتهر بعلمه، وأرسلت إليه اسبانيا تستفتيه في مسألة سفير من سفرائها، فكتب رسالته الاولى وقسم فيها البعثات السياسية وتناول تاريخها، وبحث في حقوق السفراء وصناعتهم وعلاقتهم بالدول التي ارسلتهم وبالتى يبعثون اليها. ولما تعين استاذا للقانون المدنى في اكسفورد كتب افضل رسائله سنة ١٥٨٨ وفيها بحث في طبيعة الحرب وفيمن يعلنها، وفي أسبابها المشروعة، وقسم الحروب ووصف الاساليب التي يجب ان تتبع في اثنائها، وفي اثرها في الافراد والثروة، ثم بحث في قواعد المعاهدات وفي شروطها الملزمة، وقد اتدبته اسبانيا بعد ذلك ليمثلها في مسألة غنائم الحرب التي أخذتها انجلترا منها، وكتب رسالة أخرى لم تنشر الا بعد موته، وفيها عرف المتحاربين والمحايدين تعريفا دقيقا ووصف واجبات وحقوق كل منهم، وطبق قواعد القانون الدولى على المسائل العملية التي ظهرت في ايامه، ولذلك انه يعد من الذين أفادوا نظرية جروتوس فائدة كبرى، بل يعد كثير من الكتاب رأيه في الحياد أفضل كثيرا من رأى خلفه الشهير

كتب الكتاب البروتستنت في القانون الدولى أيضا متبعين فكرة ملنشون في القانون الطبيعى وقد اشتهر منهم جروتوس

هو جو جروتوس (١٥٨٣ - ١٦٤٥)

كان هو جو جروتوس (Hugo Grotius) من علماء التشريع فى هولندا وقد ذاع صيته واشتهر شهرة عظيمة بفضل ما كتبه من المؤلفات القيمة، وكانت طريقته فى الكتابة طريقة علمية تحليلية ومنطقية، وقد فصل بين القانون الدولى والاخلاق والتشريع، ولقد كان من اسرة عريقة فى المجد وثقافة وبرز فى العلوم الانسانية والقانون، وانتظم فى سلك الوظائف وشغل

مركز سامية في إقليم هولندا وحكومتها، وتولى رئاسة بعثات سياسية الى فرنسا
وانجلترا وعاش في أثناء الحروب الاهلية التي قامت في فرنسا، ورأى الثورات
الدينية والاضطرابات السياسية التي قامت في انجلترا وهولندا، كما انه شاهد
الحرب التي أثارها ولايات النذرلند المتحدة على اسبانيا، وفي ايامه قامت
حرب الثلاثين عاما وتأثر بهذه الحوادث ورغب في اعادة السلام الى أوروبا
والدفاع عن ارض وطنه فكتب رسالة سياسية برهن فيها على انه يوجد بين
الامم قانون مشترك نافذ خاص بالحرب وسيرها، وفي هذه الرسالة حلل القانون
الطبيعي والقانون الروماني المشترك واستخرج منهما أصولا قضائية
ومبادئ قانونية تنطبق على الدول عامة، ثم بحث في نظرية السلطة العليا
وتناول اصولها وطبيعتها ومن يملكها في الدولة حتى يستطيع اعلان الحرب
على غيره، وبذلك قد تناولت كتابته السياسية القانون الطبيعي والقانون
العام بين الامم ونظرية السلطة العليا. وفي أثناء النزاع الحاد بين هولندا
والبرتغال الخاص بادعاء البرتغال بان لها حق التشريع دون سواها في مسائل
التجارة والملاحة في الشرق كتب جروتوس رسالة اخرى

عارض هذا الكاتب مبدأ هوبز القائل بانه ليس هناك ميزان عام
للعادل بين الدول، وان ميزان العدل في كل دولة هو منفعتها والقانون
لا يكون صالحا وموافقا الا اذا انطبق على هذه المنفعة، وقال إن طبيعة
الاشياء تتضمن أسس العدل والاخلاق، وأنه يجب على الامم ان تتبع
هذه الاسس كما يتبعها الافراد، وميز بين القانون الطبيعي والقانون
الاختياري، وقال إن الاول املاء العقل السليم وهو ينطبق على
الاصول الطبيعية العقلية فهو اذن ارادة الله وهو ثابت وغير متغير، ثم قال إن
اجتماع الناس طبيعي، وان هذه الغريزة الاجتماعية تكون عنصرا من

عناصر القانون الطبيعي، وان عنوان العدل والفضيلة في الجماعة البشرية هو طاعة الافراد لحاجات هذه الجماعة، وميز أيضا بين القانون الطبيعي البحت الذي ساد بين الافراد قبل ان يكونوا الجماعات والقانون الطبيعي الذي اتبعته هذه الجماعات بعد ان اجتمعت وكونت الدول، ورأى الحرب طبعيا للدفاع عن النفس، وعلى اساس هذا القانون قسم الاساليب التي تتبعها الدول في اثناء الحرب وابدى رأيه فيها واقترح المبادئ والقواعد التي يجب على كل دولة ان ترعاها وهي تعامل غيرها من الدول

أما القانون الاختياري فإنه نبع من ارادة الانسان ومن أوامر الله، وهذا القانون يشمل القانون المدني الذي شرعته السلطة العليا في الدولة والوامر التي أصدرها الآباء والسادة في أزمان مختلفة، ويشمل أيضا القانون المشترك، وسماه قانون الأمم، وقد منح الله العالم القانون الاختياري المقدس بعد أن خلق الخلق وبعد الطوفان، وفي تعاليم المسيح عليه السلام وعلى ذلك ميز جروتوس بين قانون الطبيعة والقانون المقدس، وميز بينه وبين القانون المشترك بين الأمم، ولكنه قال إن قواعده الأساسية يمكن تطبيقها على العلاقات بين الدول

اضاف جروتوس مبادئ جديدة على القانون المشترك ووسع حدوده وبذل جهده لتغيير معناه من القواعد المشتركة بين الأمم الى القواعد التي تحكم المعاملات الدولية، ثم بحث في القانون الدولي وفي مسائله العملية كما وقعت في عصره، واغفل وهو يفصل في هذه المسائل الفرق بين القانونين قانون الطبيعة والقانون المشترك، واختار منهما الأسس والاصول التي تنطبق على العدالة الطبيعية وعلى أصول العقل والفضيلة، وبحث ضمن المسائل الكثيرة التي بحثها مسألة طبيعة الحرب وسببها المشروع وتناول الاساليب

التي يجب أن يتبعها المتحاربون، وأثر الحرب في الافراد والممتلكات وحق التوسع والاستعمار والعلاقة بين المتمدين وغيره، وتناول أيضا مسألة الرق الى غير ذلك من المسائل التي شغلت بال الدول اذذاك

تناول جروتوس نظرية السلطة العليا وطبيعة الدولة وهو يتكلم عن قانون الطبيعة وقانون الأمم، ولكن لم يعن بالمسائل الحكومية العملية ولا بالانظمة الادارية، وعرف الدولة بانها اتحاد تام بين الرجال الاحرار ليتمتعوا بحماية القانون وليستطيعوا توفير السعادة والخير لمجموعهم، ولما بحث في أصلها ومنشئها وفق بين رأى الاغريق بأنها نتيجة للغريزة الاجتماعية عند الانسان ورأى الرومان بأنها نتيجة تعاقد بقصد المنفعة بين هؤلاء الذين يعيشون في حالة طبيعية، واكد حق الفرد ولكنه لم يجزم بصحة نظرية العقد الاجتماعي كما فعل من سبقه من الكتاب المضادين للملكية وكما فعل هوبز ولوك اللذان كتبا بعده. واستمد المبادئ التي اتبعها في نظرية السلطة العليا مما كتبه سوارز وبودان وعرفها بأنها سلطة سياسية عليا يملكها من لا يستطيع أن يرد أى أنسان له أمرا أو يبطل له كلمة، وعارض النظرية القائلة بان الأمة مصدر السلطات حتى يرد الاثمن والسلام الى نصابه، وقال إن الامة لها أن تختار حكامها ولكنها وجبت عليها الطاعة لهم متى اختارتهم وانكر حق الفرد في المقاومة، وقد أعجب الملوك في عصره بمبادئه ونظرياته ولذلك كان لهذه الآراء والافكار أثر عظيم في تقرير شروط صلح وستفاليا وهو أول مؤتمر دولي عظيم عقد بين دول أوروبا إذ أيد الملكية المطلقة والتوسع الاستعماري والمساواة بين الدول المستقلة، واتخذ الدولة المستقلة بين أسرة من الأمم وحدة لدوليته عوضا عن الاخاء الفردي في دولة عالمية كما

تخيلها الكتاب في القرون الوسطى ، وقد عارض الملكية المطلقة وهو يكتب في نظرية السلطة العليا ، إذ قال عنها أنها حق خاص يملكه الملك ولكنه لم ينس الحرية الفردية في الوقت عينه وقضى حياته وهو ينشد هذه الحرية ، ووجد كثير من القائلين بنظرية السيادة الشعبية في كتاباته عن أصل الدولة وأنها نتيجة تعاقد وعن تعاقد الملوك على حسب قواعد القانون الطبيعي ما أيد أقوالهم وعارضدهم في مبادئهم



الباب التاسع

ثورة المطهرين في إنجلترا

١ - النظريات السياسية الانجليزية قبل الثورة:

إن وجه الشبه شديد بين النمو السياسي في إنجلترا ورومية، ففي كليهما نما النظام الدستوري شيئاً فشيئاً، وكان نتيجة اختبارات عملية لأناس أظهروا مقدرة فائقة في فن الحكم واساليه، وفي كليهما تقدمت النظم السياسية وسبقت النظريات السياسية. وكان الانجليز في القرون الوسطى يلجأون في معاركهم السياسية الى القانون والعادات المقررة ولا يرجعون الى النظريات والمبادئ، ولما قامت المعركة بين البابوية وملوك إنجلترا اعتمد هؤلاء الملوك على قوانين بلادهم وتقاليدها في مقاومتهم لدعوى البابا، وظهر في كل منهما فلاسفة سياسيون نشروا المبادئ والنظريات ووصفوا نظم دولهم بأنها بلغت حد الكمال النظري وأثنوا عليها فمدح بوليوس الاغريقي وشيشرون الروماني نظم رومية، وأطرى منتسكيو الفرنسي وبلاكستون وبرك الانجليزيان نظم إنجلترا، ووضع كل منهما نظاماً تشريعياً اتبعته في بلادها ونشرته في غيرها من الممالك والدول، ولكن التشريع الانجليزي اختلف عن تشريع رومية وعوضاً عن أن يكون قانوناً مسطوراً كان قانوناً غير مسطور مستمد من التقاليد والعادات وما لبث أن مرن بما كان يضاف اليه كل يوم من المبادئ والأصول الجديدة.

اختلف النمو السياسي في إنجلترا عنه في قارة أوروبا إذ أنها توحدت بفضل الفتح النورمانى وتأسست فيها حكومة مركزية قوية ولم ينتشر فيها حكم الاقطاع انتشاره في غيرها من دول القارة، وظل البرلمان الذى يمثل النبلاء ورجال الدين قائما فيها منذ القرن الثالث عشر، أما في أوروبا فقد اختفت المجالس النيابية بقيام الملكية المستبدة، وفوق ذلك كانت الروابط التى تربط النبلاء والشعب في إنجلترا أقوى وأمتن من الروابط التى ربطتهما في غيرها من البلدان، ووضعت القيود والحدود على سلطة الملك وحافظ الشعب الانجليزى عليها محافظة قوية، واستطاع ان يقرر حقوقه أمام الملكية بمقتضى سلسلة من القوانين شرعها في ازمان مختلفة

ظل الاشتغال بالنظريات السياسية في إنجلترا ضعيفا قبل قيام ثورة المطهرين في أثناء القرن السابع عشر، ولما كتب حنا سلسبرى ووليم اوكام في القرون الوسطى في هذه النظريات عنيا بالمسائل الأوربية اكثر من عنايتها بالمسائل الانجليزية، ولم يشتهر أحد من الكتاب الانجليز شهرة تذكر غير حنا وكلف فانه كتب في الوحدة الاجتماعية وفي الشيوعية وحاول تطبيق نظرية القانون الطبيعى على المسائل الاقتصادية والحلقية اليومية، ولما أحيا الكتاب في أوروبا القانون الرومانى وصف المسترعون الانجليز قوانين بلادهم متأثرين قليلا بهذا القانون، وظهر في القرنين الخامس عشر والسادس عشر كتاب كثيرون تناولوا بعض المسائل السياسية والمبادئ الفلسفية فكتب السير حنا فورتسكيو (Sir John Fortescio) (١٣٩٤ — ١٤٧٦) في نظام القانون الانجليزى وحلله واظهر وجه الخلاف بينه وبين القانون الرومانى، وامتدح النظام الحكومى في بلاده، وقال عنه انه يجمع بين سلطة الملك وسلطة الشعب لأن موافقة البرلمان على التشريع ومسائل الضرائب أمر ضرورى، وقال إن القانون فوق أوامر

المملك وانكر مثل من سبقه من الكتاب أن ارادة الملك مصدر القانون ، وقال إن السلطة النهائية تنحصر في قانون طبيعي أنزله الله ويشتمل على مبادئ العدالة المطلقة ، ويستمد الملك سلطته من هذا القانون وهو مقيد به في حكمه كرئيس للبلاد ، وهو يستمد سلطته الملكية من اجماع الشعب وموافقته ، وقد استشهد الكتاب المعارضون لسلطة الملك المطلقة بهذه الآراء في أثناء الانقلابات والثورات التي وقعت في انجلترا بعد ذلك

ارتقت الأسرة التيودورية الى العرش في انجلترا في القرن الخامس عشر وظلت تحكم البلاد طول القرن السادس عشر ، وفي عهدها وقعت حوادث داخلية وخارجية نجم عنها ازدياد نفوذ الملك زيادة عظيمة فقد كانت اسبانيا تهدد سلامة البلاد بقوتها ، والتف الشعب حول مليكهم لانقاذه من الخطر ، ونمت الروح القومية ، ومات عدد عظيم من النبلاء في حروب الوردتين فضعفت المعارضة للملكية واتسعت املاك التاج بماضيف اليها من أملاك الكنائس وأصبح الملك الرئيس السياسى والدينى فى البلاد ، وتأثر الكتاب بهذه الأحوال وأيدوا نظرية التفويض الإلهى وطلبوا من الرعية الطاعة العمياء والخضوع التام للملكية المطلقة ، واشتهر فى هذه الفترة ريشارد هوكر (Richard Hooker) (١٥٥٣ - ١٦٠٠) وكتب رسالة سياسية تناول فيها مبدئيا الخلاف بين رجال الدين على نظام الحكم فى الكنيسة ثم استرد الى الحكم المدنى وطبق مبادئه الفلسفية عليه ، وكان لهذه الرسالة أثر قوى فى سير الفلسفة السياسية فى انجلترا بعد ذلك ، وحلل أصل القانون وطبيعته ، وفسر القانون الطبيعى تفسيراً منطقياً وقال إنه غير متغير مثل القوانين المدنية والروحية التى يجب أن لا تنفذ الا اذا صادق عليها ممثلوا الشعب ونوابه ، وقال إن الناس عاشوا أولاً بحالة طبيعية لا يخضعون لسلطة منظمة أو حكومة قائمة ، وكانوا متنازعين يعتدى القوى فىهم على

الضعيف، ويحبون الاجتماع غريزيا فاجتمعوا وتعاقدوا على الخضوع الى سلطة سياسية، وقال إن هذا التعاقد ملزم لا يمكن حله الا باتفاق الجميع، وكان يرمى بهذه المبادئ الى تأييد الملكية المطلقة، وأشار على الشعب بالطاعة التامة ثم بحث في قانون الامم وقال عنه إنه ضرورى لملافاة الفوضى والتنازع الاجتماعى بين الدول، وكتب كتابة واضحة في نظرية العقد الاجتماعى وفي السيادة الشعبية وفي الفصل بين السلطات

٢ — السير توماس مور، وفرنسيس بيكون:

اشتهر كاتبان في أثناء العصر التيودورى وأوائل حكم الاستيوارت في انجلترا وهما السير توماس مور (Sir Thomas More) (١٤٧٨ — ١٥٣٥) وفرنسيس بيكون (Francis Bacon) (١٥٦١ — ١٦٢٦) وقد تأثرا في كتابتهما بالروح الانسانية التى سادت في أيام النهضة العلمية وبالمستكشفات في العالم الجديد، ووصفا للعالم دولا خيالية كاملة مثل ما فعل أفلاطون من قبل، وكان مور لا يعطف على الروح المادية وعلى الروح الاستبدادية التى انتشرت في عصره، وسخر من مساوىء الحياة الاقتصادية والاجتماعية في انجلترا، ووصف في كتابه الذى ألفه في سنة ١٥١٦ مملكة خيالية لا وجود لها تكون خلوا من تلك المساوىء وأنكر الحرب وشجع التسامح الدينى، وكان ينقم على الحالة الاقتصادية التعسة التى وصل إليها الفلاحون الانجليز والمشتغلون برعى الماشية ورأى أن الضرر ناجم عن الملكية الخصوصية فطلب الغاءها ووصف نظاما جديدا من الشيوعية يسوده الرخاء والأمن ووصف للمملكة الخيالية نوعا من الحكومة الديمقراطية مع منح الهيئات الاقليمية سلطات واسعة

أما ليكون فقد تخيل مملكة نشرت في رسالة بعد موته في سنة ١٦٢٩ وقد اختلفت عن مملكة مور اختلافا جوهريا اذ جعل أساسها الاستكشاف العلى والرءاء المادى لا على الشىوعية الخلقية كما فعل سلفه ووصف لها نوعا من الحكومة الملكية القوية على رأس جماعة منظمة مختلفة الطبقات وكتب رسائل وكتبا أخرى تناول فيها المسائل السياسية، وكان من أنصار الحرب والتوسع الاستعمارى والسياسة القومية فى التجارة الخارجية، ولم يحفل بما كتبه معاصره جروتوس فى القانون الدولى بل كان رجعا فى آرائه السياسية، وقال إن خضوع الفرد للملك واجب عليه كوجوب خضوع الطفل لوالديه، وعارض المحامين الذين قالوا بحقوق البرلمان وامتيازاته معارضة شديدة، فلم يكن اذن من نصراء الحرية الفردية بل من المؤيدين للملكية المستبدة

٣ — آراء جيمس الأول السياسية:

ظهرت آثار النهضة الدينية وحركة الاصلاح الدينى فى سير الفلسفة السياسية فى انجلترا عند انتهاء القرن السادس عشر وابتداء المتناظرون يتجادلون فى المبادئ السياسية كما فعل زملاؤهم من قبل فى قارة أوروبا فوقف فريق منهم يؤيد الملكية المطلقة والكنيسة الانجليزية وعلى رأسها الملك مستندا فى أقواله على نظرية التفويض الالهى، ووقف الفريق الثانى وهو فريق المحامين ينصر حقوق المحاكم والبرلمان على دعاوى الملك وخصوصا الملك الاسكتلندى، وابتداء المطهرون (The Puritans) يهاجمون أنصار النظام الانجليزى الدينى، ورجع اتباع كلفن فى انجلترا الى مبادئ الفلسفة السياسية التى نادى بها بنو وطنهم فى اسكتلندا وهولندا وفرنسا

والى مبادئ الكتاب المضاين للملكية المطلقة امثال بوكنان والتسيوس وغيرهما من الذين قالوا بالحقوق الطبيعية وبالتعاقد الاجتماعى، واشتهر القرن السابع عشر بالمباحثات السياسية كما اشتهر القرن الذى قبله بالمجادلات الدينية

استطاع ملوك التيودور أن يحكموا حكما مطلقا لأنهم حملوا لواء الوحدة والأمانى القومية، ولكن لما تغلب الانجليز على اسبانيا بعد انتصارهم فى موقعة الارمادا قلت الحاجة الى سلطة قوية، ولما ماتت البرابنث انتهى بموتها الولاء الشخصى للملك، وكان النبلاء لا يعضدون الملك بسبب اضمحلال ثروتهم الخصوصية وانتقالها الى طبقة التجار والمزارعين، وهبت المحاكم تطالب باستقلالها وتنادى بسيادة القانون العام على أوامر الملك ورغباته، وكانت المعركة التى قامت بين الملك والهيئة القضائية فى البلاد مقدمة للمعركة التى قامت بعد ذلك بين الملك والبرلمان اذ ابتدأ البرلمان يطالب بحقه فى الاشتراك فى فرض الضرائب وجمعها، وفى الفصل فى المسائل السياسية العامة، واعتقدت احزاب المطهرين وخصوصا جماعة المستقلين منهم أن الملكية المطلقة لا تتفق مع الحرية الدينية التى نشدوها لأنفسهم، ولما صعد جيمس الاول عرش انجلترا وأراد تنفيذ رغباته وآرائه متشعبا بنظرية التفويض الالهى هبت المعارضة فى وجهه وتناولت مركز الملك وحلته تحليلا دقيقا

نشأت فلسفة جيمس الأول (١٥٦٦ - ١٦٢٥) السياسية عن الاختبارات الأولى التى رآها فى اسكتلندا فقد قال استاذة بوكنان إن الملك يستمد سلطته من الشعب وإنه يجب خلعها اذا أساء استعمال سلطته، وقد قتل والده، وطردت والدته واسقطت عن عرشها ونفيت الى خارج بلادها ثم

قتلت ، واكد حزب البرسبترين (The Presbyterian Sect) حق الشعب في مراقبة حكمه ، وعلى ذلك كانت معارضة جيمس الأول لمبادئ المطهرين طبيعية فقد استوى على عرش انجلترا مستندا الى مبدأ الوراثة دون سواه ، ووقف في سبيله الكاثوليك لأنهم رغبوا في ملك كاثوليكي فأداه ذلك الى مناوأة جماعة الجزويت المضادين للملكية المطلقة ، وكان من المعتنقين لنظرية التفويض الالهى التى نادى بها بركلى وبلاكود وجماعة السياسيين فى فرنسا ، وأيد هذا المبدأ رجال الدين من أتباع الكنيسة الانجليزية وطلبوا من الشعب إطاعة الملك من غير قيد ولا شرط ، وكانوا يعظمون الملكية المطلقة لتساعد الكنيسة وتقويها على نفوذ البابوية وغلو المطهرين ، ولما نادى الجزويت والمطهرون بسلطة الشعب والأمة نادى المعارضون بتقوية نفوذ الملك وتعظيم شخصه وتمجيده واعتمدوا على أقوال الكتاب أمثال داني واولكام ومرسلينو وهم يدافعون عن سلطة الامبراطور ضد البابا ، وعلى أقوال مارتن لوثر وهو يقدر استقلال أمراء المانيا ، واستخرجوا من الكتاب المقدس ومن القوانين الاقطاعية القديمة ما عزز رأيهم ، وقالوا إن الخطر الذى ينجم عن الفوضى أعظم من الذى ينجم عن الاستبداد ، وقالوا إن كان الملك قد استمد سلطته من تعاقد بينه وبين الشعب فان الله هو الذى يحكم فى كون الملك مستبدا أو ظالما واليه ترفع الشكوى من استبداد الملك ، وخطب الملك جيمس فى البرلمان سنة ١٦٠٩ وهو متشبع بهذه الآراء وقال إن الملوك آلهة تحكم فى الارض ، وسلطة الملك يجب ألا تنازع ، وقال فى غرفة النجمة فى سنة ١٦١٦ من الكفر أن ينازع الانسان ما قدر الله أن يفعله وكذلك من

الكفران ينازع الفرد سلطة الملك او يقف في سبيل رغباته
ايد الملكية المطلقة مع رجال الدين أنصار الكنيسة الانجليزية كاتبان
شهيران وهما فسر وهوبز ، فقال أولهما إن التاريخ أعدل شاهد على أن
سلطة الملك المطلقة طبيعية ونتيجة لازمة للطبيعة البشرية ، واستخرج
ثانيهما ما يؤيدها من فلسفة الماديين ومن نظرية العقد الاجتماعى ، وفى
اثناء قيام الحرب الاهلية التى قامت فى إنجلترا بعد موت جيمس الاول
قال الملكيون بنظرية التفويض الالهى ، وقالوا إن الاحوال السياسية
تحتها وتبرر وجودها

٤ — آراء أنصار البرلمان السياسية :

عارض أنصار الحكم النيابى فى إنجلترا نظرية التفويض الالهى
واضطرتهم الاحوال أن يثبتوا آراء سياسية تؤيد دعواهم فدووا المبادئ
القضائية والأصول الدستورية فى إنجلترا بطريقة منظمة ومفيدة ، واقتبسوا
المبادئ التى قال بها الكتاب المضادون للملكية المطلقة فى اوربا ، واسكتلندا
فى اثناء حركتى النهضة العلمية والاصلاح الدينى سواء أ كانوا من الكتاب
السياسيين أو الكتاب الدينين ، وكان هؤلاء الكتاب إما من المحامين أو
من رجال الدين المخالفين للكنيسة الانجليزية ولسلطان الملك فيها ، وقد
فسروا المبادئ القائلة بسيادة القانون العام وباستقلال الهيئة القضائية وبأن
مصدر القانون هو الشعب ممثلا فى الملك والبرلمان ، وبأن البرلمان له حق
مراقبة الضرائب وجمعها والمنح المالية وغيرها ، وقد اشتهر من هؤلاء
السير ادوارد كوك (Sir Edward Coke) فقد كان رئيسا للقضاة وعزز
نظرية سيادة القانون ، ولما عزل من وظيفته اختير عضوا فى البرلمان
واشتغل بمعارضة سلطة الملك ، واليه يرجع الفضل فى تقديم ملتس

الحقوق في سنة ١٦٢٨ في عصر شارل الأول، واشتهر ايضا حنا سلدن (John Selden) وكان أعلم اهل زمانه وأيد الملكية الدستورية قائلاً إنه ليس هناك انواع من الملك وما الملك الا شيء اختاره الناس بمحض رغبتهم ليحفظ النظام بينهم ومثله مثل فرد اختارته الاسرة لشراء بعض الغذاء من السوق، وكان يكره رجال الدين كراهية شديدة فقلل من شأنهم وعارض سلطتهم وسلطة الملك وعمل على تقليل احترامهم بين الناس وقال على الشعب ان يحكم على النظم والمبادئ على حسب قوانين العقل والفكر السليم

ظهر فريق من الكتاب والمعارضين لسلطة الملك المطلقة امثال اليوت وجون همبدن وأيدوا الحريات العامة واتخذ البرلمان قرارات في هذه الفترة مثل قانون الحقوق تقيدت بها الملكية المستبدة، وبرزت فكرة الملكية المقيدة والحرية المدنية للأفراد بروزا واضحا، وحدثت حوادث دينية وسياسية في كل من انجلترا واسكتلندا ساعدت على ذلك فان الشعب الأستكتلندي ثار بتأثير رجال الدين في وجه شارل الاول وقرر في سنة ١٦٣٨ بأن يحافظ على عادات عبادته محافظة شديدة ويرفض تدخل الملك في هذه العادات الدينية وأنه يوالى الملك مادام يحكم بمقتضى قوانين الكنيسة والبرلمان، ولما قامت الحرب الاهلية بعد ذلك (١٦٤٢ — ١٦٤٩) تحالف الزعماء في كل من اسكتلندا وانجلترا بمقتضى اتفاقية بينهم عقدوها في سنة ١٦٤٣ وعلى ذلك نفذت مبادئ العقد الاجتماعي وان الامة مصدر السلطات في انجلترا ونفذ البرلمان مبادئ البرسبيريان في الكنيسة وابتعد تدخل اساقفة الكنيسة الانجليزية في الوظائف السياسية

اعتنق البرلمان الانجليزي مبادئ البرسبيريان فمنع الفوضى التي

انتشرت بتعدد المذاهب الدينية ولطف من حدة الثورة واتجاهها نحو الديمقراطية المتطرفة، ومال الزعماء الانجليز الى المبادئ الارستقراطية التي اشتهر بها هذا المذهب الديني، وكان فريق المستقلين من اتباع هذا المذهب يؤيد الاستقلال الذاتي لكل هيئة من هيئات الكنيسة المحلية ويقول بان لكل فرد الحق في الاشتراك في ادارة الكنيسة، وقال زعيم المستقلين ومؤسس مذهبهم وهو روبرت برون (Robert Brown) بنظرية فصل الكنيسة عن الدولة، وقال إنه ليس للحكام سلطان على ضمائر الافراد، وقد استطاع هذا الحزب السيطرة على الحكومة في إنجلترا بقيادة ليفر كرمويل ونشر الحرية الدينية وحرية الخطابة والكتابة واتهمز المحامون الفرصة وأيدوا دعواهم في طلب الحرية واحترام الملكية الفردية وتأثرت الحياة السياسية بهذه الآراء وقويت النظرية القائلة بان الحكومة انما تعتمد على رضا المحكومين، وقد هاجر كثير من هؤلاء المستقلين الى امريكا ونشروا مبادئهم

ان التنافس بين الملك والبرلمان أدى الى انتصار نظريات الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي والأمة مصدر السلطات وهذه هي النظريات التي استخدمها اتباع كلفن لتقرير التسامح الديني والتي استخدمها الجزويت وهم يناوئون الملوك البروتستنت، وبينما أيد الكتاب في قارة أوروبا هذه النظريات وقالوا إنها حق من حقوق الهيئات السياسية فان الكتاب في إنجلترا نشروها بين الناس وقالوا إنها حق من حقوقهم، وبذلك برهنوا عمليا أن الأمة دون غيرها مصدر السلطات، وقد نقلت مبادئ الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي من إنجلترا الى أوروبا واستخدمها كتاب الثورة الفرنسية في محاربة الملكية المطلقة في بلادهم

٥ - النظريات السياسية في عهد الجمهورية الانجليزية

كان حزب البرسبيريان له الكلمة النافذة بين أعضاء البرلمان في أثناء سير الحرب الاهلية، وكان لا يتسامح من الوجهة الدينية مع غيره من الأحزاب الاخرى، وكان معظم جيش البرلمان من المستقلين، ولما انتهت الحرب وانهزمت القوات الملكية تنافس الجيش والبرلمان وسيطر الجيش على البرلمان وأدار الشؤون في الدولة وطرد البرسبيريان من البرلمان وشنق الملك واصبح قائده اليفر كرمويل دكتاتوراً في البلاد، وفي وسط هذا النضال الحزبي تغيرت اصول النظريات السياسية من المبادئ الدستورية والقضائية الى مبادئ الحقوق الطبيعية والمساواة البشرية، وأيد الكتاب السياسيون هذه المبادئ بحجج عقلية اكثر منها دينية

قال الكتاب الاحرار من الانجليز بأن الناس متساوون طبيعياً وإن الحكومة تركز الى القانون، وهذا القانون يمثل ارادة الشعب، وإن الناس جميعاً يملكون الحق الطبيعي في الحياة والملكية والحرية وحرية الفكر والتعبير والمساواة السياسية، وقد اتهمهم فريق من الكتاب بانهم يريدون احياء مبادئ وكلف الشيوعية وانهم يريدون تعليم الشعب بأن المساواة في الملكية طبيعية ايضاً، وقد نشر هؤلاء الكتاب آراءهم السياسية في رسائل كثيرة اشتهرت منها رسالة نشرها حنا للبرن (John Lilburne) اكد فيها سيادة الامة وان البرلمان وكيلها بصفة عامة، وقد اعتنق الجيش مبادئه هذه فثار في وجه حكومة البرسبيريان الارستقراطية، واشتهر كاتب آخر بمناصرته للشيوعية ويسمى جرارد ونستانلي (Gerard Winstanlly) اذ قال إن التغييرات السياسية تكون لا أثر لها الا اذا اصطحبت بتغييرات اقتصادية واجتماعية ذات أثر فعال في الحياة العامة، أما في مجلس الجيش فقد عارض

كرمويل هذه الآراء وعارض المساواة في الملكية والتصويت العام، واعتمد على القانون لا على الحق الطبيعي، وأراد حكومة دستورية معتدلة ولكن الأحوال اضطرته أن يحكم حكما دكتاتوريا في أثناء عصر الحماية لما شق الملك حاول حزب الجيش أن يسطر مبادئ وقوانين تسير عليها الحكومة متخذة نظرية العقد الاجتماعي أساسا له، واشتهر من هذه القوانين والقواعد رسالة عرفت باتفاق الناس ونشرت في سنة ١٦٤٧ بواسطة الحزب الحر في الجيش وأعلن فيها أنها وثيقة تعبر عن الإرادة الشعبية وطلبت من كل فرد أن يوقع عليها بمضائه الشخصي، وطلبت انتخاب برلمان مؤلف من مجلس واحد وتكون سلطته معينة تعينا واضحا، واشتملت على قانون للحقوق وطلبت من السلطة العليا في البلاد ألا تتدخل في الحريات العامة الأساسية، وقد عارض حزب المحافظين في الجيش تنفيذ هذه الوثيقة وحاربها بكل ما استطاع من قوة، ولما تغلب كرمويل على البرلمان وعطله اجتمع ضباط الجيش ووضعوا دستورا جديدا عام ١٦٥٤ سمي الآلة الحكومية ومضمونه أن يكون على رأس الحكومة اللورد الحامي وبجانبه برلمان منتخب بواسطة ناخبين يملكون مقدارا عظيما من الثروة، وقد عين هذا الدستور سلطة اللورد وسلطة البرلمان تعيينا دقيقا، ولكن لم ينفذ هذا الدستور أيضا لمعارضة كرمويل له وأسس هذا القائد حكما عسكريا دكتاتوريا في البلاد وبذلك أخفقت المحاولة لوضع دستور مسطور في إنجلترا

كتب حنا ملتون (John Milton) (١٦٠٨ — ١٦٨٤) نظرية معتدلة في أثناء هذه الفترة وأيد الحزب البرلماني وطلب فصل الكنيسة عن الدولة واشترك اشتراكا فعليا في الحياة السياسية في عهدى الجمهورية والحماية ولما أصدر البرلمان قانونا في سنة ١٦٤٣ لمراقبة الطباعة وبأى الكتب عارض ملتون هذا القانون ودافع عن حرية الرأي والكتابة واستمر يدافع

عن الحرية الفردية، وعارض القيود الحكومية معارضة شديدة وايد التسامح الديني وكان بطل الفردية التي اشتهرت في القرن التاسع عشر، وقد تأثر ملتون بأراء بوكنان وقال إن الناس ولدوا أحرارا ولهم حقوق طبيعية وقد كونوا الجماعات السياسية بمقتضى اتفاقات اختيارية واختاروا الملوك والحكام ليكونوا وكلاء عنهم، وإن السلطة العليا للأمة التي لها الحق في خلع الملك وفي اقامته ولها أن تطرد المستبدين، وقد طلب مجلس الدولة منه ان يرد على رسالة ظهرت تؤيد الملكية المقدسة فكتب ردا بليغا حمل فيه حملة شعواء على نظام الملكية ولكنه عارض الديمقراطية المتطرفة وأيد نوع الحكم الذي ساد في عصر الجمهورية وقال عنه انه افضل انواع الحكومات وكان يكره حكم الفرد بمفرده ومع ذلك كانت ثقته قليلة في الديمقراطية النيابية، ثم وضع نظاما للحكم لما ضعفت حكومة الحماية بموت كرمويل، ووصف نوعا من الحكومة الجمهورية ليعارض رجوع شارل الثاني الى العرش، وكان لايميل شخصيا الى الديمقراطية بل مال بكل جوارحه الى حكومة كرمويل المستبدة لعلاقته الشخصية به

٦ - جيمس هارنجتون (١٦١١ - ١٦٧٧)

حافظ هارنجتون على حياده في اثناء الحرب الاهلية ولم يتم الى حزب من الاحزاب وكان كاتباً مجيدا الف رواية سياسية اقترح فيها نوعا نظاميا من الحكومة لتحل محل الملكية التي قضت عليها الثورة الانجليزية واشتهرت هذه الرواية شهرة كبيرة في عالم التاريخ والسياسة ونظرت اليها الاحزاب بعين الشك والريبة بسبب خطة كاتبها الحياضية، وقد استمد الكاتب كثيرا من افكاره السياسية من حكومة البندقية لانه عاش في هذه المدينة مدة من الزمن ودرس نظمها الحكومية دراسة دقيقة، وقال إن الانسان

لايستطيع أن يكون سياسيا الا اذا درس التاريخ وساح في البلدان الاجنبية واختبر احوالها واختلط بنظمها وسكانها، ووصف في مقدمة كتابه النظم والاساليب الحكومية التي اتبعها سبع جمهوريات من الجمهوريات التي اشتهرت في التاريخ وكان من المعجيين باآراء أرسطو طاليس ومكيا فيلي، وانتقد هو بزمير الانتقاد عندما نشر كتابه الشهير وضمنه آراءه السياسية والدينية وكان يعتقد أن ثبات الحكومة ضروري لرخاء السكان وهناءتهم، وان الحكومة لا تعد صالحة الا اذا استطاعت أن تسيطر على جميع القوى في البلاد، وقال إن الدول إما أن تحكمها القوانين للصالح العام وإما أن يحكمها الافراد للوصول الى ما ربههم الذاتية، وميز بين الحكومة المستقلة والحكومة التي تخضع لشعب غير شعبيها، ثم بحث في المبادئ التي تؤدي الى حكومة ثابتة من الوجهتين المادية والنفسية، وقال إن السلطة تستمد من الثروة المادية أو من الثروة العقلية وأثبت أن السلطة السياسية تتأثر بتوزيع الثروة وان الحكومة لا تكون ثابتة الا اذا توزعت هذه السلطة بين الملاك وأصحاب المصالح الحقيقية في البلاد، وعلى ذلك أن الحكومة الملكية والحكومة الارستقراطية لا تكون طبيعية الا اذا كانت ملكية الارض في الدول الزراعية في أيدي فرد واحد أو في أيدي أفراد قليلين، وفي إنجلترا حيث قضى ملوك التيودور على أملاك الاديرة وضيّقوا الخناق على النبلاء العظام يكون أفضل نوع للحكومة حكومة الجمهورية ويجب أن توزع الاراضي بقدر معين على الافراد حتى تستمر الحكومة موطدة الاركان ثابتة الدعائم

اقترح هارنجتون بعد ذلك نظاما دستوريا مفصلا يتفق مع ميول الفرد الطبيعية وذلك النظام انما هو مجلس للشيوخ (السناتور) ويتألف من الارستقراطية الطبيعية وتكون وظيفته التشريع والنظر في الشؤون السياسية، ثم مجلس آخر يتألف من جمهور الشعب او من نوابهم وتكون

وظيفته الاقتراع على الامور التي اوصى بقبولها مجلس الشيوخ، وبجانب هذين المجلسين يجب ان توجد هيئة من الحكم لتنفيذ القوانين وتدير البلاد، ورأى التقوية هذا النظام بأن يكون الانتخاب بطريقة الاقتراع السرى وان يتناوب اعضاء السلطة التنفيذية السلطة واقترح الحرية الدينية والتعليم العام الالزامى تحت مراقبة الحكومة واشرفها

حاول هارنجتون واصحابه ان يؤثروا في البرلمان حتى يعتنق المبادئ التي قال بها وبذلت الجهود العظيمة في هذا السبيل، وقد انتشر كتابه انتشارا كبيرا ولم يصادره كرمويل اعتقادا منه بأنه خيالى وان الآراء التي ادلى بها السكاتب فيه غير عملية ولا يمكن تنفيذها، هذا ولقد كان اقل تعشقا للحرية من ملتون ولكنه كان اكثر منه خبرة عملية من وجهة اساليب الحكومة والحقائق السياسية، ولم تتأثر إنجلترا بما كتبه هارنجتون لشدة تمسكها بالتقاليد ومحافظتها على الاساليب التي عرفتها ولذلك اعيدت الملكية فيها ولكن تأثرت امريكا بهذه الآراء تأثرا شديدا وطبقها في دساتيرها بوساطة روساء جمهوريتها، وقد ترجم هذا الكتاب الى الفرنسية في اثناء الثورة الكبرى واتخذته الآبسايس اساسا لكثير من مبادئه

٧ — السير روبرت فلير (؟ — ١٦٥٣)

لم يشترك فلير اشتراكا فعليا في الحرب الالهية ولم تنشر كتاباته الا بعد موته بزمن طويل، وقد اشتهر لأن سدنى ولوك وهما كاتبان شهيران قد ردا على مادونه من الآراء ولأن كثيرا من المحافظين اعتنقوا مبادئه وطبقوها بعد عودة الملكية المستبدة، ولكنه خالف هو بز فيما قاله عن نظرية العقد الاجتماعى وقال إن هذه النظرية تتعارض مع مبدأ الملكية المطلقة

وانه اذا كان الناس قد امتلكوا السلطة العليا وكان لهم ان يختاروا الملك فأن افضل انواع الحكومة تكون الحكومة الديمقراطية وأنكر الادعاء بان الناس متساوون طبيعيا وان السلطة تستند على الاتفاق العام واتفق مع بودان في ضرورة وجود فرد في كل دولة يكون صاحب السلطة العليا فيها مطلق التصرف غير مسئول امام احد غير الله وقال إن الحكومة نشأت عن اتساع نطاق الاسرة وإن الملك رب الاسرة وإن الشعب أولاده والآب مطلق التصرف مع الاولاد، وإن هذا النوع من الحكم يتفق مع ما جاء بالكتاب المقدس وما هو مدون في بطون التاريخ، وإن الملكية نظام مقدس وتنطبق على القوانين الطبيعية، واذالم توجد الملكية وجدت الفوضى او الدكتاتورية العسكرية، والملكية هي التي تستطيع ان تحافظ على الدين القويم واستشهد بالخلافات الدينية التي انتشرت في هولندا والبنديقية لعدم قيام الملكية فيهما، وقال إن الملك منبع القانون وإن البرلمان هيئة استشارية وعلى الرعية الطاعة التامة للملك وإن الملك نال سلطته وراثيا، وإذا احتاج الامر لاختيار ملك يجلس على العرش لعدم وجود وارث شرعي له فعلى رؤساء الاسر اختيار الملك وهذا الاختيار يعد كأنه اختيار من قبل الله

بني فلهر آراه على التاريخ وعلى القانون الطبيعي، وإن أفضل ما جاء بنظريته هو رأيه القائل بأن الدولة نمو طبيعي وليست نظاما ميكانيكيا أوجدها التعاقد البشرى وأيد نظرية التفويض الالهي بأدلة تاريخية وشواهد بشرية مبتعدا عن الدين وعلى ذلك استطاع النقاد أن يستدلوا على بطلان أدلته التاريخية ويتناولوها بالنقد والتحليل

٨ — آراء المطهرين ونظرياتهم في امريكا

نشطت حركة الاستعمار في العالم الجديد في اثناء قيام الثورات الدينية

والسياسية في إنجلترا، وهاجر فريق من المستقلين والمطهرين في عصر الاسرة الاستيورتية الى إنجلترا الجديدة في امريكا حتى يمتعوا بالحرية الدينية وقيموا شعائرهم الدينية من غير معارض، ولما شنق شارل الأول وتسلم كرمويل زمام السلطة في البلاد هاجر كثير من الملكيين انصار الكنيسة الانجليزية واستوطنوا المستعمرات الجنوبية، واستوطن الكاثوليك ماري لند واستعمر غيرهم بنسلفانيا، وقد حمل هؤلاء المستعمرون النظم والتقاليد الانجليزية والقانون العام الانجليزي الى المستعمرات، ووجدوا في امريكا بيئة صالحة لتنمية الديمقراطية والحرية الفردية ولكنهم ظلوا متأثرين بالنظم الانجليزية حتى قامت الثورة الامريكية

كانت آراء المطهرين الذين استوطنوا إنجلترا الجديدة أعظم الآراء أثرا في النظريات الامريكية اذ كان نفوذ الكنيسة شديدا ونادى هؤلاء بوجوب رعاية الدولة للدين وعليها المحافظة عليه وحمايته من عبث العابثين وعلى كل فرد يتمتع بالمزايا الوطنية أن يكون عضوا في الكنيسة. وقد عارض هذه الآراء جماعة المستقلين واشتهر منهم روجر وليمز وقال إن الدولة منفصلة تماما عن الكنيسة ولا حق للحكام أن يتدخلوا في الشؤون الروحية للكنيسة، وحث على حرية الفكر والرأى معتمدا على الآيات المقدسة ومبرهنا على أن مثل هذه الحرية ضرورية لمصلحة الاجتماع والسياسة، وقال إن الحكومة المدنية تستند على اتفاق عام بمقتضى تعاقد أصلي، وقد كان لآرائه قيمتها في إنجلترا في أثناء قيام الجمهورية فيها

حمل المطهرون الى امريكا مبادئ كلفن التي تعارض الديمقراطية ولكن كان السكان قليلين في المستعمرات الأولى واشتركوا جميعا في ادارة الشؤون فقويت الديمقراطية أثر ذلك، وقد اتخذت نظرية العقد الاجتماعي اساسا لتكوين الجماعة السياسية في إنجلترا الجديدة، وأن الاتفاقية التي عقدت في

سنة ١٦٢١ والتي عقدت في سنة ١٦٣٩ وتلك التي عقدت في سنة ١٦٤٠ كلها أمثلة على تشبع المستعمرين بصحة هذه النظرية ، وقد ايدها كاتب يسمى توماس هوكر بعبارات معينة صريحة واضحة وضوحا تاما وقد اكدت هذه النظرية الحرية الفردية وقيمة الفرد في الدولة والكنيسة وما لبثت أن حلت الديمقراطية في أمريكا محل الميل الى الارستقراطية بين المستعمرين الاوائل

أما المستعمرات في الجنوب وكان معظمهم من الملكيين فقد اشتغلوا بالزراعة واستخدموا الرقيق وكانوا أقل ميلا الى الديمقراطية من اخوانهم في الشمال ، ثم اتجهت الافكار في أمريكا الى تسطير القوانين والدستور ، وأن الامتيازات المكتوبة التي منحت للشركات التجارية المستعمرة والتي منحت المستعمرين الاراضي الزراعية كانت أساسا كتابيا لقيام الحكومة ولحفظ الحقوق الفردية ، واشتهر عدد من المستعمرات بدساتيرها المكتوبة وأعجب فولتير ومنتسكيو بدستور بنسلفانيا إعجابا شديدا ثم ظهرت الديمقراطية ، ظهورا جليا في المنافسة التي قامت بين الحكام الارستقراط الذين كانوا يمثلون الملك الانجليزي وبين الجمعيات العمومية للشعب في المستعمرات وسارت هذه المنافسة على أساس ما دار بين الملك والبرلمان في إنجلترا وتسمت الاحزاب في المستعمرات أحرارا ومحافظين كما كان الحال في الدولة الرئيسية ، واستطاعت الجمعيات شيئا فشيئا مراقبة الاحوال المالية وضيقت دائرة نفوذ الحكام ، وكان من نتائج هذه المنافسة أن تعلم المستعمرون السياسة العملية ومالوا الى الحكومة الديمقراطية فالاستقلال

البصائر العشر

توماس هوبز، وحناء لوك

١ — الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعي

كتب هوبز ولوك الكاتبان الانجليزيان في نظرتي القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي كتابة وافية وبلغت مبادئ هاتين النظريتين غايتها في انجلترا وكانت معروفة منذ القدم، ونظر الكتاب السياسيون في بلاد الاغريق وفي رومية الى القانون الطبيعي نظرة سلبية بمقارنته لقانون المدنية، ولكن الرواقين نظروا اليه نظرة ايجابية واعتبروه مساويا في الأهمية للقانون الخلقى، وقال المحامون الرومان عنه إنه هو القانون المشترك بين الأمم وميزوه عن القانون المدني، وأما كتاب القرون الوسطى فانهم قسموا القوانين الى ثلاثة أقسام وهي القانون الطبيعي وقانون الخالق والقانون الاجباري، واعتبروا القانون الطبيعي مرتباً وخاضعاً لقانون الخالق ولكنهم عدلوا هذا الرأي شيئاً فشيئاً ونظروا اليه بأنه إمام العقل وليس إمام السلطة وفي كتابة هوكر وجروتوس ما يدل على هذا الرأي دلالة غير واضحة، ولما جاء هوبز قال إن قانون الطبيعة هو قانون العقل وإن مواده مستنبطة من طبيعة العقل البشري

أشار الكتاب القدماء الى الفكرة القائلة بوجود حالة طبيعية بين الافراد قبل أن يكونوا الجماعات السياسية، وكانوا يخضعون لقانون طبيعي

ويتمتعون بحقوق طبيعية، وظلت هذه الفكرة غير ملتفت إليها حتى كتب فيها كتاب القرنين السابع عشر والثامن عشر فازدادت خطورتها، وبلغت شأوا عظيما من الشهرة

لم يثبت الكتاب هذه النظرية باساليب تاريخية بل نظروا اليها بأنها ضرورية ليفسروا بها القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية، وارادوا أن يصلوا بطريق الاستنباط الى وجود جماعات بشرية قبل أن تتكون الدولة ويتكون معها القانون ليؤيدوا بذلك نظرية السلطة الشعبية، ووصفوا الحالة الطبيعية بصفتين اساسيتين. الأولى إنها تمثل الفطرة والفضيلة وإن السلطة المدنية قضت عليها عند ما تأسست، وطلبوا من الناس العمل على إعادة هذه الحالة، اما الصفة الثانية فأنها حالة تنازع بين الافراد واعتداء من جانب القوى على الضعيف، وإن الدولة تأسست فقضت على هذه الحالة، وعلى الافراد ان يخضعوا للدولة حتى لا تسود الفوضى الأولى، وانتشر في القرون الوسطى الرأى القائل بوقوع الانسان في الخطيئة ووصف الكتاب الاجتماع السياسى بأنه ضرر لا بد منه، وكان القرن السادس عشر عصر إنقلاب اقتصادى وتوسع سياسى، ورحب الكتاب بالآراء والافكار الجديدة واهملوا الآراء القديمة، وقال الكتاب الذين عظموا الملكية إن حالة الطبيعة حالة توحش وإن الحكومة المنظمة والدولة التى يسودها الامن والسلام نتيجة من انبل نتائج الحضارة والمدنية، وكان هذا رأى هوبز، ولما جاء روسو أبرز الفكرة الطبيعية مرة ثانية ووصفها بأنها حالة بدیعة وفائقة، ووصف الرجل غير المتمدين بأوصاف النبل والشرف، وطلب من الناس الرجوع اليها حتى يتخلصوا من مساوىء الحكومة التى انتشرت فى الدولة وخاصة فى فرنسا إذ ذاك

لم تكن نظرية العقد الاجتماعي جديدة فقد أشار إليها وانتقدتها كل من افلاطون وارسطوطاليس ، وورد ذكرها في كتاب العهد القديم ، ونشرها رجال الكنيسة في القرون الوسطى ، ومهدت الالتزامات الاقطاعية بين اللورد ورعيته والاتفاقات التي عقدت بين الطرفين الطريق لظهور الفكرة القائلة بوجود تعاقد بين الحاكم والمحكومين ، وقال بها وليم أوكام اذ جعل أساس الحكومة المدنية والملكية الخصوصية اتفاق المحكومين ورضائهم ، وأصبحت النظرية مألوفة في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، واستعملها السياسيون لمعارضة دعاوى الملوك والامراء في السلطة المطلقة والحكم الاوتوقراطي ، واستخدمها الجزويت في معارضة منافسيهم من رجال الدين والامراء السياسيين ، وأشار إليها بوكنان والثيوسوس ، وكان الكتاب يعتبر ونها طوراً تعاقدياً بين الله والناس ليتبعوا الدين القويم ، ومرة تعاقداً بين كل فرد وآخر ليؤلفوا جماعة سياسية ، وتارة تعاقداً بين الحاكم والمحكومين يعين حدود السلطة التي نزل عنها هؤلاء الى الحاكم وكتب فيها ريشارد هوكر في انجلترا عام ١٥٩٤ واعتنقها الشعب الانجليزي بسبب تقدم الطبقات الوسطى وزيادة ثروتهم وبسبب ظهور طائفة من رجال القانون الاقوياء ، واستخدمها الحزب الديمقراطي في أثناء الحرب الاهلية سلاحاً يدفع به أقوال انصار نظرية التفويض الالهى والملكية المقدسة ، واتخذت القوانين التي سنت في أيام الجمهورية في انجلترا شكلاً تعاقدياً بين الحاكم والمحكومين ، وعلى ذلك اصبحت النظرية من القواعد الاساسية بين حزب الاحرار ، ولما عاد النظام الملكي الى انجلترا أحرق انصار الملكية الرسالة التي تقول بها في سنة ١٦٧٢ ، ولكن الكتاب احيوها بعد الانقلاب عام ١٦٨٨ ، وأن طرد جيمس الثاني من على عرشه

كان مشروعا في نظرهم بسبب سوء ادارته وعسفه فاعتبروه مخالفا لنصوص العقد الاجتماعي الذي عقد أصلا بين الملك والشعب أصبحت هذه النظرية من النظريات المقررة بين الكتاب والمفكرين في الجزء الأخير من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر واستخدمها هؤلاء لمعارضة نظرية الملكية المقدسة، واعتنقها الناس لأنها تطلق الحرية لهم وتعيد الملكية، ولقد كان أثرها شديدا في إنجلترا وأمريكا وفرنسا، واذاعها كل من لوك في إنجلترا وروسو في فرنسا، واتخذت أساسا للانقلابات التي ادت الى الديمقراطية الحديثة والحرية الفردية ولكن يؤخذ عليها أنها نظرية لا يثبتها التاريخ. وانتقدها الكتاب بعد ذلك أمثال هيوم وبنجامين وبرك وكانت انتقادا مرا واثبتوا عدم صلاحيتها

٢ — توماس هوبز (١٥٨٨—١٦٩٧)

كان توماس هوبز (Thomas Hobbes) أول كاتب إنجليزي كتب في الفلسفة السياسية كتابة منطقية واضحة، وكان في بدء أمره فيلسوفا اشتغل بالكتابة والتأليف، ولم يشترك في المنازعات الحزبية التي انتشرت في البلاد الإنجليزية في عصره، وكان يعتقد أنه يبحث في الحقائق الخالدة ويكتب لكل الطبقات والازمان، ولكنه مالمبث ان تأثر بالحوادث والاحوال التي احاطت به إذ كان متصلا بالملكين اتصالا وثيقا، وتأم لحالة الفوضى والاضطراب التي انتشرت في إنجلترا في أثناء الانقلاب الذي قام به المطهرون، وكان يميل بطبعه الى حب النظام واعتقد أن نظرية القانون الطبيعي كما فسها الكتاب المضادون للملكية ادت الى الفوضى، ولما لم يستطع مناصرة نظرية التفويض الالهى مناصرة قوية قال بمناصرة حكومة ثابتة الدعائم مطلقة التصرف على حسب قواعد العقل والحكمة، وعلى ذلك

استخدم نظرتي القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي لمناصرة الملكية المطلقة، وقال إن السلطة العليا للملك يجب أن تقابل بالخضوع التام من جانب الرعية، وفي كتابه الذي سماه الجبار العظيم (The Leviathan) وصف دولة تسودها الوحدة المطلقة وعلى رأسها السلطة العليا نافذة الكلمة مهيبة الجانب، ونظر الى التقسيمات السياسية في الدولة كأنها ديدان صغيرة في احشاء ذلك الجبار، ونادى بتأسيس ملكية قومية قوية تشرف على كل الامور وتقبض على ادارة الشؤون بيد من حديد

لم يلتفت هوبز الى التاريخ وحوادثه والى آراء من سبقه من الكتاب والفلاسفة السياسيين الا قليلا، ولم يبحث في الحقائق السياسية التي نشأت عن الاختبارات العملية، ولكنه ابتدأ فلسفته بتعريف الآراء الأساسية تعريفًا شاملاً، واتبع هذه التعاريف بسلسلة من الحجج والبراهين الاستنباطية وقد تأثر كثيرا بمبادئ العلوم الطبيعية الجديدة التي ظهرت في عصره، فأنكر حرية الاختيار ولم يعتقد بالرأى القائل بسقوط الانسان الذي انتشر في القرون الوسطى، وقال إن الناس كلهم متساوون تقريبا طبيعة، ولم يوجد بينهم قوى لدرجة أن لا يخشى الخوف او ضعيف لدرجة أن يكون خطرا على غيره، وقال إن الحالة الطبيعية كانت حالة فوضى واعتداء بسبب التنافس بين الافراد وكانت حياة الانسان حياة وحشية ومنفردة وحقيرة وقصيرة، وكان الناس لا يعرفون حقا او عدالة، وعلى ذلك تكونت الدولة تكوينا صناعيا بمقتضى تعاقد اجتماعي لرغبة افرادها في الامن والسلام، وكانت الاغراض الذاتية هي أساس كل سلطة وقانون، فالقانون نتيجة الرغبة في الدفاع عن النفس ونشأت عنه الفضيلة الخلقية، ودفعت الرغبة في البقاء للناس للاتحاد والخضوع لقواعد الاخلاق أو

القانون . وقد ميز هو بربين الحق الطبيعي و القانون الطبيعي وعرف الحق الطبيعي بأنه الحرية التي يملكها الانسان لعمل ما يراه صالحا لبقائه وفي مأمن من شر جيرانه ، اما القانون الطبيعي فكان في نظره القاعدة التي اكتشفها العقل البشري لتمنع اى اعتداء على حياة الفرد ، وقد سببت المساواة بين الافراد في الحقوق الطبيعية حالة حرب بينهم ، فاتبعوا القانون الطبيعي واسسوا الدولة والحكومة حتى يتجنبوا هذه الحالة ، ولما تأسست الحكومة اصبحت ارادة الحاكم هي القانون الحقيقي الوحيد ، واضطر الافراد حبا في البقاء والتمتع بالامن والسلام أن يتحدوا ويكونوا الدولة ، ونزلوا عن حقوقهم الطبيعية الى سلطة عامة تخيف القوى وترهب الضعيف وتمنع التعدي وترعى الصالح العام وانحصرت السلطة العليا في الشخص او الهيئة التي تتولى تنفيذ ذلك ، ولم يكن صاحب السلطة هذه طرفا في العقد الاجتماعي فلا يستطيع احد أن يبطله أو يخرج على نصوصه ، وإذا حاول إنسان أن يخالف الجماعة فانه يريد الرجوع الى الوحشية الاولى وعلى صاحب السلطان أن يأمر بأهلاكه

لم يقل هو برب ضرورة انحصار السلطة العليا في شخص واحد ، ولكنه قال بان الملكية افضل انواع الحكومات لأنها أقل الاثواع تأثيرا بالاغراض والشهوات ، كما إنها أقل تعرضا للانحلال والزوال بسبب الحروب الداخلية والثورات الاهلية ، ونادى بضرورة اطلاق يد صاحب السلطان وعدم توزيع السلطة بين هيئات متعددة ، وكره فكرة الملكية المطلقة ، ولم يقل إن التاريخ أثبت تكوين الدولة بمقتضى تعاقد اجتماعي ، بل نظر الى الحالة الطبيعية بانها حالة عادية ومنطقية لوجود البشر وقال إن مثل هذه الحالة تستمر اذا لم تتكون هيئة سياسية تعمل على انهاءها

انكر هو بزح الفرد في المقاومة حتى ولو كان الحاكم مستبدا، وقال يجب أن يترك عقاب الظالم الى الله دون سواه، ويتمتع الفرد بالحرية في حدود القانون وليس له حق طبيعي سوى الدفاع عن نفسه ضد أى اعتداء، كما أنه الحرية في دفع التهم التي توجه اليه، ثم قال عن الحاكم إنه تولى لحماية الافراد فاذا عجز عن تأدية هذه الوظيفة وقامت الثورة بسبب هذا العجز فانه يكون قد برهن على عدم القدرة لحفظ السلام والطمأنينة في البلاد، ويكون قد خالف العقد في هذه الحالة وتزول عنه حقوقه القضائية، ويرى من ذلك تخبط هذا الكاتب من الوجهة المنطقية. وقال إن الحاكم له حق سن القوانين وتشريعها، وله ان يختار لمساعدته من اشهر بحسب النظام وعدم تعكير صفو السلام، وقال إن القوانين يجب أن تكون قليلة بعيدة عن الابهام، وقال عن الدولة إنها لم توجد للعمل على الصالح العام بل هي ضرر لا بد منه تكونت لتحمي الافراد ضد غرائزهم الوحشية، ثم عرف القانون بانه أوامر الملك موجهة الى الشعب، وميزه عن الفضيلة الخلقية السياسية، وللملك وحده حق التشريع وحق ابطال القوانين وهو فوق القانون ولا يخضع له، وانكر هو بز وجود القانون الطبيعي كما فسره من سبقه من الكتاب، وقال إنه إذا وجد فان كل فرد يغيره على حسب ما يهوى ويشتهي، وقال إن القانون لا بد أن ينفذ بالقوة وطلب عقوبة من يخالفه إلا إذا نشأت هذه المخالفة عن جهل باصول القانون

قال هو بز إن الملك يسيطر سيطرة تامة على الشؤون السياسية والدينية في الدولة، ولكنه نادى بالتسامح الديني، وعارض مطالب المطهرين والكاثوليك في إنجلترا معارضة شديدة، وتناول المبادئ التي نشرها بالنقد والتجريح وألصق بالكنيسة الكاثوليكية تهما شديدة وانكر دعاؤها الدينية ولذلك كرهه الكاثوليك ورجال الدين ورموه بالزندقة

لم تتأثر إنجلترا بآراء هوبز الا قليلا وذلك بسبب عدائه الشديد لرجال الدين على اختلاف مذاهبهم، ونظر اليه الملكيون بعد عودة الملكية بعين الشك والريبة لانه عارض نظرية التفويض الالهى، وقال إن سلطة الملك أصلها انساني وليس مقدسا، وكرهه الحزب البرلماني لأنكاره القوانين الاساسية فى البلاد، ولكن أوستن وبنتم احيا مبادئه ونظرياته فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وفى قارة اوربا نشر كاتب اسمه سبنوزا (Spinoza) مبادئ هوبز وعمل على اذاعتها

كان هوبز متطرفا فى رأيه إن السلطة العليا المطلقة طبيعية، ولم يفصل الدين والاخلاق عن السياسة كما فعل مكيافلى، بل وضع السياسة فوق الدين والاخلاق، وقيد بودان السلطة العليا بالقانون المقدس والقانون الطبيعى والقانون المشترك بين الامم، ولكنه جعلها قادرة ومطلقة وغير مقيدة. وقال جروتوس إن قانون الطبيعة وقانون الامم ملزم للدول، غير إنه قال إن هذه القوانين لا تقيد الافراد الا بوساطة مليكهم، وقد حاول أن يتخذ نظرية العقد الاجتماعى سلاحا يناصر به الملكية المطلقة ولكنه أخفق فى ذلك وجاء لوك بعده وسار فى طريق الانقلابات والديمقراطية

٣ — النظريات السياسية فى عهد الملكية المستردة:

لما عاد النظام الملكى الى إنجلترا عام ١٦٦٠ قويت الروابط بين التاج والكنيسة، وانتشرت مبادئ نظرية التفويض الالهى والطاعة العمياء لولى الأمر، وسادت آراء فلهرين الجماهير الانجليزية. رجع حزب المحافظين الى السلطة، وابد الملك والكنيسة وقاوم كل محاولة من جانب الاحرار لتقييد سلطة الملك أو قلب أى نظام فى الدولة والكنيسة، وعارض النظرية القائلة بأن الأمة مصدر السلطات، وانكر حق الافراد فى مقاومة إرادة الملك ولو

استبد، وفي وسط هذه الموجة الرجعية أرسل هارنجتون الى سجن البرج في لندره واحرقت كتابات ملتون ورسائله السياسية

طالبت الفرق البروتستنتية بالتسامح الديني ولكنها انقطعت عن الاشتغال بالامور السياسية، واختفت المبادئ السياسية والاقتصادية التي نشرت أيام كانت تتولى السلطة في البلاد، وكان الملك يميل الى الكاثوليك فلم يشجع التسامح الديني، ولما تولى جيمس الثاني الحكم في البلاد ناصر الكاثوليك مناصرة شديدة، فاتحدت الاحزاب المعارضة وخلعوه من على العرش، واستدعت البلاد وليم وماري للحكم واصدر الملكان قانون الاعتراف بحقوق الانسان فانصرت البرلمان وانتصرت معه النظرية الشعبية، وكان انقلاب سنة ١٦٨٨ من تدير الرجال المتمسكين بالقديم المحبين للنظام والمعارضين للفوضى الديمقراطية، فرغبوا في ملكية مقيدة وإشراف ارستقراطي على شؤون الحكم، وقد تأثر حنا لوك بهذا الرأي واثبته في فلسفته السياسية. كتب زعيم من زعماء الاحرار يسمى الجرنون سدن (Algernon Sydney) (١٦٢٢ - ١٦٨٣) يؤيد مبادئ فلز وقال إن السلطة تستند على رضا المحكومين وقد شق من أجل مبادئه، وقال إن العقد يبقى نافذا بين الملك والرعية مادام الملك يعمل على المصلحة العامة، ومدح الحرية وكره المساواة المطلقة بين الناس، واليه يرجع الفضل في ايقاظ الشعور بالحرية في عهد الملكية المستردة، وكان له أصعب في الانقلاب الذي حدث عام ١٦٨٨ وقضى على نظرية الملكية المقدسة في إنجلترا. واشتهر كاتب آخر في هذا العصر يسمى جورج سافيل « اللورد هلفكس » (George Savile) (١٦٣٣ - ١٦٩٥) وقد نشر رسائل سياسية كثيرة برهنت على فكر صائب وملاحظة دقيقة، وقد كان محافظا بطبيعته، ولكنه كان يميل الى الاعتدال والاتفاق بين الاحزاب، وعارض الاضطهاد والعنف وكره الثورات

الداخلية ، و نادى بالملكية المطلقة والحرية الفردية في حدود القانون ، وأيد الاساليب الدستورية والقضائية وطلب التسامح الديني ، وقال بالتحالف بين إنجلترا وهولندا في الامور الخارجية ، ويجب عليها أن تحفظ التوازن بين فرنسا واسبانيا ، وطلب من إنجلترا أن تحتفظ بقوة بحرية عظيمة حتى تأمن شر الغوائل ، وعارض نظرية التفويض الالهى التى نشرها الملكيون كما إنه عارض نظرية الحقوق الطبيعية التى نشرها الجمهوريون

تأثرت فرنسا بالنظريات السياسية التى نشرها الاحرار فى إنجلترا ، وترجمت الرسائل التى كتبها سدنى وغيره الى الفرنسية وكتب كاتب فرنسى فى سنة ١٧٥٠ يقول إن الافكار والمبادئ الانجليزية عبرت البحر واتت الى فرنسا لتطبق فيها ، وتأثر المستعمرون فى أمريكا بهذه الآراء أيضا وضمونها القوانين التى أصدرها ، ويرى الباحث فى وثيقة اعلان الاستقلال كثيرا من هذه الآراء

٤ — حنا لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤)

كان حنا لوك (John Locke) الكاتب الذى اشتهر فى أثناء الثورة الانجليزية عام ١٦٨٨ شهرة فائقة وكتب رسائله دفاعا عن الحزب البرلماني وكان سكرتيرا لدى اللورد شافستبرى (Lord Shafestbury) مؤسس حزب الاحرار فى إنجلترا ، وفى هذه الوظيفة اكتسب خبرة سياسية عملية وعارض الأساليب الدينية والسياسية التى اتبعها الملوك الاستوارتيون ، وهاجم نظرية الملكية المقدسة التى نادى بها فلر وأنصار الكنيسة الانجليزية ونظرية الملكية المطلقة التى قال بها هوبز مستندا على نظرية العقد الاجتماعى كما إنه كان قليل العطف على المبادئ المتطرفة التى نادى بها الاحرار

كتب لوك رسالتين تناول فى الأولى النظرية التى نشرها الكتاب عن

السلطة التي يتمتع بها الملك على حسب مبدأ الملكية المقدسة، وعارضها معارضة شديدة وبرهن على عدم صحتها وصلاحتها، وقد نحا فيها نحو سدني، إذ تناول كل نقطة وبحثها وناقشها واثبت خطأها. أما رسالته الثانية التي سماها «الحكومة المدنية» فقد بحث فيها بحثا مرتبا وتفصيليا عن أصل الحكومة وطبيعتها ووظيفتها، وقد كتبها ردا على ما جاء في كتابات هوبز ولو أنه لم ينقض مبادئه نقضا كاملا، ولقد اعترف بأنه مدين لهوكر إذ استمد من أفكاره السياسية، واتفق مع هوبز في مبادئه الخاصة بالأفراد وفي اعتماده على نظرية العقد الاجتماعي، ولكنه رفض معظم الأسس الفلسفية التي نشرها هوبز. قال لوك إن حالة الطبيعة الأولى كانت حالة تعقل سادها الأمن والسلام ولم تكن حالة فوضى إذ عاش الأفراد مقيدين بالقانون الطبيعي، وقد عرفه بأنه مجموعة قواعد وأصول سنّها العقل لأرشاد الناس وهم في حالتهم الطبيعية، وبذلك خالف هوبز لأنه اعتبر القانون الطبيعي سابقا للقانون الحقيقي لا معارضا له، ثم قال إن الناس عاشوا متساوين في ظل القانون وتمتعوا جميعا بالحقوق الطبيعية، وهي حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية، أما حق الحياة فكان حقا أساسيا للفرد، وعرف الحرية بأنها عدم تقييد الفرد بقواعد الطبيعة، أما حق الملكية الخاصة فقال عنه إن الفرد اكتسبه من نتيجة عمله فلا يجوز لأنسان آخر أن يجرمه منه، ولما اختلف الأفراد في تفسير أحوال القانون الطبيعي ولما لم يوجد بينهم قاض يفصل في منازعاتهم، ولما لم يستطع الفرد أن يحتفظ بحقوقه ضد اعتداء غيره وظلمه، اجتمع هؤلاء الأفراد وتعاقدوا وكونوا جماعة سياسية متعهدين أن ينزلوا عن حقوقهم في تفسير القانون الطبيعي وتطبيقه مقابل تمتعهم بحقوقهم الطبيعية، وعلى ذلك كان العقد معنا تعيننا واضحا وليس مبهما كالعقد الذي قال عنه هوبز، ثم قال إن السلطة المتنازل عنها لم تعط

لفرد واحد أو لهيئة من الهيئات بل أعطيت للجماعة السياسية باعتبارها وحدة قائمة بنفسها، ولم تكن سلطة الجماعة السياسية مطلقة بل مقيدة وقاصرة على حماية القانون الطبيعي، وكانت كلمة الأغلبية هي الكلمة العليا لأن الفرد نزل عن حقوقه للجماعة فيما يختص بتنفيذ القانون الطبيعي، وعلى الأقلية أن تخضع لرأى الأكثرية، وقال إن الخلف مرتبط بتعهدات السلف فيما يختص بالتعاقد الاجتماعي. ميز لوك بين الدولة والحكومة وقال إن الحكومة تكونت بمقتضى الحكومات الى ملكية وارشترراطية وديمقراطية وقال إن نوع الحكومة يتوقف على من يملك سلطة التشريع فيها، ونظر الى السلطتين التنفيذية والقضائية بأنهما خاضعان للسلطة التشريعية، ولكن لم يتوسع في البحث في نظرية الفصل بين السلطات، وكانت الحكومة الديمقراطية التي تتألف من أعضاء ينتخبهم الشعب ويراقبهم أفضل انواع الحكومات في نظره، وقبل الحكومة الملكية اذا سلب الملك حق التشريع واعترف أن يستند في حكمه على اتفاق الشعب ورضاه

اعترف بسيادة السلطة التشريعية في البلاد سيادة غير مطلقة، وقال إنها مرتبطة بحقوق الشعب الطبيعية، وإن الشعب له حق تغيير الحكومة إذا حادت عن الطريق السوى وخرجت على تعهداتها، وله أن يقاوم السلطة المدنية إذا عم الظلم وانتشر في الدولة، وعلى ذلك أقر مبدأ الثورة وأثبت حق الفرد في المقاومة، ثم تناول العلاقة بين الكنيسة والدولة وطلب من الدولة أن تشرف على بقاء النظام الاجتماعي وليس لها أن تتدخل فيما يتعلق بالروحانيات، وتشجع التسامح الديني ولا تتعرض الى المذاهب الدينية إلا إذا تعارضت مع الامن العام، ولكنه طلب من الدولة ألا تتسامح مع الزنادقة والكاثوليك والمسلمين. لم يصف لوك الى النظريات

السياسية مبادئ جديدة ولكنه عين الحقوق الطبيعية والسلطة الشعبية وحق المقاومة تعيينا واضحاً، وأكد قوة الفردية في العقد الاجتماعي، وأراد هو بز سلطة عالية مطلقة ولكنه أراد سلطة مقيدة، وكانت نظرياته سياسية أكثر من تقدموه، وفصل الكنيسة عن الدولة ليؤكد أهمية الدولة ونفوذها لا للعمل على استقلال الكنيسة، وكانت آراؤه ونظرياته معتدلة وعملية ولكنها كانت أقل منطقاً من آراء هوبز، وقد نشرها ليوحه آراء الناس لأفضلية الحكومة النيابية التي يكون الفرد متمتعاً بحقوقه تحت كنفها، وقد اعتنق مبادئه كثير من زعماء الأحرار الإنجليز لأنها برهنت على شرعية نظريتهم الاقتصادية فيما يختص بالحرية الاقتصادية والرأسمالية، ولم ينشر لوك آراء شيوعية أو اشتراكية بل أقر حق الفرد في الملكية وأكد أنه كان تأثير لوك في غيره من الكتاب بعيد الأثر، واستعمل المساسة آراءه أساساً لمباحثهم، واعتنق كثير من الهيجونوت في فرنسا وهولندا نظرياته، واتخذ منتسكيو نظريته في الفصل بين السلطات قاعدة لبحثه، واستخدم روسو نظريته في العقد الاجتماعي واتخذها هادياً له وفسرها تفسيراً يتفق مع مبادئ الثورة الفرنسية، وفي أمريكا استفاد السياسيون الذين ألفوا مواد إعلان الاستقلال من آراء لوك، والخلاصة إن لوك يمثل الروح الحديثة في الاستقلال والنقد والفردية والديمقراطية هذه الروح التي بلغت غايتها في الانقلابات الفكرية والاقتصادية والسياسية في القرن الثامن عشر، وأنه كان أكثر الفلاسفة أثراً في عقول الكتاب وفي النظم القائمة.

الباب الحادى عشر

النظريات السياسية

فى قارة أوربا فى القرن السابع عشر

١- الاحوال السياسية فى الدول الاوربية فى أثناء القرن السابع عشر:

اشتغل السياسيون فى أوربا فى أثناء النصف الاول من القرن السابع عشر بحوادث حرب الثلاثين عاما (١٦١٨-١٦٤٨) التى قامت بسبب المنازعات الدينية فى المانيا، ولكنها ما لبثت أن انقلبت الى حرب سياسية بين عدد كبير من دول أوربا، وفى نهايتها اجتمع المتحاربون فى مؤتمر دولى فى مدينة وستفاليا وعقدوا صلحا عام ١٦٤٨ يعد فاتحة عهد جديد فى السياسة الأوربية إذ فقدت الخلافات الدينية خطر شأنها الاول، ولم يعد للبابوية مقامها المختار بين دول أوربا واماراتها، وضعف مركز الامبراطورية الرومانية المقدسة، وظهرت دول قوية على حدودها، وانقسمت المانيا الى وحدات سياسية ولم يبق للامبراطور السلطة العليا الى داخل حدود املاك اسرة الهسبرج

تأثر المؤتمرون فى وستفاليا بنظريات جروتوس ومبادئه أثراً كبيراً، وقبلوا المبدأ القائل بوجود عدد من الدول المستقلة على رأس كل منها ملك نافذ الكلمة فى شعبه ذو سلطة عالية يخضع لها الجميع خضوعاً تاماً، ويكون هذا العدد من الدول أسرة واحدة ترعى أصول القانون الدولى وتسير فى

علاقتها وفق نصوصه وقواعده، وسادت في أوروبا فكرة التوازن الدولي، واعتنقها السياسيون وعملوا على تنفيذها، ولقد ضعفت اسبانيا التي كانت أقوى دول أوروبا في القرن السادس عشر، فطمع الدول في تقسيمها، واصبحت فرنسا بفضل ذكاء رشيلىو وتلميذه مزران أقوى الدول الأوربية، واشتهرت بحكومتها المركزية الثابتة وبملكيتها المطلقة القوية، وفي عصر ملكها لويس الرابع عشر اتسعت دائرة مطامعها وأخذت تعمل على تحقيق هذه المطامع، فقاومها رجال السياسة في أوروبا وثبتت السياسة الأوربية حول ذلك في أثناء النصف الثاني من القرن السابع عشر، وقد امتازت هذه الفترة بالملكيات القوية المستبدة، وبالتنافس العظيم بين الملوك الاقوياء والدول الأوربية، ونظر الملوك الى دولهم كأنها ضياع خاصة لهم، واجتهدوا في توسيع رقعتها، وعملوا على ترقية مصالح أسرهم الخاصة دون مصالح شعوبهم، واشتد التنافس في الاستعمار، وفي ميدان التجارة، وحاولت كل دولة أن تبرز غيرها وتستفيد من ضعف جيرانها، وتأثرت النظريات السياسية بالمظاهر الاقتصادية وبالسياسات التجارية، واشتركت انجلترا بارتقاء وليم الثالث الى عرشها سنة ١٦٨٨ في هذه المعمة السياسية، ودافعت عن هولندا ضد اعتداء لويس الرابع عشر، واصبحت المنافس العظيم لفرنسا وابتدأت المعركة بينهما وظلت قائمة حتى القرن التاسع عشر

تقدمت مبادئ القانون الدولي في أثناء الحروب التي أثارها لويس الرابع عشر في أوروبا لتحقيق مآربه، واعترف المتحاربون بمناعة البعثات السياسية، وتنازلت الجرائد الرسمية في كل دولة مبدأ التدخل لحفظ التوازن الدولي وبمختمه وناقشته، ودرست قواعد الحرب في البحار واتبعتها الدول، وأصدرت فرنسا في سنة ١٦٨١ قانونا بحريا أباحت فيه للمتحاربين التدخل

في تجارة المحايدين ، واعترفت الدول بحرية البحار اعترافا عاما مخالفة مبدا
سلدن ، ووضعت القواعد والاصول فيما يجب أن يتبع في تفتيش السفن ،
واقفال الثغور ومصادرة التجارة ، وغير ذلك من الامور البحرية ،
والخلاصة إن الاحوال السياسية التي عادت أوروبا في هذا العصر لم تساعد
على تقدم النظريات السياسية تقدا يذكر ، ووقف تيار الفكر بين الكتاب
في كل من اسبانيا وفرنسا بسبب اشتغال الناس بالشئون السياسية العملية ،
أما في المانيا وهولندا حيث سادت الحرية السياسية والدينية فقد استمر
العلماء في دراسة نظريات هوبز وجروتيوس ، وتسربت الافكار الانجليزية
السياسية الى قارة أوروبا ، واشتغل الكتاب بعلاقة الافراد بالحكام وبعلاقة
الدول بعضهم ببعض

٢ - النظريات السياسية في هولندا :

كانت هولندا في القرن السابع عشر ممتعة بالرخاء المادى ، وكانت
جمهورية ارسقراطية تشابه في نظمها وأساليبها الحكومية انجلترا اكثر من
مشابقتها أى مملكة أوربية أخرى ، ومالت حكومتها الى النظام الملكى
بسبب خوفها من فرنسا ومطامع اسرة اورنج التي ملكت زمام الامر فيها
وأخذ كاتب برتغالى اسرائيلى كان يستوطنها يسمى بندكت سبنوزا
(Benedict Spinoza) (١٦٣٢ - ١٦٧٧) ينشر مبادئ جروتيوس
عن السلطة العليا ، ونظريات هوبز الخلقية والسياسية ، وايد الحرية الدينية
بكل ما أوتى من قوة بيان بسبب الاضطهادات الدينية التي وقعت عليه ،
واعتنق نظرية السلطة العليا في مباحثه الفلسفية وقال إن الدولة تملكها
على انها وحدة سياسية ، وليس الحاكم كما قال غيره من الكتاب ، وقبل

نظرية العقد الاجتماعي واتخذها اساسا للحرية ولتكوين حكومة ديمقراطية معتدلة، وكما تأثر جروتوس باعتداء اسبانيا على النذرلند في النصف الاول من القرن السابع عشر، تأثر سبنه زا باعتداء فرنسا على هولندا في النصف الاخير منه

اختلف سبنوزا مع هوبز في بعض نقط جوهرية، ولكنه اتفق معه في كثير من المبادئ والآراء الفلسفية، وقال إن المصلحة الذاتية هي المحور الذي تدور عليه جهود الانسان، وإن الدفاع عن النفس هو أول حق طبيعي يملكه الفرد، وكان معجبا بمكيا في إيجابا شديدا، واعتقد كثيرا من مبادئه إذ كانت الصعوبات التي اعترضت هولندا إذ ذاك تشابه تلك التي اعترضت مدن ايطاليا وجمهورياتها في القرن الخامس عشر، وشابهت نظمها نظم فلورانس والبندقية، وقال إن المبادئ التي تتفق مع مبادئ الفرد لا تتفق في معظم الحالات مع مبادئ الدولة، وعلى الدولة أن ترعى مصالح افرادها وألا تتقيد بالمعاهدات اذا تعارضت مع هذه المصالح، وقال إن الحرب ضرورية بين الدول إلا إذا وجدت دولة أقوى من الجميع تستطيع أن تسيطر عليها، ونادى بالمبدأ التعاهدي بين الدول وقال إنه وسيلة لتخفيف وطأة الحروب والعمل على تقليلها، ثم نظر الى الدولة بأنها ضرر لا بد منه، وقال إنها تكونت لا بسبب الخوف بين الافراد بل بسبب المنافع الذاتية التي دفعتهم الى تكوينها، فاجتمعوا وتعاقدوا اختياريا ونزلوا عن حقوقهم الفردية الطبيعية الى سلطة حاكمة اتبعت الحق الطبيعي العام للجماعة السياسية، ولم يدخل في تفصيلات العقد ولا في صفته القانونية، ولا في طبيعة السلطة العليا في الدولة كما فعل هوبز، وميز بين الدولة من حيث أنها مالكة للسلطة العليا وشخص الحاكم، وقال إن السلطة العليا تعتمد على الارادة العامة أو على الاقل ارادة

الاكثرية، وقد استخدم روسو هذه النظرية عندما كتب في نظرية الارادة العامة بعد ذلك وفصل بين الحكومة والدولة فصلا واضحا، ومال الى الحكومة الجمهورية الارستقراطية عند ما كان يبحث في أنواع الحكومات، وكان لا يعطف على الحرية الديمقراطية، ونادى باستحالة وجود الملكية المستبدة من الوجهة العملية، وكان يسعى لتقرير الحرية الفردية على عكس هوبز الذي كان يسعى لتقرير الملكية المطلقة، وقال إن غرض الدولة الأساسى هو العمل على تقرير هذه الحرية الفردية، وقال إن سلطة الدولة مقيدة بالحقوق الطبيعية التى يملكها الأفراد، وإن كفاية الحاكم كانت فى نظره القدرة على حفظ النظام وإذا لم يستطع زالت عنه صفة الحكم، وأكد حرية الفكر والتعبير لأنها ضرورية لكرامة الفرد، وضرورة لخير الدولة، ويرى من ذلك أنه كان متقدما فى آرائه من هذه الوجهة عن هوبز الذى قال إن الافراد يملكون حقوقا طبيعية منفصلة عن الدولة، أما هو فقال إن الافراد يملكون الحقوق التى تمنحهم إياها الدولة

ظلت مئة لفات سبنوزا مجهولة فى أوروبا نحو قرن من الزمن بسبب الشكوك والريب التى حامت حول معتقداته الدينية، ولكن لما جاء لوك أحياء مبادئه وتأثر وهو يعالج نظريته فى الحرية الفردية بنظرياته، واعتنق روسو كثيرا من مبادئه ونشرها فى إثناء الحركات الثورية التى قامت فى أوروبا بعد ذلك.

٣ — النظريات السياسية فى ألمانيا:

اشتغلت الافكار فى ألمانيا بعد حركة الاصلاح الدينى بالمجادلات الدينية العقيمة وبحوادث حرب الثلاثين عاما، ولم تقدم النظريات

السياسية بسبب ذلك واضمحت الروح القومية لانقسام هذه البلاد الى
أمارات مستقلة، واستمد الالمان كثيرا من عادات فرنسا ونظمها مهملين
عاداتهم القومية ولغتهم وأنظمتهم، وظلت الأمور سائرة على هذه المنوال
حتى ظهر كاتب بينهم يسمى صمويل بفنندورف (Samuel Pufendorf)
(١٦٣٢ — ١٦٩٤) فأبتدأ به عصر العرفان الحديث في المانيا، وقد
أراد هذا الكاتب أن يوفق بين آراء هوبز في السلطة العليا المطلقة وبين
آراء جروتوس في السلطة العليا المقيدة، وكانت طريقته منطقية تجنب
فيها اشارات جروتوس إلى النظم اليه نانية والرومانية، وإشارات هوبز الى
الكتاب المقدس والآيات الانجيلية، وهاجم المبادئ والنظريات الدينية
التي نشرها رجال الدين في عصره يؤيدون بها نظرية الملكية المقدسة .
واتخذ القانون الطبيعي أساسا لمذهبه السياسي وفلسفته السياسية، وعرف
هذا القانون بأنه املاء العقل فيما يختص بالخطأ والصواب، ولكنه مال الى
مذهب هوبز المادى وقال إن المصلحة الذاتية هي أساس السلوك الشخصى
حلل بفنندورف الحالة الطبيعية وقال عنها إنها حالة تاريخية ومنطقية
لوجود البشر، وإن غرائز الناس الاجتماعية هي التي دفعتهم الى الاجتماع
مقيدين بأوامر القانرن الطبيعي لا بالاوامر الانسانية، وعاش الناس في
الحالة الطبيعية عيشة شقاء وتعس مدفوعين بحب الذات، يتغلب القوى
على الضعيف بدافع الشهوة الذاتية لا بدافع العقل والحكمة، ولكنه
خالف هوبز ولم يقل عنها إنها كانت حالة كفاح مستمر، اتفق معه بأن
العدل والحق كانا غائبين بسبب جهل الأ كثرية، فاجتمع الناس بمقتضى
عقد اختيارى وكونوا الجماعة البشرية ليتغلبوا على النقائص الطبيعية

التي وجدت بين الافراد متفرقين وقال إن العقد الاجتماعي الذي وصفه هوبز والعقد الحكومي الذي وصفه الكتاب المضادون للملكية المستبدة ضروريان فكانت الخطوة الاولى ان اتفق الافراد فيما بينهم على أن يكونوا الدولة، وقرروا باغلبية نوع الحكومة التي تسيطر عليهم، وكانت الخطوة الثانية أن تعاقد الطرفان وهما الجماعة البشرية على أنها وحدة معتبرة طرفا أول، وهيئة الحكام التي انتخبت معتبرة طرفا ثانيا، تعهد الطرف الاول على اطاعة الطرف الثاني، وتعهد الثاني بتنفيذ سلطته وتوجيهها الى الصالح العام وخير الجميع، وعلى ذلك تكونت السلطة العليا مقيدة ولكنها سيدة لا تخضع الى سلطة بشرية أعلى منها أو الى قانون بشري، وإنما تعهدت بالقانون الطبيعي بالدين وبالعادة والتقاليد القومية وبالغرض الذي من أجله تأسست، ويجب على الدول مثل الافراد أن تخضع لقانون العقل كما يفسره الاذكاء النابهون، ونظر الى الملك المنتخب أو المقيد بأنه أفضل الحكام وقال إن اشتراك البرلمان في التشريع لا يعد تقليلا في السلطة الممنوحة للملك بل هو مساعد لها

وعرف قانون الامم بأنه جزء من القانون الطبيعي بحث في علاقة الدول بعضها ببعض، واشتقت قواعده من ميل البشر الى ترقية الصالح العام، وانكر وجود قانون ايجابي أو قانون اختياري بين الامم سنت قواعده وأصوله بالاتفاق العام، ومن هذه الوجهة يتفق مع هوبز ويختلف مع جروتوس وكان بفندورف أول أستاذ في جامعة أسس استاذية لدرس قانون الطبيعة وقانون الأمم، وقد انتشرت مبادئه انتشارا كثيرا بسبب اعتدال آرائه وتوفيقه بين الملكية المستبدة التي تعمل للمصلحة العامة، وبين الحرية الفردية التي قبلت مبدأ السلطة العليا بشرط ألا يكون لها الرقابة المطلقة على

أرواح اعضاء الدولة وأعمالهم . وقد ظلت نظرياته معدلة تعديلا خفيفا
بوساطة اتباعه أساس الفلسفة السياسية في ألمانيا حتى جاء كانت

٤ - النظريات السياسية في فرنسا :

أهم الكتاب السياسيون في أثناء حكم لويس الثالث عشر
(١٦١٠ - ١٦٤٣) نظرية بودان القائلة بوجود قوانين أساسية في
الدولة على الملك إطاعتها، ونشروا المبدأ القائل بان الملك غير مقيد إلا
بالقوانين التي يملها ضميره عليه، ولما حكم لويس الرابع عشر (١٦٤٣ -
١٧١٥) نادى الكتاب بشرعية الملكية المطلقة، وقالوا عنها إنها أفضل أنواع
الحكم. وعظموا الملك وقالوا إنه خليفة الله في الارض، ويحكم مفوضا
من قبله، وطلبوا من الرعية الطاعة التامة له، واكدوا استقلال الكنيسة
الفرنسية وإنفصالها عن الرقابة البابوية، وكانت فرنسا في عهده أقوى ممالك
أوربا قاطبة، واتبع ملوكها سياسة التوسع في الخارج والحكم المطلق في
الداخل، وقد حاول فريق من النبلاء تقييد سلطة الملك في بدء حكمه،
وانتقده فريق آخر في نهاية حكمه عند ما ظهرت العواقب السيئة من
الوجهة الاقتصادية وكانت نتيجة السياسة الحربية التي اتبعتها، وإقترح
المرشال فوبان (Marshall Vauban) تعديل الضرائب لمصلحة الشعب في
سنة ١٧٠٧، واعتبر العمل الزراعي أساس الثروة، وطالب بتوحيد
الضرائب، وناقش كاتب آخر السلطة الملكية وهو يبحث في المالية العامة،
وطلب المساواة في فرض الضرائب، ولكن ظلت الافكار السياسية
خاضعة بصفة عامة للادارة الملكية، ونجح الكردينال رشليو وزير لويس

الثالث عشر في تثبيت مبدأ الملكية المطلقة في فرنسا، وقال إنها أفضل أنواع الحكومة لخير الدولة وصالحها العام، وفي عصر لويس الرابع عشر نشر الاسقف جاك بوسيه (Bishop Jacques Bossuet) (١٦٢٧-١٧٠٤) وكان خطيبا بليغا ومعلما لأبن الملك المبدأ القائل بالملكية المقدسة وبنظرية التفويض الالهى، وقد كتب رسالة سياسية ليتعلم منها ولى العهد فكرة سامية عن مركزه ومقامه وعن التبعات التى ستلقى على عاتقه بعد إعتلائه العرش، وقد تأثر هذا الكاتب بآراء هوبز وأيد أقواله بالإيات الانجيلية، ونادى بشرعية الحكومة لتنظم ميول الانسان وتكبح جماح الشهوات الفاسدة عند الافراد، وقال إن الملكية الوراثية هى أفضل أنواع الحكومة واقدمها من الوجهة التاريخية، وقال إنها مقدسة، ومحرم على الفرد أن يهاجم شخص الملك ويجب إعتبار الملوك بأنهم مقدسون، وطلب من الملك أن يرعى شعبه كما يرعى الوالد أولاده، وقال عنه إنه مطلق فى تصرفاته غير مسئول، وطلب من الرعية إطاعته إطاعة تامة، ولكنه قال إنه مقيد بأوامر العقل وممثل لله، فعليه أن يحافظ على مركزه ومقامه ويحافظ على الدين ويتبع العدل، ووصفه بأنه شخصية عامة مقدسة، فأضاف صفة التقديس الى الصفات التى اتصفت بها السلطة العليا قبل ذلك.



الباب الثاني عشر

النظريات السياسية

في النصف الاول من القرن الثامن عشر

١- الاحوال العامة في نصف القرن الثامن عشر الاول:

لم تظهر مؤلفات ذات قيمة عظيمة في النظريات السياسية في الفترة التي وقعت بين لوك الانجليزي ومنتسكيو الفرنسي، وكل الذي حدث في أثناء هذا العصر ان تقدم القانون الدولي تقدما قليلا، وابتدأ الكتاب في انجلترا ينتقدون نظرية العقد الاجتماعي وينقضون أصولها وقواعدها، وكان العصر عصر ركود فكري من وجهة الفلسفة السياسية اذا قارناه بالعصر الذي سبقه في انجلترا، وبالعصر الذي تلاه في فرنسا وامريكا، واشتغل الناس بالحروب الوراثية التي أثارها لويس الرابع عشر في اوربا، واشتركت فيها دول اوربا الرئيسية، وتنافست انجلترا وفرنسا في ميدان الاستعمار في امريكا والهند، وتنازعتا سيادة البحار والسيادة السياسية في اوربا، وتنافست بروسيا والنمسا وحاول كل منهما السيادة على المانيا، وكثرت المحالفات والمعاهدات بين الدول العظمى جريا وراء المنافع، وبين الدول الصغرى لتحافظ على استقلالها، وتحفظ التوازن الدولي بين ممالك اوربا وإماراتها، وقامت الحروب لتحقيق مطامع الأسر الحاكمة المستبدة، امثال اسرة هابسبرج واسرة البربون واسرة هوهنزلرن تلك

الأسر التي اعتبرت ممالكها ضياعا شخصية، واهملت مصالح الشعوب، ونظر الملوك الى التجارة والصناعة وجعلوها مصدر ايراد للحكام، وتقيدت التجارة الخارجية والتجارة في المستعمرات بمختلف القيود التي رأتها الحكومات موصلة الى المكاسب المادية، وظلت نظرية الملكية المقدسة مقررة بين الكتاب في اوربا، وبقيت مبادئ لوك وآراؤه قليلة الأثر فيها، وقصر الكتاب همهم في بحث العلاقات بين الدول بعضهم ببعض ومع ذلك وضع الكتاب في فرنسا اسس الآراء الثورية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

تقدمت الروح الحرة في فرنسا بعد موت لويس الرابع عشر في سنة ١٧١٥، وكان الفرنسيون في عصره لا يعرفون من الفلسفة الانجليزية السياسية الا فلسفة هوبز التي أيدت الملكية المطلقة، ولكن بعد موته كثر اختلاط الفرنسيين بالانجليز وتعلموا اللغة الانجليزية وترجموا المؤلفات والرسائل الانجليزية السياسية، وتأثر فولتير ومنتسكيو وميرابو وغيرهم من فلاسفة فرنسا بآراء الانجليز ونظرياتهم ونظمهم السياسية، وانتشرت آراء لوك وهيوم انتشارا كبيرا بين طبقات المفكرين الفرنسيين، ودرس هؤلاء المفكرون دستور انجلترا واسباب الثورة التي قامت فيها وتأتجها، وكونوا أساسا فلسفيا للثورة الكبرى في كتابة روسو، وكان الكتاب الفرنسيون يحملون على الكنيسة ونظامها في النصف الاول من القرن الثامن عشر ولكنهم وجهوا حملاتهم في النصف الثاني منه الى الدولة ونظمها السياسية

ثبتت الحكومة البرلمانية الحزبية في انجلترا بعد انقلاب سنة ١٦٨٨، وتقرر مبدأ قيام وزارة مسؤولة تشرف على أمور التنفيذ في البلاد، وكان

الحزبان المحافظون والاحرار قد إتفقا لمنع جيمس الثاني من العودة الى الحكم، ولكنهما إختلفا بعد أن تولى ولیم ومارى الامر فى إنجلترا، وكان مبدأ المحافظين العمل على إرجاع آل إستيوارت الى الحكم، وأيد الاحرار مبدأ الانقلاب الذى حدث وناصروا أسرة هانوفر بعد ذلك ونجحوا فى إقامتها فى الحكم بعد موت الملكة آن عام ١٧١٤، وظلوا حزب الغالبية فى البلاد حتى منتصف القرن الثامن عشر، وعدل المحافظون آراءهم فى نظرية التفويض الالهى، وتركوا المطالبة بعودة آل إستيوارت الى العرش، وعاضد الاحرار الملكية المقيدة والحكومة المركزية القومية، ودارت المعركة بين الحزبين على كراسى الحكم لا بسبب الاختلاف فى المبادئ إذ أيد الحزبان النظام الدستورى، وقصر الكتاب بحشم فى تحليل طبيعة هذا الحكم وفى طريقة تنفيذه على أفضل وجه، واستقرت فى هذه المدة العلاقة بين الكنيسة والدولة وعرف كل منهما حدود عمله ودائرة إختصاصه

كان القرن الثامن عشر عصر احياء القانون الطبيعى، وقلت فيه الروح التاريخية ولم يحفل الكتاب إلا قليلا بحوادث الماضى وعبره، وارادوا التخلص من العادات والنظم القديمة ومدحوا قوانين الفطرة، وفضلوها على القوانين الكثيرة المعقدة التى سنتها الدول بعد أن تأسست والتى كان الناس يئنون من جراء تطبيقها، ونشدوا الحرية الفردية وطلبوا تقييد التدخل الحكومى الى أقصى حد ممكن، وقالوا إن الحكومة التى لا تحترم قواعد القانون الطبيعى مستبدة، ونشروا المبدأ القائل بالمساواة بين الناس وبال حقوق الطبيعية، وقد تأثر الناس بهذه الآراء ونظروا الى النظم القائمة بعين السخط والازدراء، وابتدءوا يبحثون فى الاصول التى يجب على

الحكومة اتباعها حتى تتفق مع القانون الطبيعي، وفي نهاية هذا القرن هب الناس في فرنسا ثائرين ليطبقوا بانفسهم المبادئ الطبيعية.

٢ - النظريات السياسية في المانيا:

كانت حكومة امارات المانيا ودولها في ابتداء القرن الثامن عشر حكومة مطلقة مستبدة، وكانت الحياة العلمية فيها متأخرة وغامضة، وكان تأثير رجال الدين فيها لا يزال شديدا، وقد اشتهر فيها كاتبان في هذه الفترة وهما كرستيان توماسيوس (Christian Tomasius) (١٦٥٥-١٧٢٨) وكرستيان هُلف (Christian wolff) (١٦٧٩ - ١٧٥٤) وفصل أولهما بين علمي القانون والأخلاق، وميز بين القانون الطبيعي والايجابي وبين الحقوق الطبيعية التي ورثها الإنسان بالغريزة والحقوق التي اكتسبها من القوانين البشرية، وقال إن الحرية والمواهب الطبيعية والحق في الحياة وفي التفكير هي الحقوق الطبيعية، اما الحقوق المكتسبة فهي حق الملكية وحق الاشتراك في السلطة

اما ولف وكان استاذا في جامعة هول فقد اشتهر شهرة عظيمة وكان محبوبا في فرنسا لدرجة كبيرة، واكب الناس على دراسة آرائه وقراءة مؤلفاته، واتخذ نظريات جروتوس وبنفدورف أساسا لبحثه، وكتب في القانون الطبيعي وفي قانون الامم وفي نظرية الدولة متشعبا بطريقة لوك، واستنبط القانون الطبيعي من طبيعة الإنسان الخلقية، والحقوق الطبيعية من واجبات الانسان الخلقية الغريزية، وقال إن الناس متساوون لائن حقوقهم وواجباتهم متساوية، وليس لانسان سلطة على انسان آخر بالطبيعة، وتكونت الدولة بتنازل الافراد بمحض رغبتهم عن بعض حقوقهم

الطبيعية للصحة العامة ، وكان غرض الدولة تحقيق الأمن العام وترقية
مصالح الفرد

تناول الكاتبان بعد ذلك القانون الدولي وكتبا فيها كتابة قيمة ، وميز
توماسيوس بين الواجبات الكاملة للدولة وواجباتها الناقصة ، أما ولف
فقد كتب فيه كتابة نظرية ورياضية ، واشتهرت لائن مشترعا سويسريا
يسمى دى فانتل (E. de Vattel) (١٧١٤ - ١٧٦٧) فسرهما وقدمها
لرجال الادب والسياسة في أوروبا ، وقد كتب هذا العالم القانوني في العلاقات
الدولية كتابة تعد في المرتبة الثانية بعد كتابة جروتيوس ، واتبع طريقة
بفندروف في وضع قانون الامم على أساس قانون الطبيعة ، ولكنه أضاف
اليه قانونا ايجابيا مبني على الرغبة والاتفاق العام ، وقد اشتهرت مؤلفاته في
اوربا وامريكا ، وكان كثير من رؤساء الجمهورية في الولايات المتحدة
يتمثلون بأرائه وينقلون عنها

كانت كتابة توماسيوس ولف ينقصها الابتكار ، ولكنهما شجعا
حركة العرفان الانسانية في المانيا بسبب استعمالها اللغة الالمانية في كتبهما
ورسائلهما ، وقال يجب ان تشتق النظريات والآراء من العقل والخبرة ،
وظلت كتابات ولف لها الاثر الاكبر في المانيا حتى منتصف القرن
الثامن عشر عند ما ترجمت مؤلفات لوك وغيره من الانجليز الى اللغة الالمانية
ارتقى فردريك الكبير عرش بروسيا في سنة ١٧٤٠ وايد الاحرار
وناصرهم ، وتقدمت حركة العرفان في أثناء النصف الثاني من القرن الثامن
عشر ، وقد قبل مبدأ القانون الطبيعي قبل أن يتولى الامر في بروسيا ،
وكان معجبا بنظريات لوك ومبادئه وعطف على العلماء في عصره ، واعاد
ولف الى كرسي استاذيته بعد ان اجبره رجال الدين على الاستقالة من
الجامعة ، وارسل دعوة الى فولتير ليأتي الى برلين ويقم بها ، وهاجم مبدأ

الملكية المقدسة معتقدا بأن الملوك إنما يحكمون باتفاق شعوبهم، واكد الواجبات التي على الحاكم ان يؤديها، ودحض النظرية القائلة بأن الملوك يملكون الدولة وشعبها كما يملك الفرد ضيعة خصوصية، وقال إن الملك هو خادم الدولة ولا يكون حكمه شرعياً إلا اذا عمل على ما فيه مصلحة لشعبه، ثم كتب رسالة في سنة ١٧٣٩ انتقد فيها آراء مكيا في الخاصة بالمصلحة الذاتية والطمع والاستبداد، ولما ارتقى العرش تأثر بمبادئ العدل والاخلاق، ولم يستعمل سلطته في اغراضه الذاتية، ولكنه وهو يعمل على مصلحة بلاده تناسى المبادئ التي انتقدها وطبقها في سياسته، وتأثر بالقانون الطبيعي تأثراً كبيراً ظهر في القوانين التي سنها وشرعها، وقد قال إن خير الدولة وخصوصاً شعبها هو غاية كل اجتماع مدني والغرض العام من كل القوانين، ويجب ألا تقيد القوانين واللوائح الحربية والحقوق الطبيعية إلا بالقدر الذي لا يتعارض مع هذه الغاية وهذا الغرض، ويعتبر يوسف الثاني امبراطور النمسا من تلاميذ فردريك واتباعه السياسيين، وقد درس أصول القانون الطبيعي وقواعده واران تطبيقها على الاحوال السائدة في مملكته، وكان يريد الاصلاح ولكنه اخفق في مهمته بسبب اهماله النمو التاريخي وبسبب المعارضة القوية التي قوبل بها من جانب من أراد خيرهم

٣ - النظريات السياسية في ايطاليا:

أسس مشرع ايطاليا يسمى جيامبستيا فيكو (Giambattista Vico) (١٦٦٨ - ١٧٤٤) الطريقة التاريخية المبنية على علم النفس في الفلسفة السياسية، وقد تأثر كثيراً بنظريات بيكون وجروتوس وكان يشير كثيراً الى مكيا فيل وبودان، وتعتبر نظريته معارضة لنظرية القانون الطبيعي التي كانت سائدة إذ ذاك، ولم يتفق مع غيره من الفلاسفة في وجود قانون

يطابق العقل الكامل صالحا في كل زمان ومكان ، وقال إن النظم والافكار السياسية تتأثر وتتقلب على حسب الوسط واخلاق الشعب القومية ، وإذن تتغير الحكومات والقوانين على حسب حالة العرفان العام وحاجات الشعوب في وقت من الاوقات ، وقد تأثر منتسكيو في كتاباته الاخيرة كثيرا بهذه الآراء

إستمد فيكو كثيرا من آرائه من دراسة التاريخ الروماني ، ثم كتب نظريته في قيام الحكومة واختفائها ، وقال إن الحكومة الاولى كانت الحكومة الربانية التي استندت فيها السلطة على ارادة الله وأظهرتها للخلق بواسطة المعجزات ، وابتدأت الحكومة الارستقراطية بعد ذلك وهي التي تكونت من رؤساء الاسر وكانت السلطة العليا في أيديهم ، ثم جاءت الحكومة الديمقراطية بعد ذلك وهي التي يشترك فيها جميع أفراد الشعب ، وهي إما أن تكون جمهورية أو ملكية ، ويكون الملك في الثانية نائبا عن الشعب في ادارة الاحكام والسيطرة على الشؤون ، وقال إن النوع المشترك من الحكومة وجد في حالة الانتقال من نوع الى آخر من الانواع التي ذكرها ، وقد اعتقد فيكو أن هذا التابع في أشكال الحكومة مطابق للطبيعة البشرية وللبداء العامة للفلسفة ، ولم يشتهر هذا الكاتب في عصره شهرة عالمية بل كان معروفا عند جماعة المشتريين في نابولي وظلت مبادئه غامضة بجانب مبادئ كانت ونظرياته زمانا طويلا

٤ — النظريات السياسية في انجلترا :

هدأت الاحوال في انجلترا بعد انقلاب سنة ١٦٨٨ وتقرر المبدأ القائل بأن الامة مصدر السلطات ، ورغب الرجل العادي أن يترك حرا

يجرى وراء منفعته الخصوصية، ومر قرن على البلاد بعد ذلك استطاعت في
أثنائه أن تزيد في ثروتها العامة، وتنمي تجارتها وزراعتها، وتأسست
المدن فهدت الطريق أمام الانقلاب الصناعي، وانسحب رجال الدين من
الاشتغال بالأمر السياسي وقنعوا بحياتهم الدينية الهادئة، واشتغل رجال
السياسة بالمسائل الحزبية والعمل على تطهيرها من مساوئها، واتخذت
النظريات السياسية صبغة علمية أدبية، وكانت تظهر في شكل مقالات،
وتعتبر مقالة بوب عن الانسان (Pope's Essay on Man) أتمودجا
لكتابة هذا العصر السياسية، وقد اشتهر كاتبان من كتاب ذلك العصر وهما
الفيكونت بولنجبروك (Viscount Bolingbroke) (١٦٧٨-١٧٥١)
ودافيد هيوم (David Hume) (١٧١١-١٧٧٦) وقد كان أولهما موظفا
كبيرا في عصر الملكة آن وخلفه ولبول عند ما اعتلت أسرة هانوفر العرش
الانجليزي، وأراد أن يقلب خلفه وينزع منه السلطة بتدبير مؤامرة مكونة
من المحافظين والمنشقين من حزب الاحرار، وهو أول من أسس جريدة
تنطق رسميا بأراء حزب سياسي في إنجلترا، وطلب حرية الصحافة حتى
يتمكن من محاربة ولبول متحاشيا العقاب، وكان يؤيد وهو في الوظيفة مبدأ
الحزبية، ولكنه انتقد النظام الحزبي بعد أن خرج من الوظيفة، وقال إن
الاحزاب تسعى وراء السلطة وتهمل المصلحة العامة، وكانت آراؤه
متناقضة يعوزها الاخلاص، ومدح النوع المختلط من الحكومة التي
توازن فيه القوات الحكومية، ووضع السلطة العليا في الشعب كما قال
غيره، وقال إن العلاقة بين الحاكم والمحكومين تستند على تعاقد، وأيد
سياسة خارجية قوية. وطلب إتساع دائرة الحرية التجارية في المستعمرات،
واعتقد أن واجب إنجلترا أن تشجع التنافس بين النمسا وفرنسا حتى تتعارض

مصالحهما فتقوم الحرب بينهما، وأكده أهمية البحرية وقوتها لمصلحة البلاد، وقد تأثر الملك جورج الثالث كما تأثر شاتام وذررائيل بنظريته القائلة بوجود حزب قومي على رأسه ملك وطني يقف المنازعات الحزبية ويقضى على النضال الداخلي

أما هيوم فقد كانت فلسفته انتقادية وقوية، إذ رفض رأى رجال الدين في الدولة، كما أنه رفض نظرية العقد الاجتماعي، واستمد كثيرا من آراء لوك ونظريته، ومن آراء الكتاب الاسكتلنديين الذين ربطوا الاخلاق والسياسة والاقتصاد برباط واحد، وعارض استعمال التاريخ في التديل على نظرتي العقد الاجتماعي والتفويض الألهي، وقال إن الفضيلة لا يمكن فصلها عن القانون الايجابي، وعارض الكتاب البشريين ونظريتهم في القانون الطبيعي، واعتقد أن التاريخ وعلم النفس قادران على امدادنا بالمعلومات اللازمة للفلسفة السياسية، وهاجم نظرية العقد الاجتماعي من مظهرها التاريخي والمنطقي، فقال إن فكرة التعاقد الأختياري فوق إدراك الرجل الفطري، ولم يثبت لنا التاريخ وجود عقد أصلي، وإن الخلف مرتبط بتعاقد السلف وإن السلطة مبنية على الاتفاق العام فكرتان مستحيلتان من الوجهة العملية والتاريخية وقال إن الدول انما تأسست بالغلبة والقهر، وإن الناس خضعوا للحكامهم بالطبيعة وحكم العادة، فقد ولدوا في الدولة ولم يلتفتوا الى أصل تكوينها أو سبب تأليفها، وقال إن الثورات يقوم بتديرها نفر قليل ولا يبحث الكثير في شرعيتها أو في اسبابها المعقولة، وعلاوة على ذلك فإن المبدأ القائل باتفاق الناس بمحض رغبتهم على اطاعة الحكام معناه أنهم يستطيعون الأتسحاب من الدولة وهذا يخالف الواقع، وبعد أن ابان ان التاريخ والواقع

يكذبان نظرية التعاقد الاختياري تناول الأساس الفلسفي للنظرية، فقال إن الدولة وجدت بسبب منفعتها الظاهرة، وإن الاعتقادات والآراء هي التي تقرر أعمال الأنسان لا العقل، وإن الناس لا تقبل المبادئ والنظريات إلا إذا صادفت هوى في نفوسهم من وجهة مصالحهم الذاتية، واتفق مع هوبز في اعتبار الناس محبين لنواتهم، وقال إن القوانين والحكام ضروريان لمنع الاعتداء والظلم من جانب القوى على الضعيف، وعلى ذلك فإن قيام الدولة ضروري وعلى الافراد اطاعتها لا لأنهم وعدوا بطاعتها بل لأن الجماعة البشرية لا توجد بغير ذلك

عارض هيوم مبدأ الحكومة الشعبية، ولكنه ضمن كتاباته كثيرا من الملاحظات الدقيقة الخاصة بالشؤون السياسية التي شغلت بال المفكرين في عصره. فاعترف بان السلطة الحاكمة تتأثر بتوزيع الثروة، واستشهد على ذلك بتقدم الديمقراطية في إنجلترا وميلها الى جعل مجلس العموم مركز السلطة الحقيقية في البلاد، ورأى ضرورة وجود الاحزاب وضرورة حرية الصحافة في حكومة شعبية ولقد كانت آراؤه الاقتصادية سابقة لأوانها، وعارض القيود التجارية ومذهب التجار بين القائل باستيراد الذهب وعدم تصديره، ونشد حرية المواصلات والمبادلة، وانكر تعارض الزراعة والصناعة، واعتقد بان الأجور العالية لها قيمتها الاقتصادية، ونادى بالمبدأ السياسي الذي وصفه بعض الكتاب الانجليز لدولتهم وهو انها توقع بين الدول حتى تحتفظ بسلامتها تقدمت الآراء الديمقراطية في إنجلترا في الفترة التي وقعت بين موت هيوم وظهور برك، وابتدأ الناخبون يراقبون ممثلهم في البرلمان، وقد نجح هيوم في القضاء على الأثر الذي أحدثه لوك في إنجلترا بنظريته في العقد الاجتماعي والقانون الطبيعي، ولكن ظلت ممالك قارة اوروبا متأثرة بهذه المبادئ

وظهر هذا الأثر في نظمها الحكومية، وظهر بطل نظرية العقد الاجتماعي وهو جان جاك روسو وتأثر بالآراء الانجليزية ودون فلسفته في فرنسا، أما في أمريكا فكانت نظريات لوك وآراؤه محبوبة، وطبقت أقواله في سيادة السلطة التشريعية وفي شرعية الثورات على المسائل السياسية في عصره، واتخذت فكرة الحقوق الطبيعية في إنجلترا شكل الفردية على الأساس المادي ومهدت الطريق أمام كتابة بنتام ومل وآدم سميث.



الباب الثالث عشر

البارون دى منتسكيو، وجان جاك روسو

١ — الأحوال في فرنسا بعد لويس الرابع عشر :

كانت فرنسا في اثناء القرن الثامن عشر اقطاعية في نظامها الاجتماعي ،
واتوقراطية في نظامها الحكومي ، فقد بلغ عدد سكانها نحو الخمسة والعشرين
مليوناً من الانفس ، فيهم نحو ربع مليون من النبلاء ورجال الدين وكان
هؤلاء معافين من الضرائب ويستوعبون معظم أموال الخزينة في المعاشات
والمرتبات ، ووجدت طبقة وسطى بين النبلاء والفلاحين ، وهذه الطبقة
كان سكان المدن عمادها ، وكانوا أغنياء ولكنهم محرومون من الامتيازات
الاجتماعية والسياسية ، وكانت الحكومة مركزية ومستبدة ، وكانت الحرية
الفردية واقعة تحت رحمة الملك وأعوانه ، ولم يوجد مجلس نيابي يكبح جماح
السلطة الملكية ، وكانت السلطة القضائية تحت مراقبة النبلاء والأشراف
وسببت الحروب الطويلة التي عادت على فرنسا بالوبال وتبذير الملك وبلاطه
خراب خزينة الدولة ، وأثقلت كاهلها بالديون الفادحة ، وكانت السلف تعقد
بشروط مرهقة ، وكانت الضرائب ثقيلة وغير موزعة توزيعاً عادلاً ، وعاقبت
الرسوم الجمركية الداخلية تقدم التجارة ، وكانت الضرائب تباع الى موظفين
ارهقوا العباد وظلموا السكان ، وانحطت قيمة الأراضى الزراعية ، واتبعت
الحكومة سياسة التجارة المقيدة التي نادى بها التجاريون ، وقد تأثر
الكتاب بالاحوال التي احاطت بهم ، ففي منتصف القرن ظهرت كتابات

جماعة الطبيعيين في السياسة والاقتصاد، ونادوا بتطبيق الحقوق الطبيعية في عالم الاقتصاد، واتخذت هذه الحقوق شكل (اتركه حرا في العمل)، (Laissez Faire) ثم اكدوا أن الزراعة هي المصدر الاساسى للثروة، واقترحوا أساليب اقتصادية لتعديل الضرائب وتخفيف وطأتها، فوسعوا بذلك الهوة بين الشعب والحكومة

شعر الناس بعد موت لويس الرابع عشر بالسياسة المستبدة التي اتصفت بها الملكية الفرنسية، وهبوا يطلبون حرية الرأى والفكر وأدخل الكتاب الفرنسيون مبادئ لوك في كتاباتهم، ودرسوا النظم الانجليزية وتعشقوها ونشروها بين طبقات الشعب، وكان من نتائج ذلك أن احتقر الناس الملكية والكنيسة، وكرهوا النظم القائمة، وتحركوا يعملون على تغييرها، وانتقدوا الامتيازات الاجتماعية، وبرهنوا على عدم صلاحيتها أو مشروعيتها، وقد اشتهر من هؤلاء الكتاب غير منتسكيو وروسو كتاب كثيرون أمثال سنت بيير (Saint Pierre) الذى أبان مساوىء النظام الحكومى فى فرنسا وانتقده إنتقادا شديدا ، واقترح تكوين مجالس لتشرف على ادارات الحكومة المختلفة ومصالحها المتعددة، وقد كان لرسالته « مشروع السلام الدائم » التى كتبها فى سنة ١٧١٣ أثر كبير فى أوروبا ودولها التجارية حتى انهم عقدوا الحلف المقدس، ومثل الماركيز دارجنسون (Marquis d'argenson) الذى إقترح تقييد سلطة ملوك البربه ونو تغييرها الى ملكية معتدلة متنورة تعمل على خير الجميع، ومثل فولتير (Voltaire) (١٦٩٤ - ١٧٧٨) وكان أقوى ناقد فى عصره، وقد قضى ثلاث سنوات فى إنجلترا، واتصل باللورد بولنجبروك اتصالا وثيقا، ودرس مؤلفات بيكون ونيوتن ولوك، وبذل جهده فى نشر الآراء الانجليزية فى فرنسا، ثم هاجم بقلم بليغ وأسلوب رائع سلطة رجال

الدين والخرافات التي نشرها بين العامة ، وأخذ بعد ذلك يحارب الاستبداد والظلم ويجاهد في سبيل الحرية الفكرية والدينية والسياسية وطلب حرية الصحافة وحرية الانتخاب وحرية البرلمانات ، ونشد الحقوق الطبيعية للطبقة الوسطى التي كانت تزداد ثروتها التجارية والصناعية ، وكان يفضل الملكية المتنورة التي تعمل للخير ، اذ كان لا يعتقد في كفاية الطبقات الدنيا على حكم أنفسهم بنفسهم ، ولما رأى أن الملوك لا يستطيعون ان يحكموا شعوبهم حكما صالحا نادى بالحكومة الجمهورية المعتدلة ، وقال إن الناس جميعا لهم الحق الطبيعي في الحرية وفي الملكية وفي حماية القانون ، وعارض الضرائب الأقطاعية معارضة شديدة والقوانين الملكية الظالمة ، ولكنه لم يعمل على الثورة بل طلب الأصلاح عن طريق الحكام انفسهم .

هذا وقد ظهر فريق من العلماء (The Encyclopedists) اشتركوا في تأليف دوائر المعارف وشجعوا حركة العرفان في فرنسا، واشتهر منهم ديدارو (Didero) (١٧١٣ — ١٧٨٤) والمبرت (D'alembert) (١٧١٧ — ١٧٨٣) ، فقد كتبوا مؤلفا بلغت اجزائه ثمانية وعشرين جزءا ، وجمعا فيه الحقائق العلمية والتاريخية ليأخذا منها فلسفة الحياة والكون ، وفي هذا الكتاب الجامع عرفت الحرية الطبيعية تعريفا يتفق مع مقاله لوك بان الافراد لهم الحق فيما ملكت ايمانهم ، يتصرفون فيه وفي اشخاصهم كما يرون ، لا يخضعون الا للقانون الطبيعي وحده ، وإن الناس جميعا متساوون طبيعيا ، وبعد ان كونوا الجماعة المدنية اصبح لهم الحق في الحرية المدنية .

٢ — البارون دي منتسكيو (١٦٨٩ — ١٧٥٥)

كان منتسكيو (Baron de Montesquieu) عالما كبيرا في الادب والتاريخ ، وكان يعطف عطفًا تاما على الحركة الفكرية في عصره ، وفي

سنة ١٧٢١ كتب رسالة سماها «الخطابات الفارسية»، انتقد فيها النظم السياسية والدينية والاجتماعية التي سادت في فرنسا اذذاك، وسافر بعد هذا التاريخ الى البلاد الاجنبية ليدرس نظمها وأحوالها، ومكث في انجلترا سنتين بعد سياحات طويلة في ممالك أوروبا وأماراتها، وفي انجلترا اتصل برجال السياسة الممتازين وتأثر بالآراء الانجليزية في الحرية، وأعجب بالنظام الحكومي فيها، وفي سنة ١٧٣٤ نشر رسالة حلل فيها تحليلا فلسفيا نهوض رومية وأسباب سقوطها، واشتق منتسكيو من التاريخ الروماني والنظم الانجليزية فلسفته السياسية، وفي سنة ١٧٤٨ كتب أعظم رسائله السياسية وهي «روح القوانين»، ونشرها بين الجمهور، ولقد كانت طريقته وهو يبحث في المسائل السياسية عملية مستمدة من التجارب والخبرة، لا تنقاد بالخيال ولا تنقيد بالآراء النظرية، وكان يعتقد كغيره من الكتاب أن القواعد الاساسية للعدالة والقانون موجودة في الطبيعة، ولكنه قال إن هذه القواعد لا تستخرج من الطبيعة عن طريق الاستنباط العقلي بل من حقائق التاريخ ومن المشاهدات العملية للحياة السياسية، ولم يعترف بالعدالة النظرية، كما أنه لم يحاول أن يؤسس نظاما قانونيا كاملا، ولذلك يعده الكتاب عضوا سابقا من أعضاء الحزب التاريخي الذي ظهر فيما بعد، وليس من فريق القانون الطبيعي، وكانت طريقته طريقة ارسطو طاليس وبودان لا طريقة افلاطون ولوك

كان منتسكيو يريد الاصلاح، ولا يريد مناصرة النظم السائدة أو هدمها، ولذلك فإنه بحث في المسائل العملية للعدالة، وفي الكفاية الحكومية ولم يبحث في المبادئ الخاصة بحقوق الوطنيين وامتيازات الملوك وما لهم من حقوق في السلطة، ولا تشير كتاباته الى السلطة العليا وطبيعتها أو الى

حقوق الانسان والمساواة الطبيعية الا قليلا، واراد المحافظة على الروح الفرنسية وابقاء الملكية، وطلب فصل السلطين التشريعية والتنفيذية حتى يضمن الحرية للافراد، وكان غرضه من الكتابة أن يفسر طبيعة النظم السياسية وطريقة تطبيقها بصفة عامة في جميع الدول لا في فرنسا وحدها، ولذلك فان أثره في سير الثورة الفرنسية كان قليلا، وقد اشتملت مؤلفاته جميع النظم للوجود الاجتماعى، وبحثت في العلاقات بين البيئة الطبيعية والخواص الجنسية، والعادات الاجتماعية والدينية والاقتصادية، وبين النظم الحكومية من جهة، والحرية المدنية والسياسية من جهة أخرى، وأراد أن يؤسس نظرية المقارنة للقانون والسياسة، مبنية على دراسة النظم الفعلية في الممالك والازمان المختلفة، ونظرية المقارنة للتشريع تتفق مع حاجات الحكومات على اختلاف اشكالها، وإن أهم جزء في مؤلفه هو الجزء الذى بحث في الحرية وفي فصل السلطات كضمان ضرورى لهذه الحرية

وسع منتسكيو دائرة الفكرة عن القانون، حتى شملت العلاقة العامة بين السبب والمسبب، مخالفا بذلك الفكرة التى قالت إن القانون موجود فى الطبيعة ويمكن استنباطه من املاء العقل، والفكرة التى قالت إن القانون هو أوامر صاحب السلطان فى البلاد، واعتقد أن هناك عدة عوامل وأصول تعمل باستمرار لتقرير طبيعة النظم والتشريع. وقال إن قانون الامم نشأ عن العلاقات بينها، ونبع القانون السياسى فى اية دولة من العلاقات بين الحكومة والمحكومين، وكان مصدر القانون المدنى من العلاقات بين الوطنيين بعضهم مع بعض، وقال إن قانون الامم مشترك بين الجميع، أما القوانين المدنية والسياسية فانها تختلف باختلاف الدول ومتوقفة على أحوال كل، وإن النوع الطبيعى للحكومة والنظام الطبيعى للقانون هما اللذان يتفقان مع المؤثرات

المتعددة التي تقرر طبيعة الافراد والاحوال التي يعيشون في كنفها، وهذه المؤثرات المعقدة هي التي تكون روح القوانين، وقد تناول منتسكيو وهو محلل هذه المؤثرات علوم الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد والتشريع والسياسية حاول منتسكيو أن يكتشف الاصول والقواعد التي بنيت عليها انواع الحكومات والدول، وقسم الحكومات الى استبدادية وهي التي يحكم فيها الفرد من غير قانون، والى ملكية وهي التي يحكم فيها الفرد طبق القانون، والى جمهورية وهي التي فيها يمتلك الشعب السلطة السياسية، ويكون هذا النوع الاخير ديمقراطيا أو أرستقراطيا، وقال إن كل نوع بنى على قاعدة خاصة به، فقامت الاستبدادية على الرهبة، وقامت الملكية على الشرف، والارستقراطية على الاعتدال، وقامت الديمقراطية على الفضائل السياسية أو الوطنية، ثم بحث في الاخطار التي وجدت في كل نظام، وفي النظم والقوانين التي تتفق مع كل نوع من الانواع التي ذكرها، وقد فسر وهو يكتب في ذلك كثيرا من الاصول والقواعد السياسية في ضوء علاقاتها مع نظام خاص أو ظروف خاصة، ولم يفضل نوعا من الحكومة على نوع آخر بل قال إن قيمته نسبية، فاذا تغيرت الروح التي امتاز بها نوع على غيره فإن الثورة تكون نتيجة طبيعية، وتصبح الديمقراطية مستحيلة اذا اختفت الفضائل السياسية وذهبت معها روح المساواة، ولا تعيش روح الارستقراطية ذا حادت عن الاعتدال بين الطبقات، وتموت الملكية اذا ضعفت روح الشرف بين الحكام، وأن الحكومة الاستبدادية غير ثابتة بطبيعتها، ولا تتبع الثورات نظاما معيناً، بل يتوقف نوع الحكومة الجديد في كل دفعة على الاحوال السائدة، ثم قال إن نوع الحكومة يتوقف بصفة خاصة على اتساع رقعة الدولة فإن كانت رقعتها واسعة كانت الحكومة الاستبدادية

طبيعية، أما اذا كانت معتدلة في الاتساع فإن حكومتها تكون ملكية،
وتصلح الحكومة الجمهورية في الدولة المحدودة المساحة، وقال إن مساحة
فرنسا واسعة فلا تصلح لها الحكومة الجمهورية، وإن كل تغيير في حجم
الدولة يصحبه تغيير في شكل حكومتها؛ وقال إن اتساع الرقعة يؤدي الى
قيام نوع من الحكومة غير مرغوب فيه، وعارض فكرة التوسع مخالفا
مكيا في ذلك، وأيد مبدأ الحكومة التعاهدية في الدولة لتجنب الصعوبات
التي تعترض الجمهوريات الصغيرة وقد تأثرت امريكا بأفكاره عند ما كانت
تطبق في بلادها النظام التعاهدى

عنى منتسكيو عناية شديدة بمسألة الحرية، واستمد معظم آرائه في هذا
الموضوع من نظريات لوك ومبادئه، ولكنه لم يعن كثيرا بالحقوق الطبيعية
أو الفردية، ويميز بين الحرية السياسية والمدنية وقال إن الأولى ناشئة عن
علاقة الفرد بالدولة، وهى حرية الفرد في العمل طبق القانون وفي ظل حمايته
وهى تتعارض مع الاستبداد، أما الحرية المدنية فقد نشأت عن علاقة الفرد
بأخيه الفرد، وتتعارض مع الرق، وهى مرتبطة بالقانون الطبيعى، وقد
انتقد النظريات التي ناصرت نظام الرق، واقترح اتفاقية دولية تحرم الاتجار
بالرق، ثم بذل جهده في وضع نظام حكومى يكفل الحرية السياسية، ويضمن
الخضوع للقانون وعدم اعتداء الأفراد كل على أخيه، وكانت الحرية ممكنة في
دولة على رأسها حكومة مقيدة، ومضمونة اذا انفصلت السلطات التشريعية
والقضائية والتنفيذية بعضها عن بعض، كما كانت الحال في إنجلترا، وكان فصل
السلطتين التشريعية والتنفيذية في نظره مهما، وطلب من السلطة العناية بأمر
القانون الجنائى والاجراءات الخاصة به، حتى يمتنع الظلم، وقد أثرت نظرية
الفصل بين السلطات تأثيرا كبيرا في فرنسا، وطبقت في دستور الدولة وولاياتها

وقد روعيت ايضا في قانون الاعتراف بحقوق الانسان الذي اصدرته الجمعية الوطنية الثورية في فرنسا

اتفق منتسكيو مع بودان في اعتباره تأثير البيئة الطبيعية على النظم السياسية والاجتماعية، واعتقد ان الحرية السياسية طبيعية في الدولة ذات الجو البارد، والرق طبيعي في الدول ذات الجو الحار، وتشجع الأصقاع الجبلية الحرية، والسهول الخصبة الاستبداد، وان الوحدات السياسية الصغيرة تساعد على نمو الحرية، ويميل سكان الجزر الى الديمقراطية اكثر من اخوانهم في القارة، ثم قال إن القانون يتأثر بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والدينية، ويجب أن يطابق العادات والتقاليد، ثم اخذ يبحث في مسائل السكان واعانة الفقراء، وفي مسائل النقود والتجارة بحثا علميا متمثلا بحوادث التاريخ والحوادث التي رآها في عصره وقال كما قال هارنجتون ان توزيع السلطة يتوقف على توزيع الثروة، وإن التجارة لا تنفق مع كرامة الملكية ومقامها، وطلب من الحكومة ألا تتسامح مع شركات الاحتكار والجماعات التجارية، واتفق مع الطبيعيين في فائدة المنافسة والمجهود الفردي

كان منتسكيو يعتقد في المسيحية، ولكنه ناقش العلاقة بين الكنيسة والدولة، وبين الدين والسياسة، بروح تشبه روح مكياڤلي، وقال إن الاسلام يشجع الحكومة المطلقة (كيف يتفق هذا مع قوله تعالى وامرهم شورى بينهم)، والمسيحية تشجع المقيدة، وإن الكاثوليكية تصلح للملكية والبروتستنتية تصلح للجمهورية، وايد التسامح الديني، وقال إن تنظيم المسائل الخلقية والدينية خارج عن دائرة اختصاص الحكومة، وقد اتبع الطريقة الاستقرائية التي اتبعها كل من ارسطوطاليس ومكياڤلي وبودان

وعنى مثلهم بالمسائل السياسية العملية، ووسع ميدان التاريخ، وبحث في التاريخ القديم للامم غير المتمدينة، وكانت استنتاجاته غير دقيقة وغير صحيحة في بعض الأحوال

٣ — جان جاك روسو (١٧١٢ — ١٧٧٨)

كان جان جاك روسو (Jean Jacques Rousseau) الكاتب الذى وصف الاحوال فى فرنسا فى عصره وصف خبير ، وكان غرضه أن يرفع الظلم السياسى والاجتماعى الذى أن الفرنسيون من جوره اذذاك ، وقد طبق نظرية العقد الاجتماعى فى فرنسا فى الوقت الذى كان هيوم يعمل على هدمها فى إنجلترا من طريق المنطق ، ولقد كان قويا فى آرائه ومحبوبا وبلغيا ، أثر بكتاباتنه على الرغم من تناقضها وعدم دقتها تأثيرا كبيرا فى العصر الذى جاء بعد ظهورها ، وكان عالما بالتاريخ وحوادثه ، متفقا فى الفلسفة السياسية القديمة ، وكان معجبا بالجمهوريات الاغريقية والرومانية ، وبالذول الديمقراطية الصغيرة ، ولعله تأثر فى ذلك بنظم جنيف حيث قضى ايام طفولته ، وقد استمد كثيرا من آرائه ونظرياته من كتابات بفسدورف ولوك ومنتسكيو ، وقد اتفقت نظريته فى السيادة الشعبية مع نظرية الشيسوس فيها فى كثير من النقط والوجوه ، وكان يكره المبادئ التى قال بها كل من هوبز وجروتيوس ، وكانت آراؤه تتم على حقيقة شخصيته ، فقد كان مغرورا حساس العواطف ، الشعور محبا للحرية المطلقة ، ولذلك فانه ثار على القيود الوضعية ، وقلل من شأن السلطة والمدنية ، وعظم قيمة الحرية العامة ، وكان لا يعطف على الاصلاح المعتدل كما أوصى به فولتير والطبيعيون ، او كما طلبه منتسكيو ، بل طلب الحرية للفلاحين وافراد

الطبقة الوسطى ، و اراد مساواتهم في الحقوق مع غيرهم من الطبقات الاخرى الممتازة ، و اتقد الرأي القائل بان التقدم متوقف على درجة العرفان ، و لم يعتقد في مدينة صناعية مبنية على الفنون و العلوم الانسانية ، و كانت آراؤه ترمى الى تحقيق الديمقراطية المباشرة و المساواة ، و طلب تعديلا اساسيا في كل النظم الاجتماعية و السياسية ، و لذلك كانت الثورة الكبرى نتيجة منطقية لتلك الآراء .

وضع روسو نظريته السياسية على أساس دولة لم تتكون سياسيا ، و كانت على حالة فطرتها الأولى ، و كان الناس فيها متساوين و قاعين بما عندهم من الارزاق ، مدفوعين في سلوكهم بعامل المصلحة الذاتية ، و بشعور الرحمة و الشفقة ، و قال إن الشرور نشأت عن تقدم المدينة ، و سبب توزيع العمل بين الافراد مميزات بينهم ، و امتاز الغنى عن الفقير بالتملك ، و قضت هذه الحالة على السعادة الطبيعية التي تمتع بها بنو الانسان ، و أصبح تأسيس الجماعة المدنية ضروريا ، و كان روسو يميل اكثر من هوبز و لوك الى تصوير الحالة الطبيعية بأنها تاريخية و حقيقية ، و قد خالف جروتووس و هوبز و بفندروف و قتل من شأن العقل البشري ، و قال إنه نتيجة للحياة الصناعية التي عاش في وسطها الانسان بعد تكوين الجماعة السياسية ، و كانت هذه النتيجة سيئة على بني الانسان ، و طلب الرجوع الى الحالة الطبيعية ، اذ كان الفرد غير متمدين و لكنه كان شريفا و نبيلاً ، و قال إن الدولة ضرر نشأت عن عدم المساواة بين الافراد

تناول بعد ذلك كيفية تأسيس الدولة و نشر رأيه في هذا الموضوع في مقال سياسي خطير أسماه «العقد الاجتماعي» و أودعه من الافكار والآراء ما أثار الحمية في قلوب القارئین ، و مهد السبيل لاعظم ثورة في تاريخ

الفرنسيين، وقرر فيه أن الحكومة تكونت بمقتضى عقد اجتماعي، لأن السلطة لا تكون شرعية ولا تتوفر الحرية للأفراد إلا بالتعاقد والاتفاق، وقد تأثر وهو يثبت ذلك بأراء هوبز ولوك في هذا الموضوع، واعتقد أن كل فرد نزل عن حقوقه الطبيعية للجماعة السياسية بصفتها وحدة قائمة بنفسها، فتأسست وحدة سياسية لها حياتها واراتها متميزة عن أفرادها وامتلك كل فرد جزءا متساويا مع غيره في السلطة العامة واسترجع الحقوق التي نزل عنها تحت كنف الدولة وحماتها، ولذلك كان التعاقد الذي وصفه روسو اجتماعيا لا حكوميا، وكان اتفاقا متبادلا بين الفرد والدولة، ربط الفرد بغيره من الأفراد بصفته شريكا في السيادة العامة، وربطه بصاحب السلطان بصفته عضوا في الدولة، وكان يعتقد أنه لا يوجد تعارض بين السلطة الممنوحة للأفراد بصفتهم وحدة سياسية وبين حريتهم بصفتهم أفرادا، وقد برهن حكم الارهاب في فرنسا على أن السلطة الشعبية إن لم تنقيد تصبح مستبدة مثل سلطة أي ملك مستبد آخر، وعلى ذلك كانت نظرية روسو غير عملية، ثم بحث في الادارة العامة، وقال إنها تتكون من ارادة الأفراد الذين نزلوا بمحض رغبتهم عن حقوقهم وسلطتهم للدولة، وقال ان الارادة العامة هي ارادة الاكثرية في الدولة، وتخطيء الاقلية اذا اعتقدت إن ارادتها هي الارادة العامة، وقال إن وجود حزبين قوين خطر على الدولة، وطلب تعدد الاحزاب ان كان ولا بد من التحزب، وفي رأيه كانت الارادة العامة هي المظهر الوحيد للسلطة، واتخذ آراء هوبز وبودان التي عضدت الملكية المطلقة معواناله لمناصرة الرقابة الشعبية، وتعتبر الارادة العامة عن مصالح جميع أعضاء الدولة، وهي القانون دون سواها، وعلى ذلك يجب ان يكون القانون مطابقا للمصلحة العامة وصادرا من الشعب، وتتكون الهيئة الحكومية لتنفيذ الاوامر العالية للهيئة المشرعة الحقيقية، ويتضح من هذا

ان فكرة روسو فى القانون تقرب الفكرة الحديثة عن القانون الاساسى
أو الدستور الذى تتمشى السلطات الحكومية على مقتضاه
أشار روسو من آونة الى أخرى الى الفرق بين الدولة والحكومة ، وقال
إن الدولة هى جمهور الافراد مجتمعين فى وحدة سياسية ، تظهر نفسها فى
الارادة العامة التى لها السلطة والسيادة العليا ، أما الحكومة فهى الافراد
الذين انتخبهم الجماعة ليطبقوا الارادة العامة ، ولم تتكون الحكومة بمقتضى
تعاقدا كما قال هو بربل برغبة الافراد ، ولهم ان يغيروها متى شاؤوا ، وماهى
إلا وكالة عنهم وللوكيل أن يكون دكتاتوراً اذا رأى فى دكتاتوريته تنفيذاً
للارادة العامة

قسم روسو الحكومات الى ملكية وارشترطية وديمقراطية ومختلطة ،
وطبق كثيراً من آراء منتسكيو الخاصة بتوزيع السلطة على حسب الاحوال
الاقتصادية والاجتماعية ، وقال إن ازدياد عدد السكان دليل على صلاحية
نوع الحكومة ، وأيد الديمقراطية المباشرة حتى تشرع القوانين ، وقال إن
المجالس النيابية علامة من علامات الاضمحلال السياسى ، ولما رأى ميل
الحكومات الى توسيع نفوذها على حساب الشعب قال ان الارادة العامة
لاستطيع ان تبقى صاحبة السيادة إلا فى الدول الصغرى التى لم تتعقد
أحوالها الاجتماعية ، وطلب انعقاد جمعيات شعبية دورية ، لتقرر عما اذا
كانت الحكومة القائمة صالحة فتستمر فى عملها ، أو غير صالحة فتستبدل بها
غيرها ويجب أن يقف كل تشريع من جانب الحكومة عند ما تكون هذه
الجمعيات منعقدة ، وقد طبق كثير من ولايات أمريكا انعقاد الجمعيات
الشعبية بصفة دورية

أثرت مبادئ روسو في الحكومات وتقلباتها بعد موته، وكانت مبادئه الخاصة بالحرية الانسانية وبالسيادة الشعبية وبالرغبة الى الرجوع الى الحالة الطبيعية محبوبة، وطبق زعماء الثورة الكبرى كثيرا من آرائه في التشريعات التي سنوها زمن الثورة، وتأثر الامريكان بهذه الآراء ونفذوها عمليا في دساتيرهم ونظمهم الحكومية، وكان لنظر ياتيه أثر كبير في ألمانيا، واعتنقها الفلاسفة الألمان مثل كانت وفشت وهيجل

اختلف هوبز ولوك وروسو في الكتابة عن نظرية العقد الاجتماعي فقال هوبز إن الانسان في حالته الطبيعية كان مجبا لنفسه، وإن حالة الطبيعة كانت حالة كفاح ونزاع بين الافراد، أما روسو فقد قال إن الانسان الفطري كان طيبا، وكانت الحالة الطبيعية حالة رخاء وسعادة، ووقف لوك وسطا بين الرأيين، وقال هوبز وروسو إن السلطة العليا مطلقة، أما لوك فقال عنها إنها مقيدة، وقال هوبز إن هذه السلطة يملكها فرد أو أفراد قليلون أو أفراد كثيرون، ومتى امتلكت لا يستطيع إنسان إبطالها أو سحبها، أما روسو فقد قال إن السلطة دائما في أيدي الشعب، وإن القانون هو المعبر المباشر عن الارادة العامة، ولم يميز هوبز بين الدولة والحكومة، أما لوك وروسو فقد ميزا بينهما وعرفا كلا منهما، وقال هوبز إن تغيير الحكومة معناه إنحلال الدولة والرجوع الى الفوضى، وقال لوك إن الناس يستطيعون تغييرها إذا أساءت التصرف، أما روسو فقد اعتبرها مجرد وكيل يعبر عن الادارة العامة، واتحد روسو ولوك في الاعتراف بسيادة الشعب وتقييد سلطة الحكومة، ولكن لوك قال بأن سلطة الشعب محتفظ بها ولا تظهر الا في الحالات الضرورية مثل حالات الثورة، وقال إن كل أعمال الحكومة تعتبر شرعية وقانونية الا إذا اعتدت على

حقوق الشعب، أما روسو فقد اعتبر السلطة الشعبية موجودة دائماً وعاملة، وقال إن إشراك الشعب ضروري لتشريع القانون بقيت نظرية العقد الاجتماعي حية في ألمانيا وأمريكا بعد موت روسو، واعترف بها كانت وفشت ولكنهما أنكرا وجودها تاريخياً، واتخذها أساساً لاختبار صلاحية القوانين وعدلها، أما في أمريكا فقد كان أثرها شديداً، وفي إعلان الاستقلال اعترف بها المستعمرون الأمريكيون، وطبقوها في معظم الدساتير التي سنوها في بلادهم، ولكن الكتاب الحديثين يعدونها من المناقضات التاريخية في عالم الفلسفة السياسية فإنه على الرغم من مخالفتها للتاريخ والمنطق، قد إتخذها الكتاب أساساً ليرروا به الثورة الإنجليزية والثورة الفرنسية والثورة الأمريكية، وأساساً فلسفياً للديمقراطية الحديثة والحرية المدنية



الباب الرابع عشر

التقدم الاقتصادي واثرة في النظريات السياسية

١ — العلاقة بين الاقتصاد والفلسفة السياسية:

إعترف المفكرون منذ القدم بالعلاقة الوثيقة بين الآراء الاقتصادية والنظم السياسية فقال أرسطو طاليس إن السياسة لا يمكن فصلها عن الاقتصاد، وإن نوع الحكومة يتوقف على حالة توزيع الثروة بين الافراد وإن الثورات تقوم في الغالب بسبب التنازع بين الطبقات الاقتصادية. وقال بضرورة وجود طبقة وسطى في دولة منتظمة الحكومة ووصف الشعب الزراعي بالثبات والمحافظة والجد والنشاط، والشعب التجارى بالشغب وبسرعة الانقياد للزعماء الديماجوجين. واعترف مكيا فى بخطر شأن الجماعات الاقتصادية، ونصح للامير أن يوقع بينهما حتى يحتفظ بسلطته. وقال هارنجتون « إن السلطة السياسية تتبع توزيع الثروة » وطلب من السياسى أن يراقب التوزيع وقال إن وجود طبقة من الملاك ضرورى لثبات الدولة. وقال لوك إن وظيفة الدولة هى أصلا المحافظة على الملكية الخاصة وإن الحكومة إذا اعتدت عليها تتعرض لخطر السقوط والثورة. وانتشرت الآراء الشيوعية طالبة المساواة الاقتصادية فى عصر المسيحية الاولى وفى زمن الثورات التى قام بها الفلاحون فى

القرون الوسطى . وقد اعترفت الحكومات في الدول الكبرى بالاساس
الاقتصادي وانقسمت طبقات السكان الى نبلاء ورجال دين وطبقة سكان
المدن وفلاحين وكانت لكل طبقة مصالحها الاقتصادية الخاصة بها
واستمرت الحال على هذا المنوال حتى جاء روسو وكتب مبادئه النظرية
عن المساواة والحقوق الطبيعية والسيادة الشعبية ، وطبقت عمليا فاهملت
الفلسفة السياسية الحقائق الاقتصادية ، وحاولت أن تضع نظاما ديمقراطيا
سياسيا من غير أن تلتفت الى الفوارق الاقتصادية والى كيفية توزيع
الثروة ، وتناست أن هذه الفوارق لا بد وأن تؤثر في نوع الحكومة
الذى كانت تنشده

٢ - المذهب التجارى :

إزدادت خطورة العلاقة بين الاقتصاد والنظريات السياسية بحلول
القرن السادس عشر إذ نهضت فيه الامم الحديثة ، واشتغل الناس بالامور
الاقتصادية مثل توفير الأموال والضرائب والتجارة الخارجية ، واتجهت
الانظار الى العلاقة بين الدولة والثروة ، وتقدمت التجارة بعد كشف الدنيا
الجديدة ، وازداد شأن الذهب والفضة ، وأهمل الناس الزراعة التى كانت
عماد الثروة فى اثناء القرون الوسطى ، واكبوا على جمع المال من طريق
التجارة الخارجية ، واشتد التنافس بين الممالك القوية فى ميدان الاستعمار ،
وراقبت الحكومات الحركة التجارية وأشرفت عليها بعد أن كانت فى
أيدى الافراد والنقابات ، وبذلت جهدها للحصول على المال من هذا
السييل اذ كانت حاجتها اليه عظيمة بسبب زيادة النفقات اللازمة للجيوش
النظامية والمصالح الحكومية ، وأصبح لفريق التجار الذى أثرى ثراء كبيرا

شأن كبير في المسائل السياسية، وتأسست المستعمرات وبحث الكتاب والساسة في علاقتها الاقتصادية بالدولة الرئيسية، وكان المبدأ المقرر ان تقصر التجارة في المستعمرات على الدولة المستعمرة وحدها، وتقصر الصناعة في المستعمرات على انتاج المادة الاولى التي تستطيع الدولة الرئيسية صنعها ويبيعها في مستعمراتها، وادارت المصالح التجارية للسياسية الخارجية للدولة، وساد الاعتقاد بأن واجب الحكومة أن تتدخل تلاخلاً فعلياً في امر التجارة والصناعة في الدولة لأن مصلحتها المادية لا يمكن الحصول عليها إلا على حساب غيرها من الممالك، وطبقت هذه المبادئ في المنازعات التي قامت بين إنجلترا وهولندا في منتصف القرن السابع عشر، وبين فرنسا وإنجلترا في أثناء المنافسة التي حدثت بعد ذلك بينهما

وقد نشأ عن هذه المظاهر ما سميت بالحركة التجارية أو المذهب التجاري فعظم الناس شأن الصناعة واعتبروها أفضل من الزراعة كمصدر للثروة الاهلية، وفضلوا التجارة الخارجية على التجارة الداخلية وعملوا على زيادة الصادرات على الواردات حتى يزداد الذهب في البلاد وشجعوا زيادة السكان لانهم مصدر قوة للدولة، وعليها أن تتبع الخطوات التي تراها مؤدية الى زيادة ثروتها وقوتها، ووضعت كل حكومة القيود والرسوم التجارية التي رأتها في مصلحتها، وشجعت الصناعة المحلية باعطاء الاعانات المالية وفرض الضرائب المانعة على الصناعات الاجنبية، واعطت الاحتكارات ومنحت الامتيازات للشركات وانتشر التجار في المستعمرات ينجون من المكاسب ما استطاعوا اليها سبيلاً، وظلت هذه السياسة التجارية قائمة من القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر، واتخذت السياسة المذهب

التجارى وسيلة لتقوية دولهم وتكوين ممالك قوية تكون غنية بسكانها مستقلة بذاتها .

نفذ شارل الخامس المبدأ التجارى فى اسبانيا بعد أن استوى على عرشها عام ١٥١٦ وأصدر قرارات فى مصلحة بلاده تتعارض مع السياسة الاحتكارية التى اتبعتها جمهورية البندقية إذ ذاك وكان الكاتب الايطالى سرا (Serra) هو أول من وضع رسالة سنة ١٦١٣ ذكر فيها المبادئ والاساليب التى يجب على الدولة التى خلت أرضها من المناجم أن تتبعها حتى تكثر الذهب والفضة فيها ، وفى انجلترا أكد السير وليم بيتى (Sir William Petty) فى رسائل كتبها فى سنتى ١٦٥٥ و ١٦٦٢ خطورة كنز الذهب والفضة والجواهر ، وحض الحكومة على تحسين طرق فرض الضرائب وجبايتها وعلى اتباع الاساليب العلمية لترقية الموارد الطبيعية فى الدولة ، وفى سنة ١٦٦٤ نشر توماس مون (Thomas Mun) احد المديرين فى شركة الهند الشرقية رسالة أكد فيها خطر شأن التجارة الخارجية وخطر شأن الميزان التجارى ولكنه هاجم المبدأ القائل إن النقود وحدها مصدر الثروة ، واتخذ نهوض هولندا واطمحلال اسبانيا مثالا يؤيد به حججه ، وقد ظلت آراؤه الاقتصادية مرجع الاقتصاديين فى اثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وأعيد نشر رسائله مرات كثيرة وبقيت لها المكان الاول حتى نشر آدم سميث كتابه « ثروة الامم »

كانت حكومة الاحرار فى انجلترا تكره فرنسا فى اواخر القرن السابع عشر ، واعتنقت نظريات التجاريين ووضعت القيود التجارية على سير تجارتها مع فرنسا ، ولكن المحافظين الذين أيدوا سياسة شارل الثانى فى صداقته لفرنسا عارضوا سياسة حماية التجارة التى اتبعتها البرلمان ، وكتب

كاتبان في سنتي ١٦٩٠ و ١٦٩١ رسائل تعاضد سياسة حرية التجارة قائلين إن العالم وحدة تجارية، وإن الأثمان و ربح رؤوس الأموال يجب أن يحددها العرض والطلب وليست القيود الحكومية، وتعتبر كتاباتهما مقدمة لمبدأ « اتركه يعمل » « Laissez faire » ولسياسة التجارة الحرة التي ظهرت في القرن الثامن عشر

اتبع جان كولبرت (Jean Colbert) (١٦١٩ - ١٦٨٣) وزير لويس الرابع عشر سياسة الحماية التجارية في بلاده، ونفذ القيود التجارية بكل دقة في عالم الصناعة والتجارة، وعمل على تنشيط الصناعة الفرنسية بفرض الضرائب المانعة على المصنوعات الأجنبية، وحسن طرق فرض الضرائب وجبايتها، وأسس بحرية قوية وحاول توسيع نفوذ بلاده في المستعمرات في أمريكا وآسيا، وتأسست شركة الهند الشرقية الفرنسية في سنة ١٦٦٤ بمعاذته. وفي إنجلترا اتبع السياسة نفس السياسة التجارية و أصدرت الحكومة سلسلة من القوانين مثل قوانين الغلال وقوانين الملاحة تقيدها سير التجارة الداخلية والخارجية، وفي بروسيا في عهد المنتخب العظيم وفردريك الكبير أصدرت الحكومة قرارات لتشجيع الزراعة والصناعة ولمراقبة التجارة الخارجية. وفي باقي ولايات ألمانيا و أماراتها ظهر فريق من العلماء وكتب في النظريات السياسية والاقتصادية، وبحث في الأساليب التي تنمي دخل الحكومة و تزيد في ثروة الأمراء والحكام، وقد عنى هذا الفريق من الكتاب بأمر التجارة المحلية وترقية الموارد الأهلية، والكفاية في الحكم أكثر من عنايتهم بمسائل التجارة الخارجية. واتفقوا مع التجاريين في القيود الحكومية في الشؤون الاقتصادية، وفي الاعتراف بخطورة المعادن النفيسة، والعمل على زيادة السكان والعظمة القومية، وقد اشتهر هؤلاء

الكتاب الألمان بمؤلفاتهم القيمة وبرسائلهم في المسائل المالية وعرفوا باسم « الكمرلست » (The Kamaralists) أخذوا من المكان الذى كان يخزن الأُمراء فيه أموالهم .

٣ - الطبيعيون :

إن نظرية الحقوق الفردية التى قال بها كل من لوك وهيوم فى السياسة والاخلاق اثرت فى النظريات الاقتصادية أيضا فى منتصف القرن الثامن عشر ، اذ ان القيود والموانع التى فرضتها الحكومات على الافراد والشركات اصبحت ثقيلة غير محتملة ، واتخذ الكتاب نظرية الحقوق الطبيعية اداة يدفعون بها التدخل الحكومى فى الحرية الاقتصادية، وطلبوا منح هذه الحرية للفرد واطلاق العنان للمنافسة المشروعة حتى يستفيد الفرد والمجموع، ونهض فريق من الكتاب يعرفون بالطبيعيين فى فرنسا يعارضون مذهب التجاريين وينشدون الحرية الاقتصادية ، وظهر معهم فى انجلترا فريق آخر وعلى رأسهم آدم سميث يؤيد هذه النظرية وينشط حركة الانقلاب الصناعى التى ظهرت فيها اذ ذاك

ضج الناس والكتاب من جراء المساوىء التى نشأت عن القيود التجارية والسياسة المالية التى اتبعها كولبرت فى فرنسا ، وتعس الفلاحون فيها بسبب تنشيط الصناعة والتجارة على حساب الزراعة ، وبرهنت انجلترا عمليا على أن الزراعة الواسعة اذا تحسنت اساليبها وانفق عليها تكون اكثر ربحا من التجارة والصناعة ، فتأثر الفرنسيون واداروا ظهورهم الى مذاهب التجاريين والتفتوا الى خطر شأن الزراعة ، وهب فريق من الكتاب أمثال فوبان وفنلون ينتقد سياسة الحكومة المالية ، ويقترح اصلاح الضرائب وحرية التجارة

والعناية بأمر الزراعة، وكتب ريشارد كانتيلون (Richard Cantillon) رسالة في سنة ١٧٥٥ يقول فيها إن الأرض هي المصدر التي يؤخذ منه كل الثروة، وأن التجارة المحلية أفضل من الخارجية، وانتشرت هذه الرسالة انتشارا واسعا في فرنسا ومهدت السبيل أمام ظهور فريق الطبيعيين تأثر الطبيعيون بالمبادئ السائدة عن القانون الطبيعي، وطبقوا مبادئه على العلاقة بين الدولة والتجارة والصناعة كما أنهم تأثروا بالمبادئ التي نادى بها لوك وروسو وبالتقدم الذي ظهر في العلوم الطبيعية في عصرهم، وقالوا إن إنتاج السلع وتوزيعها يجب أن يتبع قوانين طبيعية ثابتة، ويجب ألا تتدخل الحكومة في أمره بفرض القيود والموانع، ثم أكدوا خطر شأن الفرد وحقوقه، وخصوصا حقه في الملكية الخاصة، وقالوا بوجوب منح الفرد حرية واسعة في توزيع ما يملكه، وكانوا يعتقدون في «النظام الطبيعي» الذي هو من عمل الله وتعبر قوانينه عن ارادة الله على عكس «النظام الإيجابي» الذي هو من صنع الحكومات القائمة التي تعتبر قوانينها ونظمها ناقصة وغير كاملة، وقالوا إن وظيفة الدولة هي حماية حياة الفرد وحرية وملكيته، وإن الفرد يعرف مصلحته الخصوصية أكثر من معرفة الحكومة أياها ونادوا بمبدأهم المشهور «اتركه يعمل اتركه يمر» (Laissez faire, laissez passer) اعتقد الطبيعيون أن الأرض مصدر الثروة، وأن الجهد الذي يصرف في الإنتاج الزراعي وفي استخراج المادة الأولى من الأرض هو الجهد المثمر ذو الربح الوافر، أما التجارة والصناعة فغير مثمرة وليست مهناراحة ونادوا بزيادة استغلال رؤوس الأموال في الزراعة، وبإلغاء الرسوم التي تحصل على تجارة الحبوب في داخلية البلاد في فرنسا، وبفرض ضريبة واحدة على الأرض، ثم انتقدوا نظام الضرائب المتبع انتقادا مفرقا كوا العواطف واثاروا الخواطر على الملكية الفرنسية المستبدة

أيد الطبيعيون من الوجهة السياسية الملكية الوراثية، وقالوا إن الملك يجب أن يكون مستتيراً وحرًا، ولم يعنوا بأمر الحقوق السياسية، وكرهوا النظام البرلماني الإنجليزي، واعتقدوا في الملكية الفردية المطلقة على شريطة ألا يكون الملك مصدر القانون ولكنه المنفذ لقواعد العدالة والفضيلة الطبيعية، وقالوا يجب أن تعترف قوانين الدولة بالأصول الضرورية للنظام الاجتماعي الطبيعي، وإن وظيفة الدولة المحافظة على حقوق الفرد الطبيعية وهذه تشمل أولاً حرية الفرد في أن يتصرف في شخصه، فله الحق أن يعمل ومتى عمل له الحق في أن يتصرف في نتيجة عمله، وعلى الحكومة ألا تتدخل الا وقت الضرورة في حرية الفرد وحرية عمله، وطلبوا إلغاء القوانين غير الضرورية، وقالوا إن إبطالها أفضل عمل تقوم به الهيئة التشريعية، ولكنهم قالوا إن واجب الحكومة أن تقوم بأمر التعليم حتى يعرف الفرد المبادئ الأساسية للقانون الطبيعي، ثم تناولوا العلاقات الدولية وشجعوا التجارة الحرة والسلام والاختلاط الدولي، واعتقدوا أن الوطنية المعتدية والمنافسة الحادة بين الدول التي سادت في عصرهم من الأضرار التي يمكن تجنبها

اشتهر من الطبيعيين فرنسوا كسناي (François Quesnay)

(١٦٩٤ - ١٧٧٤) وجاك ترجوت (Jacques Turgot) (١٧٢٧ - ١٧٨١) وغيرهما وهؤلاء الكتاب هم أول من فهم أن الحقائق الاجتماعية متصلة بعضها ببعض بواسطة قوانين ضرورية، وأول من أسس علم الاقتصاد، وعلى الرغم من اعتبارهم أن الزراعة أفضل من التجارة والصناعة فانهم هم الذين مهدوا السبيل أمام المباحث الاقتصادية التي قام بها آدم سميث ومن جاء بعده من الكتاب في القرن التاسع عشر. هذا وقد عاقت حوادث الثورة الفرنسية تقدم العلوم الاقتصادية واخضعها للسياسة في فرنسا،

ونقلت النشاط العلمى الى انجلترا ، ومع ذلك فقد أثرت مبادئ الطبيعيين بعض الأثر فى دول أوروبا وأمريكا وأعجب بنيامين فرنكلين أحد رؤساء جمهورية الولايات المتحدة بمبادئهم وطبق بعضها فى بلاده ، كما طبق بعض هذه المبادئ والآراء كل من كترين الثانية فى روسيا ويوسف الثانى فى النمسا وغستاف الثالث فى السويد ، وحاول تجووت وهو وزير مالية لويس السادس عشر أن يخفف عبء الضرائب ويقوم باصلاحات مالية ولكنه أخفق بسبب معارضة النبلاء ورجال الدين لهذه المبادئ

٤ — آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠)

كان القرن الثامن عشر فترة خطيرة الشأن فى الانقلاب الاقتصادى فى انجلترا ، إذ ازدادت الثروة الاهلية زيادة كبيرة ، وتعس فريق من السكان فى الوقت عينه تعاسة لا حد لها ، وذلك بسبب اختراع الآلات لغزل القطن والصوف ونسجها ، واستخدام البخار فى توليد القوى والاستعاضة بالفحم عن الخشب ، وتقدم صناعة الحديد ، اذ ان كل هذا قلب الصناعة المنزلية التى انتشرت فى انجلترا فى أثناء القرن السابع عشر الى نظام المعامل التى انتشرت فيها فى القرن التاسع عشر ، واتبعت أساليب حديثة فى الزراعة ، وتحسن نظام الصرف وازدادت خصوبة الارض ، وتحسن انتاج الماشية ، وأدخلت نباتات جديدة فى البلاد ، واتسع نطاق الزراعة الواسعة ورخص النقل بفضل تحسين طرق المواصلات المائية والبرية ، وكان من نتائج ذلك أن هجر الفلاح الصغير مزارعه وقريته وسكن المدن التى أصبحت بمعامليها مراكز صناعية مكنتة بالسكان ، يسيطر على الصناعة

فيها فريق من اصحاب رؤوس الاموال كما سيطر فريق الملاك الكبار على الزراعة في الاقاليم، وتقدمت التجارة الخارجية وتقدم معها فن بناء السفن واتسع نطاقه، وقضى استخدام الآلات على فريق كبير من العمال، وأصبحت الحياة في المعامل لا تطاق، فازداد فقر الطبقات العاملة ومالوا الى الاجرام

حدث الانقلاب الصناعي في انجلترا في الوقت الذي أهملت فيه مبادئ التجار بين وطبقت مبادئ الطبيعيين، ولذلك لم تتدخل الحكومة وتركت اصحاب المعامل والعمال يسوون مشاكلهم فيما بينهم، وقد ساعدت الأحوال الاقتصادية الجديدة على القضاء على أفكار التجار بين ومذهبهم، فان انجلترا احتاجت الى استيراد المادة الاولى لمعاملها كما أنها احتاجت الى الاغذية من الخارج، واضطرت بسبب المنافسة أن تبيع سلعا المصنوعة باثمان رخيصة حتى تتغلب على غيرها، وكان من صالحها أن تسير التجارة حرة من غير قيد ولا شرط، وهب فريق من الكتّاب فيها في اواخر القرن السابع عشر يهاجم النظام التجاري، وفي النصف الاول من القرن الثامن عشر خفض وزيرها الاكبر ولبول الرسوم المقررة على مائة سلعة من السلع التجارية في التصدير والتوريد، وأهمل تنفيذ قانون الملاحاة وعارض نظام الاحتكار التي اتبعته انجلترا في المستعمرات، ولما حاول جورج الثالث أن يتبع سياسة التجارة في المستعمرات قبله المستعمرون بالرفض وساعدهم في ذلك فريق كبير من الانجليز الذي اعتقد في المنافسة والتجارة الحرة، وعلاوة على ذلك قد أكد الكتّاب السياسيون في انجلترا الحقوق الطبيعية والحرية الفردية والاقتصادية، وكتب الكتّاب الرسائل الاقتصادية والسياسية واشتهر منهم آدم سميث بكتابه «ثروة الامم» الذي

نشره عام ١٧٧٦

درس سميث مؤلفات التجاريين وكتابات فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقرأ مذهب الطبيعيين وتأثر بالمحاضرات التي سمعها في جلاسجو من استاذة فرنسيس هاتشنسون على التشريع الطبيعي، وعرف منها آراء بفندورف وجروتيوس ولوك، وتقابل وهو يطوف في فرنسا مع ديدارو وكسناي وترجوت، وكثيرا ما تباحث مع الاخير منهم في مسائل الضرائب والتجارة الخارجية، واستمد من معاصريه ج. تكار (J. Tuckar) وآدم فرجسون (Adam Ferguson) أفكارا وآراء في السياسة والاخلاق والاقتصاد، كما أنه تأثر الى حد كبير في آرائه الفلسفية بنظريات هيوم الخاصة بالطبيعة الانسانية والروح التاريخية والحرية التجارية، وبمعارضته لآراء التجاريين وقيودهم التجارية. حاضر سميث بعد ذلك في جامعة جلاسجو وتناول النظم السياسية الخاصة بالتجارة والمالية والمؤسسات الدينية والحربية، وقال إن المصلحة الذاتية هي العامل الاول بين عوامل الجماعة البشرية وإن الافراد يملكون حقوقا طبيعية، وإن العالم يحكم بوساطة الله الذي يحب الخير للجميع، وإن التدخل الحكومي يجب أن يصل إلى حد قليل لا يتعداه، وقال مخالفا رأى الطبيعيين إن العمل وليست الارض هو مصدر الثروة، واتفق معهم في رفع القيود التي وضعها المشرعون على كاهل الانسان، وكان عمليا وماديا في آرائه أكثر منهم وأوجد مبررات للشئ النافع حتى ولو كان مخالفا للقانون الطبيعي، فربط بذلك الطبيعة والفلسفة والمادة، واعتقد أن وظيفة الدولة يجب أن تقصر على حماية نفسها من شر الاعتداء الاجنبى، وأن تقوم بتنفيذ القانون ونشر العدل، وتشرف على بعض الاعمال والمعاهد العامة مثل الطرق والموانى والمدارس والكنائس، وفي بعض الاحوال الضرورية أباح للحكومة

التدخل في حرية التجارة والصناعة ومخالفة المبدأ « اتركه يعمل اتركه يمر »
كأن تتدخل مثلا في تنظيم شؤون المصارف والاشراف على الفائدة وفرض
الرسوم على السلع الواردة التي لها نظائر في المصنوعات الاهلية ، ومقابلة
ضرائب الدول الاجنبية على السلع الانجليزية بضرائب تماثلها ، وتنظيم
العلاقة بين المستخدم وصاحب العمل وما شا كل ذلك

كان الجو مشبعا بالآراء الثورية في عالم الصناعة والفلسفة والسياسة
عندما نشر سميث كتابه ، وكان الناس يترقبون تفسير لهذا النظام الاجتماعي
الجديد ، كما انهم كانوا يطلبون تسامحا دينيا وسياسيا وحرية اقتصادية ، وايد
الطبيعيون في فرنسا والتجار الاحرار في انجلترا طلب هذه الحرية وذلك
التسامح ، فلما نشر سميث كتابه وصادفت مبادئه هوى في النفوس اقبل الناس
على قراءته اقبالا عظيما ، واعيد طبعه في حياة مؤلفه خمس مرات ، وترجم
الى عدة لغات وتأثر به المسترعون في دول اوربا المختلفة ، واعتنق الاقتصاديون
في انجلترا وفرنسا آراءه وطبقوها ، وكان وليم بت الصغير تلميذا لسميث وعدل
آراءه السياسية حتى تتفق مع ما جاء بكتاب ثروة الامم ، واستطاع أن يقوم
بعدة اصلاحات على الرغم من شدة تمسك التجار ومحافظتهم على مبدأ
التجارين ، وشجع السياسة الحرة مع المستعمرات ، ووجد انجلترا وايرلندا
حتى يقضى على الرسوم التجارية بينهما . وانتشرت مبادئ سميث بسبب
الحوادث التي وقعت بعد موته ، واعتنق زعماء الانقلاب الصناعي في انجلترا
آراءه الخاصة بتقسيم العمل وتوسيع نطاق الاسواق ، ورحب اصحاب المعامل
برأيه القائل بعدم تدخل الحكومة بين العامل واجوره وبينهم ، وبرأيه
المعارض لقوانين الغلال التي رفعت الاثمان وادت الى ارتفاع الأجور ، ولما
قامت الثورة الامريكية بسبب سياسة التجارة المحمية التي ارادت انجلترا

تنفيذها برهنت على صدق آراء سميث و بعد نظره، وقد انكر كما انكر تكرر
ضرورة المستعمرات لنجاح التجارة، و نادى الماديون امثال بنتام و مل بان
المستعمرات مصدر للثورات السياسية والحروب ومؤذية من الوجهة المالية

نفذت « جماعة منشيستر » (Manchester School) وهي جماعة
مؤلفة من رجال الصناعة والتجارة وكان على رأسها ريشارد كبدن وجون
بريت مبادئ آدم سميث، فأنتهم أيدوا قوانين المعامل الخاصة بحماية
الاطفال، وناصروا الحرية الفردية، واعتقدوا أن التدخل الحكومي مضر
للتجارة والصناعة، و عملوا على نقض قوانين الغلال. هذا ويرجع الفضل في
تقدم انجلترا التجاري والصناعي الى المذهب الفردي الذي نادى به سميث
ومع ذلك فإن تطبيقه أدى الى اضرار جسيمة بطبقة العمال بسبب أنانية
أصحاب المعامل واثارهم ومصالحهم الذاتية على مصالح العمال البائسين، وان
تقدم المذاهب الاشتراكية في عصرنا الحالي ومبدأ التدخل الحكومي
لمصلحة العمال دليل ساطع على النتائج العملية التي نشأت عن تطبيق مبادئه

٥ - نظرية السكان :

بحث كتاب كثيرون في القرنين السابع عشر والثامن عشر مسألة
السكان، وقال التجاريون إن ازدياد السكان أمر مرغوب فيه إذ أن هذه
الزيادة تؤدي الى الرخاء المادي العظيم، وكانت الحكومات واصحاب
الاعمال يؤيدون هذه الزيادة ويعملون على تحقيقها، لأن الحكومة كانت
في حاجة الى الجيوش الجرارة ولا تصل الى ذلك الا بزيادة السكان، و رغب
اصحاب الاعمال في هذه الزيادة حتى تكثر الايدي العاملة فتتخفف الاجور
ويزداد ربحهم، وشجعت الحكومات في المانيا الاثر العامرة وعاونتهم

ماديا، وكانت لا توظف الا الأزواج، وقد تناول منتسكيو مسألة السكان بسبب الاحوال التي سادت بين الفلاحين في فرنسا وبحثها وعضد زيادتها، وفي انجلترا بحثت الحكومة المسألة بحذافيرها بسبب الانقلاب الصناعي. وفي نهاية القرن الثامن عشر ظن المفكرون أن الارض ضاقت بمن عليها لارتفاع أثمان الحاجات وكثرة الايدي العاملة وانتشار الفقر وزيادة السخط العام

وزاد عدد السكان في ايرلندا زيادة جعلت توماس روبرت ملثس (Thomas Robert Malthus) (١٧٦٦-١٨٣٤) يقول إن الزيادة في السكان تسبب التعاسة وتؤدي الى الشقاء، وقال إن هذه الزيادة لا تزول الا بالامراض والطواعين والمصائب التي تقلل من عدد السكان، ثم قرر في الرسالة التي كتبها ونشرها في سنة ١٧٩٨ ان زيادة عدد السكان أسرع من زيادة الطعام، وإن سكان أى دولة يتضاعف عددهم كل خمس وعشرين سنة واستشهد على صحة قوله بما حدث في الولايات المتحدة إذ تضاعف عدد سكانها في ربع قرن، ثم برهن بوساطة عمليات حسابية وهندسية على أن عدد السكان يتجه دائما نحو الزيادة بأسرع من زيادة مواد الغذاء التي يمكن الحصول عليها وذلك بسبب قانون تناقص الغلة، ووصف العلاج الذي يحول دون هذه الزيادة وشجع الوسائل الذميمة التي تمنع الحمل، وحض على عدم الزواج إذا لم تتوافر الموارد المالية الكافية للانفاق على الاسرة، إلى غير ذلك من الاوصاف التي أثارت انتقاد الكتاب على نظريته ومعارضتها معارضة شديدة، ونشر وليم جودوين (William Godwin) رسالة قال فيها إن الحكومة التي هي ضرر لا بد منه مسؤولة عن الشقاء والتعاسة التي يزرع تحتها الانسان، وأن الطبيعة جادت بالخيرات التي

تكفى جميع السكان إذا وزعت هذه الارزاق والخيرات بطريقة عادلة
ومتساوية ، وقد تناول ملتس ما كتبه معاصروه في هذه النظرية ورد على
ما جاء من الآراء مخالفا له ولنظريته ووجد له من يناصره في رأيه ، وقد
تأثرت الحكومات بما كتبه فيما يختص بأعانة الفقراء وبالمهاجرة ، وتأثر
دارون بهذه المبادئ وهو يكتب في نظريته الاختيار الطبيعي ، كما تأثر بها
جون استيوارت مل الذي امتنع عن طلب تدخل الحكومة لمصلحة العمال
بسبب هذه النظرية

هذا وقد برهن التاريخ على عدم صدق هذه النظرية في وقتنا الحاضر
لأن بعض الدول تشكو من قلة السكان لا من زيادتها وتتخذ الخطوات
للا كثار وليس للتقليل كما قال ملتس .



الباب الخامس عشر

الخالمقون والمشترعون فى نهاء القرن الثامن عشر

١ — الأحوال السلساسفة فى نهاء القرن الثامن عشر :

انتهت حرب السنن السبع بعء موء روسو بسنة واحدة وخرجت منها انجلترا وءللفتها بروسفا فائزة بعء أن ءحرت عءوتها فرنسا وءللفتها النمسا فى مفاءن القتال فى اوربا وفى المسءعمرات ، واستولت انجلترا على مسءعمرات فرنسا فى حوض نهرى السنء لورنس والمسسبى وقضت على آمالها الاستعمارسفة فى الهند، وقد خسرت الملكفة الفرنسية علاوة على ما تقدم عطف شعبها لءءالفها مع اسرة هبسبرج المكروهة منها ولأنها حملته ءبونا فءءة اءقلت كاهله ، وعجلت بوقوع الكارءة المالمفة والاضطرابات الاجءماعفة مما ءءى الى الشورة الكبرى ، وكانت المءاكم العلفا فى فرنسا قد ارءت أن ءءافع عن الحرفاء الفردفة ءء استءءاء الملكفة مءأءرة بنظرفة الفصل بفن السلءاط الءى قال بها منءسكفو ولكن الملكفة تغلبت عليها واقفلتها فى سنة ١٧٧١ وظل الملك مسءبءا ءءى قامء الشورة بعء ءلك بنحو عشرفن عاما أما انجلترا فقء خرجء من الحرب وقد اءسعت ءائرة مسءعمراتها واصبءت سفة البحار والاستعمار فى العالم ، وءاول جورج الثالث الءى ارءقى عرشها عام ١٧٦٠ أن فزفء فى نفوذه وفوسع فى ءائرة اءءصاصه على ءساب البرلمان ورئفس الوزراء ولكننه قوبل بمعارضة شءفءة ، وهبء الاحزاب فى وءهه وأءء الكءاب ففءءون نظرفاء منءسكفو الءاصة بفصل

السلطات ويظهرون فضل النظام الحكومي الانجليزي ويقررون خطر شأن البرلمان، ولما ارادت الحكومة الانجليزية أن تستبد بالمستعمرين وتنفذ قوانين الملاحة، وتطلب من الامريكان أن يتحملوا نصيبا من النفقات التي صرفت في الحرب بينها وبين فرنسا في كندا غضب المستعمرون وعارضوا مطالب الحكومة وايدهم فريق من الكتاب والسياسيين في انجلترا وازدادت المشادة بين الفريقين مما أدى في النهاية الى الثورة الامريكية فحرب الاستقلال

أما بروسيا فقد ازداد شأنها بين دول اوربا واصبحت قوية بفضل مكاسبها الاقليمية والحرية، وكان ملكها فردريك الكبير مثالا عظيما لملوك هذا العصر المستنيرين الذين بذلوا جهدهم لخير شعوبهم مثل كترين الثانية في روسيا ويوسف الثاني في النمسا وشارل الثالث في اسبانيا، فأنهم جميعا تأثروا بالاقتراحات التي قدمها منتسكيو وجماعة الطبيعيين، وقاموا باصلاحات في دولهم عادت عليها بالسعادة والرخاء وحسنوا حالة الرقيق، وعدلوا أساليب فرض الضرائب وجمعها، واصلحوا الاساليب القضائية والادارية، ورفعوا قيودا كثيرة عن كاهل التجار والصناع، وعملوا على تقليل الامتيازات التي تمتع بها النبلاء ورجال الدين، وهاجموا تدخل الكنيسة واحتكارها مراقبة الحركة العلمية وقللوا من نفوذ البابا والجزويت

كان الملوك في هذا العهد يعضدون الفلاسفة ويرحبون بأرائهم ونظرياتهم السياسية، وتأثرت الحكومات المختلفة بذلك واستخدمت نفرا منهم في مناصب مسئولة، فعين تر جوت وزيرا للبالية في عهد لويس الخامس عشر واعطى الفرصة لينفذ آراء الطبيعيين، واستدعى فردريك الكبير فولتير الى برلين ليسترشد بأرائه، ولجأت بولندا وكرشيقا الى روسو حتى يقدم لهما

المشورة والمعونة في المسائل الخطيرة التي اعترضتها، واستدعت كترينة الثانية مشرعا فرنسيا يسمى مرسير دى لافير (Mercier de la Rivier) ليساعدها في سن القوانين في املا كها ، وكان يوسف الثانى معجبا بآراء تروجوت وروسو ودرسها دراسة وافية ، أما اثر منتسكيو فقد كان عظيما في الأصلاحات الاجتماعية ولكن الملوك المستنيرين لم يعنوا الا قليلا بنظريته القائلة بفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية ، واستمروا يحكمون مهملين المجالس النيابية حتى قامت الثورة الفرنسية

كانت السياسة الخارجية في هذا العهد غير مقيدة بقواعد العدالة الطبيعية ، وكانت قواعد القوانين الدولى غير ملتفت اليها واتبع الملوك الاساليب التي توصلهم الى المكاسب القومية والى اضعاف منافسيهم معتنقين الفكرة القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة ، وكانت الحروب الطاحنة تقوم بين الدول لآتفه الاسباب ، وكانت المعاهدات لا تحترم شروطها اذا رأت الحكومات أن في مخالفتها مكاسب فردية تعود عليها ، وتدل الاساليب التي اتبعها فردريك الكبير في مهاجمة النمسا وتلك التي اتبعها روسيا والنمسا وبروسيا في اقتسام بولندا على اتجاه دول أوربا نحو السياسة المكيفلية

امتازت الفلسفة السياسية في أواخر القرن الثامن عشر بروح التفاؤل واعتقد الفلاسفة انهم يستطيعون اصلاح النقائص الاجتماعية والسياسية إذا طبقوا العقل البشرى ، ودونوا آراءهم في التشريع وكتبوا القوانين المطولة محاولين تأسيس حكومات دائمة وكاملة ، وقد نجحوا في اقتلاع بعض المساوىء الحكومية وأثاروا السخط العام على النظم القائمة ، ولما أراد الكتاب بعد الثورة الكبرى أن يعيدوا النظام الى نصابه واجهتهم المصاعب من كل جانب ، وعرفوا أن قلب النظام المستتب واستبدال غيره به ليس من الامور الهينة

٢ - الفلسفة الاجتماعية والخلقية في فرنسا :

اشتغل الكتاب السياسيون في الفترة التي وقعت بين موت روسو وقيام الثورة الكبرى في فرنسا بشئون الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وقد اقترحوا للوصول الى ذلك بعض التحسينات السياسية، وقبلوا المبادئ التي قال بها منتسكيو وروسو، وقد اجمع هؤلاء الكتاب على أن الحالة في فرنسا أصبحت غير محتملة، ورأوا أن لا علاج لها إلا بتطبيق العقل البشري والرجوع الى النظم الطبيعية، فقال الطبيعيون بالالتفات الى الزراعة والعمل على تقدمها، وطلبوا توحيد الضرائب وفرضها على الارض الزراعية، والغاء القيود التجارية في داخل المملكة واتباع سياسة « اتركه يعمل » حتى تظهر القوانين الطبيعية وتعمل عملها، ونادى فريق آخر من الكتاب بأن الملكية أصل الداء واس الفساد وطلبوا الغاءها وبخاصة ملكية الاراضي، ونشروا الشيوعية والاشتراكية وقد اشتهر من هذا الفريق الكاتبان الشهيران مورلى (Morelly) والاب مايلي (Abbé Mably) وكان مورلى من الذين تنبؤوا بسقوط ملوك البربون وقيام دولة في فرنسا تكون حرة من الامتيازات الاقطاعية، وهاجم عدم المساواة في الملكية وناصر مبدأ التوزيع العام للاراضي الزراعية، وقد كانت آراؤه ذات أثر كبير في النظريات الاشتراكية التي ظهرت في أثناء الثورة الفرنسية . أما جبريل دي مايلي (Gabreil de Mably) (١٧٠٩ - ١٧٨٥) فقد اعتنق مبادئ روسو وقال إن توزيع الثروة غير العادل واغتصاب الملاك للسلطة هما مصدر الظلم الاجتماعي والسياسي، وقال إن الناس متساوون بالطبيعة « فاذا كانت حاجاتهم واحدة وقواهم العقلية واحدة يجب أن يعطوا قسطا

متساويان من المادة ومن الفرص العلية . وقد نشأ عدم المساواة عن القوانين السيئة خصوصاً القوانين التي أقرت الملكية الخصوصية وقال لا يمكن علاج هذه الحالة إلا بتشريع عادل يقوم به مشرع عاقل يسترشد بمبادئ العقل الطاهر والعدل المجرد . وكان ما يلي معجبا بنظم اسبرطة ورومية وكثيراً ما أشار إلى قوانين صولون وليكرغوس وكاتو . وتأثر بأرائهم فيما يختص بالملكية الزراعية ، وكتب في القانون الدولي وعارض السياسة المكيفلية التي سادت في عصره ، وحض على احترام المعاهدات وعلى عدم الاعتداء على بضائع الافراد في أثناء الحروب البحرية

انتقد كتاب آخرون أمثال هلفتيوس (Helvetius) وهو لباش (Holbach) الآراء الخلقية والدينية التي سادت في عصرهما وطالبا بالتسامح الديني وبحرية الصحافة ، وقال هلفتيوس إن الناس جميعاً متساوون طبيعة من الوجهة العقلية ، وقرر خطر شأن التعليم والثقافة العامة في التقدم القومي ، وقال إن جميع الحكومات تحب السلطة وهي استبدادية بطبيعتها وأن أفضلها هي الحكومة المستنيرة واستحسن المجهودات والسياسة التي يتبعها الملوك المستنيريون في بروسيا وروسيا النمسا ، وطلب من الحكومة الفرنسية اصلاح القوانين اصلاً وعموماً وتعديل النظام الاجتماعي والسياسي في فرنسا ، وقد تأثر كل من بنتام وبكاريا (Beccaria) بنظرياته المادية . أما هو لباش وكان فيلسوفاً فرنسياً من اصل الماني فقد هاجم الدين مهاجمة عنيفة وقال إنه مصدر كل المساوىء البشرية ، وطلب استبدال نظام عام به من الثقافة والتعليم مبني على المصلحة الذاتية المستنيرة ، وكان يعتقد ان دراسة العلوم تقرب الناس من الطبيعة ، وقد انتقد روسو فيما يختص بالمتوحش النبيل ولكنه اعتنق مبادئه في العقد الاجتماعي والادارة العامة ، واتفق مع لوك بان

أساس السلطة تعاقد بين الحكام والوطنيين، وان الوطنيين في حل من الطاعة للحكام اذا عجز هؤلاء عن العمل على ترقية المصلحة العامة، واتبع رأى منتسكيو القائل بتوزيع السلطة بين جهات متعددة حتى تكفل الحرية الفردية، وقد انتقد النظم الحكومية القائمة انتقادا مرا وطلب اصلاحا عاما فهد السبيل أمام الثورة. وكتب كاتب آخر يسمى شاستلوكس (Chavalier de Chastellux) (١٧٣٤-١٧٨٨) يؤيد تقدم الزراعة وزيادة السكان، وقال كل ما يعمل على زيادة عدة السكان والخيرات في الارض مثمر وففيد ومفضل على كل الاشياء الأخرى، وطلب العمل على السعادة المادية، وقال إنها غاية الحكومة، وقال عن الدين بأنه نظام عتيق وإن الاخلاق فرع من الطب، وكان مثله الاعلى أنه توجد عصبة من الامم تتألف منها وحدة عالمية تتمتع بالرزق الوافر والراحة التامة

إنقسم الكتاب الذين نشدوا الاصلاح في فرنسا في اثناء القرن الثامن عشر الى اربع طبقات: الطبقة الاولى وتسمى «المدرسة الحرة» وكان يمثلها منتسكيو وارجنسون وفولتير وكانت تاريخية في اسلوبها معتدلة في آرائها مستحسنة نظام الحكومة الانجليزية وطلبت تطبيقه في فرنسا. والطبقة الثانية وهي «المدرسة الديمقراطية» وكان يمثلها روسو وديدارو وهلفتيوس وهولباش وطلبت اصلاح النظم القائمة واعتمدت على العقل البشرى حتى تتكون دولة كاملة. أما الطبقة الثالثة فكانت طبقة الطبيعيين الذين ناصروا الملكية ولكنهم طلبوا اصلاحا اقتصاديا عاما. والطبقة الرابعة وتسمى «المدرسة الثورية» وكان يمثلها مابلي قالت بأن الثورة ضرورية حتى تقوم السيادة الشعبية. وقد اتفقت الطبقات الاربع على أن الناس يملكون حقوقا طبيعية، وأصبح هذا المبدأ من المبادئ الاساسية للثورة الفرنسية

٣ — المشترون الايطاليون .

اشتهر كاتبان ايطاليان في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وكانا مشترعين عظيمين وهما قيصر بكاريا (Cesare Beccaria) (١٧٣٥ — ١٧٩٤) وجيتانو فلنجيري (Gaetano Filangieri) (١٧٥٢ — ١٧٨٨) وقد درسا منتسكيو وآراه دراسة وافية، ووجه بكاريا اهتمامه الى المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ونشر رسالته الاولى مقترحا فيها ما رآه من سبل اصلاح العملة ونظامها في ولاية ميلان وأماراتها، ثم كتب رسالة مجيدة تناول فيها المسائل الجنائية وعقابها، ونشرها في سنة ١٧٦٤ وترجمت الى اللغة الانجليزية بعد ذلك بثلاث سنوات، وطلب فيها من السلطات أن تحاكم المجرمين محاكمة علنية، وتمتنع عن وسائل التعذيب والاتهام السري وتحقق العقاب ولكنها تنفذه بحزم، وايد منع عقوبة الاعدام وطلب أن تحاكم الافراد من كل الطبقات على قدم المساواة، وأن تمتنع السلطات عن مصادرة الاملاك كعقاب للمجرم إذ أنها تؤدي الى حرمان الابرياء من أفراد الاسرة، وقال إن العمل على منع الجرائم أفضل من العقاب عليها بعد ارتكابها، وقال إن هذا لا يتأتى الا بنشر العرفان وتقرير العقوبات المؤكدة الحاسمة . وقد اتخذ الاعتقاد الشائع بأن المصلحة الذاتية هي الدافع للافراد معترك الحياة أساسا لنظرياته، وقال إن الناس مستقلون طبيعة وانتظموا في الجماعة البشرية بمحض رغبتهم، وأن الغرض من التشريع هو توفير الخير لا كبر عدد ممكن من أعضاء الدولة، وقال إن المصلحة العامة هي مجموعة المصالح الفردية أي أنها مصلحة الاغلبية والاكثرية بين السكان، وعلى ذلك فإن القوانين والعقوبات تكون عادلة اذا كانت ضرورية لبقاء الدولة

وكانت مستمدة من الذكاء البشرى، وقد ترجم مؤلفه هذا الى لغات كثيرة واستفادت منه دول أوروبا في تعديل قانون عقوباتها، وتأثر بارائه جون هوارد وبنتام فى انجلترا

أما جيتانو فلنجيرى فقد كان مصلحا قويا، وانتقد المساوىء التى انتشرت فى عصره انتقادا مرا، واشتق معظم آرائه من منتسكيو وطبقها فى المسائل العملية للأصلاح، وقد بحث منتسكيو فى روح القوانين أما هو فإنه بحث فى محتويات القوانين ومشمولاتها مؤسسة على الخبرة والعقل الراجح، وكانت أوروبا فى رأيه قد وصلت الى درجة من السلام تمكن الفرد من التمتع بحريته، وتمكن الامم من الاثراء والرخاء بوساطة التجارة والصناعة، ولذلك ظن أن الوقت مناسب للدراسة القانونية العلمية، وبحث فى الكتاب الاول من رسالته التى نشرها فى سنة ١٧٨٠ فى القواعد التى يجب أن يسير عليها، وخصص كتابه الثانى بالمسائل الاقتصادية مناصرا للتجارة الحرة طالبا الغاء القيود الصناعية والتجارية، وبحث فى كتابه الثالث فى أصول التشريع الجنائى وفى الكتاب الرابع تناول مسائل الاخلاق وشئون التربية والتعليم، وقد أخذ نظرياته فى القانون الجنائى وإجراءاته من بكاريا، واتبع منتسكيو فى آرائه الحكومية، ولكنه انتقد النظام الحكومى الانجليزى بسبب تنافس الاحزاب فيها فى عصر جورج الثالث وكان يعتقد أن النظام الذى تتبعه ولايات أمريكا ودولها يقرب من الحالة الطبيعية التى وصفها الفلاسفة، وقد تكهن باستقلال أمريكا وولاياتها عن أوروبا

٤ - الفلسفة القضائية والخلقىة فى انجلترا:

ظهر شىء من التغيير فى النظريات السياسية الانجليزية بعد أن انتصف القرن الثامن عشر بسبب الاحوال السياسية التى سادت انجلترا إذ ذاك

وقد ظهر اثر منتسكيو في السكتابة التي نشرها أحد رجال الدين المسمى جون براون (John Brown) (١٧١٥ - ١٧٦٦) فانه كتب رسالة في سنة ١٧٥٧ انتقد فيها الشؤون السياسية والدينية، وحمل على العادات والحالة الخلقية في عصره، ووصفها بانها حالة ترف وأنوثة ووازن الحالة في إنجلترا بالحالة التي كانت عليها قرطاجة ورومية قبل سقوطها، وقال إن العظمة التجارية مؤذنة بالاضمحلال، وإن فرنسا ستقضى على إنجلترا إلا إذا أعيدت اليها البساطة الطبيعية، وكان لا يعتقد في الحكومة الشعبية بل يعتقد في قيام حاكم مستنير على رأس الدولة يقودها بحكمته وثاقب رأيه على النحو الذي وصفه بولنجبروك. هذا وقد تلقى الفلاسفة الاسكتلنديون عن هيوم مبادئ منتسكيو ونظرياته، واشتهر منهم كاتب يسمى آدم فرجسون (Adam Ferguson) (١٧٢٣ - ١٨١٦) وكان أستاذا في جامعة ادنبرغ ونشر رسالتين أحدهما في سنة ١٧٦٧ والثانية في سنة ١٧٩٢، وقد امتازت كتابته بأسلوب أدبي متين، حلل فيها ما دونه الكتاب والفلاسفة تحليلا منطقيًا بديعا، وعلى ذلك كانت كتابته محبوبة بين طبقات الشعب على الرغم من خلوها من الابتكار والافكار الجديدة، وقد اشتق آراءه من منتسكيو ومن هيوم وآدم سميث، وقال إن الغريزة والعادة هما اللذان كونا الجماعة البشرية لا العقل، وقال إن التشريع لا يؤثر الا قليلا فيما لا بد من وقوعه من الحوادث، وإن الدولة لم تؤسس بالتعاقد، وانتقد رأى روسو القائل بان الحالة الطبيعية كانت حالة ثبات وسلام، واعتقد أن المنافسة والمعارضة بين الافراد طبيعية ومفيدة، وقال بضرورة المنافسة في السياسة والتجارة والصناعة وفي الحرب بين الدول، وقال لا يمكن الاحتفاظ بالحرية إلا بالتنافس والتناوب المستمر بين أعضاء الدولة، وأن المصلحة الذاتية هي الدافع القوي للافراد

والامم في معترك الحياة، واعتقد أن سلطان الدولة مقيد بحقوق الانسان الطبيعية، ونادى بتقييد الحرية وقال إن الحرية ليست معناها المساواة وعارض الاستبداد والديمقراطية الشعبية، وانتقد التطرف وكان لا يعطف على الحركات الثورية ولا على الفلسفة الاصلاحية

اشتهر كاتب آخر يسمى السير وليم بلاكستون (Sir William Blackstone) (١٧٢٣ - ١٧٨٣) إذ نشر رسالة في سنة ١٧٦٥ حلل فيها دستور إنجلترا وقوانينها، واتبع ذلك يبحث الفلسفة العامة للدولة، وقد استمد كثيرا من آرائه من بفندروف ولوك ومنتسكيو، وقد كان أثر رسالته عظيما في إنجلترا وفرنسا وأمريكا، وكان المحامون والقضاة الفرنسيون متهمين باتباع طريقة بلاكستون أكثر من اتباع قوانين بلادهم، وقد بيع نحو الاربعة عشر ألف نسخة من رسالته في أمريكا قبل ظهورها ويقال إن الافكار الخاصة بالحقوق الطبيعية والحرية الفردية التي انتشرت في أمريكا عند قيام الثورة فيها كانت كلها مستمدة من بلاكستون، وقد قال عن أصل الدولة إنه نتيجة المجهودات الفردية التي قام بها الافراد للوصول الى مآربهم الذاتية ورفض فكرة الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعي، وقال انها لا توجد في التاريخ ولا يؤيدها حوادثه، ومع ذلك كان كتابه محشوا بالمناقضات إذ لم يميز بين الحكومة والدولة، معتقدا أن الحكومة تملك السلطة المطلقة العليا ونزلت عنها الى الهيئة التشريعية وهي الملك في البرلمان، وفي الوقت نفسه قال بالحقوق الطبيعية، وقال إن غرض الدولة الاول هو العمل على حماية الافراد وحماية أشخاصهم وممتلكاتهم، وطلب للفرد حرية حمل السلاح وحرية التكلم وحرية التقدم الى المحاكم بالشكوى، ثم عظم النظام الحكومي في إنجلترا ونظم دستورها، وقال إنه خليط كامل من المبادئ الملكية والارستقراطية والديمقراطية، واعتقد أن الحرية السياسية والمدنية قد قاربت الكمال في

انجلترا، ولم يتعرض في كتابته الى الوزارة وتكوينها أو الى الاحزاب ونظامها ولا إلى المسئولية الوزارية، وكان رأيه في امتيازات الملك وحقوقه عتيق كما أن نظريته بأن مجلس النواب يمثل كل الافراد الملاك كانت خطأ إذ أن المدن الصناعية كانت غير ممثلة فيه، والخلاصة ان كتابة بلا كستون كان لها شأنها في تاريخ النظريات السياسية بسبب الانتقاد الذي وجهه اليها كل من بنتام وأوستن إذ برهننا على فساد فلسفته التشريعية

كتب مشرع سويسرى يسمى جان دى لولم (Jean De Lolme) (١٧٤٠ - ١٨٠٦) فى الدستور الانجليزى وقد كان متوطنا فى انجلترا بسبب جريمة سياسية ارتكبها فى بلاده وهى رسائله السياسية، ودرس وهو فى منفاه الحكومة الانجليزية ونظامها، وكتب مظهرا فوق هذا النظام وقد استعمل جورج الثالث آراءه التى ضمنها كتابه ضد المعارضين له ولسياسته وقد وجد لولم سر الحرية فى التوازن الدستورى بين السلطة الملكية، والسلطة الشعبية، وأكّد خطر شأن استقلال السلطة القضائية، وحرية الصحافة، والنظام الحزبى، وفوق السلطة المدنية على السلطة العسكرية، ومدح نظام المحلفين وعدم القبض على الاشخاص الابمسوغ قانونى، ولكنه لم يذكر شيئا عن الوزارة ورئيسها، وعارض حكم الجماهير، وخالف روسو فى مبدئه القائل بان الحرية تتوقف على اشتراك الافراد المباشر فى أمور التشريع كانت سياسة جورج الثالث سياسة أوتوقراطية فغضب الانجليز ونقموا عليه وعارضوه معارضة شديدة، ومالوا إلى دراسة آراء الكتاب الذين ايدوا الحرية الشعبية والارادة العامة، وأقبل العلماء على قراءة روسو إقبالا عظيما وتأثروا بنظرياته، وبدأ هذا الاثر واضحا فى مقالات جون ولكس (John Wilkes) وغيره من الكتاب فانهم هبوا جميعا وطالبوا بالحرية ورحب الاحرار بآراء روسو فيما يختص بالحقوق الطبيعية والسيادة

الشعبية، ونشر يوسف برستلي (Joseph Priestly) (١٧٣٣-١٨٠٤) رسالة في أصول الحكومة سنة ١٧٦٨ قال فيها إن الناس متساوون ويملكون جميعا حقوقا طبيعية متساوية، وإنه لا يمكن حكمهم إلا باتفاقهم وإن الحكومة قائمة على مقتضى تعاقد نزل فيه الطرف الاول عن حريته المدنية إلى الطرف الثاني في مقابل اشتراكه في التشريع معه، وعلى ذلك يستطيع الشعب صاحب السلطان أن يقاوم الحكومة إذا اعتدت على حقوقه الطبيعية، ويجب على الحكومة أن لا تتدخل إلا في الأحوال الضرورية في أعمال الفرد وخصوصا في تجارته، وقال إن سعادة أغلبية السكان ورخاءهم هما الميزان الذي يوزن به كفاية الحكومة على ادارة الشؤون ومن هذا الرأي اشتق بنتم عبارته المشهورة « أعظم سعادة لا عظم عدد » وتأثر كاتب آخر يسمى الدكتور ريشارد بريس (Richard Price) (١٧٢٣-١٧٩١) بقيام الثورة الامريكية، وكتب متعالوك ومنتسكيو في الحقوق النظرية قائلا إن الحرية تعتمد على الحكومة الشعبية المباشرة وإن الناس أحرار طبيعة ومتساوون، وأنهم يملكون حق الثورة على من حاول حرمانهم من حق الحرية أو الملكية، واتفق مع براون في أن الترف علامة من علامات الاضمحلال في إنجلترا، ويعتبر برستلي وزميله بريس يمثلان آراء الاحرار في أثناء الثورة الامريكية، أما حزب المحافظين فقد مثل آراءه كاتب يسمى جوزيا تكرر (Josiah Tucker) (١٧١٢-١٧٩٩) فإنه كتب رسالة في الحكومة المدنية عام ١٧٨١ خالف فيها آراء روسو عن « المتوحش النبيل » وعن الحالة الطبيعية، وقال إن السيادة الشعبية معناها حكم الغوغاء، وإن حق الناس في تغيير الحكومة يؤدي إلى العنف والفوضى وأنكر على المستعرات الامريكية حقها في الثورة، ولكنه اعترف بان بقاء

المستعمرات في يد إنجلترا غير مثمر وغير مفيد، ونصح للحكومة أن تتركها حتى تفر المال الذي يصرف على ادارتها، وأيد التجارة الحرة تقدمت الآراء الحرة في إنجلترا تقدما كبيرا في أثناء الثورة الأمريكية ولكن تطرف الديمقراطية في فرنسا في أثناء ثورتها وعداء نابليون لانجلترا بعد ذلك أثرت في هذا التقدم وجعلت الانجليز يميلون إلى آراء الكتاب المحافظين، ومن ثم بقيت آراء برك وهو من المحافظين لها المكانة الأولى في البلاد نحو ربع قرن من الزمن.



الباب السادس عشر

النظريات السياسية للثورتين الأمريكية والفرنسية

١ — طبيعة الثورتين الأمريكية والفرنسية:

كان النزاع قائماً بين المستعمرين الامريكانيين وحكامهم الانجليز قبل قيام الثورة الامريكية بنحو خمسين عاماً، ولكنه كان نزاعاً داخلياً تناول الشؤون المحلية الصرفة مثل نفى المجرمين واصدار النقود وفرض الضرائب، ولم تقع حوادث تستحق الذكر لاعتقاد المستعمرين في عدل الحكومة البريطانية، ولأن ولبول وخلفاءه سلكوا سبيل الحكمة والرشد في ادارة البلاد داخلياً وخارجياً، ولكن لما جاء جورج الثالث ومال الى الحكم الاوتقراطي في انجلترا والمستعمرات قامت المعارضة في وجهه وايدوا المستعمرين، وابتدأ النزاع عندما حاولت الحكومة الانجليزية تنفيذ قانون الملاحه وكان مهملاً اذ عارض التجار في انجلترا الجديدة الذين كانوا يتاجرون مع أفريقيا وجزائر الهند الغربية التنفيذ، واخذوا يحاربونه بكل قواهم، واشتد هذا النزاع واخذ دوراً خطيراً لما أرادت الحكومة الانجليزية أن تفرض على المستعمرين جزءاً من النفقات التي تتحملها في سبيل بقاء الجيوش والقوات العسكرية في كندا، وفي سنة ١٧٦٥ قرر البرلمان الانجليزي قانون الطوابع واحتج المستعمرون على اصداره، وقالوا إن فرض الضرائب عليهم عمل استبدادي لأنهم غير ممثلين في البرلمان، وأن جمعياتهم الوطنية هي التي لها هذا الحق دون سواها، وكتب الكتاب في طبيعة الامبراطورية

البريطانية وفي سلطات البرلمان على اجزائها، ونحا كل فريق نحواً يؤيد وجهة نظره الخاصة، وتراجعت الحكومة الانجليزية واستبدلت الرسوم الجمركية على البضائع المرسله الى المستعمرات بقانون الطوابع، ولكن المستعمرين عارضوها أيضاً، واتفقوا على مقاطعة البضائع الانجليزية، فأرسلت جيوشا الى أمريكا لتراقب تنفيذ ما أصدرته من القوانين، وأدت هذه السياسة الى اتساع الخرق بين المستعمرات والدولة الرئيسة، وكونت المستعمرات حكومة مستقلة لها، ثم عقدت مؤتمرا وطلب المؤتمر رفع المظالم والغاء القوانين الأخرية، ولما رفضت الحكومة الانجليزية قامت الحرب وانتصر المستعمرون واعلنوا استقلالهم واتحدوا

انتهزت فرنسا الفرصة وثارت لنفسها من إنجلترا وساعدت الامريكان ماديا في حروبهم ضد إنجلترا، ورأى الفلاسفة الفرنسيون ان الثورة الامريكية ماهي الا تطبيق للبادئ التي ينادون بها اذ استطاع الثائرون وهم أقرب الى الفطرة من غيرهم أن يتخلصوا من حكومة ارادت الاستبداد فيهم، وقيموا بالاتفاق غيرها مقررين حقوقهم الطبيعية، وتأثروا باراء الكتاب الامريكان وازداد نشاطهم ونشروا الآراء الثورية في فرنسا، وقد سارت الحوادث سراعا باشتراك فرنسا في حرب استقلال أمريكا، اذ كانت الملكية فيها في دور الانحلال يكتنفها الفساد من جميع جهاتها، ولم يستطع رجوت وينكر أن يقوم بتنفيذ اصلاحاتها المالية بسبب معارضة الاشراف ورجال الدين، واقترح رجال السياسة عدة اصلاحات ولكنها لم تأت بالفائدة المطلوبة واضطرت الحكومة أن تعقد في سنة ١٧٨٩ مجلس النواب الذي لم يعقد منذ قرنين ونصف تقريبا، وما لبث هذا المجلس أن انقلب الى جمعية وطنية تعبر عن الارادة العامة للشعب الفرنسي، وأخذت على عاتقها ادارة

الدولة، والغت الامتيازات واصدرت قانونا بحقوق الانسان، وشرعت دستوراً جديداً للبلاد، وعارض الملك وحزبه رغائب الشعب ولعبت الدسائس دورها، فخرجت الثورة عن طور اعتدالها واعتنقت الجماهير مبادئها واشتد لهيها، وظهر زعماء الشعب الذين ارادوا قلب الامور رأساً على عقب، والغيت الملكية وشنق الملك، وأعلن الحكم الجمهوري، ثم جاء حكم الادارة ولما فشل ظهر نابليون وسيطر على البلاد وحكمها حكماً امبراطورياً وفي اثناء هذه الحوادث سن المشترعون دساتير متعددة ونفذوها، وأصبح سن الدستور وتسطيره من المبادئ المقررة في عالم النظريات السياسية

اعلنت الجمعية الوطنية في فرنسا عام ١٧٩٠ بأن الأمة الفرنسية تعارض الحروب التي تكون غرضها الفتح وتقبجها، وأنها تعد الشعوب بأنها لا تلجأ الى القوة أبد الابدين في محاربة حرياتهم، وقدم الأب جريجوار في سنة ١٧٩٣ مشروعاً للاعتراف بقانون الأمم يكون ملحقاً لقانون الاعتراف بحقوق الانسان الذي أصدرته الجمعية في سنة ١٧٨٩، وقد اشتمل هذا المشروع على آراء متقدمة في العدل الدولي، ويعبر عن الروح الكاملة التي كانت تريد تحقيقها الثورة الفرنسية عند بدء قيامها، ولكن تدخل الممالك المجاورة في شؤون فرنسا الداخلية قلب الثورة الاصلاحية الى ثورة هجومية، وترك الثائرون وزعمائهم المبادئ الكاملة التي كانوا ينشدونها وحركوها شعوب أوروبا ضد ملوكهم، وقامت حرب أوربية عامة ووقفت فيها انجلترا موقف المحايد أولاً ولكنها ما لبثت أن زعمت المعارضة في أوروبا ضد نابليون وامبراطوريته، ونجحت هي وحلفاؤها في ارجاع فرنسا الى حدودها الأصلية قبل الثورة، وقد اهملت القوانين الدولية في اثناء هذه الحرب اهمالاً تاماً، مما أدى الى قيام حرب في سنة ١٨١٢ بين الولايات

المتحدة والدول المتحاربة، ولما انتهت الحرب في أوروبا عقد مؤتمر فينا واتخذ مبدأ شرعية العروش أساسا لعمله، وأهمل عوامل الديمقراطية والقومية، وتغلبت عليه الروح الرجعية فكانت قراراته مثيرة للثورات والحروب في أثناء القرن التاسع عشر

٢ — النظرية السياسية للثورة الامريكية:

لم يكتب أحد من الكتاب الامريكان رسالة سياسية بحث فيها النظرية السياسية التي بررت أسباب قيام ثورتهم وأدت الى حرب استقلالهم، ولكنهم بحثوا في مبررات الثورة في الخطب التي القوها من على المنابر في الكنائس والمجتمعات العامة، وفي المقالات التي نشروها على صفحات الجرائد، وفي القرارات التي اتخذوها للاتفاق فيما بينهم وللقيام في وجه الحكومة الانجليزية، وظهرت روح نظريتهم واضحة جلية في الدساتير الكثيرة التي سنوها لأنفسهم، ولقد كانت مباحث الكتاب في بدء الثورة قاصرة على بحث العلاقة القانونية بين المستعمرات والدولة الرئيسية، وكان بحتمهم في دائرة القانون وحيز الدستور، اذ رفعوا شكواهم الى الملك ضد قرارات البلمان، واستندوا على الوثائق والعهود الكتابية التي تأسست على مقتضاها مستعمراتهم، وعلى اعتراف الحكومات الانجليزية المختلفة بحقهم في فرض الضرائب، وعلى الحقوق التقليدية التي يتمتع بها الانجليز ولما تقدمت الثورة واستعر لهيبها بنى الكتاب نظريتهم على نظرية الحقوق الطبيعية ونظرية العقد الاجتماعي، وقال فريق منهم إن الملك خالف العقد ووجبت مقاومته، وقال آخر إن العقد أصبح باطلا وعاد الافراد الى حالتهم الطبيعية ولهم أن يكونوا دولة أخرى جديدة

أخذ المستعمرون آراءهم من تقاليد القرن السابع عشر وسوابقه

التاريخية في إنجلترا ، وكانوا يتمثلون بأقوال ونظريات ملتون وسدني وهارنجتون ولوك في الحقوق الطبيعية ، والعقد الاجتماعي والسيادة الشعبية وحق المقاومة والثورة ، كما أنهم كانوا يستندون على أقوال بفندروف وقتل وجروتيوس في القانون الطبيعي ، ولكنهم عند ما طبقوا هذه المبادئ من الوجهة العملية في بلادهم بعد استقلالهم فاقوا إنجلترا في ديمقراطيتها . هذا ولم يتأثروا الا قليلا بأراء الكتاب الفرنسيين وقبلوا مبادئ منتسكيو التي أخذها من النظام الانجليزي ، وطبقوها وهم يسنون دستورهم

أما مبادئ روسو فقد أهملوها ، وكان محور جدلهم وهم يناقشون الحكومة الانجليزية يدور حول البرلمان والملك وقالوا إنه ليس للبرلمان الحق في فرض الضرائب عليهم ، وهم لا يدينون بالطاعة إلا للملك الذي على مقتضى وثائقه أسست مستعمراتهم ، وأن جمعياتهم العمومية تقوم مقام البرلمان الانجليزي في بلادهم ، ولكن ميز فريق منهم بين الضرائب الداخلية والخارجية ، وأباح للبرلمان حق التصرف في الخارجية دون الداخلية ، ثم قالوا إن البرلمان لا يحق له ان يفرض عليهم الضرائب لأنهم وهم انجليز لا يمثلون فيه بمندوب من قبلهم ، وعلى ذلك سقط عن البرلمان حقه هذا وأصبح من حق الجمعيات الوطنية العمومية ، ويلاحظ أن هذه الحجج ضعيفة لأنهم استندوا على ما كان للملك من السلطة قديما ونسوا أن البرلمان قد زادت سلطته وأصبح مصدر التشريع لا للملك في إنجلترا ، كما أنهم نسوا أن البرلمان كان يمثل الطبقات في إنجلترا إذ ذاك ولم يكن يمثل السكان والشعب عامة مثل ما كانت عليه الحال في المستعمرات

ظهرت بجانب هذه الآراء الدستورية آراء أخرى بنيت على نظرية الحقوق الطبيعية ، وقال أصحابها إن الناس كانوا أحرارا ومتساويين طبيعة وهم على فطرتهم ، وانهم كونوا الجماعات البشرية بمحض رغبتهم وأقاموا عليهم

حراسا من أنفسهم يعملون على مصلحة الجميع وخيره ، وليس هؤلاء الحراس أن يعتدوا على حقوق الأفراد أو يتدخلوا في شئونهم الذاتية ، وللشعب صاحب السلطة العليا أن يقيلمهم من وظائفهم إذا أساؤا إليه ، وله الحق في المقاومة والثورة ، وكانت الحقوق في نظرهم هي حق الملكية وحق الحرية وحق الارتزاق ، وحرية العبادة والخطابة والحصانة القانونية والمحكمة السريعة في حالة الاجرام ، ثم قالوا إن الحكومة التي أقامها الأفراد برغبتهم واختيارهم تستند على إرادة المحكومين وتستمد سلطتها من رضائهم ، ويجب أن يكون التشريع وخصوصا فرض الضرائب مستمدا من رغبة الذين يطيعون القوانين ، إذ أن فرض الضرائب ان لم يكن بوساطة ممثلي الشعب يكون استبدادا ، وقالوا إن الشعب مصدر السلطة العليا ، وان الذين يتولون السلطة هم وكلاء الشعب وهم مسئولون أمامه ، وله أن يستبعدهم اذا اعتدوا على حقوقه الطبيعية ، وان الثورة واجبة على كل فرد يعشق الحرية وهي حق من حقوقه ، وفي وثيقة اعلان الاستقلال تظهر نظرية الامر بكان واضحة في

القرارات والقوانين التي أصدرتها الجمعيات العمومية للمستعمرات كانت الحكومة الملكية مقبولة في أمريكا عند بدء قيام المشادة ، وكان المعارضون لها قليلين ، ومدح جيمس اوتس (James Otis) وجون ادمز (John Adams) وهما من أشهر كتاب أمريكا في ذلك العصر النظام الحكومي والاساليب الدستورية في إنجلترا ، ولكن لما قامت الثورة وتبعها الحرب ودبت في النفوس فكرة الجمهورية ، وحرك كاتب شير يسمى توماس بين (Thomas Paine) (١٧٣٧ — ١٨٠٩) العواطف بكتاباتة ورسائله الثورية ، وكان يكره النظام الملكي وما يحيط به من نبل بالوراثة كراهية شديدة ، وقال إن الملوك يكلفون الدولة الاموال الطائلة ولا يعملون عملا مفيدا أو منتجا ، وسخر بنظرية التفويض الآلهي والملكية المقدسة

وقال ان رجلا أمينا واحدا يساوى الف ملك متوج ، وقال إن فكرة ارتقاء الملك على العرش بسبب الوراثة فكرة خاطئة ومضرة ، وحض المستعمرين على طلب الاستقلال و اعلانه قائلا إن الدول الأجنبية لا تتدخل لمساعدة الامرى كان ما داموا متمسكين بولائمهم للعرش الانجليزى ، ثم أخذ يكتب فى طريقه التمثيل والانتخاب والحكم ، وتأثر الأمريكان بأرائه الى حد كبير ، وانتقد الاساليب الحكومية فى إنجلترا مخالفا منتسكيو انتقادا مرا ، وقال إن وظيفة الحكومة هى سن القوانين وتنفيذها ، وفى هذه الفكرة اختلف عن الزعماء الامريكان ، وكان من رأيه أن عدم تسيطر الدستور فى إنجلترا نقص معيب فى نظامها واعتبر النظام الامريكى فى سن الدستور وتسطيره من الخطوات التى أفادت العلوم السياسية ، وقال إن الحكومة ضرر لا بد منه ولذلك يجب تقييد سلطتها تقييدا إذ أن حقوق الانسان أغلى ما تصبوا اليه النفوس

شد فريق من الامريكان عن اخوانهم وخرجوا على اجماعهم مؤيدين فكرة الولاء للعرش ومعارضين الثورة ، وكان هذا الفريق محافظا فى آرائه نطق بلسانه أحد رجال الدين فى ولاية فرجينيا يسمى جوثان بوشر (Jonathan Boucher) (١٧٣٨ — ١٨٠٤) واتبع منطق فلير واسلوبه ، وقال إن الحكومة من الله وإن الملوك يحكمون بارادته ، وانكر ان الحكومة ضرر ، وقال إنها نعمة من نعم الله على بنى الانسان ، وعارض فكرة الحقوق الطبيعية والسيادة الشعبية ، واعتقد أن الديمقراطية هى الفوضى وأن الثورة مبدأ مكروه مشتق من ابليس رب الثورات والعصيان

٣ — الوثائق والرسائل الامريكية :

ظهرت فى فترة الثورتين الامريكيتين والفرنسية عدة وثائق حكومية هامة

اشتملت على الفلسفية السياسية في ذلك العصر ، مثل وثيقة اعلان الاستقلال ووثيقة الدستور العام والدساتير الفرعية في الولايات ، ووثيقة اتحاد الولايات وتكوينها دولة مستقلة ، وقد اتبعت هذه الوثائق في تقرير الحرية الفردية التقاليد التي ورثها الانجليز عن قانون العهد الاكبر وملتمس الحقوق واعلان الحقوق وقانون الحصانة الشخصية وماشاكلها ، كما اتبعت آراء لوك في تقرير الحقوق الطبيعية للفرد . هذا وتعتبر وثيقة اعلان الاستقلال من أخطر الوثائق شأنًا فيما يختص بالحرية المدنية وحق الثورة ، أما الدساتير الامريكية فانها تعتبر المحاولة الأولى التي نجحت في تكوين نظام حكومي مبنى على أصول الفلسفة السياسية ، إذ كانت وثائق أساسية شرعها ممثلون عن الأمة منتخبون لهذا الغرض ، ثم عرضت على الأمة فأقرتها ولا تستطيع أى حكومة تغييرها أو الاعتداء عليها ، لأنها قوانين البلاد الأساسية التي ضمننت الحرية الفردية وصانها من عبث العابثين

تأثرت الدساتير الامريكية المستورة بالأراء السياسية التي استمدتها من الفلسفة السياسية الانجليزية والفرنسية ، كما أنها تأثرت بالأحوال والنظم الحكومية الامريكية التي سادت البلاد إذ ذاك ، ولذلك لم تقر النظام الملكي ، ولم تعترف بطائفة من النبلاء ذوات الأمتيازات ، ولم تسمح بمبدأ الوراثة في الوظائف الحكومية ، وفصلت بين السلطات وحفظت لكل منها سلطتها واستقلالها ، ونظرت الى الحكومة كأنها خادم للشعب يجب محاسبتها والاشراف عليها ، وقيدتها بمختلف القيود ، واعطت شيئًا من السلطة للمجالس النيابية ، وأقرت مبدأ التصويت العام ، وقصرت أجل المجالس النيابية حتى تأمن شر استبدادها ، ونظرت الى الجيوش الجرارة نظرة شك وريبة ، واعتبرتها مصدر خطر على البلاد وحرياتها ، واوصت باشراف السلطة المدنية على السلطة العسكرية ، وعارضت مبدأ الحكومة

المركزية وشجعت الحكومة اللامركزية ، ومع ذلك فان الكتاب يأخذون عليها نقصها فيما يختص بالنساء وحرمانهن من التصويت ، وبأقرارها مبدأ الرق في البلاد مما يخالف المساواة الطبيعية ، وبحرمانها الكاثوليك من أشغال الوظائف الهامة في الدولة الى غير ذلك من المسائل التي ابعدها عن الديمقراطية المطلقة التي كانت الثورة تنشدها

درس فلاسفة السياسة في أوروبا دساتير امريكا دراسة دقيقة وتأثروا بمبادئها ونشروها بين بني أوطانهم ، ووصف رشارد بريس في انجلترا الثورة الامريكية بانها فتح جديد في تاريخ العالم ، أما في فرنسا فقد كان اثر هذه الثورة ووثائقها ودساتيرها عظيما ، اذ رجع الفرنسيون الذين ساعدوا الامريكان في حروبهم مع انجلترا وهم يحملون الى بلادهم لواء الحرية والمساواة ، وبالجملة كانت هذه الثورة مشكاة ونبراسا انبثق نوره فأضاء أوروبا وعلها كيف تنال الحرية الفردية وكيف تعمل على تحقيقها ، وكيف تسن الدساتير وتسطرها وتحيطها بسياج من حديد يرد عنها كيد الكائدين وشر المستبدين

٤ — النظريات السياسية للثورة الفرنسية :

ظهرت الفلسفة السياسية في فرنسا في اثناء ثورتها الكبرى كما ظهرت في أمريكا على شكل رسائل سياسية كتبها الكتاب باسماء مستعارة يطلبون الإصلاح وينشدون قلب النظم وتغييرها ، وهب النبلاء ورجال الدين والحكام يعارضون هذه الآراء ويعملون على احباط الإصلاح ، ويدافعون عن النظم القائمة ، واشتد الجدل بين الفريقين ونشطت الاقلام وازدهمت دور الكتب بالقراء ، وتأسست النوادي السياسية ، وفي ربيع سنة ١٧٨٩

نشر رجال السياسة « نشرات انتخابية » « Cahiers » بين جمهور الناخبين ، وكانت معتدلة اللهجة بينت مواطن الشكوى التي يتألم منها الشعب الفرنسي ، واقتربت الاصلاح لازالتها ، وكان غرض كتابها ارشاد اعضاء مجلس النواب الى المساوىء الحكومية السائدة حتى يعملوا على اصلاحها متى اجتمع مجلسهم ، وكانت كل طائفة تسرد فيها النقائص والمظالم التي تقع عليها ، وتطلب نوع الاصلاح الذى تنشده ، فكان الفلاحون يطلبون الاصلاحات الاقتصادية وتعديل الضرائب ، وكان رجال الدين الأصغر يطلبون تقييد سلطة رؤسائهم الدينية والاشترك معهم فى بعض مواردهم المادية ، أما النبلاء فكانوا يطلبون تقرير خطة سياسية رشيدة تنشل البلاد من وهدتها ، وعلى ذلك اتفقت كل الهيئات والطوائف فى فرنسا على وجوب اصلاح الحالة الحكومية ، وطلب بعض الناخبين من نوابهم ألا ينظروا فى الاصلاح أولا بل فى انشاء دستور للبلاد تتمشى على أصوله وتراعى قواعده ، كما انهم اتفقوا على وجوب بقاء النظام الملكى فى البلاد مع اشترك نواب الامة معه فى امور التشريع ، أما السلطة التنفيذية فيقوم بها الملك بوساطة وزراء مسئولين أمام المحاكم المدنية أو مجلس النواب ، وعلى مجلس النواب الاجتماع من آن الى آخر ليقرر الضرائب المطلوبة لمدة معينة ، وتقوم فى الأقاليم مجالس محلية يكون لها الاشراف على أمور الادارة فيها ، وتعديل اجراءات المحاكم وتحسن معاملة المتهمين

كتب الأب سايس (Abbé Siéyès) (١٧٤٨ — ١٨٣٦) رسالة سياسية فى سنة ١٧٨٨ مثلت آراء المصلحين السياسيين ومطالبهم ، اذ هاجم فيها امتيازات الاشراف ورجال الدين ، وطلب اشترك الطبقات

الشعبية الأخرى في إدارة شؤون البلاد السياسية، لأنها هي التي تقوم بانفع الأعمال وافيدها، وكان يعتقد كما اعتقد روسوبان الدولة تكونت من أفراد تنازلوا برغبتهم عن ارادتهم حتى يكونوا الارادة العامة، ولكنه اختلف عن روسو وقال إن نواب الشعب يستطيعون في دولة كبيرة التعبير عن الارادة العامة، وطلب انعقاد مؤتمر وطني ليقرر دستورا مسطورا تتمشى عليه البلاد، ولا يكون هذا الدستور مقيدا لسلطة الأمة العليا، بل تستطيع الأمة ممثلة في مؤتمر وطني آخر تغييره أو تعديله، ولكنه يكون مقيدا لسلطة الحكومة التي تتكون على حسب نصوصه وأصوله، وقد نصح لنواب الطبقة الثالثة أن يجتمعوا منفصلين عن نواب الطبقتين الاخيرتين (الاشراف ورجال الدين) ويكونوا جمعية تشريعية أهلية، وقد تأثر الفرنسيون بآرائه إلى حد كبير حتى أن الجمعية التشريعية التي قامت في فرنسا في سنة ١٧٩١ اتبعت تعاليمه ونفذت آراءه.

اشتهر كاتب آخر في ذلك العصر وهو الماركيز كوندرسيه (Marquis De Condorcet) (١٧٤٣ - ١٧٩٤) فإنه نشر رسالة سياسية في سنة ١٧٨٨ أبان فيها التفصيلات التي يجب أن تتبع في انشاء الدستور وتسطيره ولقد كان عالما في الدساتير الامريكية عارفا بدقائقها، وكان من المؤيدين لفكرة قيام مؤتمر دستوري ليعبر عن الارادة العامة في شكل وثيقة مسطورة، وقال إن الحرية الكاملة والحكومة الكاملة يمكن تحقيقها بوساطة تطبيق قواعد الفلسفة العقلية، وطاب تدوين القوانين التي تكفل الحقوق الفردية في جسم الدستور، وكان من رأيه أن الجيل الحاضر لا يقيد الجيل المستقبل بل كل حر في اختيار النظم التي تتفق مع ميوله ومصالحه وقد انتقد طريقة فصل السلطات في امريكا ووصفها بانها معطلة للارادة العامة، واختلف عن روسو في تقديره للهدنية، وقال عنها أفادت النوع

البشرى وعملت على اسعاده، وتنبأ بالحوادث التي قامت في أوروبا بعد ذلك فقال إن الحرية الديمقراطية ستقتصر على المبادئ الرجعية، وأن القيود التجارية ستلغى بين الأمم وإن نفوذ أوروبا سيتسع ويمتد في آسيا وافريقيا، وأن أمريكا ستتقدم ويزداد خطرها

٥ — الوثائق والرسائل الفرنسية:

ظهرت عدة وثائق سياسية ورسائل مسطورة في أثناء الثورة الفرنسية اذ نشر الكتاب امثال لافيت وسائس وكوندرسيه وميرابوقبل اجتماع الجمعية الأهلية نماذج للرسائل الكافلة للحقوق الفردية، وكانت النشرات الانتخابية كما قدمنا تطلب من النواب تقرير القوانين التي تكفل الحقوق المدنية كما حدث في أمريكا، وحث لافيت الجمعية الاهلية في فرنسا على اتباع مثل أمريكا في تقرير هذه الحقوق، ولكن رجال الدين في الجمعية عارضوا هذه الفكرة، وقالوا إن الاحوال في فرنسا غيرها في أمريكا، وطلبوا اصلاح النظم والقوانين القائمة بدلا من قلبها رأسا على عقب، وبعد جدال عنيف بين الطرفين تقرر قانون الاعتراف بحقوق الانسان في سنة ١٧٨٩ واندمج في الدستور الذي ظهر بعد ذلك بسنة، ولقد كان هذا القانون اكثر انطباقا على المنطق وادق ترتيبا عن نظيره الامريكاني، كما أنه أكد المساواة اكثر من تأكيده الحرية، وخلط الحرية مع الديمقراطية، وكان من جرائه عند التطبيق أن أساءت الديمقراطية الى الحرية، ولكن مع ذلك كان تأثير هذا القانون كبيرا في أوروبا

صدر أول دستور مسطور في فرنسا عام ١٧٩١، وفيه وضعت السلطة العليا في الشعب كما طلب روسو، وفصلت السلطات واعطى كل منها امتيازات وحقوقا كما طلب منتسكيو، وطبقت مبادئ سائس فيما يختص بمجلس نواب يعبر عن إرادة الأمة، وظلت الملكية قائمة ولكنها تقيدت

بوساطة جمعية ذات مجلس واحد لها كل السلطة التشريعية والتنفيذية ،
واعيد تقسيم فرنسا من الوجة الادارية ، واعطى كل قسم قسما و افرا من
السلطة المحلية ، وجعل الانتخاب غير مباشر ولم يكن عاما بل مقصوراً على
الملاك . انقسمت الامة الفرنسية بعد ذلك الى احزاب وشيع اشتد الجدل
بينها ، وتنافرت وتنازعت ، ثم قامت الحرب بين فرنسا وغيرها من دول
أوربا ، وحاول امراء المانيا أن يتدخلوا في شئونها الداخلية ، وازداد نفوذ
الغوغاء في باريس ، وضعف نفوذ المعتدلين وتقوى الزعماء الذين طالبوا
بالحكم الجمهورى ، واهمل الدستور فى سنة ١٧٩٢ وحلت محله وثيقة
سياسية من عمل الغرنديين ، كان أثر كوندروسيه ه بين ظاهرا فيها ، ولكنها
ما لبثت أن اهملت هى أيضا وتغلب اليقوبيون واعدم الملك ، واقم النظام
الجمهورى فى البلاد وسن دستور جديد فى سنة ١٧٩٣ اعطى حق الانتخاب
لجميع الذكور البالغين ، ونص على وجود برلمان مكون من مجلس واحد
يتجدد انتخابه كل سنة ، ويكون له الاشراف العملى على الحكومة ،
وتكون قراراته خاضعة للاقرار أو الالغاء الشعبى ، واهملت فى هذا
الدستور نظرية الفصل بين السلطات ، ويتولى السلطة التنفيذية مجلس
يكون مسؤولا أمام السلطة التشريعية وقد أقر الشعب الفرنسى هذا الدستور ،
ولكنه أبطل بسبب الحرب القائمة بين فرنسا وغيرها من الدول الاوربية
وقرر المؤتمر الوطنى إقامة حكومة ثورية ما دامت فرنسا فى خطر من الغزو
الاجنبى ، وظلت الأمور ساءة حتى انتصرت البلاد على اعدائها ، ورجع
المؤتمر الى تشريعاته سنة ١٧٩٥ وسن وثيقة دستورية أخرى وصفت
بأنها أكثر اعتدالا من غيرها ، اذ حذفت فيها كثير من نصوص قانون
الحقوق ، وأعيد قصر الناخبين على الملك ، وروعى فصل السلطات واقامت

حكومة الادارة، واعطى لها سلطة مركزية واسعة، ولما قامت الحكومة القنصلية وتعين نابليون بعد سقوطها امبراطورا اطلت الدساتير المبينة على النظريات السياسية، وحلت محلها وثائق مبنية على المبدأ القائل بأن الامبراطور نائب الأمة ويحكم البلاد وكيلا عنها، وظهرت هذه الفكرة واضحة في دستور سنة ١٨٠٠ إذ نص على وجوب وجود سلطة مركزية قوية، ثم انتشرت المذاهب الرجعية بعد أن سقط نابليون وأعيد النظام الملكي الوراثي الى فرنسا

٦- آراء الكتاب الانجليز في نظريات الثورتين الامريكية والفرنسية:

اختلف كتاب السياسة في انجلترا فيما بينهم وهم يحللون أسباب قيام الثورة الأمريكية وشرعيتها، فاعتبرها الكتاب الأحرار أنها دفاع عن الحقوق الفردية التي كان فريق من أحرار الانجليز ينشدها، ونظر اليها المحافظون كأنها ثورة ضد العرش، وشعر كثير من الانجليز بأن السياسة التي اتبعتها انجلترا مع المستعمرين كانت سياسية استبدادية، وعارضوا استعمال القوة مع الامريكان، وكان اللورد شام (وليم بت الكبير) يؤيد هذا الرأي وناصره ادموند برك (Edmund Burke) (١٧٢٦-١٧٩٧) بقلبه ولسانه

درس برك كما درس منتسكيو الدولة وأصلها بواسطة التاريخ وليس عن طريق الفلسفة كما فعل غيره من الكتاب، وقد انتقد نظرية العقد الاجتماعي ووصفها بأنها جعلت من الدولة نظاماً صناعياً وليس طبيعياً كما يجب أن تكون، وقال إن الدولة نمت نمواً طبيعياً، ورفض فكرة الحقوق الطبيعية وقال إنها مؤدية للفوضى وكان يعتقد في الحقائق العملية مهملاً للنظريات الخيالية التي تنشأ المثل الاعلى وتطلب الكمال، ومع انه كان محافظاً في آرائه

السياسية إلا انه كان يميل الى المبادئ الحرة، ولقد كان أقدر خطيب بين
الاحرار في نضالهم مع جورج الثالث، وانتقد سياسة البرلمان مع الامريكان
وقال إنها غير عادلة ووصفها بالجور والعدوان، وتمنى للامريكان النجاح في
ثورتهم إذ رأى ان في نجاحهم ضمنا للحرية الانجليزية، ويعتبر الكتاب
آراءه فيما يتعلق بالادارة الاستعمارية وحكم الشعوب الخاضعة سابقة لأوانها
بنحو نصف قرن من الزمن، وكان ينشد النظام ويعمل على استقرار الحالة
بادخال الاصلاح تدريجيا على ما رآه ناقصا من شؤون الدهلة وأمورها، وكان
لايثق بالجمهير بل وثق في حكومة ارسنقراطية، وكان من المعجبين بالدستور
الانجليزي وطريقة تكوينه وقال عنه بأنه افضل من اي وثيقة انسانية أخرى،
وكان من أشد اعداء الثورة الفرنسية، وانتقد ميلها الى النظريات الخيالية،
وهجومها على النظام الديني ومحاولتها محو الماضي وخلق جديد عوضا عنه،
ووقف بجانب النبلاء الفرنسيين، وحث الانجليز على كراهية المبادئ الفرنسية
الحرة، ثم تناول مبادئ المساواة والسيادة الشعبية وحق الفرد في الثورة
وانتقدها انتقادا مرا، وقال إن الناس غير متساويين طبيعة، ويجب ان
يخضعوا للحكم من تؤهلهم مواهبهم لتولى زمام الامور، وعليهم واجبات يجب
عليهم تأديتها أرادوا أم لم يريدوا، وقال إن الأفراد خلقوا في الدولة وعليهم
احترام نظمها والخضوع لسلطانها، وقد وجدت لتوفير حاجاتهم وليس
لضمان حقوقهم، وكل ما تعمله لنيل هذه الحاجات عادل وشرعي، ثم قال
إن لكل دولة نظما خاصة مبنية على تاريخها وتقاليدها، وإن كل محاولة من
جانبا لتقليد غيرها في نظمها مقضى عليها بالاخفاق، وتنبأ بقيام الدكتاتورية
في فرنسا على انقاض الديمقراطية

عرف برك تعقد الحياة السياسية اكثر مما عرف غيره من الكتاب
وطلب دراسة النظم الفعلية وطبيعة الاصلاح المتدرج الناجح، وقد مثل

في إنجلترا الفلسفة الرجعية التي انتشرت في أوروبا بعد انقضاء حكم الارهاب في فرنسا وسقوط نابليون بعد حروبه، ويتضح لك ميوله السياسية من قوله « انا نخاف الله ونخشى الملك ونحب البرلمان ونحترم القساوسة والنبلاء ونؤدى الواجب نحو الرؤساء والحكام »

ظهر فريق من الكتاب في إنجلترا أيد مذاهب الثورة الفرنسية وناصر مبادئها، اشتهر منهم توماس بين ووليم جودوين وجيمس مكنتوش فقد كتب بين رسالة رد فيها على مزاعم برك ودافع عن الثورة الفرنسية، وقال إن الجيل الحاضر غير مرتبط بما سلفه، وأنه حر في ان يعمل ما يرى فيه مصلحة غير متقيد بالتاريخ أو التقاليد، وميز بين الحكومة والدولة، وقال إن الدولة نتيجة ضرورية لطبيعة الانسان وحاجاته، والحكومة نظام صناعى ضرورى كبح الرزائل البشرية وهى عرضة للخطأ والاستبداد ووجب تقييدها وحصر سلطتها في ميدان ضيق، وقال إن العقد الذى تكونت الدولة على مقتضاه هو تعاقد بين أفراد متساوين وليس بين حاكم ومحكومين كما قال برك، وإن الحكومة الجمهورية والدستور المسطور ضروريان لقيام حكومة منتظمة، وإن الملوك والقساوسة ورجال السياسة الذين يدبرون الحروب ويشرفون عليها من أخطر الكائنات على بقاء الدولة ورخائها، وإن الناس أحرار ومتساون ويملكون الحقوق الطبيعية فى الامن والحرية والملكية، وإن السلطة مستمدة من الشعب، ثم قال إن الدولة خلقت للانسان وإن الحكومة خادمة له، وقد أثبت فى الجزء الثانى من كتابه « حقوق الانسان » الذى نشره فى سنة ١٧٩١ وجوب الزامية التعليم واصلاح قانون الفقراء والمعوزين الى غير ذلك من مواضع السياسة العملية الانشائية

أما وليم جودوين (William Godwin) (١٧٥٦ — ١٨٣٦)

فقد كان فيلسوفا فوضويا طلب الغاء الحكومات حتى ولو كانت مستبدة غير،

وقال إن مصدر الرذائل الانسانية هو النظم الاجتماعية التي جعلت الانسان جاهلا ومستعبدا ، وقال إن الانسان يكمل بوساطة التعليم المنتظم والحكومة العادلة ، ونادى بضرورة قيام نوع من السلطة في الدولة بسبب الجهل المنتشر بين الافراد ، وتكون متقيدة تعمل على حفظ النظام في الدولة ونشر السلام بين ربوعها ، ثم أخذ يهاجم بعد ذلك الملكية الخصوصية ، وقال إن التفاوت في الملكية مخالف للمساواة الطبيعية بين الافراد ، ورأى أن تقدم العلم ونشر التعليم بين طبقات الأمة يؤدي الى ازالة المساوىء التي نجمت عن الثروة والملكية ، كما أنه يؤدي الى ازالة تلك المساوىء التي نشأت عن الظلم وقيام الحكومة الجائرة ، والخلاصة أن مبادئه كانت خليطا من مبادئ افلاطون ومورخين الخيالية ، ومن فلسفة القانون الطبيعي في اثناء القرن الثامن عشر ، ومن المبادئ المادية والفردية التي ظهرت في اثناء الانقلاب الصناعي ، ولم تكن محبوبة يوما من الايام في انجلترا

كره الانجليز مبادئ الثورة الفرنسية وفلسفتها السياسية بسبب عداوة نابليون وقيام الحروب بين الدولتين ، وانصرفوا عن فلسفة بين وجوديين الحرة الى فلسفة برك التي مثلت رأى المحافظين ، ولما قرر المؤتمر الوطني في فرنسا عام ١٧٩٢ الغاء الملكيات القائمة ووعده بمساعدة الشعوب التي تناهض ملوكها ، فقد الانجليز عطفهم على الاحرار الفرنسيين ، وقابلوا اعداء لويس السادس عشر بالازدراء والسخط ، ولم يستطع حتى الاحرار منهم أن يقولوا كلمة واحدة تؤيد الثوار ، وساد البلاد نوع من المبادئ الرجعية ظهر اثرها فيما سنه البرلمان من القوانين ضد الأجازب وضد حرية الكلام والكتابة وغير ذلك من القوانين الاستثنائية ، ومع ذلك فإن التغييرات الاقتصادية

التي سببت قيام المدن الصناعية وظهور طائفة من التجار الأغنياء جعلت
الاحرار الانجليز يعارضون المحافظين ويطلبون حرية التجارة أولا ثم
الحرية السياسية ثانيا واشتد ساعدهم بفضل ما كتبه بنتام وبمؤازرة جماعة
منشستر، وهب الافراد في منتصف القرن التاسع عشر ينشدون الاصلاح
السياسي والاجتماعي والاقتصادي



الباب السابع عشر

النظريات السياسية الخلقية الكاملة

١ - طبيعة الفلسفة السياسية للكتاب الكمالين:

استمد هؤلاء الكتاب وهم الذين كانوا ينشدون الكمال الخلقى والمثل الأعلى في السياسة آراءهم وأفكارهم من كتابات افلاطون وارسطوطاليس ، وقالوا إن الفلسفة السياسية ما هي إلا دراسة خلقية إذا نظرت الى الدولة بأنها طبيعية ، وبحث في الأساليب التي توصلها إلى الأغراض الخلقية ، وقالوا إن الانسان بطبعه عضو في مجتمع بشري ، وإن غاية الدولة هو توفير حياة الفضيلة للأفراد ، وإن القانون هو لسان العقل الراجح ، وإن الحياة الطيبة هي قيام الفرد بالواجبات التي تحتها عليه الجماعة البشرية . وقد ظهرت هذه الآراء السياسية والفلسفية في ألمانيا في نهاية القرن الثامن عشر وفي أوائل القرن التاسع عشر ، وانتشرت بعد تعديلها وتهذيبها في إنجلترا في أواخر القرن الماضي ، وقد اعتنقها ونادى بها في كل من المملكتين فريق من العلماء اشتغل بالبحوث العلمية بعيداً عن الشؤون السياسية العملية ، وبحث في علاقة الدولة بالحياة الخلقية التي يتميز بها الانسان عن الحيوان ، وفسر هذه الحرية بأنها حق الفرد في الارادة ، وكانت الدولة خاضعة كما قال كانت للحرية الفردية ، أما هجل فقد نظر الى الدولة بأنها أسمى نتيجة للفضيلة الاجتماعية ، وأيد كل من الكاتبين نظريته بالرجوع الى فلسفة الأغرقي فيما يتعلق بالحرية

كانت فلسفة الكالين في المانيا ثورة على المبادئ المادية التي قررها
الحكام المستيرون في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذين تأثروا
بآراء لوك وهيوم وفرجسون، وكتب هولباش يمجّد العرفان ويعجب بما
وصل اليه الانسان من التقدم والمدنية، ولما جاء روسو عارض هذه الآراء
وطلب الرجوع إلى الحالة الطبيعية الأولى، وقال إن قيمة الانسان لا تتوقف
على ذكائه ومقدار تقدمه في العرفان بل على ما يتحلى به من الفضيلة الخلقية،
وتأثر فريق الخلقين بهذا الرأي واشتهر منهم في المانيا كاذت وفشت
وفون همبوليد وهجل

٢ — الكالين الألمان:

لم يشترك امانويل كانت (Immanuel Kant) (١٧٢٤ — ١٨٠٤)
اشتراكا فعليا في الحياة السياسية العملية، ولكنه كان مهتما بمجواتث الثورتين
الامريكية والفرنسية اهتماما شديدا كما أنه كان متتبعا لأحوال السياسية
في انجلترا، ولا تعتبر كتاباته أنها أضافت شيئا جديدا إلى النظريات السياسية
إذ أخذ مبادئه السياسية من روسو ومنتسكيو، وحلل النظريات السياسية
الأساسية مبتعداً عن المسائل العملية في السياسة والادارة، واعتنق الألمان
مبادئه فتقدمت الآراء الحرة، وتضاعفت الجهود لنيل الحكومة
النيابية والوحدة القومية

قال كاذت إن الناس أحرار ومتساوون طبيعة، وإن الدولة تعاقد بين
الأفراد ووضعوا على مقتضاه حريتهم الفردية تحت كنف وفي رعاية
الجماعة البشرية، ورفض فكرة وجود التعاقد تاريخيا، وقال إن الأمة
مصدر السلطة العليا، وإن ارادتها العامة هي مصدر القانون، ولا يكون
القانون عادلا إلا اذا اعترف به الجميع وافقوا عليه، وإن قيام الدستور في

الدولة علامة على استتبابها ومظهر من مظاهر الارادة العامة ، وإن وظيفة الدولة هي التشريع والتنفيذ والقضاء ، وقال إن الفصل بين السلطات ضروري للحرية ، ثم تناول أنواع الدول وقال عنها إما أن تكون او تقرأطية وإما أن تكون ارستقراطية وإما أن تكون ديمقراطية ، أما الحكومات فقد تكون استبدادية أو جمهورية على حسب تطبيقها لمبدأ الفصل بين السلطات ، وقد يمثل سلطات الشعب نواب منتخبون أو ملك وطائفة من الأشراف ، وتأثر كانت بالأحوال في بروسيا وقال قد تنوب الحكومة الملكية عن الشعب ، وتستطيع أن تكون صاحبة السلطة العليا في البلاد ميز كانت فلسفياً بين المثل الأعلى من الدول وبين الدول الموجودة فعلاً وخلص النوعين فقال عن النوع الاول أنه تكون بمقتضى اتفاق اختياري واستندت السلطة العليا فيه على الارادة العامة ، أما النوع الثاني وهو الدولة العملية فقد تكونت تاريخياً وتستند على القوة والعقل ، ويتولى حكمها تنفيذ السلطة العليا فيها وهم اصحابها ، وانكر حق الفرد في الثورة متأثراً بتطرف حوادث الثورة الفرنسية ، وقال يجب أن تقوم الانقلابات الدستورية بالطريقة القانونية بوساطة الحاكم نفسه ، وكان من المؤيدين للنظام والقانون وقال عن القانون إنه مظهر الارادة العامة للأفراد ، إذ للفرد حق الارادة وله حق الحرية في تقييد هذه الارادة بالخضوع والرضوخ الى القانون ، بحث كانت بعد ذلك في العلاقات الدولية وقال إن نظام التوازن الدولي الذي تتبعه اوربا لا ينتج سلاماً دائماً بينها ، إذ لا تستطيع اية دولة منها أن تكون مستقلة تمام الاستقلال من الوجة الخارجية عن غيرها من الدول ، وتنبأ بخضوع الدولة الى ارادة عصبة من الامم الاوربية لأن الارادة الالهية ترغب في جعل البشر أمة واحدة ، ووصف علاجاً للفوضى التي تسود

اوربا بايجاد نظام دولى مبنى على الحق والقانون العام يجب على كل دولة ان تخضع لاحكامه وتطيعها، وكان من القائلين بأن الاحوال الاقتصادية ستدفع الناس الى تجنب الحروب بسبب مارآه من الصعوبات المالية التى حلت بالمانيا من جراء حرب السنين السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) وحروب نابليون بعد ذلك

اتفق جوهان فشت (Johann Fichte) (١٧٦٢-١٨٢٤) مع كانت فى فلسفته الكمالية، وفى اعتقاده بأن عالم الفكر يمثل الحقيقة اكثر مما يمثلها عالم الحس، ولكنه كان اكثر اهتماما منه بمسائل السياسة العملية، واكثر تأثرا بما وقع لبروسيا من المحن بسبب حروب نابليون وغزوه لها، وتبع فى الرسائل الاولى التى كتبها آراء روسو فى الحرية والفردية، واكد الحق الطبيعى وحقوق الافراد وسيادة الشعب، أما فى الرسائل التى كتبها بعد ذلك فقد اكد خطر شأن الدولة القومية، وايد اشراف الحكومة على المرافق الحيوية فى البلاد

قال فشت فى رسائله الاولى متفقاً مع كانت إن حرية الافراد مقيدة بحرية الآخرين، وان إرادتهم كونت الارادة العامة بوساطة عقدا اجتماعى، ولكنه رفض فكرة وجود حالة طبيعة سياسية قبل تكوين الدولة، وقال إن الدولة نظام طبيعى لوجود البشر، وقسم العقد الاجتماعى ثلاثة أقسام: التعاقد العقارى وهو الذى اتفق الناس بمقتضاه على ان يقيدوا حريتهم فى العمل فى عالم الحس الخارجى، والتعاقد الواقى وهو الذى اتفقوا بمقتضاه ان ينفذوا بالقوة التعاقد الاول، والتعاقد الاتحادى وهو الذى اتفقوا على حسبه أن يكونوا دولة صاحبة سيادة، وله سلطة عليا كى تستطيع تنفيذ شروط العقود السابقة، ولا تتدخل فى حرية الافراد إلا بالقدر الذى يمنع اعتداء القوى على الضعيف

اعطى فشت في رسائله الاخيرة سلطة اكثر اتساعا للدولة قائلًا إن الملكية الفردية لا تستطيع أن تقوم إلا بقيام الدولة، وإن وظيفة الدولة هي حماية هذه الملكية والمحافظة عليها واعطاء كل فرد ما يستحق من هذه الملكية، ثم قال متأثراً بأحوال المانيا الاقتصادية والسياسية إن كل دولة يجب أن تكون مستقلة عما عداها من الوجهة الاقتصادية، وعلى الدولة أن توزع سكانها بين ثلاث طبقات وهي طبقة المزارعين والصناع والتجار وهي الطبقات المنتجة، وعليها أن تحدد الأثمان، وأن يعطى كل فرد ما يستحقه من الثروة الاهلية، وطلب من الدولة ان تتجنب بقدر الاستطاعة التجارة الخارجية، وأن تقوم بها الحكومة اذا دعت اليها الضرورة، وعارض نظام التجارة الحرة التي كانت تتبعه إنجلترا إذ ذلك، وانتقده انتقاداً مرا، وقال إن التنافس التجارى والاقتصادى بين الدول هو سبب البلاء وأس الحروب ويجب الابتعاد عنه، وقال إن لكل دولة نصيباً في تقدم المدنية العالمية، كما أن لكل فرد نصيباً خاصاً في تقدم الدولة التي ينتسب اليها

غلبت بروسيا على أمرها في حروبها مع نابليون ورأى فشت أن سبب ذلك يرجع الى نقص في الاحساس السياسى بين الالمان، ولذلك دعا بنى وطنه أن يعملوا على توحيد ألمانيا إذ في توحيدها نجاة ورفعة لشأنها بين دول العالم، وطلب من الحكومة للوصول الى هذه الغاية أن تتولى تدريب الشعب من الوجهتين الخلقية والعلمية، وقد أقر مخالفاً كانت حق الشعب في الثورة، اذا رأى استبداداً من جانب الحكام ومخالفة لقواعد الدستور، واقترح إقامة هيئة من شيوخ الأمة (Abody of Ephors) يكون وظيفتها الوحيدة الاشراف على تنفيذ الدستور، وايجاد وسيلة لتنفيذ رغبة الشعب في حالة المخالفة

بلغت النظرية الكمالية السياسية غايتها في ألمانيا بالرسائل التي كتبها ونشرها جورج وهلم هجل (Georg Wilhelm Hegel) (١٧٧٠-١٨٣١) فإنه كتب رسائله السياسية بعد سقوط نابليون وإعادة الملكيات الساقطة الى عروشها، وانتشار الروح الرجعية في أوروبا، وقال عن الدولة إنها نمو طبيعي مخالفًا لنظرية العقد الاجتماعي، وأنكر وجود الايرادات الفردية، وقال أنه لا وجود للفرد إلا بالدولة، وأن حياته الكاملة لا يبلغها إلا إذا خضع للإرادة العامة، وأن الفرد وجد للدولة، وأن الدولة تملك السلطة العليا بصفتها شخصية قضائية، ولا توجد السلطة العليا في الأشخاص مجتمعين من غير الحاكم عليهم. وقال إن الحاكم يمثل الشخصية القضائية للدولة، وعلى ذلك فإنه يملك السلطة العليا، وفضل الملكية الدستورية على الديمقراطية، ثم تناول الدساتير وقال يجب أن تكون نموًا تاريخيًا في كل دولة، ولم يقر المحاولات التي تقوم بها الدول لتشريع وسن الدساتير، وعارض نظرية فصل السلطات، وقال إن الملك والسلطة التنفيذية يجب أن يشتركا في الشؤون التشريعية حتى يحتفظ بالوحدة الحية لإرادة الدولة

كتب هجل في العلاقات الخارجية للدولة وقال إن كل دولة مستقلة، ولا تخضع لأي قانون غير قانون إرادتها، وأد الفردية الكاملة لكل دولة بين باقي الدول، وقال إن القواعد الخلقية العادية التي يتبعها الافراد في معاملة بعضهم بعضًا لا يمكن اتباعها في علاقات الدول، وإن الاتفاقات التي تعقدها الدول والحكومات مؤقتة اذ كان الغرض من المعاهدة الوصول الى مصلحة الدولة الذاتية، فاذا لم تتحقق هذه المصلحة بسبب تغيير الاحوال يجب اهمال شروط المعاهدة، وقال عن الحرب بأنها ضرورية لحفظ كيان الدولة، وفي نظره كان السلام الدائم من أسباب الفساد الداخلي، وأن الحرب الناجحة تمنع القلاقل في الداخل، وتقوى الدولة داخليا وخارجيا، وطلب وجود فئة من

الأشخاص الممتازين بشجاعتهم ليتفرغوا للحروب ويكونوا على استعداد لتضحية أنفسهم في سبيل نصره الدولة، والعمل على رفعتها. هذا وقد اتفق مع فشت في الاعتقاد بأن لكل دولة روحا خاصة بها وأنها أضافت بأعمالها وتاريخها شيئا الى الحضارة العالمية إذ يوجد في كل عصر شعب يمثل هذه الحضارة العالمية، وقال إن الحرية الكاملة هي الهدف الذي تعمل كل دولة للوصول اليه، وهي تمر بأربعة ادوار وهي تتطور سياسيا: الدور الشرقى وكان حاكم الدولة ملكا مستبدا مطلق التصرف، ودور الاغريق والرومان وكان حاكم الدولة مقيدا بعض التقييد وتمتع البعض بالحرية، والدور الالمانى وكانت الدولة فيه دستورية تتمتع الجميع فيها بالحرية، وكان معجبا بنظم بلاده في عصره، ووصفها بأنه اسماى ما وصل اليه الانسان من الحضارة والمدنية

أما فون ولهم همبولد (Wilhelm von Humboldt) (١٧٦٧-١٨٣٥) فانه خالف كانت وهجل في آرائهما عن الدولة، وقال إن الدولة تكونت بمقتضى تعاقدين الافراد للوصول الى مصلحتهم العامة، وانها ليست الغاية الوحيدة التي تتطلبها الأناسان بل احدى الوسائل التي يعمل النوع الانسانى لتحقيقها حتى يصل الى درجة الكمال التي ينشدها، وطلب من الدولة أن تعطى الفرد نصيبا وافرا من الحرية والاستقلال في العمل، وتكون وظيفتها مقصورة على منع العوائق التي تعرقل تقدم الافراد، ومنع الاعتداء من جانب بعضهم على البعض الآخر، وتشرف اشرفا معنويا لافعليا على الاعمال اذ تدخلها يؤدي الى عدم التقدم ووقوف حركة الابتكار عند الافراد، وعليها أن تدافع عن صوالح أعضائها ضد الاعتداء الاجنبى وان تنشر لواء العدل بين ربوعها. هذا وقد أخذ هذا الكاتب اراءه ومبادئه من الكتاب الذين سبقوه أو عاصروه، فاخذ من ملتون ولوك وفولتير

ومن الطبيعيين والاقتصاديين ، وكان يكره الديمقراطية على الرغم من مناصرته
للفردية ، كما أنه عارض حق الفرد في الثورة ، وفي اواخر أيامه تعين وزيراً
للمعارف في بروسيا واتجه سياسة وهو في الحكومة تخالف المبادئ الفلسفية
والسياسية التي نادى بها وهو غير موظف

اتخذ هؤلاء الكتاب الألمان الفكر البحت أساساً لنظرياتهم ومبادئهم ،
وأهملوا الواقع والمشاهد أمامهم ، وخالفوا مبادئ الثورة الفرنسية ،
ومجدوا القومية الأهلية ، وعظموا الشعب الألماني ، وبنوا بكتابتهم بين بنى
أوطانهم روح العظمة ، وعلوهم كيف يعملون على توحيد ألمانيا ، وكيف
يطلبون تنفيذ الاشتراكية الحكومية ، ومهدوا السبيل أمام الكتاب السياسيين
الذين جاءوا بعدهم ولقنوا الشعب الألماني أن يطلب مكاناً لا ثقاً به تحت
الشمس وأن يعمل على أن يكون سيد الجميع وفوق الجميع

٣ — الكاليون الانجليز :

ظهرت الفلسفة السياسية التي تنشده الكال وتتطلب المثل الأعلى في
انجلترا في القرن التاسع عشر ، واستقى كتابها آراءهم من المصادر الاغريقية ،
ومن كتابات روسو ومن آراء الكاليين الألمان ، وقد اشتهر من هؤلاء
الكتاب ت. هـ. جرين (T. H. Green) (١٨٣٦ - ١٨٨٢)
و ف. هـ. برادلي (F. H. Bradley) (١٨٤٦ - ٢) و ب. بوزنكيه
(B. Bozanquet) (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وكانت جامعة اكسفورد
مهدياً لهذه الفلسفة ، حيث كانت تدرس فيها جمهورية افلاطون ، وكتاب
الأخلاق لارسطاطاليس ، ومنها عرف طلاب هذه الجامعة أن الانسان
بطبعه عضو في مجتمع سياسي ، وأن الدولة كائن حي لها إرادتها ،

ووجدت لترقية الصالح العام، ووظيفتها هي توفير الحياة السعيدة، واعتنق هؤلاء الفلاسفة مبادئ روسو التي بحثت في الإرادة والحرية كما فسرها الكاليون الالمان، ولكنهم عدلوا في مواضع كثيرة، اذ خالفوا الالمان في مبادئهم عن الملكية المطلقة، وفي ميلهم لاهمال الوجهة الخلقية في معاملاتهم الدولية، وكان كانت وهجل يكرهان الحكومة النيابية والنظم الحكومية الانجليزية، كما أن تعظيم هجل للحكومة وسلطانها خالف حب الانجليز للحرية، ولذلك قبل الكاليون الانجليز مبادئ زملائهم الالمان بنوع من الحذر، وكان ميلهم لمبادئ كانت أشد من ميلهم الى آراء هجل ونظرياته. هذا وتعتبر الفلسفة الكالية الانجليزية مضادة لمبادئ النفعيين وتعظيمهم للفردية المادية، وعملت على تجديد الثقة في الدولة بسبب ما أصاب الافراد من الضنك المالى والعسر الاقتصادى الذى نشأ عن سياسة « اتركه يعمل»، وطلبت التدخل الحكومى لمصلحة الفقراء الذين أرهقهم أرباب رؤوس الاموال، ونظرت إلى الدولة بأنها مسؤولة عن حقوق الافراد، ومطالبة بالعمل على حفظها وحمايتها، كما أنها اتخذت الأخلاق والسياسة مرتبطين أساسا لنظرياتها

ابتدأ جرین، وقد ألقى محاضرات في مبادئ الواجبات السياسية بين عامى ١٨٧٩ و ١٨٨٠ ومحاضرات في التشريع الحر وحرية التعاقد في سنة ١٨٨١، رسائله السياسية بالمبدأ القائل بأن الدولة رقى طبيعى، وأن غرضها خلقى فى مبناه ومعناه، وأن الحقوق الفردية لم تكن نتيجة مساومة وتعاقد بل هى مظهر ضرورى للإرادة الخلقية الحرة يمثله القانون، وأن السلطة العليا هى القوة التى تضمن الحقوق، وتحافظ على الحرية وتحيطها بسياج متين، وميز بين الحقوق القضائية والحقوق المعنوية، واعترف بأن

القانون لا يمثل المبادئ الخلقية الكاملة على الوجه الاكمل، وفضل تقييد الدولة وجعل عملها مقصورا على إزالة العوائق التي تعرقل سير الحرية، وشجع التعاون الاشتراكي بين الافراد، ورحب بفكرة تكوين دولة عالمية تعاهدية تحفظ فيها حقوق كل دولة بطريقة محدودة ومعينة، واعتبر الحرب أمرا غير مرغوب فيه، وأن قيامها علامة على نقص في نظام الدولة، وطلب من الدولة أن تعمم التعليم بصفة الزامية، وأن تنظم بيع المشروبات الروحية وتجارتها، وأن تراقب نظام الملكية، وأن تحافظ على أملاك الفرد ومتاعه، والخلاصة أن فلسفته السياسية كانت مزيجا من مبادئ النفعيين ومبادئ الكمالين الالمان

مال الكاليون من جماعة اكسفورد الى رأى هجل في الدولة واعتبارها غاية في ذاتها مطلقة في سلطاتها العليا، وقال برادلي إن الدولة كائن معنوي وتمثل ارادتها الاستقامة الاجتماعية، وإن افرادها وقد خلقوا فيها مدينون لها بشخصياتهم التي هي نتيجة لنظمتها وروح وجودها، وإن واجب الفرد الخلقى هو قيامه بما يجب عليه نحوها على وجه كامل، وإن إرادات الافراد مجتمعة كونت روح الدولة، وإن النظم والقوانين هي مظهر هذه الارادات وتمثلها. أما بوزنكيه فقد قال إن الدولة لها شخصية وذاتية وإرادة خاصة بها دون سواها، وانها سيطرت على الارادات الفردية وكونت منها إرادة عامة، واعتنق مبادئ هجل القائلة بان الدولة لا تتقيد بالقواعد الخلقية الفردية، ولا بالحقوق والواجبات التي تفرضها على اعضائها، وأكد قيمة الدولة القومية بروحها الالهية الممتازة، ورفع كما فعل الكاليون الالمان الدولة على الفرد، وقال عنها أنها أسمى ما وصل اليه النظام البشرى، وبالجمله فان فلسفة هؤلاء

الكتاب شجعت الحكومة الارستقراطية، وايدت الحكمة المركزية
القوية، وناصرت توسيع اختصاصها، وعاضدت الروح العسكرية والميل
الى السيطرة والاستعمار، مما أدى الى قيام طائفة أخرى من الكتاب تشد
أزر المؤسسات الاشتراكية، وتحث على توزيع السلطة وتعمل على تقليل
شأن السيطرة الحكومية



الباب الثامن عشر

النظريات السياسية الرجعية بعد الثورات

١ - الطبيعة العامة للحركات الرجعية :

أيدت فرنسا بوجه عام سلطة نابليون المركزية، وأحبه الفرنسيون الذين أرادوا امتداد نفوذ فرنسا واتساع سلطانها، والتف السكل حوله حتى يعيد إلى البلاد سلامها الداخلي ورخاءها المادي، فاستطاع أن يرتقى عرشها أمبراطورا، ويصلح نظمها المالية والادارية، ثم سخر قواتها في بسط نفوذه على ممالك أوروبا وامارتها، وأثار الحروب على الممالك التي اعترضت تنفيذ مطامعه وغزاها بالجيوش وانتصر عليها في معارك فاصلة، وأصبحت حكومته بفضل انتصاراته العسكرية مطلقة مستبدة، وأحييت المبادئ الملكية التي كانت الثورة قضت عليها، ولكن لما شعرت القوميات المختلفة أن نابليون يعمل على إذلالها سياسيا واقتصاديا اجتمعت بزعامة إنجلترا وكونت الحلف تلو الحلف ونازلته في ميدان القتال حتى صرعه في ميدان وترلو في سنة ١٨١٥، واجتمع مندوبوها في مدينة فينا عقب خذلانه الاوول في موقعة ليزج ليقرورا تعديل خريطة أوروبا بعد غزواته، ولينظروا في أمر الملوك المخلوعين والامراء المطرودين من على عروشهم، وكأنت إنجلترا والروسيا وبروسيا والنمسا هي الممالك الرئيسية في المؤتمر، وتأثر مندوبوها بالروح الرجعية، وكان جل اهتمامهم موجهها الى تقسيم الغنائم والاسلاب بين المنتصرين غير مراعين مبادئ القومية الأهلية أو السيادة الشعبية، وكان المؤتمر يرغب جهدا لاطاقة اعادة النظام الملكي الى دول أوروبا التي حرمتها، والى

اعادة النظم الحكومية التي كانت هذه الدول تتمشى على مقتضاها قبل قيام الثورة الكبرى ، وتكون الحلف المقدس من روسيا وبروسيا والنمسا لمنع قيام الحركات الثورية في دول أوروبا ، ويعرقل سير الافكار الثورية وتقدمها ، وكانت إنجلترا لا تعطف على سياسة هذا الحلف الرجعية لأن مبادئه التجارية المقيدة ، ونظرياته السياسية في الملكية المقدسة خالفت سياستها الحرة وحكومتها الدستورية وملكيته المقيدة ، والتفتت الى مصالحها الذاتية وسياستها الاستعمارية بعد ان زال عنها الخطر من جراء سياسة نابليون الامبراطورية

لم يستطع السياسيون المشتركون في المؤتمر على الرغم من مبادئهم الرجعية اغفال بعض التغييرات التي نشأت عن الثورة الفرنسية وحروب نابليون ، فانهم لم يقدروا على اعادة الدولة الرومانية المقدسة التي قضى عليها نابليون عام ١٨٠٦ ، كما أنهم لم يستطيعوا إعادة أملاك الكنيسة في ألمانيا الى سابق عهدها ، ولا إعادة أمارات ألمانيا ومدنها المستقلة الى ما كانت عليه قبل غزو نابليون لها ، ولقد كان أثر قانون نابليون بمبادئه الحرة شديدا في دول قارة أوروبا ، وأصبحت عادة تسطير الدساتير من العادات المقبولة والمحجوبة بين الشعوب والقوميات المختلفة ، وترقبت الأحزاب الحرة الفرصة لتقوم في وجه الرجعيين ، وتنفذ الدساتير الممنوحة بعد تعديلها وتوسع دوائر اختصاصها ، وقد وجه الحلف المقدس نداءً الى ملوك أوروبا وأمرائها يعتبر وثيقة سياسية خطيرة الشأن ، يتعهد فيه أعضاؤه بأن يسيروا في أحكامهم على مقتضى التعاليم المسيحية العادلة ، وأن يكونوا في معاملتهم لرعائاهم والدول الاجنبية على وفق أوامر الدين المقدس ، ولكنهم اتخذوا هذا الحلف سلاحا يحاربون به المبادئ الحرة ، ويعملون على اخماد انفس الحركات الشعبية التي قامت لتحقيق التوحيد القومي ، ونيل الحرية والاستقلال

انقسم فريق الرجعيين الذين عارضوا المبادئ الفلسفية للشورة الى جماعات عديدة منها ، المدرسة التاريخية وقد هاجمت الفكرة القائلة بأن الدولة تكوين صناعي منظم ، وان النظم السياسية من صنع الارادة ، وقالت إن الدولة نتيجة لنمو تاريخي وليست نتيجة تعاقد بين الافراد ، وقد اشتهر من اعضاء هذا المذهب برك في انجلترا وسافيني (Savigny) في المانيا ، ومنها جماعة الكمالين الذين قالوا بأن الدولة أساسها الضرورة الخلقية وليس الاختيار المنظم ، واكدوا فوق الارادة العامة للدولة على ارادة الافراد المستقلة ، ومثل هذا الرأي كانت وفشت وهجل واتباعهم وتلاميذهم ، ومنها جماعة الفقهاء الدينيين الذين عملوا على احياء النظرية الدينية ، وقالوا إن الله مصدر السلطة العليا في الدولة إذ أن القوة الانسانية غير كافية للحكم فيها ، وإن الدولة تكونت بامر من الله وليس بتعاقد بين الافراد ، ومثل هذا الرأي دى ميستر (De maistre) والمركيز دى بونلد (Marquis de Bonald) في فرنسا واستاهل في المانيا ، وكانت هناك جماعة أخرى تقول بنظرية الأرتوانكرت نظرية العقد الاجتماعي ، وقالت إن منشأ الدول وأصلها ناجم عن الملكية العقارية للافراد والجماعات ، واشتهر من القائلين بهذا الرأي الكاتب السويسري المسمى لدويج فون هولر

مالت كل هذه الجماعات الى المبادئ الرجعية والنظريات المحافظة ، وايدت السلطة وعارضت الاصلاح ، واكدت قيمة النظام واستقرار الحالة ، وفي انجلترا ظهر فريق رجعي قوى يسمى فريق النفعيين اشتهر من أعضائه هيوم وبنتام ومل ، وقد رفض فكرة العقد الاجتماعي ، واتبع الفكرة الايجابية في الشؤون التشريعية ، والمبادئ السادية في الأخلاق ، وقال إن الناس يخضعون للسلطة لاعتناق بينهم بمحض رغبتهم بل لأنهم يرون أن سعادتهم لا تتحقق إلا بهذه الوسيلة

٢ — الافكار الرجعية في امريكا:

قام فريق من الساسة الامر يكان بعد انقضاء زمن الثورة يطلب تقييد السلطة الشعبية، وينشد حكومة قوية حتى تستطيع حماية الافراد وممتلكاتهم وحقوقهم، وكانت الافكار الثورية لا تزال تتملك النفوس وتلبس الرءوس. وإن وثيقة اعلان الاستقلال وما اشتملت عليه من مبادئ ماهي إلا مظهر لتلك الافكار إذ أقرت حق الفرد في المقاومة والثورة، ومبدأ تقييد الحكومة لأنها ضرر يخشى، وأيدت السلطة الشعبية تأييداً تاماً، واعترفت بنظرية الفصل بين السلطات، وقبلت الانتخابات السنوية لهيئات المجالس النيابية، ولكن الحوادث التي وقعت في امريكا بين سنتي ١٧٧٦ و ١٧٨٧ جعلت الامر يكان يعدلون آراءهم الثورية، ويخضعون لمبادئ زعماء سياسيين يخالفون من سبقوهم في طريقة التفكير ووجهات النظر السياسية كي ينشلوا امريكا من الفوضى المالية التي وقعت فيها بعد الاستقلال، ويعملوا على تقوية الحكومة، ويديروا شئون الولايات من الوجهة الخارجية، وينقذوا البلاد من خطر الثورة الاجتماعية، ويعيدوا اليها الأمن والطمأنينة ويحافظوا على حقوق الدائنين، ويشجعوا الصناعة والتجارة، وقد اشتهر من الكتاب الذين نادوا بهذه الآراء كاتبان وهما جون آدمز (John Adams) واسكندر هملتون (Alex . Hamilton)

كان جون آدمز من المتحمسين لمبادئ الثورة عند بدء قيامها، ولكنه تأثر بالحوادث التي وقعت في البلاد بعد الاستقلال، وعدل آراءه الأولى وطلب حكومة قوية، وأيد المبادئ الارستقراطية، وأنكر المساواة بين الناس، وقال إن النسب والثروة والتعليم سببت الفوارق بين الافراد وخلقت

أرستقراطية طبيعية، ونظر الى الحكومات الشعبية نظرة شك وريبة، وطلب تقييد سلطة الجماهير بمختلف القيود، و نادى بوجود قيام نظام ثنائى للمجالس النيابية، مجلس يمثل الشعب، وآخر يمثل الارستقراطية فى البلاد، وتكون وظيفة المجلسين التشريع، وطلب قيام سلطة تنفيذية قوية تدير شئون البلاد، وتفصل فى المشاكل التى تنشأ بين المجلسين

أما هممتون فقد اتفق مع آدمز فى المطالبة بوضع السلطة فى أيدي أبناء الأسر العريقة فى النسب، ولكنه فاق زميله فى المطالبة بحكومة قوية، وكان من المعارضين للبادئ الديمقراطية، ومن المعجبين بنظام الحكومة الانجليزية، وطلب تطبيقه فى أمريكا، واقترح سلطة تنفيذية يستمر أفرادها متولين السلطة طول حياتهم، ويكون لهذه السلطة حق إقرار القوانين أو رفضها، وطلب قصر حقوق الانتخاب على الملاك، وشجع فكرة قيام جيش قوى، وعمل على ترقية الصناعة والتجارة

تأثرت الولايات الأمريكية فى تقدمها الدستورى وفى سياستها الخارجية بما وقع من الحوادث فى أوربا، ولما ابتاعت مقاطعة لوزيانا من نابليون اشتد ساعد الحكومة المركزية، ولما رأت التقدم الاستعمارى للروسيا على شواطئ المحيط الهادى بعد سقوط نابليون، ورأت محاولة الحلف المقدس العمل على إعادة الجمهوريات اللاتينية الأمريكية الى سابق خضوعها لاسبانيا والبرتغال نشرت بين العالم مبدأ منرو القائل بمنع التدخل الاوروبى فى شئون الامريكى، وتحريم الأستعمار الجديد فى أمريكا، وقد أيدت انجلترا أمريكا فى هذا الموقف لأنها كانت تكره السياسة الرجعية التى اتبعها الحلف المقدس، كما أنها كانت تستفيد باتباع سياسة التجارة الحرة مع الجمهوريات الأمريكية الجديدة، ثم اختطت هذه الدولة الفتية لنفسها سياسة الأبتعاد عن مشا كل

أوروبا، والعزلة عن حوادثها السياسية بسبب موقعها الجغرافي، ومخالفة مبادئها السياسية لمبادئ أوروبا، كما أنها رأت أن تتبع سياسة التجارة المحمية حتى تشجع الصناعات القومية في بلادها، وقد استطاعت أن تحافظ على اتباع سياستها وتبتعد عن المشاكل الأوروبية حتى أواخر القرن التاسع عشر تقريبا عندما اشتبكت في حرب مع اسبانيا في سنة ١٨٩٨ وطردتها من مستعمراتها في المحيط الهادى، ووجهت جل اهتمامها الى ترقية مواردها الطبيعية، وعملت على تقدم صناعتها وبجارتها ومدنها

٣ - الافكار الرجعية فى أوروبا:

كره الغرييون مبادئ الثورة الفرنسية بعد سقوط نابليون، واتهموها بالبعد عن قواعد الدين، واتهمز رجال الدين الكاثوليك هذه الفرصة وكتبوا الرسائل الرجعية ونشروها بين الناس، وقد اشتهر من هؤلاء كتاب فرنسا الكاثوليك وهم يوسف دى ميستر (١٧٥٣-١٨٢١) والمركيز دى يونالد (١٧٥٤-١٨٤٠) وروبرت دى لامينيه (Robert de Lamennais) (١٧٨٢-١٨٤٥) فأنهم دافعوا عن حقوق الاشراف المنفيين بسبب الثورة، وعارضوا المبادئ الثورية، وانكروا معاملتها للكنيسة، ورفضوا سياسة نابليون نحوها، واعتبروا حوادث الثورة ومبادئها مؤدية للفوضى، وطلبوا الرجوع الى النظام الملكى القوى، وعملوا على تخليص الكنيسة من رقابة الحكومة المدنية وإعادتها الى رقابة البابا وسلطته، وأيدوا مذهب بوزيه القائل بان السلطة كلها مستمدة من الله، وناصروا الملكية المقدسة ونظرية التفويض الالهى، وقالوا إن رجوع أسرة البربون الى العرش معناه رجوع البلاد الى حظيرة الله بعد خروجها منها فى أيام الثورة

قال دى ميسنر إن تطبيق العقل البشرى على سن الدساتير وتشريع القوانين عمل غير صائب ، ويجب أن تكون القوانين والنظم رقيا طبيعيا تنطبق على العادات والتقاليد ، أما هذه الدساتير المسنونة والقوانين المشتركة فى أعمال صناعية مصيرها الفشل اذ لا تكون الأمة بوساطة دستور ديمقراطى ، كما أنها لا تنال الحرية بوساطة قانون كقانون حقوق الإنسان ، وقد استهزأ بجميع الدساتير والوثائق المكتوبة فى كل من أمريكا وفرنسا ، وقال كما رأى منتسكيو إن القوانين يجب أن تتمشى مع الزمن ، وتنبع من حاجات الناس و رغباتهم فى كل زمن يعيشون فيه ، وايد رأيه هذا بأمثلة تاريخية كثيرة ، ولكن يؤخذ عليه أن سياسته الفلسفية كانت شديدة فى رجوعيتها ، اذ أراد أن يرجع بالعالم الى السياسة الدينية التى انقضت بانقضاء القرون الوسطى

بحث المركز دى بونالد الدولة من وجهة السبب والوسيلة والمسبب وقال إن الاسرة والكنيسة والحكومة تمثل مظاهر السلطة العليا الثلاث ، و محتاج إلى وزارة تنفذ إرادتها ، وإلى شعب يطيع هذه الارادة ، وإن السلطة العليا آتية من الله ، وإن الملك هو الذى يمثلها فى الدولة ، أما النبلاء فهم وكلاؤها وعليهم خدمة الدولة والعمل على مصالحها ، وعلى الشعب الطاعة التامة ، واعتبر الحقوق الطبيعية أحلاما وهمية ، وقال إن الفوارق بين الناس وعدم المساواة بين طبقاتهم أمر طبيعى ، وإن المجهودات التى يبذلونها فى إقامة نظم جديدة و سن دساتير ضائعة وغير مشمرة ، وعليهم أن يتبعوا تعاليم الكتاب المقدس ، ويقتدوا بالتقاليد القديمة ، وقال إن التغيير والتجديد مضران بالدولة ، وإن الوحدة الدينية والسياسية أمر لا بد منه لوجودها وارتقاءها ، ويعتبر هذا الكاتب متأخرا فى آرائه رجعيا فى مبادئه مثلا لنظريات القرن السابع عشر ومذاهبه السياسية

أما لامنيه فقد عارض أيضاً نظرية الفردية التي سادت في عصره، وقال يجب أن تستمد السلطة من الدين، وكره المجهودات التي بذلها نابليون لاستخدام الكنيسة للوصول الى أغراضه السياسية، وانتقد الفكرة التعاهدية بين الكنيسة والدولة بعد عودة الملكية إلى فرنسا، وطلب أن تكون الكنيسة مستقلة لا تخضع إلا لسلطة البابوية في رومية، واشتغل جهد طاقته حتى يحرر الكنيسة من رقابة الدولة، ولما لم ينجح بسبب ضعف البابا والأحوال التي احاطت بالملكية في فرنسا رجع إلى الشعب وطلب حرية الفكر والتعليم، ومال إلى الشيوعية في أواخر أيام حياته

كتب مشرع الماني من أهل سويسرا يسمى لدويج فون هولر (Ludwig Von Haller) (١٧٦٨-١٧٥٤) يعارض نظرية العقد الأجماعي، وقال إن مبادئه سببت الثورات التي قامت في أوروبا، وإن الفوارق بين الطبقات والافراد طبيعية إذ خلقت طائفة تحكم وأخرى تكون محكومة، ولا تأتي السلطة بذلك عن طريق رضا المحكومين بل عن طريق الطبيعة منحة من الله، وانتقد الفكرة التي تعظم الدولة وتمجدها، وقال إن الناس اجتمعت بدافع تبادل المنفعة، وإن هناك نوعين من الدول وهما الملكية والجمهورية، نشأ النوع الاول عن اجتماع فريق من الافراد والتفاهم حول فرد اشتهر بالكفاية والقوة، ونشأ النوع الثاني عن اجتماع فريق من الأفراد متساوين في الكفاية والقوة، وقال إن الملك يتقيد بالقانون الخلقى، وهو قانون الله، وإن العوامل التي تؤدي إلى النظام الملكي هي الملكية العقارية والانتصارات العسكرية والرياسة الدينية، وإن وظيفة الحاكم هي العمل على حماية الدولة من شر أعدائها الخارجين، وعلى زيادة الثروة الأهلية، وعلى ترقية الدين والعلم والفن

ظهر فريق آخر من الكتاب امثال ه. ا. تين (H. A. Taine) وكان فياسوفا ومؤرخا فرنسيا و ف. ج. ستاهل (F. G. Stahl) المشرع الالماني عارض فلسفة الحقوق الطبيعية، وانتقد أولها قانون الاعتراف بحقوق الإنسان، وقال إن الثورة تؤدي إلى الفوضى وحكم الغوغاء، وهاجم الثاني النظريات الفرنسية الثورية، واعتبر الدولة شخصية قائمة بذاتها، وقال إن الغرض من سلطانها هو ربط الأفراد في وحدة روحية تماثل المملكة البرانية

٤ — الكنيسة والدولة في إنجلترا:

كانت العلاقة بين الكنيسة والدولة في إنجلترا واسكتلندا من أخطر المسائل التي شغلت بال المفكرين الانجليز في الربع الثاني من القرن التاسع عشر، وكانت مرتبطة الى حد ما بالحركة الرجعية في النظريات السياسية وبأحياء سلطة الكنيسة وقامت ثورة في اسكتلندا في سنة ١٨٤٣ بسبب استياء رجال الدين من التدخل الحكومي في وظائف الكنيسة، وانفصل حزب قوى عن الكنيسة الانجليزية وأسس كنيسة جديدة في تلك البلاد أطلق عليها كنيسة حزب البرسبترين الجديدة، وقد نادى هذا الحزب بالمبدأ القائل بوجود هيئتين الكنيسة والدولة، لكل منهما سلطانها ونفوذها في دائرتها الخاصة، وأنكر تدخل الدولة في أحوال الكنيسة وشؤونها، ورفض الاعتراف بسلطة الملك أو البرلمان على امتيازات الكنيسة وحقوقها وقد هب فريق من كتاب البلاط يقاوم آراء هذا الحزب ويعارض مطالبه ويقول إن الكنيسة ليس لها حقوق الا ما منحتها اياها الدولة، وأنكر وجود شخصية قضائية لها أو سلطة مستقلة ومنفصلة عن شخصية الدولة وسلطانها، وأكد سلطة البرلمان عليها. هذا وظهريين الفريقين فريق معتدل من رجال السياسة اعترف للكنيسة باستقلالها. ولكنها تخضع لنظم الدولة

ورقابتها من حيث ان الدولة هي التي منحها أملاكها ، وهي التي جعلت
مذاهبها دينها الرسمي ، واذ أرادت الكنيسة أن تتحرر من هذه الرقابة عليها
أن تخرج من محالفتها للدولة وتعلن انفصالها ، وللدولة في هذه الحالة أن تستولى
على ما منحته إياها من الاملاك والا تعترف بدينها رسميا

قامت حركة في إنجلترا تماثل شقيقها في اسكتلندا ، وكتب فريق من
العلماء في جامعة اكسفورد ينتقد حمول الكنيسة ، ويحث رجال الدين
على النهوض بها واعادة المبادئ المسيحية الأولى اليها ، ويرفض اعتداء
الدولة وتدخلها المتكرر في شؤونها الادارية ، قائلا إن الكنيسة مستقلة ،
وهي نظام قدسي ، وكان هذا الفريق رجعيا في آرائه أراد احياء النظريات
والحجج التي نادى بها الآباء الروحانيون الأوائل عند ما كانت سلطة
الكنيسة في أوج مجدها ، وانتهز الكاثوليك في إنجلترا قيام هذه الحركة
وظهور هذا الميل بين الكتاب ، وعملوا على احياء مذهبهم والاشترك في
المظاهر السياسية ، وفي سنة ١٨٢٩ أعيدت اليهم صفة الوطنية وكانوا قد
حرموها قبل ذلك ، وكانوا منقسمين الى فريقين فيما يتعلق بعلاقتهم مع الدولة
إذ اعترف فريق منهم بسيادة الدولة وسلطانها في كل الشؤون الزمنية ،
وخضعوا لهذه السلطة عن طيب خاطر ، أما الفريق الآخر فقد رفض
الاعتراف بهذه السيادة ، وكان ينظر الى البابا بأنه سيده ومولاه دون غيره
من الحكام ، وقامت في البلاد حركة قوية من جانب الكاثوليك تعمل على
احياء هذا المذهب في اثناء القرن التاسع عشر ، واعتنق الكاثوليك مذاهب
دى ميستر الفلسفية ونشروها بين أعوانهم وتلاميذهم ، وبذلوا جهدهم لاحياء
سلطة البابا ، ودلوا على أقوالهم بمختلف الحجج والبراهين التي استعملها
أنصار البابوية قديما ، وأصبح الأحياء الكاثوليك في ذلك الوقت مظهرا من
مظاهر النظريات الفلسفية والسياسية

الباب التاسع عشر

المنفعيون الانجليز

١ - الطبيعة العامة لفلسفة النفعيين :

ظهرت فلسفة النفعيين في الرسائل السياسية التي كتبها ريشارد كمبرلند (Richard Cumberland) (١٦٣٢-١٧١٩) في أثناء القرن السابع عشر، إذ قال إن المصلحة العامة هي أفضل خير تعمل له الدولة، وقال بعده فرنسيس هتشنسون (Fransis Hutcheson) (١٦٩٤-١٧٤٧) يجب أن يكون غرض الدولة توفير أعظم قسط من السعادة لأكبر عدد من أعضائها، وكانت الطريقة التي اتبعتها هذه الفلسفة هي الطريقة الاستنباطية أخذت مبادئها من التجربة والاختبار، وكان غرضها عمليا، وقالت إن الناس اجتماعيون بطبعهم، واستهزأت بالفكرة القائلة بأن الفرد وحدة مستقلة، وأكدت أنه مسوق في عمله وميوله بالوراثة والوسط الذي يعيش فيه، وقالت إن الناس مدفوعون في الحياة بعامل الرغبة للوصول إلى السعادة وتجنب الألم، وإن سعادة الفرد لا يصل إليها إلا عن طريق علاقته بغيره من الافراد، وعلى ذلك وجب تقييد حرية الجميع بوساطة التشريع، ويرى من ذلك أن الفلسفة النفعية مرتبطة تمام الارتباط بالأخلاق والسياسة من الوجهة العملية، وبعيدة عن المثل الاعلى الخلقى لأنه خيالي، ولم تبحث إلا في المبادئ المستمدة من المشاهدة والخبرة، والتي يمكن تحقيقها، وكانت تحكم على الأعمال بنتائجها، وثارَت ضد القديم الذي احترامه برك، وضد نظرية الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي، وقالت إن الدولة وجدت

لأنها ضرورية، وإن وظيفتها هي العمل على ترقية المصلحة العامة، وإذا أخفقت قوانينها في تحقيق هذه الوظيفة وجب تغييرها، ولم يبحث القائمون بها في المبادئ النظرية بل بحثوا في صعوبات الحياة وعقدها من الوجهة البشرية

سادت مبادئ هذه الفلسفة في النظريات السياسية الانجليزية بسبب الأحوال التي انتشرت في إنجلترا اذذاك، إذ أن تطرف حكم الارهاب في فرنسا والسياسة الامبراطورية التي اتبعها نابليون جعلت الانجليز يكرهون مبادئ الثورة، كما أن فريقا منهم عارض المبادئ الملتزمة التي نادى بها برك والتي أيد فيها حكم النبلاء الاغنياء، وأوجد الأثقلاب الصناعي فريقا من الصناع، وطبقة من التجار كرهت المبادئ الحرة المتطرفة التي ناصرها توماس بين، والمبادئ الفوضوية التي نادى بها جودوين، كما أنها كرهت النظام القديم وقبوه التجارية، وارادت سياسة حرة في العمل والتجارة، وشجعت الفردية واحبت الحرية، وعارضت الجمود والنحول الذي ساد إنجلترا في القرن الثامن عشر، واتجهت نحو الجديد من المبادئ، وعمت على التقدم في مضمار السياسة والصناعة والتجارة، وظهر بجانب هذه الطبقة فريق العمال الناقمين على ما وصلت اليه هالم الأتجتماعية والمعيشية، وتأسست نقابات العمال وطلبت الأصلاح والاشتراك في الشؤون السياسية، واختفت نتيجة لذلك مبادئ الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي وتحولت النظريات السياسية في إنجلترا من المبادئ الخيالية إلى المسائل العملية والأصلاحات الصناعية والاجتماعية، وصادفت الفلسفة النفعية هوى في النفوس فأقبل الناس على مبادئها واعتنقوها وعملوا على تحقيقها، وعرفوا منها أنهم يستطيعون الوصول إلى ما ينشدون من الأصلاح عن طريق التشريع البرلماني

كان دعاة هذه الفلسفة متصلين بالمسائل العملية وبالحياة العامة، وبفضل مجهوداتهم وكتابتهم اصلحت الحكومة النظام القضائي وعدلت القانون الجنائي، وأدخلت الاصلاح على المعامل والمناجم، وعدلت التصويت البرلماني والنظام النيابي، وسنت القوانين لمصلحة الفقراء والمعوزين، وألغت قوانين الغلال، والخلاصة أن النفعيين نجحوا في جذب الشعب الانجليزي وحكومته إلى مبادئهم، اذ كان جل غرضهم توفير أعظم قسط من السعادة لا كبر عدد من الافراد، وعارضوا الاستبداد والظلم، وشجعوا الحرية الفردية، واشتهر من هؤلاء الفلاسفة جرمي بنتام وجيمس مل فانهما كتبا في النظرية النفعية من الوجهة السياسية، وكتب فيها جون استوارت مل وانتقل بها من مظهرها الى مظهر آخر، وكتب في قواعدها واصولها المؤرخ جروت واسكندر بين من فحول علم النفس، اما جون اوستن فقد تناول اصولها ومبادئها من الوجهة التشريعية، وكتب فيها ريكاردو من الوجهة الاقتصادية، وبحثها كبدن وجون بریت وهما يتكلمان في التجارة الحرة ويطلبان اتباع سياستها

٢ — جرمي بنتام (١٧٤٨ — ١٨٣٢)

كان جرمي بنتام (Jeremy Bentham) زعيم المفكرين بين فريق النفعيين الانجليز، وقد اشتغل بالشؤون العامة والمسائل العملية في الفترة التي وقعت بين الثورة الأمريكية وقانون الاصلاح الذي اصدرته الحكومة الانجليزية في سنة ١٨٣٢، واظهر منذ نعومة اظفاره ميلا الى دراسة المسائل الاجتماعية العامة، وقرأ وهو في الثالثة والعشرين من عمرة رسالة برستلي في الحكومة، وتأثر بالعبارة التي وردت فيها بأن سعادة أغلبية

السكان يجب أن تكون الميزان الذي يوزن به كفاية الدولة على الحكم، وقال متأثراً بنظرية هلفيتيوس وبكاريا إن السعادة هي تمتع الانسان بالسرور وابتعاده عن مواطن الحزن والألم، وطلب ان تكون النظم الحكومية موصلة الى هذه السعادة وعاملة على توفيرها للأفراد، وكتب رسالة سياسية في سنة ١٧٨٩ قال فيها إن الانسان محكوم بعاملين، عامل الألم وعامل السرور والهناء، وان الغرائز الانسانية كلها متساوية بالطبيعة، وإن هذه الغرائز أما ان تكون حسنة او رديئة بحسب نتائجها، وان « مبدأ المنعة » هو الذي يحكم على الاعمال على حسب مناصرتها للسعادة أو معارضتها لها، وقال إن الانسان غير مرتبط بواجبات ال أشياء نظرية مثل الدولة والكنيسة والاحزاب، بل هو مرتبط بواجبات نحو غيره من الأفراد البشرية إذ أنهم هم الذين يشعرون بالسرور أو الألم

ترى بنتام تربية قانونية، وتفقه في نظرية التشريع، وبحث في الغاية منه والأغراض التي يرمى إليها، وقد ثار وهو طالب في جامعة أكسفورد على المحاضرات التي القاها بلاكستون، وانتقدها انتقاداً مرافياً سنة ١٧٧٦ عند ما نشرت، وهدم نظريات هذا الأستاذ التي مجدت النظم الانجليزية وبرهن على فساد رأيه فيما يتعلق بأصل القانون وانه نبع من تعاقد اجتماعي، وكان الانجليز المحافظون يمجدون القانون الانجليزي، ويقولون عنه إنه نمو طبيعي يتفق مع الارادة الألهية، اما هو فقد هاجمه ووصفه بأنه استبدادي وانه وسيلة صناعية استعملها الاقوياء لظلم الجهلاء وارهاقهم، وانكر كل النظريات التي قالت بأن أصل الدولة تعاقد بين الافراد، وقال إن الدولة تأسست لا على مقتضى هذا التعاقد بل على عادة الطاعة الغريزية في الافراد ووجدت لمنفعتها الظاهرة، وانكر وجود القانون الطبيعي، وقال إن القانون

هو لسان الارادة العليا للجماعة السياسية، وأمر من أوامرها، ولا يملك الأفراد أى نوع من الحقوق قبل هذا القانون، ولا يملكون أى حق قانونى لمقاومته، وقال إن الحق معناه الواجب والقيام به، وطلب وجود سلطة تستطيع تنفيذ هذه الحقوق بالقوة وتعاقب من خالفها، وان حق مقاومة السلطة العليا هو حق معنوى، وقد يكون واجبا معنويا فى حالة زيادة المنفعة من استعماله على المضار التى تنشأ عن الثورة، ثم تناول الدستور الأتجلىزى ووصفه بالنقص، وطلب تعميم حق التصويت بين الرجال الراشدين وايد فكرة البرلمانات السنوية وطلب أن يكون التصويت سريا، وعارض نظام الملكية فى إنجلترا ونظام مجلس اللوردات وقال إن أفضل أنواع الحكومات هو الحكومة الجمهورية ذات المجلس التشريعى الواحد، وكان يعطف عطفًا شديدا على الثورتين الأمريكية والفرنسية، ولكنه خالف سياسة القانون الطبيعى التى اتبعته كل من الثورتين، وقال إن الأفراد يملكون الحقوق التى يعطيهم إياها القانون، وطلب من الحكمة أن تقوم باصلاحات كثيرة منها تعميم التعليم العام، والعناية بالصحة العامة، واصلاح قانون الفقراء والمعوزين، واصلاح نظم الخدمة العامة الى غير ذلك من المسائل التى كانت تتطلب إصلاحا فى عصره

كان بتام تلميذا لآدم سميث فى نظرياته الاقتصادية، ولكنه خالفه فى بعض الشئون والمبادئ، فاتفق معه فى مسألة التدخل الحكومى فى قانون الطلب والعرض، وقال يجب أن يتون هذا التدخل قليلا على قدر الاستطاعة وكان من المؤيدين لمذهب التجارة الحرة ومذهب المنافسة التجارية، وعارض نظام الاحتكارات والمنح المالية، وكان لا يعطف على سياسة التوسع الاستعمارى، وقال ان امتلاك المستعمرات ليس ضروريا للتجارة معها، ويمكن استغلال رؤوس الأموال بنجاح فى اقطار غير مستعمرة،

وفي سنة ١٨٢٨ وضع عريضة لاهالي كندا يطلب فيها انفصالهم عن الأمة الرئيسية، ولكنه عدل اراءه هذه في اواخر ايامه، وطلب ابقاء المستعمرات مع منحها استقلالاً ذاتياً، ثم تناول مسائل الهند ووصف لها نظاماً قضائياً وتشريعياً، كما انه وصف نوعاً من الحكومة الذاتية للمستعمرات الاوسترالية، وبين أفضل الأساليب الاستعمارية العلية التي يجب أن تتبع فيها

حول بنتمام بعد ذلك اهتمامه نحو الاصلاح الاجتماعي العملي، وتناول مسائل التشريع والعقاب وانتقد القوانين القائمة وطريقة تنفيذها، واقترح نظاماً قانونياً تفصيلاً ليحل محلها، وقد تأثرت الحكومة الانجليزية بأفكاره وعدلت القوانين وهذبته متفقة معه في كثير مما اشار به، ثم انتقد شدة العقوبات التي نص عليها القانون الجنائي، وانتقد نظام السجون وكيفية ادارتها، وقال إن الغاية من العقاب هو منع الجريمة، ويجب ان تكون العقوبة متناسبة مع الجريمة، وطلب اصلاح حال المجرمين داخل السجون بادخال نوع من التعليم والتهديب الديني فيها، وبذل جهداً عظيماً لأقناع البرلمان حتى يأخذ بآرائه ويسن تشريعاً للسجون واصلاحها، واليه يرجع الفضل في اصلاح السجون والاصلاحيات في انجلترا وفي غيرها من ممالك أوروبا ودول العالم المتمددين، ولقد كان أثر نظرياته ومبادئه عظيماً في دول أوروبا، اذ ترجمت رسائله في التشريع الى الفرنسية في سنة ١٨٠٢، وكان ميرابو يستعين بقواله واقتراحاته السياسية والقضائية، وكان الفرنسيون يحبونه حباً جما حتى انهم منحوه هو وتوماس بين لقب «مواطن فرنسا» في سنة ١٧٩٢، وانتشرت مبادئه في روسيا والبرتغال واسبانيا وفي بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية، واستعملها زعماء النهضة القومية وهم يشاربون الحلف المقدس ومبادئه الرجعية، وكثيراً ما طلب من رؤساء الحكومات والقيصرة والملوك في أوروبا وغيرها أن يعدلوا القوانين التي تسيير عليها

حكوماتهم ، ووضع اقتراحاته وخدماته تحت تصرفهم ، وكانت ثقته في نفسه وقدرة على سن القوانين والتشريعات لاحد لها ، واليه يرجع الفضل في ادخال كلمات وتعابير اصطلاحية جديدة على اللغة الانجليزية

٣ — جيمس مل (١٧٧٣ — ١٨٣٦)

كان جيمس مل (James mill) من تلاميذ بنتام ومن المعجبين بارائه وقد اتفق مع استاذه في أن التمييز بين الاعمال الخلقية وغير الخلقية يتوقف على منفعتها ، وفي أن وظيفة القانون هو توجيه الدولة نحو العمل لأسعاد الافراد ومنع الضرر عنهم ، وشاركه في الاعتقاد في خطر شأن التعليم ، واعتنق مذهب هلفيتوس القائل بان الافراد جميعا مستعدون طبيعة للأصلاح ، وهم متساوون في هذا الاستعداد ، وينشأ عدم المساواة بينهم بسبب الوسط ونقص التعليم ، وكان من انصار الحكم النيابي والمؤيدين لحرية البحث والجدل حتى تنتظم الحياة السياسية ، وقال إن الحكومة ضرورية لمنع اعتداء الافراد بعضهم على بعض وهم يجرون وراء سعادتهم الفردية ولكنه طلب تقييد سلطة الحكومة ولا يتحقق ذلك إلا بوضع السلطان في أيدي نواب الشعب ، وكان من انصار الطبقة الوسطى ، وخالف الذين قالوا بكمال النظام الانجليزي لانه يمثل العناصر الثلاثة الملكية والارستقراطية والديمقراطية ، وقال إن المصلحة المشتركة بين الملك واللوردات تجعلهما يقفان في سبيل مصلحة الشعب ممثلا في مجلس العموم ، ونادى بزيادة قوة نواب الشعب حتى يستطيعوا مقاومة الملك واللوردات ، واقترح قانونا يمثّل القانون الذي أقره مجلس النواب في سنة ١٩١١ وهو ينص على فوق هذا

المجلس على مجلس اللوردات في الأمور التشريعية والمالية، واقترح أن يكون عمر البرلمان قصيرا حتى يستمر اتصال النائب بناخيه وثيقا، وطلب منح حق الانتخاب والتصويت لجميع الرجال الذين يبلغون الأربعين، وقد أقبل الجمهور الانجليزى على قراءة آرائه إقبالا شديدا، واليه يرجع الفضل في قيام الحوادث التي أدت الى إصدار قانون الإصلاح في سنة ١٨٣٢ شارك بنتام في طلب الإصلاح القضائى، وبحث في أمور التشريع وتناول الحقوق الفردية وعرفها، ومسائل العقوبات ودستور المحاكم وكيفية الاجراءات التي تتبعها، وبحث في القانون الدولى وبين نقص وجود هيئة دولية تكون قراراتها نافذة ومحترمة من جميع الدول، وقال إن الدول لا تستطيع إهمال قواعد واقتراح نظاما للقانون الدولى، واقامة محكمة عدل دولية وقال إذا وجدت هذه المحكمة ومثلت فيها الدول تمثيلا جيدا وكانت قراراتها عادلة وبعيدة عن التحزب أمكن احترام أحكامها وتنفيذها، وحث الدول على أن تضع في مناهج مدارسها وجامعاتها دراسة المسائل الدولية وما نشأ عنها من المنازعات والخلافات التي تجر الى الحروب في معظم الاوقات

٤ . جون استن (١٧٩٠ - ١٨٥٩)

جمع جون استن (John Austin) في رسائله السياسية بين مبادئ النفعيين العامة وبين التشريع الايجابى، إذ أراد أن يفسر القانون الانجليزى ويحدد معناه ويشرح قواعده واصوله، وللوصول الى ذلك رأى ضرورة وضع نظرية معينة في التشريع والسلطة العليا، وكانت المبادئ النفعية قد وضعت أساسا خلقيا للتشريع، وكانت الأحوال في انجلترا صالحة لوضع أساس قانونى لنظرية السلطة العليا بسبب نفوذ البرلمان وسيادته واعتراف الملك والدستور بهذه السيادة

تلقي أوستن دراسته في ألمانيا، ولكنه كان يكره نظريات الكمالين الألمان وتأثر بآراء المشتريين فيها وخصوصا بآراء غستاف هوجو، وعنه أخذ التعبير «فلسفة القانون الإيجابي» وكانت طريقته في الكتابة تماثل طريقة هوزر مبنية على قواعد المنطق السليم، واشتهرت بالتعريف الواضحة والتعبيرات الدقيقة والحجج الاستقرائية، وهو الذي فصل نظرية السلطة العليا عن أساسها الخلقى والتاريخي، ووضع علم القانون الإيجابي، وقال إن السلطة العليا في الدولة هي أساس القانون ومصدره، وتناول القانون وحلله ورتبه غير ملتفت إلى المؤثرات التي جعلت صاحب السلطان يشرعه أو يقره، ورفض نظرية العقد الاجتماعي، وقال إن الدولة نمو طبيعي بطيء، إذا اجتمع الأفراد بعضهم مع بعض بعد أن تحققوا أن الخضوع للسلطة خير لهم من حالة الفوضى التي كانوا عليها، وكونوا جماعة سياسية لا بواسطة تعاقد رسمي بل مدفوعون بعادة الطاعة الغريزية لفرد أو هيئة من الأفراد، ويكون هذا الفرد أو تلك الهيئة التي تتلقى الطاعة من جمهور الشعب والتي لا تدين بالطاعة لأحد غيرها هي صاحبة السلطان الأعلى في البلاد، وكانت الدولة والسلطة العليا في نظره شيئاً واحداً، ولم يكن الملك أو الشعب صاحب هذه السلطة بل الفئة التي تحكم البلاد فعلاً، وكانت سلطة صاحب السلطان مطلقة وقانونية، إذ يجب أن تكون الهيئة التشريعية غير مقيدة بسلطه أعلى، وكان صاحب السلطان مصدر جميع الحقوق القانونية، والمناخ للحرية المدنية والحفاظ لها، ولم يعترف بمبدأ الحقوق الطبيعية، وقال إن القانون هو مصدر الحقوق جميعها، واعتبر الخضوع له مساوياً للحرية المدنية في الأهمية ولقد كان محافظاً في آرائه على الرغم من مطالبته بالإصلاح الحر في القانون، فإنه كره الديمقراطية المتطرفة، وعارض الإصلاح البرلماني في سنة ١٨٥٩،

وأنكر المبدأ القائل بأن الحكومة تستند على رضا المحكومين وموافقهم،
قائلا بأن معظم أفراد الشعب يؤيد الحكومة ويطيع القانون بقوة العادة
والشعور، وأن الذين يبحثون في مسائل السلطان الأعلى ومصدره هم فئة
قليلة ومستتيرة

عرف القانون بأنه أمر صادر من رئيس إلى مرعوس، ولرئيس السلطة
في توقيع العقوبة إذا خولف أمره، وأن الأوامر التي يصدرها الرئيس
السياسي وهو صاحب السلطان الأعلى هي القانون الإيجابي، أما ما عداها
من الأوامر الإنسانية التي تصدرها هيئات ليس لها السلطان الأعلى فإنها
تعتبر قواعد خلقية إيجابية، ويدخل ضمنها قانون العادة والتقاليد، ومجموعة
القواعد الدولية التي تفاهمت الدول بمقتضاها على المسائل الخلافية بينها،
والمبادئ والسوابق الدستورية، واعتبر القانون الدولي غير إيجابي إذ
لا توجد قوة تنفذه وتستطيع توقيع العقوبة على من خالفه، وكذلك القانون
الأساسي أو الدستور لا يعتبر إيجابيا إذ لا توجد سلطة قانونية تستطيع
وضع القواعد التي تتكون على حسبها السلطة العليا، ثم تناول السلطة العليا
في الدولة وكتب في هذه النظرية كتابه متمتعاً تعتبر أنها أضفت مكاسب
جديدة على تاريخ النظريات السياسية، إذ عرف هذه السلطة بقوله «إذا
وجد انسان معين له سلطة عليا لا يدين عادة بالطاعة لانسان يمثله، بل يدين له
أغلبية الشعب عادة بالطاعة، فان هذا الشخص المعين يكون صاحب السلطان
والسلطة العليا في تلك الجماعة السياسية، وتعتبر هذه الجماعة بما فيها صاحب
السلطان مستقلة ووحدة سياسية» ويعتبر صاحب السلطان بأنه مصدر
جميع القواعد والاصول القانونية التي يطيعها عادة عامة الشعب، فاذا كانت
صدرت هذه القواعد على شكل مرسومات تكون معبرة عن ارادة صاحب

السلطان ، واذا صدرت على شكل أحكام قضائية تكون معبرة عن ارادته
بوساطة المحاكم كوكيلة عنه ، واذا كان منشؤها العادة تكون أيضا وفق إرادته
لأنه هو الذى أقر العادة وعن أمره انتشرت فى البلاد وتفيد بها الشعب ،
ويرى من ذلك ان صاحب السلطان الذى وصفه اوستن مستبد فوق القانون ،
ولا يتقيد بحقوق قضائية أو واجبات فردية ، وقد تناول كثير من الكتاب
هذا التعريف وانتقدوه انتقادا مرا وبرهنوا على أنه نظرى فيه مواطن
ضعف كثيرة

ميز اوستن بين القانون والعادة ، وقرر أن العادة لا تعتبر قانونا إلا إذا
أقرها صاحب السلطان ، وميز بين التشريع والاخلاق ، وقصر فن التشريع
على القانون الايجابى ، واعترف بوجود عوامل أخرى غير هذا القانون
تعمل فى الحياة الاجتماعية ، وتفيد الافراد فى سيرهم وأعمالهم ، ولكنه أصر
على قوله بأن صاحب السلطان غير مقيد مخالفا بنتام الذى قال بأنه مقيد فى
الولايات التعاهدية بمقتضى اتفاقات معترف بها ، أما هو فقد قرر أن
الجماعات السياسية ترتبط مع بعضها بمقتضى اتفاقات حكومية ، تظل فيها
كل جماعة صاحبة السلطان ، وهذه هى الجماعات التعاهدية ، اما اذا كانت
الدولة وحدة سياسية اتحادية فان صاحب السلطان فيها يكون فردا أو هيئة
معينة ، وخالف النظرية الامريكية عن السيادة الموزعة ، واعتبر الولايات
المتحدة وحدة سياسية اتحادية ، يملك الناخبون الذين ينتخبون اعضاء الهيئة
التشريعية السلطة العليا وهم أصحاب السلطان فى البلاد

عارض المشترعون الذين عاصروا اوستن هذه الآراء ، ولم تكن مبادئه
ونظرياته مقبولة فى قارة أوروبا على اطلاقها ، بل انتقده الكتاب كما قدمنا

٥ — جون استيوارت مل (١٨٠٦ — ١٨٧٣)

قبلت انجلترا مبادئ النفعيين الحرة في منتصف القرن التاسع عشر، ومنحت عددا عظيما من السكان الامتيازات السياسية، وعدلت طرائق انتخاباتها العامة، واعادت توزيع الدوائر الانتخابية، وازالت كثيرا من الفوارق الاجتماعية، ونشرت الديمقراطية بين طبقات شعبها، فظهرت بعض المساوىء من جراء تطبيق هذه الاصلاحات، ومال السياسيون نحو الحكومة المركزية مرة ثانية، واشتد ساعد حزب المحافظين، ونشأت في البلاد حالة جديدة جعلت علماء النظريات السياسية يعنون ببحث مدى التدخل الحكومي، وما يجب أن تكون عليه الحرية الفردية، وكان زعيم هؤلاء المفكرين هو جون استورت مل (John Stuart Mill) بن جيمس مل المتقدم ذكرة، فقد نشر كتبا قيمة في هذه الفترة كان لها المقام الاول عند جمهور السياسيين والمتعلمين، وان رسالته «في الحكومة النيابية وفي الحرية» التي نشرها في سنتي ١٨٥٩ و ١٨٦٠ لا تزال مرجعا سياسيا حتى يومنا الحالى، ولقد ظلت اراءه وافكاره عمدة الآراء في النظريات السياسية حتى جاء سبنسر وداروين وحولا هذه النظريات الى مجرى آخر سنقرأ عنه بعد ذلك

كان مل في في بدء صباه من أشد أنصار بنتام ومبادئه، ولكنه مال الى أن عدل نظرياته النفعية، وكان المعروف عن بنتام وجيمس مل أنهما لم يفضلوا أى نوع من السعادة على غيره من الأنواع، ولكن استوارت مل ميز بين انواعها المختلفة معتبرا افضلية الأنواع العالية على غيرها، ونظر الى السعادة العامة بأنها أفضل من السعادة الفردية، وطلب من الافراد أن يعملوا

على تحقيق النوع الأول، وقرر أن منفعة الجميع وسعادتهم هي غاية الحكومة وأن علامة نجاحها هي نشر الفضيلة والعرفان بين أعضاء الدولة، وكان من المعتقدين باندراسة التاريخ إذا ارتبطت بمعرفة الطبيعة الانسانية واستعانت بتحليل المظاهر السياسية تكون معاوناً كبيراً للشترعين والسياسيين، وقرر أن التقدم الانساني يستفيد في سيره ونموه بالمجهودات الانسانية المسنيرة، واوصى بالاستعانة بعلم الاحصاء متأثراً بمباحث وآراء ه. ت. ب. كل التي كانت قد ظهرت حديثاً في كتابه عن تاريخ الحضارة والمدنية في إنجلترا بين سنتي ١٨٥٩ و ١٨٦١، ولقد كان بكل (H. T. Buckle) يرجو أن يضع علم الاجتماع الانساني على اصول معينة وقواعد محدودة مماثلة لقواعد العلوم الطبيعية، كما انه كان يعتقد بأن الحكومة عدو للتقدم، وهذا شجع مل في نظريته الفردية. هذا وقد نظر الى المسائل السياسية بنظرة عملية اذ كان مهتماً بالأصلاح الاجتماعي كما كان مهتماً بالبحث السياسي، وتناول مسألة النساء وناصرهن فقد كن محرومات في أوائل حكم الملكة فكتوريا من التعليم العالي، ومنوعات من الاشتغال بالوظائف الرئيسية واشغال المناصب ذات القيمة في الدولة، وطلب تحرير المرأة ودافع عن حقوقها في البرلمان قائلاً باعطائها فرصة مساوية للرجل حتى تسعد وان السعادة لاتأتي الا عن طريق الحرية، واذا سعدت المرأة اضافت بمجهودها وقوة ذكائها خيراً للدولة والجماعة البشرية، وبفضل مساعدته ومثانة دفاعه انفسح المجال أمام النساء في التعليم العالي وفي الحياة العامة والاشترك في الشؤون السياسية

تناول مل بعد ذلك طائفة العمال وطلب نشر التعليم بينها، وحض على اعطائها قسطاً أوسع من الاستقلال، واقر مبدأ اتحاد العمال والتعاون الاختياري بين رأس المال والعمل، وكان من المشجعين للملكية الفردية، ولكنه أراد تخفيف الويلات الناشئة عن ملكية الاراضي الواسعة، وعارض

التدخل الحكومي في المسائل الاقتصادية وكان من رأيه أن يكون هذا التدخل في الاحوال التي تضر بالدولة دون غيرها من الاحوال، ومال في شيخوخته الى المبادئ الاشتراكية، اذ تمني في مذكراته التي نشرها سنة ١٨٧٣ أن تكون المادة الاولى في جميع العالم ملكا للجميع، ويشترك الجميع في انتاجها وصنعها، ويتمتعون بالفوائد التي تنشأ عنها، وشجع بكل قواه مبدأ « اتركه يعمل » ولكنه خالف آدم سميث وقيد هذا المبدأ بعض التقييد حتى تتحقق المصلحة العامة الاجتماعية كاملة

قرر مل أفضلية الحكومة الديمقراطية على غيرها من أنواع الحكومات، واتفق مع اوستن في وجوب وجود سلطة عليا واحدة وكانت هذه السلطة السياسية العليا في إنجلترا مستقرة في البرلمان الانجليزي بمجلسيه، وطلب أن يكون عمل هذه الهيئة الاشراف على السياسة العامة للدولة ونقدها وتصحيحها، وليس التشريع العملي والتدخل في الادارة، ولكنه خشي تقدم الديمقراطية واتساع نفوذها في مسائل التشريع حتى تضعف الفردية، وحفظا لهذه الفردية قال إن التقدم الاجتماعي لا يتم إلا اذا أعطى الفرد أعظم قسط من الحرية، حتى ينسى مواهبه العلية والجثمانية، وأيد بناء على ذلك حرية الفكر والقول والعمل، وطلب من الحكومة الا تتدخل في حرية الآراء والمباحثات دينية كانت أو سياسية، واعتقد ان الحقيقة تعيش وتظهر بالجدل والمناقشة وتضارب الآراء، واستعان بنظريات ملتون وسدني وهبولد في التدليل على صحة اقواله، وقال يجب ان تترك الحكومة الافراد والجماعات احرارا فيما يقولون ويفعلون ما لم تكن اعمالهم مضره بمصلحة الغير وحقوقه، واكد قيمة هذه الحرية من وجهة الابتكار والأختراع، وما تستفيده الدولة والجماعات الأنسانية من جراء ذلك، وعارض تدخل الحكومة في مسألة التعليم مقررا بأن هذا التدخل معناه صقل عقول الافراد وجعلها تفكر تفكيرا

واحدا، وهذا يعرقل تقدم الأنسانية ويعطل سير الحضارة والمدنية
خشي مل طغيان الاكثرية واستبدادها بالاقلية، وكان يعتقد أن الاقليات
غير ممثلة تمثيلا جيدا في البرلمان الانجليزي، وطلب لذلك اتباع طريقة التمثيل
النسبي التي اقترحها توماس هير في سنة ١٨٥٩ حتى تكون المقاعد البرلمانية
موزعة على حسب الأصوات التي نالتها الاحزاب في الانتخابات العامة، وأيد
فكرة وجود زعماء سياسيين مدرين، ومنح حق الانتخاب لكل من دفع ضريبة
من الرجال الراشدين، ولكنه نادى بفكرة تعدد الأصوات لمن امتاز
بالعقل الراجح والخلق السامح، ورتب السكان طبقات، واقترح عقد امتحان
مسابقة يدخله كل الافراد حتى يبرهنوا على ذكائهم وعقلهم الراجح، وعارض
مبدأ دفع مرتبات لأعضاء البرلمان حتى تطهر الآلة الحكومية، وعارض
الاقتراع السري لانه يشجع الأثنية ويخفف المسؤولية التي يجب ان يشعر
بها الناخب، وعمل على ازدياد نفوذ مجلس العموم حتى يصبح صاحب
السلطان في البلاد، واقترح أن يكون مجلس اللوردات وهو الذي يحتوى
على الكفايات القضائية هو المقترح لجميع مشروعات القوانين التي تقدم
لمجلس العموم

كانت النظرية النفعية على الرغم من النقائص التي اتصفت بها
والانتقادات التي وجهت لمبادئها مفيدة في ميدان السياسة العملية والنظريات
الفلسفية السياسية، والى اثرها يرجع الفضل في كثير من الإصلاحات التي
تمت في أثناء القرن التاسع عشر، وكانت مبادئها ونظرياتها عملية اختلفت
اختلافا بينا عن مبادئ فلسفة الكمالين النظرية، إذ اكدت الفردية
والحرية حتى تعارض تقدم المبادئ الاشتراكية، وتضعف فكرة تمجيد
الدولة ووضعها فوق الفضيلة والقانون، والخلاصة أن النفعيين وجهوا
نظرياتهم السياسية الى الحكومة وتحليل ماهيتها ولم يعنوا إلا قليلا
بنظرية الدولة

الباب العشرون

النظريات السياسية للحكومة الدستورية

١ — الديمقراطية والحاجة الى الدساتير المسطورة:

بقى الكثير من مبادئ الثورة الفرنسية حيا في أوروبا بالرغم من الروح الرجعية والجهود التي بذلها السياسيون لنشرها فيها بواسطة قرارات مؤتمراتنا وتشريعاته، اذ ظل المفكرون وأصحاب الرأي السليم يثقون في الدساتير المسطورة والأنظمة النيابية، واثارت حروب نابليون الشعور نحو التوحيد القومي والاستقلال الشعبي، وقد سقط نابليون بفضل يقظة الشعوب وشعورها بقوة قوميتها، ولجأ الملوك والامراء الى الشعوب في محاربتهم لنابليون، يستفزون غضبها عليه ويحرضونها للقيام في وجه واعديها الحرية الدستورية والحكومة النيابية متى تم سقوطه وتحررت البلاد من نير استبداده، ولما انعقد مؤتمر فيينا وقرر ما قرر من المبادئ الرجعية غضب الأحرار في أوروبا، وتظاهروا ضد الملوك والامراء الذين لم يفوا بوعودهم، وسرعان ما تكونت الجمعيات السرية ضدهم، وقامت الثورات وتبعتها الحروب في ممالك أوروبا في أثناء القرن التاسع عشر لتنفذ حق تقرير المصير بحد السيف وتعمل على التوحيد السياسي القومي، وتنشر الحكومة الدستورية وتقرر المبدأ النيابي حتى تشترك الشعوب في إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية اشتراكا فعليا، وفي سنة ١٨٢٠ استطاعت إيطاليا وإسبانيا والبرتغال أن تقرر ابتدائيا مبدأ الحكومة الدستورية، وهبت

اليونان تطالب باستقلالها وانفصالها عن تركيا، ونجحت بعد حروب دموية في تقرير مصيرها، وفي سنة ١٨٢٠ ثار الفرنسيون في وجه ملكهم شارل العاشر وطردوه من البلاد لأنه وقف في سبيل دستورهم، وثار البولنديون ضد الروسيا طالبين الانفصال ولكنهم لم ينجحوا، وثار البلجيكيون في وجه هولندا ونجحوا في الانفصال عنها والاستقلال وقرروا مصيرهم، وفي سنة ١٨٤٨ اشتعلت نار الثورة في انحاء اوربا، وانقلبت حكومة فرنسا من ملكية مقيدة الى جمهورية ثم الى ابراطورية، وثار الألمان طالبين التوحيد والدستور ولكنهم لم ينجحوا وثاروا بعد ذلك حتى تم لهم ما أرادوا في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر، وكان الايطاليون قد نجحوا قبلهم في تحقيق الاستقلال والتوحيد، وثار البلقانيون ضد تركيا بين سنتي ١٨٥٦ و١٨٧٨ ومقتضى مؤتمر برلين استقلت امارات البلقان ودوله، وبالجملة كانت المطالبة بالديمقراطية الدستورية والاستقلال القومي سببا في الثورات والحروب التي قامت في القرن التاسع عشر

رغب الحزب الحر في كل دولة وثيقة مكتوبة تحدد سلطة الحكومة، وتضمن الحقوق الفردية وتطلب مجلسا نيابيا يمثل جمهور الشعب ليشارك مع الحكومة في ادارة الشؤون، وانتشرت نظرية الفصل بين السلطات في دول اوربا وحكوماتها، ومنعت فوضى الحكومة الجمهورية في فرنسا المطالبة بهذا النوع من الحكم، وازادت الشعوب تحديد السلطة بين الملكية المقيدة بالدستور والمجالس التي تمثل الشعوب، وفي كثير من الحالات منح الملوك بعد سقوط نابليون شعوبهم الدستور خوفا من الثورات وتجنبنا لخطر الانقلابات الاجتماعية، وفي بعض الأحوال منحت الدساتير على شكل اتفاقية معقودة بين الملك والجمعيات الوطنية التي مثلت الشعب، ووقفت النمسا والروسيا وبروسيا في سبيل الاحزاب الحرة وكثيراً ما تغلبت عليها

بقوة الجيش، ولكنها ما لبثت ان منحت الدساتير و ما جاء عام ١٨٨٠ حتى كانت كل دول أوربا ماعدا روسيا وتركيا دولا دستورية تتمتع شعوبها بنعمة الدستور والحكومة النيابية

اختلفت هذه الدساتير في مبناها ومعناها، ولكنها ارتكزت جميعها على فكرة تحديد مركز الملك بالنسبة للمجالس النيابية واشتراكه في أمور التشريع، وعلى حقه في تغيير الدستور، وقال المحافظون والمحامون الذين دافعوا عن سلطان الملوك وان الملوك لهم الحق في وقف أو تعديل الدساتير التي منحوها، وعارضهم في نظريتهم هذه الكتاب الاحرار، ووقعت الثورات في البلاد، واخيرا تقرر المبدأ القائل بأن تعديل الدستور وتخويله من حق الملك والمجالس النيابية مجتمعين، وطلب الملوك حق سن القوانين قائلين إن الجمعيات الشعبية لها أن تناقش محتوياتها وليس لها أي حق آخر، كما أنهم طالبوا بحق اصدار المرسومات التي يكون لها قوة القانون، وبعد جدال بين انصار الطرفين تقرر المبدأ القائل بأن هذه المرسومات تكون نافذة إذ لم تتعارض مع تنفيذ القوانين التي اقرتها المجالس النيابية. هذا وقد نجح الملوك في معظم أوربا في أثناء القرن التاسع عشر ان يظلوا اصحاب السلطان الحقيقي في دولهم وساد في المانيا واماراتها الاعتقاد بأن الملكية تمت طبيعا مع نمو الامة، وأن الشعب والملك يكونان الدولة، وكان الاحرار يطالبون الفصل بين السلطات حتى يقللوا من شأن نفوذ الملك، وعارضهم المحافظون وانتقدوا نظرية الفصل، وحاولوا أن يبرهنوا على عدم صحتها من الوجهة التاريخية، وأنها غير عملية ومعلقة لو وظيفة الحكومة، واشتغل الكتاب الدستوريون في الولايات المتحدة وألمانيا يبحث طبيعة الدولة التعاهدية وموضع السلطة العليا فيها، وتوزيع السلطات بين الحكومة الرئيسية واعضاءها، وانفق هؤلاء الكتاب جميعا

على معارضة نظرية السلطة العليا التي قال بها أوستن ووضعها في شخص
أو هيئة معينة

٢ — نظرية الحكومة الدستورية في أوروبا:

ظهر فريق من الكتاب الفرنسيين اطلق عليهم « اصحاب المبادئ »
النظرية المنطقية « Doctrinaires » في الفترة بين سنتي ١٨١٥ و ١٨٣٠ ،
عمل هذا الفريق على التوفيق بين الملكية ومبادئها ، وبين مبادئ النظم
الدستورية ، وكان المفكرون في فرنسا منذ بودان يضعون السلطة العليا في
شخص أو هيئة معينة ، فوضعها انصار البربون في ارادة الملك المفوض
تفويضا مقدسا ، ووضعها الثوريون في الارادة العامة للشعب ، ووضعها
الكتاب بعد سنة ١٨١٤ في العقل والعدالة النظرية ، وقالوا إنها فوق
متناول الأئسان ومستمدة من الذكاء وليست من الارادة ، وتجنبوا البحث
في نظرية السلطة العليا المطلقة ، واعترفوا بحقوق الملك والشعب في
السلطة العليا المستمدة من العقل ، ولكنهم انكروا انفرد ايهما بها ، وكان
زعيم هذا الفريق كاتب يسمى ريبور كولارد (Royer Collard)
(١٧٦٣ — ١٨٤٧) فإنه اكد ضرورة التوفيق بين المصالح المختلفة
في الدولة ، وعارض نظرية السلطة العليا المطلقة ، واراد تقييد السلطة
السياسية ، واكد الحرية الفردية ، واعترف بالأساس الخلقى للدولة ،
ويرى من ذلك أن هؤلاء الكتاب تأثروا بعض التأثير بآراء الكالين الألمان
دافع فكتور كوزان (Victor Cousin) (١٧٩٢ — ١٨٦٧) عن
نظرية السلطة العليا المستمدة من العقل دفاعا مجيدا ، وقرر ان هذه السلطة
معناها الحق المطلق ، ولا يمكن أن يستند هذا الحق على القوة أو على الارادة

العامه بل على العقل المطلق، ولأن الناس عرضة للخطأ فأن الوصول الى العقل المطلق غير مستطاع، وعلى ذلك لا يمكن أن يطالب الملك ولا الشعب بالسلطة العليا المطلقة، ومن حيث انه يمكن الوصول الى بعض مبادئ العقل فان الحكومة النيابية هي أفضل أنواع الحكومات التي تستطيع أن تصل اليها

قرر فرنسوا جيزو (Franois P. Guizot) (١٧٨٧—١٨٧٤) نظريات ومبادئ تماثل ما قرره كوزان، وعارض نظرية السلطة العليا للملكية المقدسه وللارادة العامة، وقال إن العقل والعدل هما وحدهما أساس السلطة المطلقة، وأنكر وجود هذه السلطة في شخص واحد أو في جملة أشخاص، وقال إن السلطة العليا كما قررها هوبز وروسو وأستن تؤدي الى الاستبداد، وقال إنها مستمدة من الحقيقة المجردة وليس من قوة الارادة، وأن الحكومات التي وضعت هذه السلطة في أيدي البشر مستبدة جميعها، أما التي فصلت بين السلطات ووزعت السلطة بينها فهي التي اقتربت من العدل وبعدت عن الاستبداد، وأن الحكومة النيابية هي أفضل الحكومات لحفظ الحرية الحقيقية، واذا وضعت السلطة في أيدي الملك منفردا أو في أيدي الشعب منفردا تكون خطرة، وحاول جيزو أن يخلق احتراماً في نفوس الفرنسيين لدستورهم يماثل احترام الانجليز لدستورهم غير المسطور، ولكنه اعترف بأفضلية الدستور الانجليزي الذي هو نتيجة لنمو وتطور طبيعي على دستور فرنسا الصناعي

كان هؤلاء الكتاب يرجون التوفيق الدستوري بين الملك والشعب، ويعملون على دوامه إذ رأوا فيه خير وسيلة حكومية لحالة الانتقال من الملكية الى الجمهورية

قضت الثورة التي قامت في فرنسا سنة ١٨٣٠ على مبدأ التوفيق، وأعلن مجلس النواب أن الشعب الفرنسي هو الذي قرر دعوة لويس فيليب الى العرش فهو صاحب السلطة العليا، ولكن عليه أن يعمل في حدود الدستور، إذ سلطته العليا مستمدة من العقل وليس من الارادة العامة

نشطت الآراء الديمقراطية في أوروبا بفضل ما كتبه الكسيس دي توكفيل (Alxis de Tocqueville) (١٨٠٥ — ١٨٥٩) إذ نشر كتابا عنوانه الديمقراطية في أمريكا سنة ١٨٣٥، أثبت فيه ملاحظاته الدقيقة عن الاحوال في أمريكا، وضح الاعتقاد السائد في أوروبا بأن الحكومة الشعبية تسبب الفوضى أو الدكتاتورية العسكرية، ومدح أساليب الحكم في أمريكا وكيفية توزيع السلطة بين الحكومة الرئيسية والولايات التي تعاهدت معها وبين فضل الادارة اللامركزية ونظام الاستقلال المحلي الذي تتمتع به المقاطعات والمدن فيها، وايد السلطة الممنوحة للهيئة القضائية فيما يختص بتفسير الدستور ودستورية القرارات التي تصدرها الهيئات التشريعية، واتفق مع منتسكيو في الرأي القائل بأن البيئة والاحوال الاجتماعية لها أثرها في تحديد النظم السياسية وتعيينها، وقرر أن الديمقراطية لا بد أن تسود العالم المتمدين نتيجة لنموه وتقدمه الطبيعي

تقرر مبدأ السلطة الشعبية في فرنسا بعد ثورتها في سنة ١٨٤٨، واعلن الدستور الجديد بأن السلطة العليا يملكها جمهور الوطنيين، ولما ظهرت المبادئ الاشتراكية أيدت مبدأ استقرار السلطة في الامة مجتمعة، ومالت النظريات السياسية فيها في القرن التاسع عشر الى كبح جماح السلطة المطلقة، وحاولت مبادئ سلطة العقل العليا ونظرية الحقوق الفردية التي لا تستطيع هذه السلطة الاعتداء عليها ونظرية السلطة المقيدة أن تمنع عودة

الملكية المطلقة وطغيان السلطة الشعبية وتطرفها. هذا وان افضل ما كتب عن النظرية السياسية الحديثة في فرنسا هو ما كتبه ج. ب. اسمن (J. B. Esmien) (١٨٤٨ — ١٩١٣) اذ عرف الدولة بأنها الشخصية القضائية للأمة، وأكد سلطانها الداخلى والخارجى، وفى الوقت نفسه أكد حقوق الفرد وطلب من الدولة احترامها، ولم يعط للفرد حق المقاومة أو الثورة، وقال إن السلطة العليا هي ارادة الأمة منظمة تنظيما سياسيا، وهي عليا قانونا ولكنها مقيدة معنويا بان تحافظ على الحرية الفردية وتعمل على حمايتها

٣ — تقدم الافكار الديمقراطية في أمريكا:

امتازت الايام الاولى من القرن التاسع عشر بتقدم الاراء الديمقراطية في امريكا، وتأسست الجمهوريات اللاتينية في امريكا الجنوبية وسنت لها دساتير تماثل دستور الولايات المتحدة، وتقدمت الاراء الحرة في هذه الدولة تقدما سريعا

سيطر فريق المحافظين على ادارة الشؤون الحكومية في الولايات المتحدة عقب استقلالها، وكان هؤلاء المحافظون يريدون اخضاع الشعب واعطاء السلطة السياسية الى ذوى الحيثية والصفة في الدولة، والعمل على منح الرئيس صفات الملكية وصبغ الحكومة بصبغة ارسقراطية، وكانوا لا يعطفون على مبادئ الثورة الفرنسية، وسنوا قوانين الاغراب والمحرضين، وفوضوا للرئيس بمقتضاها الأمر ليعاقب من انتقد الحكومة، وينفى من البلاد الاجانب غير المرغوب فيهم من غير محاكمة أو تحقيق، وكانوا من أنصار الحكومة القومية المركزية، وأصحاب الكلمة النافذة فى الحاكم العليا، فاستطاعوا أن يحددوا القواعد الأساسية للدستور، ويكيفوا تقدمه ونموه

لمدة جيل من الزمن ، وبفضل مجهودات زعيمهم جون مرشال قرروا المبدأ القائل بحق المحاكم في تقرير دستورية القوانين التي تصدرها الولايات أو الدولة أو عدم دستورتها ، ولكن انتخب جفرسون لرياسة الولايات المتحدة في سنة ١٨٠٠ فابتدأ برياسته عهد جديد للديمقراطية ، ورحب به أنصاره واعتبروا انتخابه رجوعا الى المبادئ التي قامت من أجلها حرب الاستقلال ، أما المحافظون فاعتبروا انتصاره رجوعا الى الفوضى وحكم الغوغاء ، ومن حظ الديمقراطية أن وقعت حوادث سببت سقوط حزب المحافظين إذ شعر الناس بعد اعلان الدستور واستنبا به بالميل الى تقرير حقوق الفرد والدولة وشجعت مبادئ الثورة الفرنسية الأولى روح الديمقراطية في أمريكا ، وكره الأمريكيان حكومة المحافظين في بلادهم لأنهم رأوا أنها رفضت مساعدة فرنسا الجمهورية ضد إنجلترا الملكية ، وساعد اختراع آلات حلج القطن على ازدياد خطر شأن الزراعة ، ونقل الحركة الاقتصادية من أيدي التجار والصيرفيين في إنجلترا الجديدة الى أيدي الارستقراطية الزراعية في الجنوب ، وازداد عدد السكان في غرب الولايات فازداد بهم العطف على مبادئ الفردية التي أيدها وناصرها الرئيس جفرسون ، وانتقلت السلطة السياسية من أيدي الارستقراطية التجارية التي كانت تسيطر في الحكم على حسب الاساليب الانجليزية الى أيدي الارستقراطية الزراعية التي كانت أمريكية في مشاربها وروحها وطريقة حكمها ، وقد اختلفت الفلسفة السياسية لهذه الارستقراطية الجديدة عن الفلسفة القديمة ، إذ أهملت المبادئ التي سار عليها المحافظون الذين كانوا يحتقرون عامة الشعب ، واعتبرت نفسها بأنها الحامية للجماهير ، وانها تحكم باسمهم ولمصلحتهم ، وكانت تخشى الحكومة المركزية القوية وتعارض وجود جيش نظامي قوى وتأسيس مصرف قومي ، وأيد فريق من الكتاب هذه المبادئ الحرة اشتهر منهم جورج تيسر وجون تيلور وتوماس جفرسون

لم يضيف جفرسون شيئاً جديداً على النظريات السياسية، إذ أخذ معظم آرائه من سدنى وله ك، وتأثر في مبادئه الحرة بنظريات بين واقواله، وكل الذى فعله أن عدل هذه النظريات وتلك الآراء حتى توافق الأحوال فى أمريكوا تنطبق عليها، وكان من المعتقدين فى المساواة بين الأفراد فى الحقوق الطبيعية، وفى نظرية قيام الحكومة على مقتضى تعاقد اجتماعى للدفاع عن الحرية الفردية، ومن المؤيدين لمبدأ قيام الثورة فى وجه الحكومة اذا حادت عن الطريق المستقيم، وكان يكره النشاط الحكومى معتقداً انه يؤدى الى الاستبداد والظلم، ونادى بوجوب جعل رضا المحكومين أساساً لاستمرار الحكومة فى مراكزها، وقال إن الثورة من آونة إلى أخرى علاج طبي لصحة الدولة. واقترح مراجعة القانون الأساسى فى الدولة بطريقة نظامية بعد انقضاء تسعة عشر عاماً على كل مراجعة. وكان من المعارضين لمبدأ الملكية ولكنه كان يميل الى وجود طبقة ارسنقراطية مبنية على الكفاية والذكاء. وقال إن التعليم والحكم الذاتى هما الركنان اللذان تتوقف عليهما النظم الجمهورية. وقال إن الجماهير الذكية هى التى تختار من يصلح للحكم وادارة الشؤون، وقرر أن الديمقراطية لا تصلح للجماهير الجاهلة، وعارض وجود جيش كبير تحت السلاح، وقال إنه علامة من علامات الحكومة المستبدة، وطلب خضوع السلطة العسكرية للسلطة المدنية، وايد الزراعة ضد التجارة والصناعة مقرراً أن تقدم المدن أدى الى الفساد ووقف فى سبيل تقدم الديمقراطية

تغيرت الأحوال بعد ذلك فى الولايات المتحدة من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية، إذ زاد عدد السكان فى غرب الدولة وانضمت اليها ولايات أخرى عند حدودها الغربية، وتقدمت الصناعة وزاد عدد المشتغلين فيها فى

المدن الشرقية، ونتج عن ذلك أن قام الاهالي في هذه الأصقاع وطالبوا الحكومة بتطبيق المبادئ الديمقراطية العملية لان ظروف الاحوال فيها كانت تشجع الاستقلال والفردية والحرية والمساواة، واستهزءوا بالامتيازات الممنوحة لبعض الطبقات دون غيرها، وسخروا من فكرة الارستقراطية الطبيعية، وطالبوا بتعميم حق التصويت للجميع، والغاء شرط الملكية اللازمة للناخب، واشرف الشعب على الاعمال الحكومية داخليا ومحليا، وعارض انصار الحزب الجديد سياسة التجارة المحمية التي شجعت مصالح الصناع من أهل الشمال، وفكرة انشاء مصرف أهلي لانه سلاح في أيدي المالبين يستعملونه اداة استبدال في الافراد، وطلب هذا الحزب الغاء الفوارق الدينية وفصل الكنيسة عن الدولة، ولما انتخب جاكسون في سنة ١٨٢٨ رئيسا للولايات المتحدة انتعشت آمال الحزب وتحقق انصاره من النجاح، اذ انتقلت السلطة من أيدي الزراع الملاك الى أيدي الشعب، وقال الزعماء المحافظون ان النظم الجمهورية مهددة بالفوضى، ولكن الرئيس الجديد اعتبر نفسه ممثلا للشعب ونابيا عنه وخطا خطوة جريئة نحو تقوية السلطة التنفيذية ووصل الى ما أراد بالرغم من المعارضة الشديدة التي قامت في وجهه من جانب زعماء المؤتمر الذين كانوا يرون تقوية السلطة التشريعية وتقييد التنفيذية، وقد قلده الحكومات المحلية الاخرى ووسعت حدود نفوذها وقوت سلطتها، وطلب الديمقراطيون تعميم مبدأ الانتخاب الشعبي وتطبيقه على الموظفين وخصوصا القضاة، فينتخب القاضي لمدة قصيرة ويتناوب مع غيره شئون الوظيفة، وسادت الفكرة بأن كل فرد متوسط الذكاء يستطيع اشغال وظيفة سامية ويقوم بها على وجه مرضى، اذ بقاء الموظف في وظيفته مدة طويلة يؤدي الى فقد الصلة والعطف بينه وبين طبقات الشعب

اضافت ديمقراطية جاكسون الى النظريات السياسية قليلا، لأنها شغلت نفسها بتنفيذ النظريات والآراء التي قيلت قبل ذلك، وفقدت نظرية القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي أهميتها الاولى بسبب ظهور فريق من الكتاب يعارضون نظرية الحقوق الطبيعية والمساواة بين الافراد مقررين ان الحكومة نمو طبيعي من الغرائز الانسانية دعت لها الضرورة، وان عدم المساواة بين الافراد ضروري لتقدم المدينة والحضارة، وقد اشتهر مهاجر الماني يسمى فرنسيس ليدر (Francis Lieber) (١٨٠٠ — ١٨٧٢) بنشر هذه الآراء والعمل على تأييدها، وهو أول من كتب رسالة فلسفية سياسية نظامية ظهرت في الولايات المتحدة، وقرر بأن واجب الدولة يحتم عليها أن تتبع الخطوات والسياسة التي تراها في مصلحة المجموع، وأنكر وجود حالة طبيعية قبل تكوين الدولة، وانتقد فكرة العقد الاجتماعي قائلاً إنها صناعية غير مؤدية الى الغرض المطلوب، وقرر أن الناس اجتماعيون بغرائزهم، فاجتمعوا اجتماعاً طبيعياً لا صناعياً وكونوا الجماعة السياسية التي تقدمت ونمت بالتدرج والتطور، ووازن بين الافكار الفرنسية والانجليزية فيما يتعلق بالحرية، وقال إن الانجليز اكدوا الحرية المدنية وهي الحرية التي تحمي الفرد من التدخل الحكومي، أما الفرنسيون فقد اكدوا الحرية السياسية، وقد تأثر الأمريكان بآراء هذا الكاتب أيضاً فيما يتعلق بالقانون الدولي، إذ طلب الرئيس لنكلن منه أن يقدم له قانوناً عن الحرب البرية وما يجب أن يتبع فيها حتى تهتدى به جيوش الولايات وهي تقوم بمهمتها في ميدان القتال، وقد أيد آراء هذا الكاتب فريق من الكتاب الأمريكان تعلموا في ألمانيا وتأثروا بنظريتها القائلة بتعظيم الدولة القومية وتمجيدها، ونشروا هذه المبادئ بين بني أوطانهم

انتشرت فلسفة اوستن في الولايات المتحدة بواسطة فريق آخر من الكتاب اشتهر منهم و. ولبى (W. Willoughby) إذ نشر كتابا في طبيعة الدولة سنة ١٨٩١ انتقد فيه نظرية العقد الاجتماعى، وقرر أن الحقوق لا توجد إلا في كنف قانون البلاد وفي رعايته وأيد نظرية السلطة العليا المطلقة ووضعها في جميع الهيئات التي تعبر عن ارادة الدولة

٤ — النظريات المضادة للديمقراطية في القرن التاسع عشر :

انتقد الكتاب أمثال برك وهملتون وجون ادمز المبادئ الديمقراطية، ووصفوها بأنها تؤدي إلى العنف واستعمال القوة المادية والفوضى، وأنها قصيرة الامد، ودلوا على أقوالهم بالحوادث التي وقعت في الثورة الفرنسية والتي حدثت في أمريكا من جراء الرقابة الشعبية، وقد ميز مؤسسو الدستور الأمريكائى بين الديمقراطية والجمهورية، إذ قالوا إن الشعب يتولى شؤون الحكومة بنفسه في الدولة الديمقراطية، أما في الجمهورية فيتولى هذه الادارة نواب عن الشعب ووكلاء من قبله، واعتبر الكتاب حكومة الولايات المتحدة مثالا حيا للحكومة الديمقراطية، وفي القرن التاسع عشر اتجهت الانظار الى توسيع حدود الديمقراطية في دول أوربا وغيرها من دول العالم المتمدين وتحقق هذا التوسع بالغاء الرق ونظام العبودية، وبرفع القيود الانتخابية، واتباع نظام الدساتير المسطورة وتقرير الحكومة النيابية، والغاء الملكيات الوراثية، وبمنح النساء حق الانتخاب، وباحياء التشريع الشعبى المباشر بواسطة الاستفتاء العام، وظهرت بعض النقائص الديمقراطية من جراء ذلك فهب فريق من الكتاب ينتقد الديمقراطية ويقرر عدم كفاية الحكومات الديمقراطية وينتقد تبذيرها، ويأخذ عليها ضعفها وترددتها

واعتمادها على شعب أصبح آلة صماء في يدها تحركه كيفما شاءت يعوزه التفوق والكفاية، وخشى انتشار الديماجوجية والرشوة والفساد في دوائر الحكومة بسبب إيثار المصلحة الذاتية على غيرها من المصالح، وظهر ضعف الآلة الحكومية الشعبية في كثير من المدن الكبيرة بصفة خاصة، مما أدى إلى قيام فريق من الكتاب ينادون بأن الديمقراطية لا تضمن الحرية، وأنها تبعد الزعماء القادرين عن تولى مناصب الدولة، وأنها عدوة التقدم في العلوم والفنون، وانتقدوا تطرفها في التشريع، وتدخل الأحزاب السياسية في الإدارة الحكومية والأساليب التي تستعملها لاستمالة الجماهير إليها، وانتقدوا أيضاً الأسس النيابية، وطلبوا تعديل توزيع المقاعد البرلمانية حتى تتناسب بين الأحزاب التي تمثل مصالح الدولة المختلفة، وقامت حركة في البلاد العريقة في الدستور تطلب منع انتشار الرشوة في الانتخابات وبين النواب، وتطالب بقيام فريق الأكفاء بأعباء المناصب الهامة في الدولة، وأيد زعماء هذه الحركة مبدأ التعيين في الوظائف والتثبيت فيها قائلين ان الموظف المثبت الدائم خير للدولة من زميله المنتخب لمدة قصيرة، وطلبوا القاء المسؤولية على كاهل الموظفين حتى يشعروا بها وشجعوا البعثات العلمية حتى يتكون فريق من الخبراء والفنيين يقوم بمركز الدولة وينسبها في سبيل التقدم السياسي والاقتصادي، وانتقدوا نظرية الفصل بين السلطات المتبعة في الولايات المتحدة انتقاداً مراراً.

تأثرت النظريات السياسية الديمقراطية بالتقدم الاقتصادي الذي ظهر في العالم في أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستطاع أصحاب رؤوس الأموال أن يجمعوا الثروة، وانتشرت الصناعات الكبيرة، وازدادت حركة النقل، واتسعت الدائرة التجارية اتساعاً لا مثيل له،

ونشأت هذه الحركة عن اتباع سياسة « اتركه يعمل » وعن قلة التدخل الحكومي في شؤون الافراد ، وكان من جراء هذا ان اتسعت الهوة بين العمل ورأس المال ، وكون كل من العمال وأصحاب الأموال النقابات والائحادات حتى تدافع عن المصالح الخاصة بهما ، وكل حاول أن يؤثر في الحكومة ويحولها إلى رعاية مصلحته دون مصلحة الآخر ، وظهرت الأحزاب من الطرفين ، وأصبح النظام الحزبي العامل الأكبر في قيام الحكومات وسقوطها في الديمقراطيات الحديثة ، وانقسمت الناس الى محافظين واحرار في علاقاتهم مع الحكومة وعلى حسب الخطة التي اختطوها لأنفسهم فيما يختص بالعمل ورأس المال ، وأيد المحافظون المبدأ القائل بمساعدة الحكومة الى العمل ، ولكنهم عارضوا المجهودات التي قامت من جانب منافسيهم طالبين التدخل الحكومي في دائرة العمل ، وأيد الاحرار مذهب التدخل الحكومي وطالبوا بالملكية العامة في بعض الحالات ، ويرى من هذا أن المحافظين يناصرون الفردية في الوقت الحاضر ، خصوصا في المسائل الاقتصادية ، ويعارضون التدخل الحكومي في المصالح الذاتية والملكية الخصوصية ، ويتمسكون بالنظريات المضادة للديمقراطية حتى يمنعوا تطرف الرقابة الشعبية وتحولها من الميدان السياسي الى الاقتصادي ، وقد شجعت نتائج الحرب العظمى الأخيرة المبادئ الرجعية في السياسة ، كما أنها شجعت الانقلابات الحرة ، وقامت في ايطالية الحركة الفاشستية ، والثورة العسكرية في اسبانيا ، ونشطت الأحزاب الملكية في أوروبا الوسطى وفي فرنسا ، وذلك بسبب خوف السياسيين من انتشار المذهب الشيوعي في بلادهم وقلب الأمور رأسا على عقب مما يؤدي الى الفوضى والاضمحلال السياسي ، وعلى ذلك قامت الحكومات الدكتاتورية في بعض ممالك أوروبا ،

ورجع الفاشستي الى نظرية رومية القديمة واعتنقوا مذاهب مكيفلي ،
ومجدوا الدولة وعظموها ، وقالوا ان الغاية تبرر الوسيلة وتبعوا سياسة
قوية نحو التوسع والاستعمار ، وأهملوا المصالح الفردية بجانب مصلحة
الدولة العامة

قل نشاط الشيوعيين في الفترة الأخيرة ، واعتدلت الدعوة البلشفية
وزال الخطر من انتشارها ، وبرهنت الحكومات المحافظة التي تأسست في
أوروبا عقب الحرب العظمى على عجز في ادارة الشؤون الداخلية والخارجية
وازدادت مشاكل العمال وأصحاب رءوس الأموال ، فانتعشت آمال
الديمقراطيين وهبوا يناوؤن المحافظين وينازلونهم في ميدان الانتخابات
العامة ، ومالت الشعوب الى الافكار الحرة مرة أخرى ، وما نجاح حزب
العمال في إنجلترا واستلام زمام الحكم في أعظم دولة في العالم المتمدن إلا
دليل قاطع على فوز هذه المبادئ على غيرها من النظريات والآراء الرجعية



الباب الحادى والعشرون

قيام النظرىات السياسىة الاشرافىة

١ - نظرىة الفردية .

بمحث النظرىات السياسىة فى أثناء القرنىن السابع عشر والثامن عشر فى مسألة الدولة ونظمها ، وكانت علاقة الملك بالشعب فى مقدمة المسائل التى عنيت بها ، واشتغل الكتاب بمناصرة أو معارضة الملكىة المطلقة ، واثبتوا أو نقضوا نظرىات الملكىة المقدسة والعقد الاجتماعى ، ولما انتصف القرن التاسع عشر كان الكتاب قد وفوا هذه المسائل حقها من البحث والتحليل ، وخرجت الديمقراطىة من معمعة هذا البحث منتصرة ، إذسمرت معظم الدول الدساتير ، واقامت المجالس النىابىة ، ووسعت حقوق الناخبىن واصبحت الحكومات خاضعة للرقابة الشعبىة الى حد كبرى ، ولذلك ترك الكتاب البحث فى تلك المسائل ، وطرقوا بابا جديدا وجعلوا مدار بحثهم وظيفة الحكومة وما يجب عليها نحو الأمة وما لا يجب ، وفى عصر الملكىة المطلقة أيد انصارها المبادئ التى تعظم الدولة وتمجد الحكومة ، وعارضهم فريق من الكتاب رغب فى تقىيد سلطة الحكومة وعمل على تقليل شأنها وجاهد فى سبيل الديمقراطىة وطلب الحريات المدينىة والحقوق السياسىة للأفراد ، ولما انتشرت مبادئ « اتركه يعمل » فى أثناء الانقلاب الصناعى تقوت الفردية السياسىة التى نشأت عن الثورات الديمقراطىة ، وساد الاعتقاد بين الكتاب فى الفترة بين سنتى ١٧٥٠ و ١٨٥٠ بان الدولة

يجب عليها أن تقصر عملها على الاعمال الحكومية البحتة، والا تتدخل في الحريات الفردية اقتصاديا وسياسيا إلا بقدر قليل، وكان من نتائج ذلك ان ارسخ العنان للافراد في مضمار المنافسة الحرة، واثرى فريق على حساب الآخرين، وبدا عيب هذا النظام وتلك المنافسة واضحا، ومال الكتاب الى مطالبة الحكومة ان تنظم العلاقات بين الافراد وتشرف على اعمالهم اشرافا فعليا، واحييت المبادئ الشيوعية وشجع الكتاب الجماعات التعاونية، واخيرا ظهرت نظرية الاشتراكية في الدولة

إن نظرية الفردية حديثة في عهدها، ونمت في عهد الانقلاب الصناعي الذي قضى على مابقى من الفوارق التي سادت في القرون الوسطى بين الافراد من الوجهة الاقتصادية، واصبح الفرد عضوا مهما ومحترما بين الجماعة الأنسانية، وكان من جراء هذا الانقلاب ان اتسعت الاسواق وظهر نظام المعامل، وكانت الحكومات المستبدة لا تتفق مع الاحوال والحاجات الجديدة، وقام فريق قوى من الكتاب يقرر أن الحرية التامة للفرد ضرورية لتقدم المدنية والنوع الانساني، وشجعت نظريات علم الحياة الجديدة التي قالت بتطور الأنسان وهو يجاهد في سبيل الحياة ويبقاء الاصلح الحجاج الاقتصادية القائلة بالحرية الاقتصادية والمنافسة المطلقة والتجارة الحرة، وتضافرت كل العوامل التي شجعت الفردية في النصف الأول من القرن التاسع عشر تضافرا وثيقا، فنادى انصار الفردية الخيالية بأن الناس يملكون حقوقا طبيعية يجب الا تتدخل الحكومة فيها، وقال الاقتصاديون إن مصلحة الدولة في ترك افرادها حرارا يسعون وراء مكاسبهم المادية بالطريقة التي يرونها صالحة لهم، ونشر العلماء المذهب القائل بأن التقدم ينتج من المنافسة الحرة والجهاد غير المقيد، واجمع الكتاب بأن المسائل الاجتماعية والمتاعب الاقتصادية تحل نفسها بنفسها إذ تركتها الحكومة حرة ولم تتدخل فيها

كتب علماء كثيرون في نظرية الفردية في كل من بروسيا وفرنسا في
أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، ولكن الكتاب الانجليزي
هم أفضل من كتب فيها، فقال هيربرت سبنسر إن المبدأ القائل إن الفرد
يعيش لمصلحة الآخرين (Altruism) يقلل صفة الأناية عند الافراد،
ولا يكون التدخل الحكومي في هذه الحالة ضروريا، وقرر أن التاريخ
يثبت أن السلطة الحكومية تقل تدريجيا بانتقال الدولة من النظام العسكري
الى النظام الصناعي، وطلب أن يكون تدخل الدولة محدودا ومعينا في أمور
محدودة ومعينة وهي حفظ الامن ونشر لواء السلام، ويرى من ذلك أن
سبنسر استعان بالتاريخ وبراء داروين في اثبات نظرية الفردية، ومدح
جون استوارت مل الفردية ووصفها بأنها أفضل وسيلة لتنمية مواهب
الأفراد وذكائهم، وقرر أن تدخل الحكومة يضعف صفة الابتكار عندهم،
وكان من أنصار الحكومة اللامركزية والرقابة الشعبية، ومال في شيخوخته
الى الاشتراكية كما تقدم وأيد مبدأ التضحية الذاتية وترك مبدأ المصلحة
الذاتية، وشجع النقابات التجارية، واعترف بأفضلية التنظيم الاجتماعي
لتوزيع الثروة العامة

كتب هـ. سدجويك (H. Sidgwick) في نظرية الفردية في رسالة
نشرها سنة ١٨٨٩ وقرر أن عمل الحكومة هو المحافظة على حياة الافراد
وممتلكاتهم وتنفيذ العقود بينهم، وقال إن المصلحة العامة تقضى بترك كل
فرد يسعى وراء مصلحته الخصوصية بالطريقة التي يراها. هذا وقد شجعت
امريكا وأحوالها السياسية نظرية الفردية تشجيعا قويا، واستمرت
النظريات السياسية فيها تؤيدها حتى أواخر القرن التاسع عشر، واشتهر عدد
من الكتاب بمناصرتهم لهذه النظرية وتعريضهم للحرية الفردية وخصوصا
فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية

٢ — الاشتراكيون الخياليون:

ليست المبادئ الشيوعية والمذاهب الاشتراكية وليدة العصر الحديث بل وجدت بين الجماعات البشرية منذ أقدم عصور تاريخها، فكان الاسبرطيون يعرفونها وطبقوها في نظمهم الاجتماعية والسياسية، واستمروا يطبقونها حتى انتهى مجدهم باستيلاء رومية على بلادهم، وكان نظام المؤسسات الزراعية والنقابات في المدن ونظام الرهبان في الأديرة في أثناء القرون الوسطى يشمل كثيرا من المبادئ الشيوعية والعناصر الاشتراكية، وفي وقتنا الحاضر لا يزال يرى المدقق الباحث آثاراً لهذه المبادئ في النظم الزراعية أثبت الكتاب السياسيون في الدول الخيالية التي تمنوا تحقيقها كثيرا من المبادئ الشيوعية، فوصف افلاطون في جمهوريته مدينة تكون فيها النساء والاطفال مشتركة بين الجميع، وطلب سيدنا عيسى عليه السلام تنظيم جماعة يعيش فيها كل المؤمنين بعضهم مع بعض، ويملكون كل شيء بالاشتراك يأخذ كل ما يحتاج اليه، وهاجم مور في دولته الخيالية التي نشرها سنة ١٥١٦ الملكية الذاتية، وقال إنها اس الجرائم، ووصف فيها جماعة يشتغل فيها الافراد مجتمعين، ولا يستعملون النقود ويملكون بالاشتراك وقرر كبانالا في كتابه «مدينة الشمس» سنة ١٦٢٣ اشتراكية العمل والملكية والنساء، وحدد هارنجتون مقدار الملكية التي يجب على كل فرد أن يملكها وفي سنة ١٧٥٣ انتقد مورلي نظام الملكية الذاتية، وحث على المساواة فيها، ولما جاء الانقلاب الصناعي وظهرت معه بعض المساوىء الاقتصادية واتسعت الهوة بين العمل ورأس المال، وتمتع فريق بالثروة الطائلة وتآلم فريق آخر من جراء الفقر المدقع، وتكررت الازمات، قام الكتاب وعملوا

على الخروج من هذه المأزق ووصفوا علاجاً، فقال بعضهم بالرجوع الى نظم القرون الوسطى، وانتقد البعض الآخر النظام الاقتصادي السائد وطلب نقضه من أساسه، واشتهر من هؤلاء جان دي سسموندى (Jean de Sismondi) (١٧٧٣-١٨٤٢) إذ عارض الاقتصاديين الذين أيدوا نمو الثروة الاهلية وطلب العمل على نمو السعادة الاهلية، وحض الحكومة على التدخل في تنظيم جمع الثروة وتوزيعها، وأيد القيود الموضوعه على استعمال الآلات، وناصر مبدأ تقييد المنافسة وتنظيم العمل، وقد تأثر كل من رودبرتس وماركس بأرائه تأثيراً كبيراً، ولكنه مع ذلك لم يهاجم نظام الملكية الخصوصية، ولم يطلب إلغاء النظام الأجتاعى السائد بل تناول مسألة الإصلاح الاجتماعى من الوجهة الخلقية

ظهر فريق من الكتاب فى أوائل القرن التاسع عشر أقر مبدأ الإنتاج الكبير وتقسيم العمل والنظام الصناعى الجديد، ولكنه انتقد النظريات والمبادئ السائدة الخاصة بالملكية الخصوصية والمنافسة، وبحث هذه المسائل من الوجهة الاقتصادية لا من الوجهة الخلقية، وكان هؤلاء الكتاب لا يؤيدون أرباب رؤوس الاموال، وعارضوا كثيراً من النظم الاجتماعية القائمة، وطالبوا بأصلاحات هامة، وكانوا يطمعون فى تنظيم النوع الأتسانى واعماله بوساطة التربية والتعليم، وكانوا يأملون الوصول بالمجتمع الأتسانى إلى اعلى درجات الكمال، وعارضوا الثورات ونزاع الطبقات، وطلبوا من الأتغنياء مساعدة الفقراء والمعوزين

شعرت إنجلترا قبل غيرها من دول أوروبا بتأج الانقلاب الصناعى، وحاول روبرت اوين (Robert Owen) (١٧٧١ - ١٨٥٨) فى عام ١٨٠٠ وكان من رجال الاعمال العقلاء أن يضع العلاقة بين الخادم والمخدوم على أساس من التعاون مبتعداً عن المنافسة، واقترح إصلاحاً

اجتماعيا يقضى على الفقر والتعس بين طبقات العمال ، وكان يعتقد أن الناس خيرون بطبيعتهم ، وأن الشقاء نشأ عن نظام الرأسمالية ، وقال إن نظام الملكية الخصوصية والدين ونظام الزواج كلها معطلة للنظام الطبيعي ، واقترح إصلاحا لكل ذلك نظاما شيوعيا يستطيع الفرد فيه أن ينفذ موله الطبيعية الحسنة ، ونظم دولا خيالية في اسكتلندا والهند يقوم بالتجارب الصناعية والتعليمية فيها ، واقترح لها مجالس عمومية تدير شؤونها الداخلية ، ومجالس أخرى تشرف على أمورها الخارجية ، وعلاقتها مع غيرها من الدول مشيلاتها ، وحث على توحيد هذه الدول تحت اشراف مجالس أيضا تشبه المجالس المحلية ، وكان من اثر نظرياته هو وتلاميذه من بعده أنه تأسست الجماعات التعاونية في إنجلترا ، وأن عنى البرلمان بالتشريع لمصلحة العمال ورفع القيود عن كاهل اتحادات العمال . وقد اشتهر من تلاميذه ولیم طمسون وهو اشتراكى ايرلندى نشر كتابا في سنة ١٨٢٤ تناول فيه كيفية توزيع الثروة ، وقال إن العامل هو الذى ينتج كل الثروة التبادلية . وله الحق فى أن يتمتع بثمره جهوده . وحث الحكومات على إعادة تنظيم النظم الاجتماعية على الطريقة التى اقترحها اوين ، ولكنه لم يطلب الغاء الملكية الخصوصية . ولا مصادرة ماورثه أرباب رؤوس الاموال وكبار الملاك ، واقترح نظام التعاون حلا للمشاكل القائمة بين العمل ورأس المال . وقد اتخذ كارل ماركس الاشتراكى نظريات هذا الكاتب أساسا لمبادئه الاشتراكية التى سنقر أعنها بعد ذلك

قام فريق من الاشتراكيين الخياليين فى فرنسا نتيجة للأحوال الاقتصادية التى سادت فيها اثناء الثورة والعصر الرجعى الذى تلاها . وتناول المبادئ الاشتراكية بالبحث من الوجهة الفلسفية لامن الوجهة العملية كما فعل اوين وأتباعه ، واشتهر من هؤلاء الكتاب الكونت هنرى دى سنت سيمون (Count Henri de Saint Simon) (١٧٦٠ - ١٨٢٥) وقرر أن

الهدف الذى يرمى اليه النشاط الاجتماعى هو استغلال الكرة الارضية
بوساطة الجماعات والشركات الانسانية. ونظر إلى الثورة الفرنسية بأنها حرب
بين الطبقات وكان غرضها مصلحة الطبقة العاملة ، وقال إن السياسة هى علم
الانتاج ، واقترح نظاما اجتماعيا جديدا تكون الطبقة المنتجة فيه هى سيدة
الطبقات. ويكون غرضه الأساسى هو العمل على ترقية الصناعة ، ويجب أن
تكون السلطة العليا مستقرة فى برلمان يتكون من ثلاثة مجالس وهى مجلس
المخترعين ويتألف من المهندسين والمدنيين والشعراء وأرباب الفن ، ومجلس
الفحص ويتألف من الرياضيين وعلماء الطبيعة ، ومجلس التنفيذ ويتألف
من زعماء الصناعة ، وعلى المجلس الأول أن يقترح القوانين ، وعلى الثانى أن
يقرها ، وعلى الثالث أن ينفذها ، وكانت الدولة الكاملة التى ينشدها هى
الدولة التى تماثل المعمل يشتغل أفرادها فى الانتاج بالاشتراك ، وكان من
المؤمنين بأن الاصلاح الاجتماعى والسياسى لا يكون ناجحا إلا إذا استند
على أساس روحانى. واقترح الغاء المذاهب الدينيه القائمة وتقرير مذهب
جديد يكون مبنيًا على تعاليم المسيح عليه السلام ، ويكون غرضه العمل
على تحسين حالة الفقراء والمعوزين ، وطلب من الطبقة المستنيرة أن تساعد
على تحقيق مبادئه ونظرياته ، وقد اعتنق تعاليمه بعد موته جماعة من تلاميذه
الأوفياء ، وأسسوا جمعية تعمل على نشر مبادئه الدينية ، وكانوا مركزا
للحركات الاصلاحية الحرة التى قامت بعد ذلك وبنوا فلسفتهم على التاريخ
معتقدين أن دراسة الماضى الدقيقة تساعد على معرفة المستقبل وأحواله ،
وأن التاريخ هو الذى علم الانسان كيف تدرجت الشركات التعاونية بين
الأفراد ، وكيف استغلت الارض استغلالا ماديا سليما ، وأن الدين والعلم
والصناعة إذا تضافرت تضافرا تعاونا تستطيع أن تحل المشاكل القائمة

اشتهر كاتب آخر يسمى شارل فورير (Charles Fourier)
(١٧٧٢ - ١٨٣٧) وكان من الاشتراكيين الخياليين إذ قال إن الله نظم
الكون تنظيماً متناسقاً، وحث الناس على أن ينظموا حالتهم الاجتماعية على
مثال تنظيم الكون، وقرر أن المشاركة والتعاون هما مركز الجاذبية بين
الأفراد كما أن الجاذبية هي مركز الأرض، وقد تأثرت نظرياته الاجتماعية
مثل سنت سيمون بأرائه الدينية، واقترح لايجاد التناسق في عالم الاقتصاد
والسياسية تكوين عدد من الجماعات تتألف كل جماعة من خمسمائة أسرة
متحد بعضها مع بعض، وتشمل كل جماعة أصحاب رؤوس الأموال
والعمال والمخترعين، ويجب أن يخفف الأمل في العمل. يجب إلى العمال،
وأن تمنع الأعمال المملة، وأن تكافأ الأعمال الكريمة مكافأة عالية، وأن
يضمن حد أدنى لدخل كل فرد، وأن يقسم الزائد بنسب ثابتة بين الجميع،
ويجب أن تسكن كل جماعة قصرًا مشتركاً، وأن يكون تحت تصرفها فرسخ
مربع من الأرض، وأن تتحد كل الجماعات وتكون وحدة لها رأس مال
واحد في مدينة القسطنطينية، وقال إذا تقرر هذا النظام اختفى الفقر بين
الناس وتحققت الحرية الطبيعية لجميع الأفراد، ولا توجد ضرورة لقيام
الحكومة، وقد أدت نظرياته من الوجهة المنطقية إلى الفوضى الفلسفية

كان اتيان كابت (Etienne Cabet) (١٧٨٨ - ١٨٥٦) آخر
من كتب في الاشتراكية الخيالية إذ نشر روايته الشهيرة في سنة ١٨٣٩ وفيها
وصف مستعمرات زراعية ومعامل أهلية، واقترح إلغاء نظام الأثر
ومجانبة التعليم، وكان تأثيره في فرنسا شديداً، وأقام مستعمرة شيوعية
تحت إشرافه، وكان من المؤمنين مثل فورير بإمكان اصلاح الطبيعة البشرية
بوساطة التهذيب والتعليم. هذا وقد أهملت هذه المبادئ الخيالية والرسائل

التي بشرت بها وأيدتها عند ما ظهرت الحركة الاشتراكية التي نظمها
وناصرها كارل ماركس الألماني

٣ — قيام اشتراكية الطبقات الفقيرة:

نشطت الطبقات العاملة الفقيرة نشاطا سياسيا بين سنتي ١٨٣٠ و١٨٤٨ اذ اوجد نظام المعامل طبقة كبيرة من العمال الذين لا يملكون شيئا، ولما اجتمعوا في صعيد واحد أتاحت لهم الفرصة للتفكير والعمل المشترك، ولما اتسعت دائرة التجارة والعلاقات الناشئة عنها وجد عديد كبير من الناس مشتركون في المصالح، وهب العمال يطلبون نصيبا في أرباح التحسينات العظيمة، واتفقوا على أن تسيطر الجماعة على الأرض ورأس المال، وأن تنظم الصناعة، وأن توجد الفرصة أمام الأفراد للتعليم، وقد دل ارتقاء لويس فيليب عرش فرنسا في سنة ١٨٣٠ وصدور قانون الإصلاح عام ١٨٣٢ في إنجلترا على اضمحلال نفوذ الطبقة الحاكمة القديمة، وحل النزاع بين رأس المال والعمل محل النزاع بين كبار المزارعين والصناع، وفي إنجلترا طلب العمال الديمقراطية السياسية، وأسسوا «اتحاد العمال» وساعدهم الأحرار في مجلس النواب، وقدموا «وثيقة الشعب» (People's Charter) يطلبون توسيع حقوق الانتخاب وتعديل توزيع الدوائر الانتخابية حتى يكون مجلس النواب ممثلا للأمة تمثيلا صحيحا، وكان من جراء هذه الحركة التي قام بها العمال والأحرار المتطرفون ان قرر البرلمان قانون الإصلاح في سنة ١٨٦٧ وقانون الإصلاح في سنة ١٨٨٤

أما في فرنسا فقد أيد العمال لويز بلانك (Louis Blanc) (١٨١٣-١٨٨٢) الذي نشر في سنة ١٨٤١ رسالة سياسية خطيرة عنوانها «تنظيم العمل» (Organization du Travail) وطلب من الحكومة

أن تؤسس مصانع اشتراكية يديرها العمال تحت إشرافها، وقال إن الرجال جميعهم لهم الحق في أن يعيشوا، وأن يشتغلوا وأن ينتج كل بحسب كفايته ومقدرته الشخصية، وأن يستولى من الأرزاق ما يحتاج إليه، وطلب من الحكومة أن تنفذ النظام الاشتراكي الذي وصفه، وتطلع الى ديمقراطية تحل محل الرأسمالية التي انتشرت في عصر لويس فيلب، واثارت الطبقات الفقيرة في سنة ١٨٤٨ متأثرة بأرائه ونظرياته. هذا وقد انتشرت الاشتراكية التي نادى بها العمال الفقراء في كل من ايطاليا واعتنقها حزب ايطاليا الفتاة، وفي المانيا نادى بها حزب المانيا الفتاة الذي تأسس من المهاجرين الالمان في باريس

أخفقت الثورة التي قامت في فرنسا سنة ١٨٤٨ من الوجهة الاقتصادية واخفقت معها النظريات الاشتراكية الخيالية، وقامت على انقاضها المبادئ الفوضوية التي نادى بها بيير. ج. برودهون (Piere G Proudhon) (١٨٠٩ - ١٨٦٥) اذ ناصر الفقراء وايدهم تأييداً قويا، وهاجم الملكية الذاتية في رسالة عنوانها « ماهي الملكية » نشرها في سنة ١٨٤٠ ووصفها بأنها نوع من اللصوصية ونتيجة من نتائجها، واعترض حتى على الملكية الشائعة في دولة اشتراكية، وقرر أن العمل هو وحده المنتج، وأن الارض ورأس المال من غير العمل لافائدة فيهما، وقال إن وجود الملكية الذاتية يمنع العدالة ويسبب الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة بين الأفراد، وهذا ما دعا إلى قيام الحكومات، وقال إن الملكية والحكومة غير شرعيتين ويجب الغاؤهما، وان الاشتراكية الحرة هي أفضل نظام للدولة، وإن كل حكومة تستعمل القوة ظالمة مستبدة، ورجع إلى التاريخ يستعين بحوادثه ليؤيد نظرياته ومبادئه، وقد اعتنق هذه المبادئ كثير من الكتاب الذين جاءوا بعده. قامت حركة خطيرة في منتصف القرن التاسع عشر تطلب تطبيق

المبادئ المسيحية في حل المشاكل الاجتماعية في دول أوروبا الكاثوليكية والبروتستنتية، واستعان القائمون بها بالتعاليم التي وردت في الانجيل فيما يتعلق بواجبات الاغنياء نحو الفقراء، واعتقد الاشتراكيون المسيحيون في مزايا التعاون، وعارضوا المنافسة وهاجموا المبدأ الفردي القائل بمنح الفرد حرية العمل، وعارضوا في الوقت عينه مذاهب الاشتراكية العلمية التي شجعت المادة وخالفت المسيحية، وانتقدوا النظام الاجتماعي القائم، وقالوا إن إصلاح الفرد من الوجهة الخلقية خير علاج للحالة السائدة، وكانت جل أمنيتهم أن تقوم دولة يكون كل افرادها إخوة متساويين، وفي إنجلترا تأسست جماعة في سنة ١٨٥٠ لترقية اتحادات العمال، واتخذت جريدة سميت «الاشتراكي المسيحي» لسان حالها، وكان شارل كنجسلي وف. ه. موريس زعيمى هاته الجماعة وروح هذه الحركة، وبفضل مجهودهما اكتسب العمال قوانين كثيرة شرعها البرلمان في مصلحتهم، واعترفت الحكومة بالشخصية القانونية لشركات التعاون. وهذا ولا تزال الاشتراكية المسيحية من الحركات السياسية الخطيرة في كل من إنجلترا والولايات المتحدة

سعت الاشتراكية الكاثوليكية في بادىء الأمر الى التوحيد بين مبادئ الكنيسة ومبادئ الثورة والتوفيق بينهما، وزعم هذه الحركة كاتبان شهبيران وهما ب. بوشيه (P. Buchez) والأب لامنيه (Abbé de Lamennais) أسس الاول «الاتحاد التعاوني بين المنتجين»، واقترح الثاني «المصارف التعاونية لمصلحة المقترضين»، ويرجو الاشتراكيون الكاثوليك في الوقت الحاضر أن يوفقوا بين مبادئ الكنيسة وتعاليمها وبين مبادئ الديمقراطية ونظرياتهما، ويحضون الناس على القيام بالأصالح الاجتماعي، ولكنهم يعتقدون أن الاشتراكية الحكومية منافية للدين والأخلاق والتقدم الاجتماعي، ويناصرون تكوين اتحادات العمال، وينشرون بينها

المبادئ الكاثوليكية ويهاجمون مذاهب كارل ماركس الاشتراكية ، ولا يقرون النزاع بين الطبقات ، وإلى هذا النوع من الاشتراكيين يرجع الفضل في نشر المبادئ الاشتراكية في ألمانيا والنمسا. هذا ولقد تأسست بجوار الاشتراكية الكاثوليكية اشتراكية بروتستنتية أخرى انتشرت في البلاد السكسونية ، واهتمت بالعلوم الاجتماعية وأيدت شركات التعاون في الإنتاج ، وطالبت بتغيير نظام الملكية العقارية التي لازالت حتى الآن احتكارا لكبار الملاك ، وناصر هذا المذهب رجلا من رجال الدين في إنجلترا وهما كنجسلي (Kingsly) وموريس (Maurice) وكان الأب هيرون (Heron) زعيم الاشتراكية البروتستنتية في الولايات المتحدة ، ولكن ما لبث ان تطرف انصار هذا المذهب في أمريكا إلى حد الشيوعية بل والفوضوية أيضا

اشتهر كاتب آخر من الاشتراكيين المسيحيين وهو فردريك لابليه (Frederick Le Play) وكان مهندسا كبيرا ومصالحا اجتماعيا عظيما ، وضع عام ١٨٥٥ كتاب «العمال في أوروبا» وصف فيه كيفية معيشة هؤلاء العمال ، وأسس جمعية الاقتصاد الاجتماعي بعد ذلك بسنة ، ثم وضع بعد ذلك كتابا في تنظيم العمل ، وكتابا في الإصلاح الاجتماعي في فرنسا نشره عام ١٨٨٧ ، وقد شرح في هذا الكتاب مبادئه الإصلاحية وكان شديد التمسك باصلاح نظام الأسر والمعامل ، ويعتقد في ميل الإنسان الطبيعي إلى الشر ، وعارض نظرية القانون الطبيعي ونظرية الفردية ، وقال يجب أن تصلح الجماعة البشرية نفسها ، ولا بد من قيام نوع من الحكومة لتنفيذ الإصلاح ، وحض الناس على احترام الحكومة نظير ما تؤديه إلى الهيئة الاجتماعية من الخدمات ، ولكنه كان شديد الحذر منها فلم يطلب تدخلها

إلا محافظة على الآداب متى عجز الآباء والرؤساء عن القيام بها، وهو الذى قسم الأسر ثلاثة أقسام: الأسرة الأبوية والأسرة غير الثابتة والأسرة الثابتة، وشرح كل قسم، وفضل الأسرة الثابتة على غيرها لأنها هى التى تختار أحد أولادها ليكون رئيسا لها بعد وفاة الأب، وهذا النظام يضمن سعادة الأفراد ويساعد على تقوية الحكومة

عنى الكتاب العظام فى إنجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر عناية كبيرة بالمسائل الاجتماعية، واتفقوا جميعا على محاربة الفوضى التى نشأت عن الفردية وسياسة «اتركه يعمل»، وبينوا الحاجة الى إرشاد العقلاء وضرورة قيام جماعة منتظمة يسودها النظام والأمن والسلام، ونشروا المبادئ والنظريات التى مهدت السبيل أمام الاشتراكيين، فخطب شاعر الملك سوزى (Southy) فى عام ١٨٢٩ يحض الناس على فعل الخير، وتمنى قيام الجماعة الخيرية، وقد ايد آراءه كل من كنجسلى ودكنز فى الروايات التى نشرها بعد ذلك، وانتقد توماس كرليل (Thomas Carlyle) نظريات الفردية والديمقراطية، وقال إن الطبقات العاملة تحتاج إلى إرشاد وحكم فريق من العقلاء، وناصر مثل افلاطون الجماعة المنتظمة التى يكون على رأسها ملك فيلسوف، أما جون رسكن (John Ruskin) فقد انتقد الميل المادى عند الرجل الاقتصادى، وشجع الروحانيات وفضلها على الماديات وطلب إحلال التعاون محل المنافسة، وبفضل كتاباته وثق الناس بالحكومة وزالت الريب والشكوك من عقولهم، ورحبوا باتساع دائرة نفوذها فى الإصلاح الاجتماعى، وكتب ماتيو ارنولد (Mathew Arnold) كتابا فى سنة ١٨٥٩ اسمها «التهديب والفوضى» أيد فيه الحكومة حتى تدافع

عن التهذيب ضد الفوضى التي نشأت عن عصر الفردية والمادة، والخلاصة أن الكتاب أجمعوا في إنجلترا على نقد الحياة السياسية والاقتصادية، واقترحوا أن يعاد تنظيم الحياة الاجتماعية بأرشاد وإشراف الحكومة

٤ — الاشتراكية الحكومية:

انتشرت الأحوال الصناعية التي سببت قيام المذاهب الشيوعية والفوضوية في إنجلترا وفرنسا في دول وسط أوروبا، وترك الناس الاشتراكية الخيالية، وأخفقت التجارب الشيوعية، ونشطت الطبقات العاملة من الواجهة السياسية، وكان الجومهيئا لظهور حركة ومذهب جديد من مذاهب الاشتراكية، ولقد ظهرت هذه الحركة في ألمانيا وكانت في روحها تناصر الفقراء والطبقات العاملة التي لا تملك شروى نقير، واختلفت عن الحركات التي سبقتها والتي كانت تعاضد الطبقات الوسطى، وكانت مبنية على الحقائق العلمية لا على المبادئ الخيالية والنظرية التي اشتهرت بها الاشتراكية الاولى، وقبلت الحكومات القائمة لتنفيذها برنامج إصلاحاتها، وطلبت ازدياد نفوذ الحكومة، فخالفت المبادئ التي أيدت الجماعات الاختبارية وناصرت الشيوعية والفردية والفوضوية

بنيت الاشتراكية الحكومية على اندماج فكرتين أساسيتين من الأفكار السياسية، وكان أصحاب الفكرة الاولى عددا من الاقتصاديين والكتاب أرادوا تقييد تطبيق مبدأ «أتركه يعمل»، وانتقدوا نظرية آدم سميث فيما يتعلق بالمصالح الخاصة والعامة واعتباره إياهما شيئا واحدا، وطلبوا التدخل الحكومي المشروع في كثير من دوائر الأعمال، واشتهر منهم ف. لست (F. List) في ألمانيا، وجون استوارت مل في إنجلترا، وسموندى وم شيفليير (M. Chevalier)

في فرنسا، وكان أصحاب الفكرة الثانية عددا من الاشتراكيين الذين وجهوا نداءهم إلى الحكومات القائمة باسم العمال، وكان غرضهم أن يستعملوا سلطان الحكومة ونفوذها في القضاء على المساوىء والمظالم الاجتماعية السائدة، ويستبدلوا بها نظاما اجتماعيا كاملا، وكان لويز بلانك هو أول من اعتنق مبادئ هذه الفكرة في فرنسا ولكنها وجدت عضدا قويا في كتابة كل من ج. ك. رودبرتس (J. K. Rodbertus) (١٨٠٥-١٨٧٥) وف. لاسال (F. Lassalle) (١٨٢٥-١٨٦٤) وهما كاتبان المانيان

إستمد رودبرتس معظم آرائه من مصادر فرنسية وخصوصا من سسموندى وبرودهون وسنت سيمون، ونظر الى الجماعة بأنها كائن خلقه تقسيم العمل، وأنكر الفوائد التي تترتب على حرية القوانين الطبيعية، وقرر أن الدولة تكوين تاريخي بنظام معين متوقف على جهود أفرادها، وقال يجب على كل دولة أن تقرر قوانينها وتنمى نظامها الخاص بها، وأيد نظرية اشرف الدولة مفضلا إياها على نظرية الحرية الطبيعية، وكان يطلب وجود حزب اشتراكي يقصر كل عمله على المسائل الاجتماعية، وناصر الوحدة القومية في ألمانيا، وكان من أنصار الحكومة الدستورية في سنة ١٨٤٨ ولكنه تأثر بآراء بسمارك ومال في شيخوخته إلى الحكومة الملكية وعمل على التوفيق بين السياسة الملكية والمبادئ الاشتراكية العملية، وكان من القائلين بأن واجب الحكومة هو تنظيم الإنتاج حتى يفي بالطلب، وعليها توزيع الإنتاج بين المنتجين توزيعا عادلا

كان لاسال تلميذا لفشت وهجل واستطاع ببلاغته أن يوفق بين آراء الكياليين الألمان وآراء الاقتصاديين، ولقد كان ثوريا ومن أكبر الدعاة

الثوريين، وأسس الحزب الديمقراطي الاشتراكي، وطلب من العمال الألمان أن يكونوا اتحاداً عاماً، وانتقد المبادئ الفردية الحرة انتقاداً مراراً، وطلب أن يشرف العمال على أمور الدولة وشؤونها الحكومية، وأن تتدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية وتديرها، وكان من رأيه أن الدولة نمو تاريخي أضطر الأفراد فيها على أن يجتمعوا ليتغلبوا على الطبيعة ويحاربوا الظلم، وقال إن النوع الانساني لا يصل إلى درجة عالية من الرقي والتهذيب إلا بوساطة الدولة، وعليها أذن أن تعمل على خدمة الأنسانية وترقية شؤونها

بلغت النظريات الاشتراكية العلمية مبلغاً عظيماً من الرقي والشهرة بفضل ما كتبه فيها كارل ماركس (Karl Marx) (١٨١٨ — ١٨٨٣) الألماني، وهو الذي أسس النظام المعروف بالدولية (L' Internationale) سنة ١٨٤٨ ووضع بمشاركة صديقه انجل (Engels) نداء الحزب الشيوعي (The Communist Manifesto) في السنة عينها، وقد دعا فيه العالم للاتحاد والالتحاق بالدولية العاملة أو دولية العمال، وألف كتباً كثيرة اشتهر منها كتابه المعروف «رأس المال» وهو عبارة عن ثلاثة أجزاء ظهر أولها في حياة مؤلفه عام ١٨٦٧ ونشر صديقه الجزأين الآخرين بعد وفاته في سنتي ١٨٨٥ و ١٨٩٤، وقد تأثر في آرائه إلى حد ما بالحركة العلمية التي انتشرت في بلاده وقتئذ، واستنبط كثيراً من نظرياته من كتابة هجل ومن مؤلفات الاشتراكيين الفرنسيين وخصوصاً من نظريات بردهون الفوضوية ولكنه استمد معظم هذه الآراء من الاقتصاديين والاشتراكيين الانجليز أمثال سميث وركاردو ووليم تومسون، ونظر إلى الاشتراكية الخيالية الأولى بعين الازدراء، ووضع نصب عينه أن يجعل الاشتراكية دولية لا قومية كما كانت، واتخذ الماديات أساساً لنظرياته وابتعد عن الوهم والخيال، وثار ضد النظم والدول القائمة، وأنكر وجود الخير بين طبقات البشر،

واعتبر الانقلاب الاجتماعي نتيجة للعوامل المادية والاقتصادية، وأكد مصالح الطبقات . واعترف بالنزاع القائم فيها متفقا مع داروين في نظريته النشوء والارتقاء للنوع الانساني ، وكان يعتقد أن سبب التطورات الاجتماعية حتى في العصور القديمة واحد، وهو نضال الطبقات الفقيرة مع أصحاب الاموال لتحسين أحوالهم الاقتصادية والتمتع بقليل من العيشة السعيدة، وقد استشهد بالتاريخ وحوادثه على صحة استنتاجاته، وقرر ان هذه الطبقات كثيرا ما فازت بسبب وفرة عددها وقوة حقها وتخادل الطبقات الاخرى لقلة عددها وضعف ادعاءاتها، وقال إن هذه كانت حال الهيئة الاجتماعية في الماضي وسيكون هذا شأنها في الحاضر والمستقبل اذا ظل هذا التفاوت والتباين قائما بينها، إذ توجد اليوم الطبقة الوسطى تسيطر على المشروعات الاقتصادية وهي صاحبة رؤوس الأموال، وتقوم في وجهها طبقة أخرى وهي طبقة العمال وهي اوفر منها عددا ولكنها لا تملك شيئا من رأس المال، فلا بد من النضال بينهما لتناقض مصالحهما ، ثم قال إن نظام الإنتاج في عصره لا يتمشى مع نظام الملكية، اذ لم يعد الإنتاج فرديا كما كان في الأزمنة الماضية بل أصبح اشتراكيا بفضل اشتراك عدد كبير من الافراد فيه ، بينما ظلت الملكية ونظامها في مكانهما لم يتغيرا تبعا لتغير الإنتاج، واستمرت الملكية فردية كما كانت، فكان من نتيجة ذلك أن طبقة العمال وهي تشترك في الإنتاج، لا تشترك في ملكية رأس المال ، وان تكون تحت رحمة أصحاب رأس المال الذين لا يشتركون في الإنتاج، « وستظل الحرب قائمة بين هاتين الطبقتين حتى يتلاءم نظام الملكية مع نظام الإنتاج أي حتى تكون الملكية اشتراكية، وسينتهي هذا النضال بانتصار طبقة العمال تبعا لقانون التطور الاجتماعي، لأنها هي الطبقة الاسوأ حالا والاوفر عددا»

كانت اشتراكية كارل ماركس لا تعرف للعواطف مكانا، ولم تعتمد في تقرير مبادئها على ماجبل عليه الانسان من حبه العدل وانتصاره للظالم. كما قال غيرها من المذاهب الاشتراكية، بل قالت إن النظام الاجتماعي الجديد سيتم بمجرد عمل القوانين الاقتصادية وبمقتضى قانون التطور الاجتماعي من غير تدخل إرادة مشرع أو مصلح، ودلل على رجحان نظريته بما وقع من الحوادث التاريخية والاجتماعية، إذ قال إنه قد جاء وقت انتصرت فيه الطبقة المتوسطة على طبقة الاشراف وانتزعت منها امتيازاتها، وأصبحت هي مالكة رؤوس الأموال، وامت اليوم مهمتها ووجب عليها أن تخلى مكانها لطبقة العمال، ويحتم عليها ذلك تركز الإنتاج وهو استخدام مقدار كبير من رؤوس الأموال وعدد عظيم من المال في المشروعات، وسادت المنافسة الحرة فزادت الحال سوءاً « فنذ أن انتشر الإنتاج الكبير اخذ يقل عدد أصحاب رؤوس الأموال بينما ازداد عدد العمال المأجورين، وبفعل المنافسة الحرة ازدادت كمية المنتجات وزادت عما يستطيع المستهلكون وهم على الأخص طبقة العمال شراؤه منها، فأدى ذلك الى وقوع الأزمات التي كان من نتائجها أن فقد أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة أموالهم، ودخلوا في طبقة العمال فزاد عددها. وستظل هذه الحالة مستمرة حتى تنحصر رؤوس الأموال في أيدي معدودات، وعندئذ يسهل على العمال عزل رؤساء الصناعات الكبيرة أصحاب الأموال ليحلوا محالهم، وتكون الملكية كلها من صناعات وعقارات ملكا للعمال». ويرى ماركس في قيام الاشتراكية آخر دور للتطور الاجتماعي والتاريخي لائنها تهدم الملكية الفردية، وإذا نجحت لا يكون هناك ثم ما يدعو إلى تطاحن الطبقات الاجتماعية وذلك لاختفاء ما بينهما من الفروق قرر ماركس أن نظريته لن تحقق إلا اذا حدث انقلاب اجتماعي وسياسي

خطير يخرج منه العمال وهم يسيطرون على وسائل الإنتاج ويديرون الشؤون السياسية والاقتصادية، وتملك الدولة رأس المال وتشرف على الأمور الزراعية والصناعية، وتكره الجميع على الشغل وتعلم الجميع مجانا، وحث العمال على أن يقوموا لينفذوا آراءه ولا يتركوها للعوامل الاقتصادية الطبيعية، وأقر اتحاد العمال الدولي الذي تأسس سنة ١٨٦٤ ووصفه بأنه أفضل أداة للقيام بالانقلاب المنشود، وناصر مظاهرات العمال العنيفة ودعاهم لتكوين حزب سياسي قوى

صادفت نظريات ماركس نجاحا كبيرا عند الاشتراكيين، واستمرت تعاليمه موثوقا بها في المجتمعات الاشتراكية زمتا طويلا حتى خرج عليها بعض أنصارها مثل كوتسكى (Kautsky) وبرنستين (Bernstein) ووضع كل منهما مبادئ أخرى مخالفة لمبادئ ماركس ونظرياته، فخالف كوتسكى نظريته المادية التاريخية التي قال عنها ماركس، وقرر أن الاخلاق ذات تأثير كبير في التطور الاجتماعي، وخالفه أيضا في وصف حالة العمال وقال عنها أنها آخذة في التحسن، ولم يقر مبدأ الثورة والانقلاب بل أيد الهدوء والسكينة، وأما برنستين فلم يوافق على أن العمل وحده أساس تحديد القيمة، وقال إن هذه النظرية أهملت وحلت محلها نظرية المنفعة الأخيرة أو نظرية التوازن الاقتصادي، وطلب لتحسين حالة العامل أن يكون التحسين خلقيا لا ماديا فقط كما قال ماركس، وانتقد نظرية تركيز العمل التي نادى بها، ووصفها بأنها نظرية مؤسسة على الأوهام والخيالات ولم تتحقق قديما ولن تتحقق في المستقبل

ظهر مفكر الماني عظيم آخر في منتصف القرن التاسع عشر وهو

لورنزفون ستين (Lorenz Von Stein) (١٨١٥ — ١٨٩٠) وتأثر

كثيرا بمبادئ هجلى وكومت وجمع بين النظرية التاريخية والحكالية للدولة
وبين ضرورة القيام بالأصلاحات الاقتصادية، واعتنق مذهب نضال
الطبقات الذى قرره ماركس ولكنه خالفه فى قوله بان الاصلاح لا يتم
إلا بالثورة، وقال إنه يتم بواسطة نجاح الديمقراطية الاجتماعية، وذلك
لايتأتى إلا اذا سيطرت طبقة العمال على شؤون الحكم فى الدولة بعد ان
تعلم، وتنال الحقوق الانتخابية وتقهز الأحزاب الأخرى فى ميدان
الانتخاب وتفوز بمقاعد البرلمان فتستطيع التشريع لمصلحة العمال وتحررهم
من استعباد رأس المال، وقرر أفضلية النظام الملكى فى الحكومة، ولكنه
طلب من السلطات الحاكمة أن تعطف على الحركات الديمقراطية وتؤيدها
وتناصرها لانها مبنية على الحق والعدل، والى مبادئه يرجع الفضل فى
انتشار الاشتراكية الحكومية فى ألمانيا

ميز ستين تميزا أساسيا بين الدولة والهيئة الاجتماعية، وقال إن نظام
الهيئة الاجتماعية مبنى على مبدأ المصلحة الذاتية، إذ يسعى كل فرد لتحقيق
مآربه على حساب غيره من الأفراد، أما الدولة فهى نظام تأسس ليضمن
الحرية الفردية والمصلحة العامة للجميع، وقال إن النضال قائم أبدا بين
العوامل السياسية والاجتماعية، ولا يمكن تنظيم الهيئة الاجتماعية إلا اذا
ازدادت وظائف الدولة واتسع نفوذها، وعلى ذلك وضع ستين أساسا للبدأ
الاجتماعى فى النظريات السياسية، وفسح المجال أمام كل من كومت فى فرنسا
وهربرت سبنسر فى إنجلترا ليقررنا نظريتهما فى الاجتماع والاشتراكية
كما ستقرأ بعد



الباب الثاني والعشرون

أصحاب المذهب التاريخي في النظريات السياسية

١ — النظريات السياسية التاريخية :

تناول كثير من الكتاب في أزمان وعصور مختلفة النظريات السياسية من الوجهة التاريخية، فبحثها بوليوس من هذه الوجهة واستمد كثيرا من مبادئه السياسية من تاريخ روميه بعد أن درسه دراسة دقيقة، وقال بودان يجب أن تستند الفلسفة السياسية على المشاهدة التاريخية، ويجب أن تدرس النظم والأراء في الأزمنة المختلفة وتقارن في نموها بعضها مع البعض الآخر واستخدم هو تمان الطريقة التاريخية وهو يهاجم الملكية الفرنسية المطلقة وينتقد سلطتها الاستبدادية، واعترف فيكون تدرج النظم والأفكار السياسية متأثرة بالبيئة والخلق الطبيعي للشعب، ونحا منتسكيو هذا النحو مقررا ان القوانين والنظم تنمو على حسب ظروف الاحوال السائدة متفقة مع حاجات الشعب، واعتنق في القرن التاسع عشر فريق من الكتاب العظام الطريقة التاريخية واتبعوها في بحوثهم، وقد ساعدت عوامل كثيرة على تقدم هذه الطريقة ونموها، اذا كانت جزءا من الحركة الرجعية العامة التي قامت ضد نظرية الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي، واكدت قيمة العادات والتقاليد المقررة والنمو التدريجي، وخالفت النظرية الثورية التي نشدت الدولة الكاملة والنظام الكامل، ولقد ظهرت هذه الروح في مؤلفات بلاكستون وبرك، وفي الغيرة الكاثوليكية التي أظهرها كل من دي ميستر

ولامنيه في فرنسا، وفي محاولتهما الرجعية وميلهما الى نظم القرون الوسطى،
وظهرت ايضا في الاشتراكية الخيالية التي نادى بها سنت سيمون، وفي الآراء
الاجابية التي قررها اوغست كومت

اقتزنت هذه الروح التاريخية في المانيا بالوطنية القومية، وكان من
اغراضها الاساسية العمل على تحسين التعليم القانوني، وشجعت الرأى القائل
بان القانون تكون تدريجيا من العادة والشعور الشعبي، وهو يصف الحياة
اليومية للشعب وينطق بها ويعبر عنها لا عن ارادة المشرع، وكان سفيني
روح هذه الحركة وعمادها وفي منتصف القرن ظهر مبدأ التطور فنشطت
به الحركة نشاطا كبيرا، وساعد تطبيق التاريخ على علم الحياة السياسيين على
تطبيقه على الحكومات والقوانين، وقد ظهر هذا الأثر واضحا فيما كتبه
السير هنرى مين (Sir Henry Maine) اذ كثيراً ما رجع الى نظريات
داروين ومبادئه في تقرير نظرياته السياسية التي بحث فيها أصل الدولة،
واستعمل مبدأ بقاء الاصلح وهو يهاجم الديمقراطية، وبنى ثقته في
الارستقراطية على الاعتقاد في انتقال الكفايات العقلية بوساطة الوراثة

اهتم اصحاب المذهب التاريخي وكان ا كبر انصاره من المانيا وانجلترا
اهتما شديدا بطبيعة القانون، وكانت المانيا اذ ذاك مهدا للفلسفة ومذاهبها
المختلفة، كان هجل ينشر آراءه ونظرياته بين بنى وطنه، ولذلك تأثر التاريخيون
الالمان بما أحاط بهم، ومالت نظرياتهم الى التاريخ والفلسفة، أما الكتاب
الانجليز من انصار هذا المذهب فقد كتبوا يناقضون طريقة اوستن التحليلية
وينتقدون آراء اتباعه وتلاميذه، وكان انصار المذهبين من الانجليز يكرهون
نظريات زملائهم الالمان التشريعية الفلاسفية، ولكنهما اتحدا - الانجليز
والالمان - في القول بأن العادات القومية هي أصل القانون العام وأسس

الحقوق المشتركة، ولكن الألمان قالوا إن العادة نفسها هي اللسان التشريعي للإرادة الشعبية وسيادتها العليا، وهي القانون لأنها لسان الشعور بالحق والصواب، وهي تمثل العقل والحجة الطبيعية، أما الإنجليز فقد تأثروا بالقانون الإيجابي، ورفضوا الاعتراف بالعادة القومية اعترافاً قانونياً إلا إذا أقرتها الهيئات التشريعية أو القضائية في البلاد، ويرى من ذلك أن الألمان اعتبروا القانون والفضيلة شيئاً واحداً، أما الإنجليز فقد ميزوا بينهما اتفقت المذاهب الفلسفية والتاريخية على أن القانون موجود وليس مصنوعاً، ولكنهما اختلفا في تفسير الموجود، فقال الفلاسفة المشترون إن الفعل الإنساني اكتشف المبدأ الأساسي للعدالة واتخذ قاعدة، أما أصحاب المذهب التاريخي فقد قالوا إن التجارب والخبرة الإنسانية هي التي اكتشفت المبدأ التي يسير عليه العمل في الحياة الاجتماعية، وقد نما هذا المبدأ وتدرج حتى أصبح قاعدة قانونية، ولذلك أنكروا هؤلاء الكتاب النظرية القائلة بأن القانون صنع منظم من عمل الإرادة الإنسانية، ولم يعترفوا بقيمة التشريع الذي يرمى إلى الإصلاح المستحيل، وأكدوا أن القانون نشأ عن العادة والمعتقدات العامة على شكل قرارات قضائية وهو يعبر عن العوامل الصامته في الحياة القومية، وحاولوا أن يستنبطوا من المصادر الرومانية ومن النظم القضائية الألمانية الأولى ومن كيفية تقدمهما ونموهما طبيعة الحق والصواب

كان أنصار هذا المذهب في بادئ أمرهم محافظين ورجعيين في آرائهم، واستعملوا التقاليد والتجارب في محاربة المبادئ الثورية والقضاء على روحها، وعارضوا نصراء التغيير والإصلاح، وانتقدوا مبدأ الإرادة العامة الذي قال به روسو، ومبدأ سعادة الأكثرية الذي قال به بتام،

ولكنهم مالوا في النهاية الى تأييد الديمقراطية و أضافوا بنظر ياتهم الى نظرية السيادة الشعبية ، واضطرتهم ظروف الاحوال التي أحاطت بهم ان يعترفوا بأن الدولة نشأت عن المجهود المشترك لافراد الهيئة الاجتماعية ، وان القانون والسيادة العليا نشأت عن المجهود المشترك للدولة ، وأن يقر و امذهب الرقابة الشعبية

٢- أصحاب المذهب التاريخي الألمان :

كانت النظم القضائية في ألمانيا في أواخر القرن الثامن عشر متضاربة ، كثيرة المناحي ومتشعبة ، فكانت هنالك قوانين رومانية تتمشى عليها البلاد ، وجدت بجانبها قوانين أخرى ألمانية ، ووجد كثير من التضارب والاختلاف بين القوانين ، وعلاوة على ذلك لم يكن القانون الألماني موحدًا ، بل كان متشعبًا أيضا الى شعب وفروع اختلفت باختلاف الولايات الألمانية الكثيرة وكانت دراسة فن التشريع في الجامعات دراسة جافة تحتاج الى تنظيم وتوحيد ، وكان الوقت مناسبًا والاحوال السائدة موافقة لايجاد علم جديد للتشريع والقانون ، إذ شجعت نظريات كانت الفلسفية الحركة العلمية ، وايقظت الروح القومية في ألمانيا الشعور ، وجعلت الألمان يهتمون بكل شيء ألماني ، ووضعت فلسفة هيجل أساسًا منطقيًا للروح التاريخية التي انتشرت في البلاد اذذاك ، وظهر فريق من الكتاب ينصرون المذهب التاريخي في العلوم السياسية ، ويؤيدون أقوالهم بمختلف الحجج والبراهين ، اشتهر منهم غستاف فون هوجو (Gustav Von Hugo) (١٧٦٤ - ١٨٤٤) ويعتبر المؤسس للمذهب التاريخي الألماني ، وفرديريك كارل سيفيني (Fr. Karl Savigny) (١٧٧٩ - ١٧٦١) وهو أكثر هؤلاء الكتاب أثرا ، اذ عارض كثير من الألمان قبل ظهوره مبادئ القانون الروماني وانتقدوها واعتبروها أجنبية عنهم في مشاربها وغاياتها ،

وطلبوا تحليلها وتعديلها قبل إدماجها في جسم القانون و التشريع الألماني ،
و كان هذا لا يمكن تحقيقه الا إذا درست القوانين والنظم الرومانية دراسة
كاملة وفحصت طريقة نموها وتطورها ، وإلى هذه الدراسة تفرغ سفيني
في جامعة برلين التي كانت قد أنشئت حديثا وقتئذ

وضع في سنة ١٨١٤ المبادئ التي بحثت في أصل القانون وطبيعته ،
واعتنقها أنصار المذهب التاريخي ، وقال إن القانون من صنع العقل القومي
المجتمع ، وهو متصل اتصالا وثيقا بالحياة والخلق القومي ، ومن عمل
الأجيال العديدة التي مرت بالبلاد لا من عمل سلطة استبدادية وإرادتها في
وقت معين من الأوقات ، وهو تطور من الحالات الاجتماعية والاقتصادية
والخلقية المتقلبة التي مرت بالبلاد والعباد ، وأكّد خطورة التقاليد ، وخطر
التغيير ، وضرورة دراسة وفهم الأحوال التاريخية مخالفاً بذلك الفلاسفة
الذين أرادوا الإصلاح عن طريق المبادئ والمثل العليا التي تمنوا تحقيقها ،
وكان من المؤمنين بتأجيل الإصلاح حتى يفرغ المشترعون من الدراسة
العلمية ، وأنكر روح الفلسفة التي سادت في القرن الثامن عشر ، وكانت
آراؤه في التشريع تخالف تماما ماذهب إليه روسو في هذا الموضوع ،
وأكد فوق الدولة وحياتها على حياة أفرادها ، وشجع الميل إلى الحكم المطلق
في ألمانيا ، وقال إن الأفراد لا يمكن أن يكونوا حقوقا سياسية الا إذا كانوا خاضعين
لدولة قوية ومنتظمة ومنها يستمدون شخصيتهم وسيادتهم

كونت آراء سفيني في القانون جزءا هاما من الحركة العلمية التي انتشرت
في القرن التاسع عشر ، إذ فسرت فلسفة الحقوق الطبيعية تفسيراً قانونياً ،
واعترفت بوجود هاته الحقوق طبيعياً ، واعتبرت الطبيعة والتاريخ شيئاً
واحداً ، وقالت إن نظم الدولة هي نتيجة تقاليدھا وتجارها ، وفتحت الباب
أمام النمو التدريجي ، ورفضت الاعتراف بالأساليب الثورية . وأمسك

الكتاب عن البحث في حقوق طبيعية مشتركة بين الجميع، أو في إنشاء نظم كاملة خيالية تتفق مع رغبات كل الشعوب، وبحثوا في الصفات التي تميز كل دولة عن الدول الأخرى، وقرروا أن النظام السياسي والقضائي لكل دولة هو نتيجة ضرورية لتطور الحالة الاجتماعية وتقدمها لتلك الدولة

٣ — أصحاب المذهب التاريخي الانجليزي :

كان أشهر أنصار هذا المذهب في إنجلترا هو السير هنري مين (Sir Henry Maine) (١٨٢٢ — ١٨٨٨) فقد كتب كتابا في «القانون القديم» سنة ١٨٦١، وكتب بعد ذلك بعشر سنوات في «الجماعات القروية» وفي «تاريخ النظم الأولى» في سنة ١٨٧٤، وبعد ذلك بعشر سنوات في «الحكومة الشعبية»، وطلب مثل زملائه من المشترعين الألمان إصلاح وتحسين دراسة القانون، وعارض نظرية القانون الطبيعي واعتبرها مبهمة وغامضة، وأنها أدت إلى الفوضى في فرنسا عند ما طبقت فيها القوانين الألمانية والرومانية والدينية، مخالفًا سفيني وأتباعه، وكان يرغب في دراسة جميع النظم والقوانين في العالم وموازنة بعضها مع البعض الآخر، وقد تأثر بآراء برك وستيفن، وعارض مبدأ الإصلاح بوساطة التشريع الشعبي الذي نادى به الماديون، وكان على رأس الحركة التي طلبت تقييد حقوق الناخبين في سنة ١٨٨٤ ووقف التغييرات الدستورية، ولقد كان محافظا في آرائه مهما بدراسة التاريخ والاسترشاد بحوادثه متأثرا بتجاربه وخبرته الطويلة وهو في خدمة الحكومة في الهند، وكان لا يثق ولا يؤمن بنظرية الحقوق الطبيعية، وقرر أن يحلل الجماعات البشرية من الوجهة القانونية، وأن يتبع الطريقة التاريخية والمقارنة وهو يجمع المعلومات عن نمو القانون

بين الشعوب والجماعات المختلفة، وكثيرا ما أكد أن جذور الحاضر مغروسة
غرسا متينا في الماضي. وقد استنتج من دراسة النظم والقوانين الأولى أن
الدولة نشأت من الأسرة التي ابتدأت أصلا بسيطة التركيب من أب وأم
وأطفال، ولما كثر عدد أفراد الأسرة من طريقة زواج الاؤلاد وتناسلهم
تكونت أسر جديدة، ولكن ظل أب الأسرة الاولى محافظا على سلطته
على جميع الافراد، ولما كبرت الأسرة أصبحت قبيلة وكثر أفرادها فانتقل
بعضهم إلى مكان آخر وكونوا قبائل أخرى تربطها بالقبيلة الاولى رابطة
النسب، ووجدت مجهوداتها خصوصا في الحرب الخارجية وأدى ذلك إلى
إيجاد سلطة واحدة يأمرون بأمرها، وبذلك أصبحت دولة، وبهذه الكيفية
تكونت دولة اليهود المقامة على اتحاد اثني عشر سبطا تنسب كلها إلى يعقوب
وقرر أن مكانة الفرد في الدولة تعينت بعضويته فيها وبتعاقدته باختياره مع
باقي الاعضاء، وعلى ذلك أصبح التعاقد الاجتماعي غاية الدولة والجماعات
وليس أصل تكوينها كما قال غيره من الكتاب

انتقد مين نظرية أوستن فيما يتعلق بالسلطة العليا وأصل القانون، وأيد
انتقاده بأمثلة من النظم السياسية التي انتشرت في الشرق والتي درسها دراسة
جيدة، وقرر أن السلطة التشريعية نمو حديث، وكان من المؤمنين بضرورة
وجود طبقة أرستقراطية حتى يتم التقدم السياسي الحقيقي، وقال إن
الديمقراطية نظام مزعزع الأركان غير ثابت، وانها مؤدية إلى الانحلال والفوضى،
واستشهد بالتاريخ وحوادثه، وعارض نظرية روسو في السيادة الشعبية
معارضة شديدة، ولم يتفق مع بنتام في رأيه القائل بالأصلاح وساطة التشريع،
واقترح اتباع الطريقة الأمريكية في تعديل الدستور واصلاحه، وطلب
تقوية مجلس اللوردات وتوسيع اختصاصه، لأنه يمثل التقاليد التاريخية
للأمة الانجليزية، ولقد تأثرت النظريات السياسية في إنجلترا بالطريقة التي

اتبعتها في بحثه أكثر من تأثرها بمبادئه الرجعية ، وتبعه كثير من الكتاب الانجليز واعتنقوا المذهب التاريخي والمقارن ، وكتبوا المؤلفات الثينة في التاريخ والسياسة ، ووازنوا الانظمة المختلفة في الدول قديما وحديثا ، ونشر ا.ف. ديسي (A. V. Dicey) كتابا في سنتي ١٨٨٥ و ١٩٠٥ تناول فيها القانون الدستوري ، والقانون والرأي في إنجلترا ، وأبان كيفية تكوين الحكومة الانجليزية بعد أن درس الدستور الانجليزي وتاريخ التشريع الاوربي في القرن التاسع عشر ، ونشر جيمس بريس (James Bryce) كتابا كثيرة ايضا أثبت فيها النظم الحكومية والأساليب السياسية التي تتبعها الدول المختلفة في انحاء العالم ، مستفيدا بالسيارات . الأسفار الطويلة التي قام بها في تلك الدول ، وقد عنى عناية خاصة بالأجراءات التشريعية التي تتبعها المجالس النيابية ، وبالأحزاب السياسية وتكوينها ونظامها وبالعادات والسوابق القضائية .

٤ — أصحاب المذهب التاريخي في الولايات المتحدة :

كان أصحاب نظرية الحقوق الطبيعية لهم الكلمة العليا والمقام الاول في الولايات المتحدة من وجهة النظريات السياسية حتى منتصف القرن التاسع عشر ، ولكن ظهر فريق من الكتاب بعد ذلك تأثر بالأراء الالمانية وبالطريقة التاريخية والمقارنة التي تدرس في جامعات المانيا ، واقتفى أثر الكاتب الشهير فرنسيس ليبر (Francis Lieber) الذي عدل فلسفة القانون الطبيعي وقرر نظرية التطور الحى للدولة ، وبين تقدم الروح القومية في الولايات المتحدة و المانيا ، وكان على رأس هذا الفريق من الكتاب العالم الشهير جون . و. برجس (John w. Burgess) (١٨٤٤ -) فإنه تبع ليبر في جامعة كولومبيا ، وألف كتابا سياسية وتاريخية بين سنتي ١٨٩٠ و ١٩٢٣ اشهر منها كتابه « التوفيق بين الحكومة والحرية » الذي نشره سنة ١٩١٥ ، و كتابه « التغييرات

في نظرية الدستور الأمريكي « الذي نشره في سنة ١٩٢٣ ، قال برجس إن الدولة القومية هي وحدها التي تعطي الكتاب الحقيقة التي يستمدون منها آراءهم وهم يكتبون في النظريات السياسية ، ويقرر ونظاما سياسيا عليا ، وهي الوحدة الانسانية التي لا تخطيء الا قليلا ، وقال ان وظيفتها العمل على الوصول الى حدودها الجغرافية الطبيعية ، وجعل سكانها وحدة خلقية ، ولها الحق في استعمال القوة اذا رأت ضرورة لها وهي تسعى لتحقيق هذه الغايات ، وكان من المؤمنين بعقيدة العنصر التوتوني من الوجة السياسية ، وطلب من الامم التوتونية أن تنفذ واجبها وتنشر حضارتها السياسية بين امم العالم ، ورفض نظرية الحقوق الطبيعية ونظرية التعاقد الاجتماعي ، وقرر ان الدولة نتيجة طبيعية للنمو التطوري والتاريخي ، واعتبر السلطة العليا علامة من علامات الدولة ، وعرفها بأنها « سلطة عامة أصلية مطلقة غير مقيدة ، لها سلطان على الفرد وعلى مجموع الافراد » وأنكر أن السلطة العليا المطلقة تقضى على الحرية ، وقال إنها على العكس تضمن وتحمي الحرية الفردية ، ولا يمكن أن توجد الحرية إلا تحت رعاية القانون وفي كنفه وحراسته ، وقال إن السلطة العليا في الولايات المتحدة مستقرة في الشعب المكون للامة الامريكية ، وبمقتضى الدستور تكونت الحكومة المركزية وتعينت الحرية المدنية ، واستقرت السلطة في الجمهورية ، وكونت الولايات وحدات حكومية واعتبر برجس النظام الأمريكي أفضل النظم الحكومية ، اذ أنه يوفق بين السلطة والحرية ، فان الدستور يكشف الحرية المدنية وتضمنها المحاكم العليا ضد الآلات الحكومية الاخرى ، وميز بين الدولة والحكومة ، وقال إن سند الحكومة هو الدستور ، وأن سند الدستور هو الدولة التي تخلق الحكومة والحرية ، ونظر الى غايات الدولة نظرة واسعة فقال إن وظيفتها

الأولى أن تحفظ السلام والنظام، والأمن وأن تعين حدود الحرية الممنوحة
للأفراد والجماعات، ووظيفتها الثانية أن تسعى في إتمام العبقورية القومية،
وتوجيهها إلى أفضل الطرق والأساليب، ولذلك كانت مصلحة الدولة فوق
مصلحة الفرد، وطلب أن تحقق هذه الغايات بالترتيب التاريخي، وقال إن
الزمن لم يمن بعد لتحقيق الغاية الأخيرة للدولة وهي تأسيس دولة عالمية
كتب آخرون متبعين هذه الطريقة التاريخية اشتهر منهم ودر وولسون
الرئيس الأسبق للولايات المتحدة و A. L. Lowell) ولول (وقد
وازن الاثنان بين نظام الرياسة في الولايات المتحدة وبين نظام الوزارة في
انجلترا، وبحث الاثنان في طبيعة وحدود السلطة العليا. وفي كتاباتهما
الأخيرة تناولوا الأحزاب السياسية وتأثير الرأي العام في الحكومات
الحاضرة، واختلفا عن برجس لانهما اثبتا التقاليد الانجليزية لا التقاليد
الألمانية، وأكدوا أهمية الحكومة اللامركزية، وأبانا فضلها على الحكومة
المركزية، وعارضوا فكرة الإمبراطورية وأيدا فكرة تأسيس نظام عالمي



الباب الثالث والعشرون

الدولة كائن حي

١ — الأفكار الأولى عن الدولة باعتبارها كائناً حياً:

من المظاهر الهامة للنظريات السياسية في القرن التاسع عشر نمو المبدأ القائل بأن الدولة كائن لها طبيعة شخصية. ويدجع تاريخ هذا المبدأ وظهور هذه الفكرة إلى الأيام الأولى للفلسفة السياسية إذ شبه أفلاطون الدولة بأنسان هائل ووازن بين وظائفها المختلفة وبين وظائف الفرد، وقال إن أفضل دولة منتظمة هي التي تماثل في نظامها الفرد الإنساني، ووضع تقسيم طبقات الجماعات البشرية إلى حكام ومحاربين وعمال على أساس تقسيم الصفات الإنسانية وهي العقل والشجاعة والرغبة، وشبه شيشيرون رأس الدولة بالروح التي تحكم الجسم الإنساني، واعتبر القانون الروماني خزنة الدولة شخصية قائمة ووصف ما عليها من واجبات وما لها من حقوق قانونية، وامتلات النظريات السياسية في القرون الوسطى بالتشبيهات التي شبهت الدولة وحياتها ووظائفها بوظائف الفرد الحية، وفي كتابة جون سلسبري ومرسلويو يجد الباحث امثلة كثيرة على ذلك، ووصف هوبز الدولة بأنها جبار عظيم «وانها رجل صناعي له جسم اكبره يمتاز بالقوة عن الرجل الطبيعي»، ووازن بين الاعضاء الإنسانية والأمراض التي تنتابها وبين تلك التي للدولة، ووضع جروتوس وبفندورف نظريتهما في السلطة العليا على أساس أن الدولة كائن حي لها شخصية معنوية، ولجأ روسو إلى هذه

الموازنة في كتاباته وشبه السلطة التشريعية بقلب الدولة ، و السلطة التنفيذية برأسها ، ولكن نظرية العقد الأجماعى عارضت هذه النظرية واعتبرت الدولة أنها نتيجة منظمة للإدارة العامة ، وليست نتيجة للتطور الطبيعى وقالت إن الفرد هو وحده الذى يملك الحقوق ، ونظرت الى الدولة كأنها مجموع من الافراد لا أقل ولا أكثر لا تملك حياة حقيقية وليس لها وحدة قائمة بذاتها ، وأن الفرد مستقل عن الدولة بطبعه ، وانها اتفاق صناعى اختيارى فى أصل تكوينها وآلية فى طبيعتها ، وأهملت هذه النظرية التطور التاريخى وقررت أن العقل البشرى يستطيع تشريع القوانين والنظم فى أى وقت أراد

قامت حركة رجعية تدحض نظريات القرن الثامن عشر السياسية ، وتبرهن على فسادها ، وأحييت فكرة الدولة بصفتها كائناً حياً ، وقاومت نظريات القرن التاسع عشر ، الأولى فكرة الدولة الصناعية ، وانها آلة فى يد الانسان ، وأكدت العنصر الطبيعى فى الدولة ، ورفضت العنصر الصناعى ، وأرادت أن تعارض نظرية السيادة الشعبية ، فقالت إن الدولة ليست من عمل الانسان بل هى نتيجة ضرورية للتطور الطبيعى الانسانى ، ورفعت مكانتها ومقامها فوق مقام الفرد ومكانته ، وقد رأينا كيف مجد الكاليون الألمان الدولة وكيف عظموا مقامها ، وقال فشت إن الدولة نمو طبيعى ، وإن الفرد ليس مستقلاً بل جزءاً من وحدة ، « وفى الجسم الحى يودى كل فرد وظيفته لحفظ مجموع الجسم ، وفى المحافظة على المجموع محافظة عليه وكذلك موقف الفرد بالنسبة للدولة » وقرر هجل أن الفرد لا وجود له الا إذا كان عضواً فى الدولة ، وأن الدولة كائن حى لها شخصية متميزة ، وقد نحا كثير من الكتاب هذا النحو واعتبروا الدولة كائناً قائماً بنفسه ، ووضعوها ضمن

الكائنات المحسوسة ، ووازنوا بين تكوينها ووظائفها وبين وظائف
الانسان والنبات وتكوينهما

٢ — الدولة كائن نفساني :

ظهر فريق من الكتاب بعد منتصف القرن التاسع عشر في دول أوروبا
وبخاصة في المانيا وصف الدولة بأنها تملك الصفات التي تملكها العقلية
البشرية ، واستنبطوا أوجه شبه كثيرة بين المراحل التي يمر بها النمو العقلي
للانسان وبين الأدوار والمراحل التي تمر بها أنواع الدول وهي تنمو وتتقدم
ووازن يوسف فون جورس (Joseph von Gorres) بين العناصر
الديمقراطية والملكية في الدولة والعناصر الاختيارية والذاتية في علم النفس
البشرى ، وشبه الحكومة الشعبية التي ترغب أن تتحرر من رقابة سلطة
أعلى بنظام الدورة الدموية والجهاز الهضمي في الجسم الانساني ، وقال إن
الحكومة الملكية بسلطتها المركزية تشبه الارادة الفكرية التي تقر
أعمال الانسان ، وأن التوفيق بين العناصر الملكية والديمقراطية في الدولة
ضروري مثل التعاون بين الأعمال الاختيارية والمستقلة عن الارادة في
الجسم الانساني . هذا وقد تقدمت هذه النظرية عند ماحاول الكتاب أن
يوفقوا بين النظام الملكي والديمقراطية الدستورية في الولايات الألمانية ،
ووصف كثير من الكتاب أدوار النمو السياسي للدولة وصفا ينطبق على
أدوار نمو الانسان ، وقالوا إن الدول تمر مثلها مثل الأفراد بدور الطفولة
ودور الشباب ودور الرجولة ودور الشيخوخة ، وفي كل دور تكون طبيعة
الحكومة والقانون مثلها مثل طبيعة الفرد النفسانية في الدور الذي يمر به ،
وأن الدورة التي تمر بها الحكومة من ملكية الى ديمقراطية الى مطلقة والتي
تمر بها الاحزاب السياسية من حرة الى محافظة تماثل الدورة التي يمر بها النمو
العقلي في الانسان ، ولقد كتب آخرون وهم الذين اهتموا بتحليل الدولة

أكثر من اهتمامهم بنموها التاريخي، ووصفوا الدولة بنفس الصفات التي اتصفت بها الشخصية البشرية، وقرروا أن إرادة الدولة تماثل إرادة الفرد وأثبتوا فوقها عليها، وقالوا إن الدولة كائن أسمي في نموها من الفرد، وأنها خاضعة لرقابة ضمير السلطة العليا فيها، وأن لها وجوداً مستقلاً متميزاً عن وجود وحياة أعضائها الأفراد وأن شخصيتها التشريعية حقيقة حية وليست وهماً وخيالاً قانونياً، وكان من جراء هذه النظرية أن اعتبر الناس الدولة فوق الفرد، وأنها تملك شخصية كاملة وأعلى من شخصية الأفراد

٣ - الدولة نظام حي :

تقدم علم الحياة تقدماً عظيماً، واستمد الكتاب السياسيون آراءهم من النظريات والآليات الطبيعية، وطبقوها لتفسير الظواهر السياسية المختلفة التي تحيط بالدولة، وبحثوا في أصل تكوينها ونموها ونظامها ووظائفها كأنها مماثلة تماماً لتكوين وأنواع الكائنات الطبيعية ووظائفها، وكان أول من كتب في هذا الموضوع ووازن موازنة تفصيلية بين الدولة والكائن الإنساني هو كارل زكريا (Karl Zacharia)، إذ بحث في تكوين الدولة الكيميائية والميكانيكية، وفي تركيبها الطبيعي والحيوي، وقرر أن الدولة كائن مثل باقي الكائنات تتركب من خليط من المادة الحية وغير الحية، وأن القوة الحيوية فيها مثل ما في باقي الأجسام في عراق مستمر، وأن الهدوء السياسي مقدمة للثورة، وأن الثورة ضرورية للوصول إلى الحرية، ثم قال يجب أن تكون الغاية التي ترمى إليها الدولة هي الوصول إلى التعاون الكامل والوحدة التامة مثل ما هو كائن في الجسم الحي، وإن الكمال الميكانيكي في نظام الدولة لا يتم إلا بوساطة الملكية الوراثية والحكومة البيروقراطية « وهي حكومة الموظفين المسؤولين أمام رؤسائهم دون سواهم والذين لهم الرقابة التامة

على كل الأمور والشئون»، وطلب أن تكون الوحدات المحلية في الدولة مستقلة اسقلالاً ذاتياً، وكتب كتاب آخرون في هذه النظرية اشتهر منهم ج. ك. بلانتشلي (G. K Bluntschli) فإنه أكد الصفة الحية والشخصية القائمة للدولة، ووصفها بالصفات الأساسية التي يتصف بها الرجل، وقال إنها كائن أعلا خلقاً من النبات والحيوان لأنها من صنع الإنسان بطريقة غير مباشرة، وانها اتحاد بين الروح والجسد، وانها تتكون من أعضاء متماسكة كل له حياته ووظائفه، وانها شخص حي ينمو خارجياً ويتقدم داخلياً، وقال إن الأمة تولد وتنمو وتموت وهي مصحوبة بقيام الروح القومية واضمحلالها، ووصف الدولة بصفة الرجولة، والكنيسة بصفة الأنوثة، وعارض منح النساء الحقوق السياسية معارضة شديدة، وكان بلانتشلي من الكتاب الذين مجدوا الدولة وعظموها ورفعوا شأنها، وبرر شرعية كل خضوع من جانب الفرد لتلبية نداء الوطن وأيد مبدأ التضحية في سبيله

٤ - الدولة كائن اجتماعي :

بلغت النظرية القائلة إن الدولة كائن حي غايتها بظهور علم الاجتماع، إذ أن الكتاب الذين نظروا إلى الجماعة كأنها عضو حي نظروا إلى الدولة أيضاً هذه النظرة، واعتبروها كائناً حياً بصفتها عضواً قائماً داخل البناء أو بصفتها بناء اجتماعياً ينظر إليه من وجهة خاصة، وأول من كتب في هذه النظرية هو أوغست كومت وتناولها كل من رنيه ورمز (René Worms) والفردفويه (Alfred Foullée) في فرنسا وهربرت سبنسر في إنجلترا وبول ليلنفلد (Paul von Lilienfeld) في ألمانيا والبرت شفل (Albert Schaffle) في النمسا وتبع مثلهم كتاب آخرون واعتنقوا أسلوبهم وطريقتهم

استفاد أوغست كومت (١٧٩٧ - ١٨٥٧) في فلسفته السياسية من الجهود التي بذلها سنت سيمون وأتباعه لاعادة النظام الأوربي بعد حروب نابليون، فان هذا الفريق من المفكرين رفض نظرتي الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي التي قامت الثورة الفرنسية على مبادئهما، وأراد معالجة المسائل الاجتماعية على أساس علمي جديد، وحاول إصلاح الجماعة عن طريق القوانين الاجتماعية وإيجاد علم اجتماعي جديد واقترح تقدم العلم الطبيعي الطريقة التي يجب اتباعها، وتقرر أنه قد يصل الانسان إلى العرفان الإيجابي ومعرفة العلاقة الدائمة بين الحقائق بوساطة الملاحظة والاختبار، وأن هذه المعرفة هي وحدها لها قيمة كأساس للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأما المبادئ النظرية والمباحثات الدينية فهي عقيمة ولا فائدة فيها، وقد اعتنق كومت الطريقة الاستنتاجية والتاريخية، وتأثرا بآراء منتسكيو كثيرا فيما يختص بتأثير البيئة الطبيعية كما أنه تأثر بمبادئ كوندروسيه فيما يتعلق بالتقدم الانساني، وكون دولة العلوم المقدسة وهو يحاول إيجاد طريقة علمية، واخترع لها اسم علوم الاجتماع، وكان علم الاجتماع وهو علم البشرية يتوقف على جميع العلوم الأخرى وبخاصة على علم الحياة، واعتقد أن دراسة تكوين الجماعة دراسة علمية اذا ارتبطت بنظرية التقدم تنتج علما اجتماعيا دقيقا في نظرياته وصحيحا في أحكامه مثل باقي العلوم الطبيعية

اضاف مبادئ جديدة للنظريات السياسية بما كتبه عن فلسفة التاريخ اذ تناول فيها الادوار الثلاثة التي تمر بها المدنية والحضارة وهي تنمو وتتقدم وقال إن الدور الاول هو الدور الديني والعسكري وفيه لعبت القوة في الحياة دوراً مهماً، وكان الغزو والفتح غاية الجماعة البشرية، وكان الرق أساس الانتاج، وانتجت الصناعة ضروريات الحياة، وكانت نظرية التفويض

الالهى هي النظرية التي صحبت هذا الدور. أما الدور الثاني فكان دور تقدم الصناعة وظلت فيه الروح العسكرية قائمة ولكنها كانت تضعف بتقدم الصناعة، وحلت العبودية الاقطاعية أو العمل الحر محل الرق، وكانت المنافسة الاقتصادية هي أهم أسباب الحروب، وكان هذا الدور دور انتقال و ثورة من أجل الحرية، وسادت فيها نظريتا العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية، ثم جاء الدور الثالث وهو الدور العلمى والصناعى وفيه ابتداء الانسان يتغلب على القوى الطبيعية، ويكيف انتاجه حتى يسد حاجاته، وشغلت المسائل الاجتماعية الافكار بدلا من المسائل السياسية، وامتاز هذا العصر بالفلسفة الايجابية. وكان كومت يعتقد بأن الحياة الاجتماعية نشأت من ميول الانسان الاجتماعية انانية كانت أو غير انانية، وكانت الاسرة الوحدة الاجتماعية التي تكونت منها الجماعات البشرية، وأن الحكومة ضرورية لتنظيم وتوزيع الوظائف والمجهودات اللازمة للنظام الاجتماعى، واتفق مع هوبز فى أن الحكومة تستند على القوة المادية، ولكنه اعترف بفضل المراقبة بواسطة القوى العقلية والخلقية والدينية، ثم وضع على رأس النظام الذى وصفه ديناً جديداً وطائفة من رجال الدين، وانتقد الميل الدينى الذى اشتهر به سنت سيمون انتقاداً شديداً

اتخذ كومت علم الحياة أساساً لدراسته الاجتماعية، واعتبر الدولة كائناً حياً، وأوجد أوجه للشبه بينها وبين الاشياء الحية الاخرى، وقال إن الوظائف والاعضاء التى توجد فى النبات وترقى فى الحياة الحيوانية تكمل وتبلغ غايتها فى النظام الاجتماعى، وشبه التقدم الاجتماعى بالنمو البشرى الاخر، وقال إن الامراض الاجتماعية التى تنتاب البناء الاجتماعى مثلها

مثل الامراض التي تنتاب أى كائن حى آخر، وقد اعتبر علم الاجتماع وعلم الحياة فرعين لعلم واحد

ظهرت فكرة النشوء والارتقاء فى منتصف القرن التاسع عشر، وساد الاعتقاد بأن التطور ينتج التقدم، وعنى علماء الاجتماع ببحث هذه النظرية وتحليلها، وكان هربرت سبنسر (Herbert Spencer) (١٨٢٠-١٩٠٣) فى مقدمة الذين كتبوا فى هذا الموضوع، ولقد كان عالما ضليعا اشتهر بمولفاته القيمة وآرائه الثمينة فى الاجتماع والسياسة والتعليم، ابتداءً كتاباته السياسية ببعض الآراء فى حقوق الفرد متأثرا بالبيئة الحرة التي قضى فيها أيام شبابه الاولى، وكان مغرما بدراسة علم الحياة منذ نشأته وتأثر بنظرياته تأثرا كبيرا، وعرف من قراءة مؤلفات كولردج رأى الكمالين الالمان القائل بقوة الحياة القدسية، وكان من المؤمنين بمبدأ تطور الدولة وبحيويتها وقد لجأ الى العلوم الطبيعية يستعين بها لتأييد نظرياته فى الفردية، ووجد النقاد مطاعن شديدة يوجهونها لما كتبه على الرغم من غزارة مادته وقوة منطقته، وجمعت كتاباته بين مبدأ الماديين القائل بأعظم سعادة لأكبر عدد ومبدأ الحقوق الطبيعية، وأضافت اليهما المبدأ القائل بأن الجماعة كائن حى نمت وتقدمت على حسب مبدأ التطور، ووجد سبنسر صعوبة كبيرة فى التوفيق بين الحقوق الطبيعية للفرد والوحدة الحية للجماعة البشرية، واضطر لذلك على ان يميز بين الوحدة الاجتماعية والوحدة الحية، ولكنه مثل الماديين لم يميز بين الدولة والجماعة بصفة عامة، واعتبر الجماعة وحدة حية تماثل مخلوقا حيا، واعتبر نظمها الحكومية نمت وتقدمت لغرض خاص بطريقة التطور، ووازن بين الاعضاء الرئيسية للجماعة ووظائفها وبين أعضاء الجسم الانسانى ووظائفها، وأبان أوجه الشبه بين الوجودتين، الجماعة والجسم؛ وقال إن النظام السياسى له وظائف مباشرة وأخرى مانعة، وذلك بغية الوصول الى

اغراض عامة ، وأن الدفاع عن الدولة ضد الاعتداء الاجنبي من أهم الوظائف التي يقوم بها ، ويليه في الخطورة منع الاعتداء على الافراد من الوجهة الداخلية ، ودافع عن مبدأ الحقوق الطبيعية ، وقرر مبدأ الحرية للفرد يفعل حسب ما يشتهي على شرط الاعتدال على الحرية المساوية الممنوحة للآخرين واتفق مع مل مخالفا بنتام وطلب توسيع مبدأ « اتركه يعمل » في المسائل السياسية كما هو مطلق في المسائل الاقتصادية ، ويجب على الدولة أن تقصر عملها وتحدد في المسائل الضرورية ، لانها اذا وسعت نفوذها وتدخلت في الشؤون فأنها تقف في سبيل التطور الطبيعي للجماعة ، وتمنع التقدم المنشود وتعرقل سيره ، وكره النظام المركزي في الحسومة ووصفه بعدم المرونة والركود ، وقرر أن عمل الحكومة هو أن تضمن للفرد الحياة والحرية حتى يسعى للحصول على ما يسعده ويزيد في رخائه ، وخالف الكاليين وقال إن الدولة لاهية لها وليس لها شخصية مستقلة قائمة بذاتها واعتمد أن قانون النشوء والارتقاء الذي يحكم حياة الجماعة سيؤدي الى اختفاء الحكومة تدريجيا ، كما اختفى النظام العسكري الاجباري وحل محله النظام الصناعي الاختياري المؤسس على التعاون وقرر أن الحرب أصبحت غير مفيدة في الوقت الحاضر كما كانت قديما في ادوار التطور الاولى التي مر بها الانسان ، واذا ما اختفت الحروب أصبح وجود الحكومة غير ضروري ، ونظر الى اضمحلال نفوذ السلطة التنفيذية في المستقبل ، واعتقد في ازدياد خطورة شأن المجالس النيابية المنتخبة ، واحلال نظام اللامركزية محل نظام المركزية الذي انتشر في عصره

كانت مؤلفات سبنسر محبوبة في انجلترا وأمريكا ، واقبل عليها القراء اقبالا شديدا وكان لها اثر عظيم في النظرية الاجتماعية ، ومال اصحاب المذهب

العلمي في إنجلترا بعده الى التمييز بين التطور الاجتماعي والتطور الحيوي ، وقرر داروين وهكسلي وولاس بأن نظام الحياة الطبيعية مخالف للنظام الخلقى للجماعة البشرية ، ولم يحاول داروين تكوين فلسفة اجتماعية ، اما هكسلي فقد ميز بين الفلسفة الاجتماعية والعلوم الطبيعية وفي بعض الاحيان اثبت تعارضهما وكان من انصار ازدياد السلطة الحكومية وتوسيع دائرة اختصاصها ظهر فريق من الكتاب بعد ذلك طبق مبدأ النشوء والارتقاء على الاخلاق ، وقرر ان التطور نظام روحاني في عالم الارادة البشرية الروحانية ، وهو نزاع بين المبادئ الخلقية المتنافسة وبقاء الاصلح منها للاحوال السائدة ، ونظر هؤلاء الكتاب في سلوك الرجال من الوجهة الخلقية ، وطبقوا المبادئ الخلقية على الامور السياسية والعلاقات الدولية . ثم ظهر فريق آخر من الكتاب عدل نظرية الدولة بصفقتها كائنا حيا ونادى باستحالة الشبه الكامل بين الدولة والفرد الحي ، ولكنه اعترف بانها وحدة حية ، وانه لا توجد نظرية اخرى تفسر طبيعة الدولة ومنشأها تفسيراً واضحاً غير تلك النظرية

تناول كتاب كثيرون في قارة اوربا هذه النظرية وبحشوها وناقشوا مبادئها ، واکد بول للنفلد ان الدولة كائن حي حقيقة ، وانها تملك جميع الصفات التي تميز الاشياء الحية عن غيرها من الاشياء غير الحية ، وقرر ان الحكومة المركزية برهان على تقدم التطور السياسي ، وقال ان الدولة بهذه الصفة عرضة للمرض والانحلال مثلها مثل الافراد . وان المحرضين السياسيين اصحاب المآرب الذاتية من عوامل الخطر التي تهدد كيان الدولة . اما البرت شفل فإنه أثبت في كتاباته اوجه شبه كثيرة بين الجماعة البشرية والكائنات الحية الاخرى ، وقال إن الدولة تمثل العضو المركزي للادارة الاجتماعية والسلطة الاجتماعية ، وبوساطتها تصل الامة الى الوحدة والفردية ، وقرر

ان الدولة القومية هي اسمى ما وصل اليه التطور الاجتماعى . هذا وقد كتب كل من رينه ورمز والفرد فويه كتابة في هذه النظرية لاتخرج فى معناها ومنباها على ما كتبه غيرهما من الكتاب والعلماء فى هذا الصدد ، غير انهما مجدا الدولة ورفعاها فوق الفرد وايدا مبدأ التضحية الفردية فى سبيل نصرتها والعمل على ترقيتها وتقدمها

اعتنق الكتاب نظرية الدولة بصفتها كائنا حيا وهم مدفوعون بعوامل كثيرة : منها انهم ارادوا معارضة النظريات التى اعتبرت الدولة نظاما صناعيا من عمل الانسان ، ومنها انهم ارادوا تعظيم الروح القومية ، وتلقين الشعوب معنى الوطنية ومبدأ التضحية ، ومنها انهم ارادوا تطبيق الاساليب العلمية على الميدان الاجتماعى حتى يوحدها فروع العرفان ، وقد وصل هؤلاء وهم يبحثون ويدللون الى مبادئ كثيرة أضافت مكاسب جديدة الى العلوم السياسية ، ولكن يؤخذ عليهم انهم تطرفوا فى القول وبالغوا فى كيفية اثبات اصول هذه النظرية ، حتى قام فريق آخر من الكتاب ووجه اليهم مر الاتقاد مبرهنا على فساد آرائهم وخطأ قواعدھا واصولھا ، ومعارض مبدأ تمجيد الدولة وتصغير شأن الفرد ، وقران الدولة انها وجدت للعمل على اسعاد اعضائها من الافراد ، ويجب الا ينسى الكتاب هذه الغاية مهما حاولوا ان يبرهنوا على صحة نظريات ومبادئ جديدة



الباب الرابع والعشرون

نظرية الدولة التعاهدية

١. نشوء الفكرة التعاهدية وتقدمها:

كان السياسيون يميلون دائماً في اثناء التطور السياسى الى توحيد الوحدات السياسية المتشابهة في التكوين والجنسية واللغة والدين وربط بعضها ببعض الآخر، ولكن كان الميل الى عدم التوحيد يظهر واضحا من آونة الى اخرى في الازمنة المختلفة، ولقد نشأ توحيد الدول اما نتيجة لمجهودات الولايات القوية التي اغارت على جاراتها واستولت عليها وضممتها اليها، واما عن ميل الولايات الضعيفة التي رغبت في الانضمام الى جاراتها لغرض الدفاع والمصلحة المشتركة، وكانت الحكومة التي نشأت عن هذا التوحيد على نوعين اساسيين، كان النوع الاول نتيجة للاندماج الكامل الذي تم بين الوحدات المختلفة حتى تكونت منها وحدة كبرى ذات نظام واحد ونشأ هذا الاندماج والنظام في بعض الاحيان عن ميل اختياري بين الوحدات وتم بسلام بينها بفضل تقدم الروح القومية ونموها، كما حدث قديما في انجلترا واسكتلندا وفي تكوين دولة ايطاليا في العصر الحاضر، ولكنه نشأ في معظم الحالات نتيجة للغزو والفتح كما حدث في تكوين الامبراطورية الرومانية والدولة الفرنسية، فان هاتين الدولتين اغارتا على ماجاورهما من الشعوب، وبسطتا عليهما نفوذهما من غير نظر الى رغبة تلك الشعوب أو مراعاة شعورها، وأصبحت الوحدات في كلتا الحالتين اجزاء ادارية في

الوحدة الكبرى، وخضعت للسلطة والحكومة المركزية
أما النوع الثاني فقد نشأ عن الجنسية أو الموقع الجغرافي بين ولايات
رغبت في التوحيد، فتوحدت وخضعت لحكومة مركزية انشأتها لهذا
الغرض، ورضيت برقيتها عليهما في بعض الشئون ولكنها احتفظت
بحكوماتها لتدير شئونها في امور معينة، فاذا احتفظت الوحدات الفردية
بسلطتها العليا وسيادتها واعتبرت الحكومة المركزية وكيلا عنها كانت الدولة
اتحادية، اما اذا كونت الوحدات المختلفة دولة واحدة ذات سلطة عليا لها
دستور يبين حدود الحكومة المركزية وتوزيع السلطة بينها وبين الحكومات
الاخري كانت الدولة تعاهدية

انتشر النوع الاتحادي بين مدن الولايات الاغريقية قديما، وكذلك
بين المدن الايطالية، وساد في القرون الوسطى وان الدولة الرومانية المقدسة
خير مثل يعطى لهذا النوع، وظلت الولايات السويسرية والهولندية
تتبع هذا النظام من الحكم مدة اجيال طويلة، وهكذا كانت حال الولايات
الامريكية عقب استقلالها والولايات الالمانية بعد مؤتمر فينا، ويعتبر
الاتحاد علاقة دولية نشأت حكومته على مقتضى اتفاقات بين الدول المستقلة
المختلفة، وأن عصبة الامم الحالية هي أهم ما يوجد من هذا النوع في الوقت
الحاضر

تكونت الولايات المتحدة الامريكية وخضعت لنظام حكومي على
مقتضى دستور سنته في سنة ١٧٨٩، واتحدت المقاطعات السويسرية
واتبعت نظاما حكوميا على مقتضى دستور سنته في سنتي ١٨٤٨ و ١٨٧٤،
وتأسست الامبراطورية الالمانية بمقتضى دستور سنة ١٨٧١، وظهرتسكويين
هذه الدول النوع الثاني وهو الحكومات التعاهدية. ويتضح مما تقدم ان

الدول التعاهدية تتميز عن الاخرى « بأنها مكونة من جماعات سياسية لكل منها دستورها وشكل حكومتها، ولها سلطان معين في مسائلها الداخلية، وان لها حكومة مركزية ودستورا مركزيا لادارة شؤنها المشتركة، وتختلف عنها في العلاقة اذ العلاقة بين الدول المكونة للدولة الاتحادية هي علاقة دولية، بينما علاقات الولايات المكونة للدولة التعاهدية هي علاقة داخلية، ومن الوجهة الدولية هي حكومة مركزية تقبض على أزمة المسائل المشتركة، ولا يحق لاي ولاية الانفصال عن الحكومة المركزية. والحكومة المركزية فضلا عن اختصاصها وحدها بالمسائل الخارجية فأنها تختص أيضا بالنظر في طائفة كبيرة من المسائل الداخلية التي ينص دستورها على اختصاصها بها نظرا لما يعود من الفائدة على جميع اعضاء الدولة التعاهدية. وتتميز أيضا عن الدولة الاتحادية بأن الدولة التعاهدية ذات سلطان واحد، أما الدولة الاتحادية فيتعدد السلطان فيها بقدر عدد الدول المنضمة للاتحاد»

٢ — النظريات الامريكية في الحكومة التعاهدية :

كان الميل شديدا الى التوحيد بين الولايات الامريكية الثلاث عشرة في الايام الاولى لحرب الاستقلال، ولكن لما تم انفصالها عن جسم الدولة البريطانية واستقلت خمدت الروح القومية قليلا، وظهرت روح الغيرة والمنافسة بين الولايات في مواد قانون الاتحاد الذي سن عام ١٧٨١، ولكن عجزت حكومة الاتحاد عن ادارة الشؤون على الوجه الاكمل فتشجعت الروح القومية مرة أخرى، وطلب الزعماء حكومة مركزية قوية ووحدة قومية، وفي الوقت عينه خشيت نتائج التوحيد و ارادت الاحتفاظ بكيانها السياسي، وقال الكتتاب السياسيون في ذلك العصر إن الحكومة الذاتية المحلية معناها الحرية، والحكومة المركزية تسير نحو

الاستبداد، واختلفوا فيما بينهم على مقر السلطة العليا فقال بعضهم إنها مستقرة في الشعب مجتمعا، وقال البعض الآخر إنها في الولايات منفصلة وعرف الامريكان في ذلك الوقت انهم يكونون نوعا جديدا من الحكومة وعرفوا انه ليس اتحاديا ولا دولة قومية بل « جمهورية مركبة » بسلطة موزعة بين الولايات والاتحاد، وساد مبدأ السلطة الموزعة نحو جيل من الزمن في امريكا بعد صدور الدستور الامريكى والعمل به، واقترح انصار المذهب التعاهدى مبدأ توزيع السلطة وايدوه، وانتشر الاعتقاد بان الولايات تنازلت عن جزء من سيادتها واحتفظت بالباقي، ولم تكن الدولة ولا الولاية لها سيادة عليها بل كان كل منهما مقيدا، وقررت المحكمة العليا « أن الولايات المتحدة لها السلطة العليا فيما يتعلق بالسلطات الحكومية التي تنازلت عنها الولايات، وان الولايات لها السلطة العليا فيما يتعلق بالسلطات الحكومية التي احتفظت بها » وقال جيمس مديسون (James Madison) « ان من الصعب ان نبحت في نظام الحكومة المركب في الولايات المتحدة من غير ان نعترف بمبدأ توزيع السلطة العليا » وكان الامريكان يكرهون نظرية الكتاب الاوربيين في السلطة العليا المطلقة، واعتقدوا ان توزيع السلطات الحكومية بين الولايات كافي للحرية وضامن لها، وقد تأثر الكتاب في أوروبا بهذا المبدأ، وقبل دى توكفيل فكرة سلطتين منفصلتين تكون في الاتحاد واحدة وفي الولايات اخرى ويمثل الاولى مجلس النواب ويمثل الثانية مجلس الشيوخ، وقال ان هذا النظام يصلح لدولة منعزلة مثل دولة الولايات المتحدة ولكنه غير صالح للدول العسكرية في أوروبا

استخدم الكتاب نظرية العقد الاجتماعى لمعارضة هؤلاء الذين

أرادوا منح الولاية الحق لترفض أو تقبل ما تسنه الحكومة القومية من قرارات، وقالوا إن الحكومة تستمد سلطتها من رضا المحكومين وإن الاتحاد تكون بتعاقد، إذ تعاقدت الولايات على أن تكون حكومة قومية، وربط العقد الجميع وعلى ذلك كان للأكثرية الحق في تفسير مواد العقد دون غيرها، ولا يحق لولاية منفردة أن تنسحب إلا برأي الجميع ولما اختلف الأمر كان فيما بينهم على مسألة الرقيق واستخدامه اختفت نظرية السلطة الموزعة، وحلت محلها نظرية سلطة الدولة العليا وسيادة الروح القومية على غيرها من الميول الذاتية، ولكن ظلت أقلية تنادى بحقوق الولاية وتطالب بها من أوتة إلى أخرى، وقررت أن الولايات مثلها مثل الأفراد تملك حقوقا طبيعية ولها الحق أن تنسحب من التعاقد ومن الاتحاد إن ظلمت أو اضطهدت أو استبدت الحكومة القومية مخالفة العقد، وقد أيد هذا المذهب فريق من الكتاب، وصدرت به قرارات في أزمنة مختلفة مثل قرارات فرجينيا سنة ١٧٩٨ و ٩٩، وقرارات مؤتمر هرتفورد سنة ١٨١٥ ولكنه بلغ غايته في الكتابة والمبادئ التي قررها جون كلهور (John C. Calhoun) (١٧٨٢-١٨٥٠) إذ عارض نظرية العقد الاجتماعي ومنهجه توزيع السلطة، وقال إن الحكومة قامت طبيعيا لتكبح جماح الميول الذاتية عند الأفراد، وسنت الدساتير المسطورة لتكبح جماح الميول الذاتية عند الحكومات، وأن السلطة العليا في الولايات المتحدة مستقرة في الشعب في الولايات منفصلة وممثلة في مؤتمراتها الدستورية، وكانت الولايات في الأصل صاحبة السلطة العليا، وكونت الاتحاد وتنازلت عن شيء من سلطتها، ولكنها تستطيع استرداده في أي وقت شاءت، ولها أن تقرر أيضا سيادتها العليا وتنسحب من الاتحاد إذا أرادت، وانكر

كلهون واتباعه وانصاره ان السلطة العليا هي مجموعة سلطات موزعة ، واعتبروها انها ارادة الدولة ولا يمكن توزيعها ، وعلى هذا المبدأ قال إن الولايات لا تستطيع ان تنازل عن جزء من سلطتها وتحفظ بالباقي ، وكان يخشى استبداد الأكرثية التي تنتج من السلطة الشعبية المطلقة ، وطلب تقييد السلطة الحاكمة ، واعطى لكل ولاية الحق في ان ترفض اى قرار للحكومة التعاهدية الا اذا ناصرها ثلاثة ارباع الولايات ، فعليها ان تقبل القرار او تنسحب من الاتحاد

عارض انصار النظرية القومية التي قامت تنقض مبدأ « حرق الولايات » مبدأ توزيع السلطة العليا ، وقالوا إن الدستور ليس اتفاقا بين الولايات ، ولكنه قانون سنه الناس جميعا في طول البلاد وعرضها ، وهو اسمى قانون في الدولة ، ولم يكن الاتحاد علاقة نشأت عن معاهدة يمكن نقض شروطها بل هو اتفاق لا ينقض ولا يستطيع أى ولاية أن تخرج عليه الا إذا ثارت ، واشتهر من هؤلاء الكتاب القاضى جوزف ستورى (Judge Joseph Story) ودينال وبستر (Daneil Webster) وفرنسيس ليبر ، ولما نمت الروح القومية في اوربا وتوحدت ايطاليا و ألمانيا تقوى هذا المذهب أيضا في أمريكا ، ومال الكتاب الى فحص العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون حياة الدولة

كتب علماء آخرون بعد ذلك أمثال بر جس وولسون في الدولة التعاهدية ، وقرر وانظرية السلطة القضائية العليا التي لا تتجزأ أو تكون مطلقة ، وكتبوا في طبيعة الدستور الامريكى القانونية ، وميزوا بين الدولة والحكومة ، واعترفوا بإمكان توزيع السلطات الحكومية بين الولايات والاتحاد ، وقالوا إن المبدأ التعاهدى هو وسيلة من وسائل الحكم اذ انه نظم الدولة ومن

ورائها الحكومة بوساطة دستور لا يمكن تعديله بالطرق القانونية العادية ،
وحرصه ضد الاعتداء الحكومى بوساطة المحاكم العليا التى لها الحق فى تقرير
عدم دستورية القوانين أو دستورتها

٣ - النظريات الاوربية فى الحكومة التعاهدية :

سبق الحكومة التعاهدية فى كل من سويسرا وألمانيا نوع من الحكومة
الاتحادية ، احتفظت فيها كل ولاية بسلطتها العليا وسيادتها ، وقد أطلق
على حكومة الاتحاد الالمانية التى تكونت بعد مؤتمر فينا فى سنة ١٨١٥ اسم
« الاجتماع الدولى » ، وقرر الدستور السويسرى الذى صدر عام ١٨٤٨
ان المقاطعات المختلفة لها سلطتها العليا ، لان الدستور التعاهدى لم يعين هذه
السلطة ولم يقيدھا باى قيود ، وكانت روح الفردية للولايات قوية فى كلتا
الدولتين ، ووقفت حجر عثرة فى سبيل تقدم نظرية السلطة العليا المطلقة
للدولة ، ونادى جورج ويتز (Georg Waitz) المؤرخ الالمانى بنظرية
السلطة المجزأة ، وقرر أنه قد يوجد سلطتان فى الدولة كل تكون عليا فى
حدود معينة خاصة بها ، فتكون السلطة المركزية رئيسية فى دائرة
اختصاصها ونفوذها ، وتكون حكومات الولايات كذلك ، واعتنق هذا
المبدأ كثير من الكتاب فى سويسرا وألمانيا واعتبروه حلا مرضيا يوفق بين
روح القومية والوطنية المحلية ، ولكن الحوادث قضت على هذه النظرية
فى ألمانيا كما قضت عليها فى امريكا اذ توحدت ألمانيا وسويسرا وتقدمت
كل منهما ، وتقوت الحكومة المركزية نتيجة لذلك ووجد من الضرورى
تعيين العمل التشريعى والادارى لكل من الحكومات المركزية والمحلية
وتقدم المبدأ القائل إن السلطة العليا تستقر فى الهيئتين التى تستطيع ان

تعيين اختصاص الحكومات المختلفة، وكانت هذه الهيئة هي الهيئة التي تشرع الدستور وتسنه، واعتبرت اسمي من الحكومتين المركزية والمحلية، وهي التي تعين لكل عضو من أعضاء الحكومة دائرة اختصاصه ونفوذه، وقد ناصر هذه النظرية جورج ماير (Georg Meyer) والبرت هنل (Albert Haenel) وبول لابند (Paul Laband)، وبفضل مجهوداتهم قضى على نظرية السلطة الموزعة، وجعلت سلطة الاتحاد فوق كل سلطة أخرى. هذا وقد عدلت هذه النظرية بظهور فريق آخر من الكتاب قال إن السلطة العليا معناها أن الدولة تتقيد قانونا بارادتها دون سواها، وأقر تعيين سلطة الهيئة التشريعية بنصوص يجب سنها في الدستور، وأقر أيضاً تعيين هذه السلطة بوساطة الاتفاقات الدولية، وكان يميل إلى معاضدة السلطة المركزية في الدولة التعاهدية

ان نظرية حقوق الولايات وجدت لها أيضاً أنصاراً في ألمانيا، إذ هاجم ما كس سيدل (Max Seydel) متأثراً بآراء كلهون نظرية السلطة الموزعة، وقال إن ما يسمى بالدولة التعاهدية إما أن تكون دولة موحدة اختفت فيها السلطات السابقة، وإما أن تكون جمعية من الدول صاحبة السلطة والسيادة وقرر أن السلطة ضرورية للدولة وأنها بطبيعتها لا تتجزأ، وقد أفاد بقوة حججه تقدم الفكرة القومية في ألمانيا

اكتسبت النظريات السياسية مكاسب جديدة هامة من الأفكار والمبادئ التي نشرها الكتاب عن السلطة العليا ومعناها وهم يكتبون عن تكوين الدول التعاهدية في أوروبا، ومن هذه المكاسب ظهور الفكرة القائلة إن السلطة العليا والدولة غير مرتبطين ارتباطاً لا انفصام له، وكان الكتاب منذ بودان يقولون إن السلطة العليا من المميزات الضرورية التي تتميز بها الدولة، ونادى بها الكاليون الألمان الذين مجدوا الدولة وعظموا

شأنها، ولما تكونت الدولة التعاهدية ساد الرأي بان هذه الدول التي كونتها فقدت سلطتها العليا، وظهرت فكرة الدولة التي ليس لها سلطة عليا، وعرفت الدولة بأنها جماعة سياسية لها سلطة للقيام بوظائفها الحكومية على حسب دستورها وقوانينها، وقد تكون مستقلة صاحبة سيادة اذا لم تخضع لسلطة اسمي، أو ليس لها سيادة اذا تقيدت بسلطة سياسية أعلى، ودخلت ولايات الدولة التعاهدية ضمن هذا النوع من الدول، وكانت هذه الفكرة مفيدة إذ عينت وحددت مركز الوحدات السياسية غير المستقلة تماما في اوربا مثل دول البلقان واماراتها، وكانت أيضاً مفيدة في القانون الدولي لان فكرة أن الدولة مستقلة داخليا وخارجيا ولها السلطان المطلق والسيطرة العليا في كل شؤونها كانت غير عملية عند التطبيق في المسائل والعلاقات الدولية، وكان المشترعون في القانون الدولي يميلون كثيراً الى الاعتراف بنظرية الدولة التي ليس لها سيادة عليا، وقرروا أنه لا توجد جماعة مستقلة تمام الاستقلال عن الجماعات السياسية الأخرى او تكون لها سلطة عليا مطلقة، واعتبروا السلطة العليا مجموع سلطات اذا أخذ بعضها لا يضر بسيادة الدولة ولا يفقدها استقلالها، وان سلطتها العليا هي سلطة نسبية في علاقاتها الخارجية، وميزوا بين السلطة في مظاهرها الداخلية والخارجية، وقالوا إن السلطة الداخلية تبحث في علاقة الدولة بأفرادها وجماعاتها داخليا، أما السلطة الخارجية فهي التي تبحث في علاقاتها مع غيرها من الدول، وقرروا أن الدولة قد تملك السلطة الداخلية والخارجية، وقد تملك احدهما فقط. هذا وقد اضطر الكتاب أن يمحسوا مرة ثانية نظرية السلطة العليا بسبب ظهور نوع جديد من الدول وهي الدول المحايدة، والدول التي تحت الحماية والمستعمرات المستقلة والدول التي هي أعضاء في دولة تعاهدية الى غير ذلك من المؤسسات السياسية الجديدة

الباب الخامس والعشرون

نظريات القومية، والتوسع الامبراطوري، والدولية

١ - نظرية القومية:

في أثناء القرن التاسع عشر تقدمت النظريات السياسية بفضل ما استفادته من آراء الاحرار الذين طالبوا بالدستور، ثم من آراء أولئك الذين عملوا على تحقيق مبدأ القومية والشعوية، إذ أراد الاحرار ان يحصلوا لكل دولة على دستور مسطور ومجلس نيابي ودرجة عظيمة من الرقابة الشعبية على اعمال الحكومة وادارتها، واقرنت هذه الحركة في النصف الاول من القرن المذكور بحركة الفردية، وطلبت من الحكومات تقرير قوانين الحقوق، ورغبت ان تتخلص من الرقابة والتدخل الحكومي، وفي النصف الثاني ظهرت الحركات الاشتراكية لتنظيم المصلحة العامة، أما انصار الحركة القومية فقد طالبوا باستقلال الدول صاحبة السيادة، وأدت هذه المطالبة الى الفردية في العلاقات الدولية، وقد نشأت الفوضى الدولية عن اطلاق العنان للدول والقوميات في مضمار الاستعمار والتجارة، وضح الكتاب من جراء هذه الحالة وعملوا جهدهم على احياء الفكرة الدولية، والتنظيم العالمي والقانون العالمي

نشأ عن ارتباط فكرة السلطة العليا بنظرية الحقوق الثورية مبدأ القومية والشعوية، وطلب الشعوب في الدول المستقلة حق الرقابة على اعمال حكوماتهم، ونادى الكتاب بالرأى القائل إن كل فريق من الناس امتاز بشعوره وخلقه القومي له الحق في تقرير مصيره السياسي. ثم ان

الألمان اصحاب النظرية التي قررت ان الدولة كائن حي امثال ويتز وستهل
وبلاتشلي ايدوا هذا الرأي وشجعوه بالحجج القوية والبراهين الدامغة .
هذا وقد نشأت الخلافات القومية منذ حركة النهضة العلمية ، وانقسمت
الشعوب الاوربية الى أمم قومية بفضل العوامل الجغرافية واللغوية
والاقتصادية التي ظهرت في أثناء القرن الخامس عشر ، وكان مكيا فيلي
اول مناد بالمبدأ القومي بمعناه الحديث ، إذ كان يرغب في ان يرى مدينته
ولاية ايطالية مستقلة ، وكان يتمنى ان يرى دولة ايطالية موحدة تكون
قادرة على صد هجمات الفرنسيين والاسبان المتبررين . ولما جاءت النهضة الدينية
شجعت الاختلافات بين الامم ، وتقوت بها الفكرة القومية إذ رغبت
الشعوب التي حصلت على تقرير مصيرها في الامور الدينية ان تنال هذا
الحق في تقرير مصيرها السياسي ، وان نهوض الروح القومية في الجمهورية
الهولندية كان أساسه النهوض الديني ، وتحولت الجماعات الشعبية التي اشتركت
في الحياة وفي العادات والتقاليد واللغة والدين الى امم تطلب استقلالها ،
واتمام وحدتها وتعمل على تقوية قوميتها

ظل الشعور بالقومية خفياً يخالج النفوس والافئدة حتى انتهى القرن
الثامن عشر ، ولما تجزأت بولندا في سنة ١٧٧٢ ظهر هذا الشعور حقيقة
سياسية ، ونادى به الخطباء امثال باترك هنرى وتوماس بين في أثناء الثورة
الامريكية ، وقال جفرسون في اعلان الاستقلال الامريكي ان الشعب يتبوأ
بين امم العالم مكاناً مستقلاً مثل الشعوب الأخرى ، وهو المكان الذي
منحته إياه القوانين الطبيعية والقدرة الالهية ، وقال هملتون ان كل أمة
لا تملك حكومة قومية تكون تعسة ذات منظر مؤلم ، ولما حاول نابليون
أن يسود أوروبا نهضت الشعوب وقاومته ونشطت الروح القومية . وشعر

الفرنسيون بالعزة القومية والمجد الوطنى بوساطة انتصاراته العسكرية وانهزاماته وتضحياته، وايد مؤتمر فينا التقاليد التاريخية والقومية عند الشعوب واظهر احتراماً للرغبات الشعبية وهو يعدل الحدود، ولكنه خالف هذا المبدأ عند التطبيق العملى، وقامت الحروب والثورات من أجل الاستقلال القومى والوحدة القومية فى أثناء الخمسين سنة التى تلت هذا المؤتمر، وايد الاحرار فى طول أوروبا وعرضها اليونان فى ثورتهم ضد الدولة العثمانية فى سنة ١٨٢١، وعطف الامريكانيون عليهم، واظهر البلجيكيون هذه الروح وهم ينفصلون عن هولندا فى سنة ١٨٣٠، وحاول البولنديون الانفصال عن روسيا والاستقلال بدولتهم فى سنة ١٨٣١، وكانوا مدفوعين بشعور الوطنية والقومية، وهبت أوروبا ثائرة فى سنة ١٨٤٨ اما طالبة الاستقلال والانفصال واما طالبة توحيد الامارات والولايات التى ترتبط برباط الجنسية والتقاليد التاريخية، وأصبحت فكرة القومية نظرية سياسية مقررة بعد هذا العام، وقامت الدول والشعوب تعمل على تقرير مصيرها السياسى نجحت الفكرة القومية منذ سنة ١٨٧٠ نجحاً باهراً، واستطاع بسمارك بفضل سياسة الدم والحديد توحيد المانيا، ونجح كافور بفضل اساليبه السياسية والحربية فى توحيد ايطاليا، واكتسب المجريون من النمسا قسماً وافراً من الاستقلال الذاتى، وكانت الامانى القومية التى لم تتحقق من الاسباب الهامة التى ادت الى الحرب العظمى الاخيرة، وعدل صلح فرساي فى سنة ١٩١٨ خريطة أوروبا على أساس نظرية القومية والشعوبية، إذ استرجعت فرنسا والدنمارك ولاياتها المفقودة، ووصلت ايطاليا الى حدودها الطبيعية، واتم الاغريق وحدتهم، واستعادت بولندا استقلالها، واسس اليوجسلاف والتشكوسلاف دولاً لهم، ووسعت بريطانيا العظمى

الاستقلال الذاتي في مستعمراتها ، واقامت ولاية حرة في ايرلندا، واعترفت الى حدما بالاماني القومية في كل من مصر والهند، وايدت الحركة الصهيونية ومنحتها وطنا قوميا في فلسطين ، وعمل وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة الاسبق وفنزيلوس وزير اليونان الاكبر ومازريك رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا كل ما في استطاعتهم لمناصرة مبدأ القومية والسعي لتحقيقه وذلك في المؤتمرات الكثيرة والمفاوضات التي تلت الحرب العظمى

كانت الحركة القومية في النصف الاول من القرن التاسع عشر حركة ثورية وديمقراطية ، قام بها الاهلون ، ولكنها ما لبثت ان اصبحت حركة انشائية في النصف الثاني من القرن المذكور اشرفت الحكومات على سيرها وراقبتها ، وانقلبت بعد ذلك مهاجمة تستعملها الامم في الوصول الى حدودها الطبيعية ، وفي لم شعت عناصرها المبعثرة ، وفي بسط نفوذها على غيرها من الشعوب التي هي دونها حضارة ومدنية ونضوجا سياسيا ، فادت الى اشتداد ساعد الحكومات من الوجة الداخلية ، والى التوسع الامبراطوري والتنافس الدولي من الوجة الخارجية ، واشترك عدد كبير من الخطباء والكتاب في مناصرة هذه الحركة والعمل على تحقيقها ، نذكر من هؤلاء فشت وسفيني و بلانتشلي في المانيا ومزيني في ايطاليا وكشوت في المجر ، وبلاكى في بوهيميا ، ورينان في فرنسا ، واكنيل في ايرلندا ، وكلهون وليبر وبرجس في الولايات المتحدة

عنى فريق من الكتاب بالوحدة التي تمت في الدولة نتيجة تشابه في الجنسية واللغة والنظم ، ونظروا اليها كأنها وحدة شعبية او مجموعة من الناس ارتبط بعضها ببعض برباط العوامل الحيوية والنفسية ، فقال فشت مثلا إن اللغة ذات اثر فعال في تكوين الشعب ، وقال إن نقاوة اللغة

الالمانية جعلت الشعب الالماني اعلى مكانة واسمى خلقا من الشعوب الأخرى التي تتركب لغاتها من عناصر مختلفه، وان الحركات التي قام بها انصار الجامعة السلافية والجامعة الالمانية اتخذت اصولها وأساسها من اللغة والجنسية، وقال سفيني إن القانون القومي هو الهام الوحدة الداخلية للجماعة البشرية، وعنى فريق آخر بتأثير البيئة الطبيعية على الوحدة القومية، وقال إن القومية هي وحدة جغرافية، ويجب عليها ان تصل الى حدودها الطبيعية وقرر فشت في كتاباته الاولي وجوب امتلاك كل امة الحدود التي تجعلها مستقلة استقلالاً اقتصادياً، وقد ظلت هذه الفكرة لها أثر هام في النظريات السياسية حتى يومنا الحالى. و أكد كل من هجل وبرجس خطر شأن الحدود الجغرافية فى تكوين الدولة القومية، وقامت حركة الجامعة الامريكية على اساس الوحدة الجغرافية والمصالح التجارية اكثر من قيامها على التشابه الجنسى واللغوى

ولقد تأثر الكتاب فى العصر الحاضر بدراسة التاريخ ونظرية النشوء والارتقاء وقيام علم النفس الاجتماعى، لم يلتفتوا الا قليلا الى تأثير الجغرافية والجنسية، و أكدوا تقدم الوحدة الروحية الناشئة عن التجارب والتقاليد المشتركة، وعن الوحدة السياسية الوطنية، وقالوا ان الشعور والارادة هما العناصر الضرورية فى تكوين القومية والحركة الشعوية، فقال رينان (Renan) إن الامم تتركب من خليط من الاجناس تتكلم لغات مختلفة واعتقد ان الاشتراك فى المصالح يخلق وحده فى العادات ولا يخلق امة، وان محاولة الامم الوصول الى حدودها الطبيعية تسبب حروباً لا نهاية لها، وقرر ان القومية تتكون بسبب اشتراكها فى مصائب واحدة وفى مكاسب ومجد واحد، وبرغبة فريق من الناس فى ان يعيشوا مجتمعين ويرث عنهم ابناؤهم ما تركوه لهم من التقاليد

ادت علاقة نظرية القومية بوجود اقلية من القوميات الاخرى في الدولة الى وجهتين متعارضتين من وجهات النظر، فان هذه الاقلية طالبت بالاستقلال الذاتي وحق تقرير مصيرها، وكانت هذه هي وجهة النظر لهؤلاء الذين ناصروا حقوق الولايات في امريكا، والذين طلبوا الانفصال في المانيا، ووجهة نظر الوطنيين الارلنديين، والقوميات الصغيرة في اوربا بعد انتهاء الحرب العظمى، واتخذ انصار هذا الرأى نظريات كلهم سلاحا يؤيدون به مطالبهم، اما وجهة النظر الأخرى فقد قررت أن الاكثرية لها الحق من الوجهة القومية ان تجمع وتخضع الاقلية لسلطتها حتى تتحقق وحدة الدولة وتماسك اعضاؤها المختلفة لتقوى، وقرر ستاهل (Stahl) في المانيا وملفورد (Mulford) في امريكا ان محاولة الاقلية لنيل مركز سياسى يعطل سير الدولة وتقدمها الطبيعى، وقالوا ان كل شعب مهما تركب من قوميات مختلفة يعيش في وحدة جغرافية يكون دولة، وبرر شرعية محاولة الدول في المحافظة على وحدتها الداخلية ولو كانت هذه المحاولة رغم ارادة فريق كبير من سكانها. وانكر بعض الكتاب وجود علاقة بين القومية والتنظيم السياسى، وقالوا ان القومية مثلها مثل الدين حالة من حالات العقل، وهى شعور وتفكير داخلى، اما الحكومة والقانون فانهما يبحثان في العلاقات والاعمال الخارجية، وقررروا الاضرر ينشأ من وجود قوميات مختلفة في دولة واحدة تخضع لنظام سياسى واحد، مادامت لا تتعرض الاقلية لاي نوع من انواع الاضطهاد، واستشهدوا بحالة الرضا والرخاء التى تسود في سويسرا والولايات المتحدة، ولم يعظفوا على الرأى القائل باستقلال كل شعب له قومية، وعارضوا الجهود التى تبذل لتحقيق هذه الغاية، وقالوا ان الحرية القومية تسبب تقييد النمو السياسى والغرور

القومى . والمشاكل الدولية ، وتخلق الميل عند القوميات الكبرى الى التوسع
الامبراطورى على حساب القوميات الصغيرة ، وقرروا ان الافضل للعالم
ان ينمى كل شعب ذكاهه القومى مبتعدا عن الاسس السياسية
٢ - نظرية التوسع الامبراطورى :

اعتنق الفلاسفة الى درجة كبيرة المبدأ القائل بأن الدولة يجب عليها أن
تتسع أو تموت ، ووافقهم على ذلك طبقة رجال السياسة فى الميدان العملى
الى حد كبير ، وكان التوسع فى بعض الاحيان نتيجة لسياسة مرسومة
مقررة ، كما حدث فى تكوين امبراطورية اسكندر المقدونى ، ولم يكن فى
الاحيان الأخرى نتيجة لخطة موضوعة كما حدث فى تكوين الامبراطورية
الرومانية والامبراطورية البريطانية ، بل قام وتحقق على الرغم من معارضة
فريق قوى من رجال السياسة ، وكانت الدول قديما تتسع وتبسط نفوذها
باستعمال القوة حتى تمنع الاعتداء على حدودها ، وتقوى مركزها العسكرى
وتفرض الضرائب والجزية على غيرها ، وتشر دينها وحضارتها ، ونشأ عن
ذلك ان تقوى الحكومة المركزية والسلطة المطلقة ، وخضعت الولايات
والدول التابعة لارادة السلطة المركزية فى عاصمة الدولة ، وان محاولة نابليون
فى تأسيس امبراطورية كبيرة كانت احياء للفكرة القديمة التى رمت الى
تكوين دولة عالمية . وفى أثناء القرون الوسطى وجدت فكرة التوسع
الامبراطورى ، ولكن كانت الامبراطورية التى تكونت وهمية اكثر منها
حقيقية ، وطلب مكيا فى فى نهاية القرون الوسطى العمل على تحقيق مبدأ
التوسع الامبراطورى وظهر أنصار هذا المبدأ فى العصر الحديث باتساع
نطاق التجارة وانتشار البعثات الدينية فى العالم بعد النهضة الدينية ، ونشطت
هذه الفكرة بكشف الدنيا الجديدة ، وشجعها المذهب التجارى فى اثناء

القرن السابع عشر واولائل القرن الثامن عشر ، وبلغت غايتها بتجزئة العالم المتأخر بين الدول الكبرى العظام في أثناء القرن الماضي ، وكانت نتيجة استعمار الاوربيين لمساحات واسعة غير مستعمرة ، ونتيجة لمجهودات الكنيسة في التبشير بالمسيحية بين الاقوام الذين لا يؤمنون بها ، ونتيجة للمنافسة التجارية والتسابق في الاسواق والسعى وراء المادة الاولى واستثمار النقود بعد الانقلاب الصناعي ، ونتيجة لرغبة الدول في الحصول على مراكز حرية حصينة ومحطات بحرية قوية ، وقد نشأ عنها وجود المستعمرات والدول المحمية والدول المقسمة الى مناطق نفوذ الى غير ذلك مما نراه ماثلا امام اعيننا ارتبطت فكرة التوسع الامبراطوري الحديثة ارتباطا وثيقا بنظرية القومية ، اذ آمنت بعض القوميات بتفوقها على غيرها من القوميات الأخرى ، ورغبت في نشر حضارتها بين القوميات الضعيفة ، وارتبطت ايضا بالروح العسكرية اذ ان التوسع تطلب جيوشا وبحريات قوية ، وادرك الجميع خطر شأن الاساطيل البحرية في الخمسين سنة الماضية ، وتحولت انظار الدول الى التفوق في الهواء في العصر الحاضر

قال أنصار هذه الفكرة ان القوى التي تنتجها طبيعية وضرورية ، وان فائدتها عظيمة لأنها تجعل مساحات واسعة تتمتع بالسلام والأمن ، وتخضع لقانون واحد ، وان نشر الحضارة المتفوقة ضرورى بين الأمم والشعوب المتأخرة ولو كان ذلك بقوة السلاح والغزو ، ولقد كان الانجليز اكبر الشعوب اتساعا بين شعوب العالم ، ونشأت الامبراطورية الانجليزية بسبب الحصول على حدود منيعة ، وارض تصلح للشعب الانجليزي الذي يتزايد عدده زيادة مستمرة ، وانتشر التجار الانجليز في أنحاء الارض ومن ورائهم حكومتهم يبعون الرزق ويستعمرون ويضمون الاملاك والدول الى

دولتهم ، وقد ظهر فريق من الانجليز يعارض مذهب التوسع الامبراطورى ويؤيد التوسع التجارى من غير التوسع السياسى ، وكان ريشارد كبدن على رأس هذا الفريق ، وكره الماديون وجماعة منشسترامتلاك المستعمرات ، وكان الاحرار الانجليز لا يعنون الا قليلا بالمسائل الخارجية ، وعارض غلادستون وزير انجلترا الاكبر فى آخر القرن التاسع عشر مبدأ التوسع التجارى السياسى ، ويعارض بعض الكتاب امثال ح. ا. هبسون (G. A. Hobson) و ل ت هبوس (L. T. Hobhouse) فى العصر الحاضر فكرة التوسع الامبراطورى معارضة شديدة ، ومع ذلك فان لهذه الفكرة انصارا اقوياء بين رجال السياسة والكتاب اذ عاضدها كرليل فى كتابه الابطال ، وان ما قام به سسل رودس (Cecil Rhodes) فى جنوب افريقية كان من جراء تأثره بكتابه كرليل ، وايد ح. ر. سيلى (G. R. Seeley) المؤرخ الشهير مبدأ التوسع ، وناصر بنيامين كد (Benjamin Kidd) فكرة تغلب الشعوب المتمدنة على غيرها من الشعوب المتأخرة فى الحضارة والمدنية ، وتتجه كتابات الشاعر كبلنج (Kipling) نحو هذا الاتجاه وتناصر نظرية التوسع الامبراطورى

لم تصادف هذه الفكرة هوى فى نفوس الامريكان منذ استقلالهم ، وكان الكتاب لا يقرون بقاء جيش عسكرى قوى تحت السلاح ، وعدوه مهددا النمو الديمقراطية وتقدمها ، ومع ذلك اتجهت الولايات المتحدة نحو التوسع وبسط النفوذ فى جهة الغرب والجنوب ، وحاربت المسكيك واسبانيا وانتزعت منها جزائر الفلبين فى المحيط الهادى ، وارسل الرئيس ماكينلى (President Mckinley) رسالة الى المؤتمر يقول فيها « ان الحرب اوجدت لنا واجبات ومسئوليات جديدة يجب علينا ان نتحملها ، ونقوم بها كدولة

عظمى منحها الله خالق الامم منذ نشأتها حق قيادة الحضارة وحراستها
ولقد كان التوسع الامبراطورى فى الولايات المتحدة مدفوعا بعامل تملك
الارض فى مبدئه، ولكنه اندفع حديثا بعامل التوسع التجارى والمالى،
وكان نتيجة « لسياسة الدولار »، وطبق الامريكانيون مذهب منرو تطبيقا
ماليا وتجاريا، وقد عارض هذا المذهب بعض الكتاب فى امريكا، ووصفوه
بانه يودى الى زيادة الجيوش والاساطيل، ويضعف الديمقراطية ويجر
الولايات المتحدة الى التدخل فى السياسة الاوربية ومشاكلها، ولكنه
وجد انصارا اقوياء بين كتاب آخرين أمثال جوبه فسك وغيره

وجدت نظرية التوسع الامبراطورى سندا قويا بين الكتاب الالمان
فى العصر الحديث، اذ وجد الالمان بعد توحيدهم ونهضتهم الصناعية ان
المساحات والاراضى الزراعية التى تصلح للاستعمار والاتجار قد شغلها
غيرهم من الدول، ولم يبق لهم موضع لائق تحت الشمس يستمدون منه
المادة الاولى ويرسلونها اليه مصنوعة، ولذلك هب الكتاب والمفكرون
يطلبون مكانا يتناسب مع زيادة السكان وتقدم الصناعة والتجارة فى
البلاد، ولجأ الالمان الى الجيش والاسطول حتى يحصلوا بوساطتهما على
نصيب فى التجارة العالمية

نظر الكتاب السياسيون فى المانيا منذ فشت وهجل الى الدولة نظرة تعظيم
وتمجيد، واعتبروها اسمى نظام وصل اليه التطور الانسانى، وجعلوا لها
ارادة فوق كل ارادة لا ترد لها او امر، واعطوها سلطة تنفيذية واسعة النطاق،
وميزوا مصالحها ووضعها فوق مصالح الأفراد غير مقيدة بالقواعد والاصول
الخلقىة التى تنقيد بها الافراد او الدول، وتركوها ترقى مصالحها وحياتها دون
غيرها، وتسعى الى ما يوصلها الى المجد وهو غايتها، ولما ظهرت الروح القومية
فى المانيا بعد سقوط نابليون تشبعت بهذه المبادئ واختلطت بها، ونشأت

نظرية جديدة عنهما تقول إن كل فريق من الناس يكون وحدة جنسية وسياسية عليه أن يشترك اشتراكا الزاميا في تقدم المدنية والحضارة العالمية، وكان الالمان يعتقدون انهم قوم متفوقون على غيرهم من الشعوب والأمم، وعليهم غرس مدينتهم وحضارتهم بين الشعوب الاخرى، فهبوا نتيجة لذلك واتخذوا خطة هجومية نحو الفتح والتوسع والاستعمار، وعلاوة على ذلك كان فريق منهم يعتقد في نظرية النشوء والارتقاء بين الدول وبقاء الاصلح منها، وطبقوها في سياستهم واعلنوا انها مثمرة ومنتجة، ولجئوا الى القوة العسكرية للوصول الى مآربهم، وبرروا شرعية الحروب، وقالو عنها انها عامل من العوامل المقدسة التي تسبب التقدم البشرى، ولما نجحت سياسة بسمارك « الحديدية والدموية » شجعت هذه الآراء وقوت هذه النظريات، واندفع الالمان يعظمون القوة ويمجدون الحرب، ويصفونها بصفات النبيل والشرف، وقالوا إن الدول لا تتبع نظاما خلقيا وهي تتنازع البقاء في معترك الحياة، وكذلك يجب ان تقاد الحرب في الميادين لا تراعى عهدا ولا تقيم للفضيلة وزنا، وقرروا إن القوة هي الفضيلة في العلاقات الدولية، وأن الدول الصغيرة لا حق لها ان تتخذ مكانا بين الدول التي تفوقها حضارة ومدنية، وطلبوا اعادة تنظيم اوربا تحت قيادة المانيا وارشادها

اشتهر من الكتاب الذين أيدوا هذه الآراء فريق الحزب العسكري وكان من أنصاره كلوزوتز (Clauswitz) وبرناردى (Bernhardi) وفون درغلنز (Von der Goltz)، وفريق من الاقتصاديين وكان من أنصاره لست وسمبارت (W.Sombart) والفيلسوف نيتشى (F.Nietzsche) والبرنس فون بولوف (Prince Von Bulow) والمؤرخ هنريك فون تريتشك (H. Von Trietschke) (١٨٣٤ - ١٨٩٦)، وقد تأثر هذا

المؤرخ براء ارسطوपालيس ومكياڤلى ، وقال إن الدولة غاية فى نفسها ، وعظم الوحدة القومية ومجد القوة ، وقرر أن الدولة هى اسمى شىء فى الجماعة الانسانية الخالدة ، وإن القوة هى الحق الأعلى ، وإن الحرب هى التى تقرر الحق وغير الحق ، وحرص الالمان على أن يحصلوا على مستعمرات عن طريق الانتصار فى الحرب ، هذا ولقد كانت كتابة الدكتور بول روهرباخ (Dr. Paul Rohrbach) فى نظرية التوسع الامبراطورى الالمانى اكثر اعتدالا من كتابه غيره من الكتاب

مجد المشترعون الالمان الدولة ولكنهم كانوا اقل تطرفا من غيرهم من انصار التوسع الامبراطورى ، وعرفوا الدولة بأنها شخصية قانونية لا تقيدھا فى سلطانها قيود غير التى تضعها على نفسها ، وهى مطلقة فى الداخل والخارج وقرروا أن الحرب وسيلة من وسائل التقدم ومصدر للنظام القانونى ، وقد اشتهر من هؤلاء المشترعين كاتبان وهمار . فون ارنج (R. Von Ihering) وجورج جيلنك (Georg Jellineck)

تدل كتابة ازولدسبنجلر (Oswald Spengler) على حالة الانتقال من الفكرة القومية الى فكرة التوسع الامبراطورى ، اذ قال إن الحضارة الغربية قد وصلت قمتها ، وابتدأت تنحدر عنها ، وان الحركة الحكومية المستقبلية ستكون نوعا من الاشتراكية الامبراطورية المنظمة العملية تحت زعامة الشعب الالمانى وتحت رقابته ، ورفض فكرة السلام العالمى ، وقال إن قوة الامة التى تستطيع ان تظهر ارادتها اكبر شأنا واعز سلطانا من مبادئ العدل والحق الخيالية . وتناول غيره من الكتاب الروح العسكرية وكتبوا فيها فقال ويتز إن الحرب توقظ الامم من سباتها النفسانى ، وتنشط العمل والاختراع وتؤدى الى الارتباط والتوحيد ، وقرر باجهوت (Pagehot) إن التاريخ الاوروبى اظهر فوق الامم العسكرية غيرها من الامم غير العسكرية ، على

وأن الحرب أدت إلى تركيز الذكاء والاختراع والشعور الخلقى على الفضائل العسكرية وهي النظام والطاعة والصدق والشهامة، ومجد كثير من الكتاب المتساويين الحرب ووصفوها بأنها أفضل وسيلة لفض المشاكل التي تقوم بين الجماعات القوية والجماعات الضعيفة، وقالوا إن السلام الدائم حلم من أحلام الخالين، وإن الأمم لا تتوحد إلا بالحرب، وإن التطور الاجتماعي يؤدي إلى المركزية والتوحيد، ووصفوا الدولة بأنها السلطة المنتظمة التي تمثل اسمي شكل من أشكال الحياة الاجتماعية، وقد شجعوا بمبادئهم هذه المبدأ العسكري والتوسع الإمبراطوري، وناصروا الفكرة القائلة إن هناك شعوباً خلقوا للتوسع والفتح، وقد اشتهر من هؤلاء الكتاب الكاتبان الاجتماعيان ليدج جمبلوتز (Ludwig Gumplowitz) (١٨٣٨ — ١٩٠٩) وغستاف رتزنهوفر (Gustav Ratzenhofer) (١٨٤٢ — ١٩٠٤)

٣- نظرية الدولية

أكدت نظرية القومية الفوارق بين الدول، وحاولت أن تؤسس أسرة من الأمم المستقلة صاحبة السيادة، وشجعت على تقديم الفن السياسي والمعاهدات، ومبدأ التوازن الدولي، والتحكيم الدولي، والحرب لفض المشاكل الدولية، أما نظرية الدولية فقد كانت غايتها أن توحد العالم، وتوجد قانوناً عالمياً، وحاولت أولاً أن تؤسس إمبراطورية عالمية، ثم حاولت أخيراً أن توجد قانوناً عالمياً ودولة تعاهدية عالمية، وكانت قد تحققت بعض المظاهر في الوحدة العالمية، بتأسيس الإمبراطورية الرومانية التي استطاعت أن تنشر الأمن والسلام في أنحاء العالم المتمدن مدة قرون كثيرة، وتركت لأوروبا في القرون الوسطى الفكرة عن الدولة العالمية

و الكنيسة العالمية، وظلت سائدة فيها حتى قامت حركة النهضة العلمية
والاصلاح الديني

ظهرت الفكرة الدولية الحديثة بقيام الامم القومية واشتباك مصالحها
وانتشار الحروب بينها، ورأى الكتاب ضرورة تنظيم هذه الفوضى
الدولية، اذ نهضت دول اوربا في أثناء القرنين الخامس عشر والسادس عشر
نهضة قومية قوية، واستطاعت كل من انجلترا وفرنسا واسبانيا بساطة سلسلة من
الحروب الداخلية والخارجية في أثناء تلك الفترة أن تقوى نفسها وتكون قومياتها
تأثر الساسة الاوربيون ببعض الآراء والنظريات الايطالية، وحاولوا
أن يؤسسوا نظاما للتوازن بين الدول العظمى ليتجنبوا الحروب وما تجره من
مصائب على الشعوب، ولما برهن هذا النظام على انه لم يف بالغرض المؤسس
من اجله بحث هؤلاء الساسة عن وسيلة أخرى تكون أقوى فعلا وأشد أثرا،
وكانت مسألة المشا كل بين البروتستنت والكاثوليك التابعين لدولة واحدة
من أخطر المسائل التي تطلبت عناية وحلا من رجال السياسة وأصحاب
السلطان في الدول، ولقد تأثر هنري الرابع ملك فرنسا بهذا الموقف واقترح
« مشروع العظم » طالبا فيه من الدول أن تتسامح مع الكاثوليك واتباع
لوثر وكلفن، وان تؤلف اتحادا يتكون من خمس عشرة دولة من دول غرب
اوربا تكون بعضها ملكية وبعضها جمهورية، ويكون الامبراطور على
رأس هذا الاتحاد، ويدير شؤنه مجلس مكون من اربعة وستين نائبا عن
الدولة المتحدة، ويكون من اختصاصه فض المشاكل التي تنشأ بين الدول،
يؤيده في عمله جيش وأسطول دولي، ثم جاهد جروتوس ومن سبقه من
الكتاب أن يكونوا قانونا للأمم على قاعدة القانون الطبيعي، وقد
قبلت الدول تدريجيا فكرة القانون الدولي، وخطت خطوة واسعة نحو
النظرية الدولية، وكان جروتوس من أنصار التحكيم الدولي وطلب من

الدول المسيحية أن تعقد مؤتمرات من آونه الى أخرى لفض المشاكل القائمة بينها، واقترح وليم بن (william Penn) في سنة ١٦٩٣ عقد برلمان أوربي يفصل في المشاكل والمنازعات الدولية، واقترح أن تكون الدول المستقلة ممثلة فيه كل على حسب دخلها وايرادها، وان يكون له من السلطان والنفوذ ما يستطيع به أن ينفذ قراراته بالقوة في الدول التي ترقض أن تنفذها، ولقد كان بن من أنصار السلام والتسامح الديني، وكان من المعجبين بدستور الجمهورية الهولندية، وطبق مبادئه في المستعمرة التي اسسها في أمريكا، أما أثره في أوربا فقد كان قليلا. واقترح سنت بيير (Saint Pierre) وكان سكرتيرا للمندوبين الفرنسيين في مؤتمر اوترخت في سنة ١٧١٣ تحالفا دائما بين دول أوربا العظمى، وأيد فكرة تكوين مؤتمر دولي يتركب من ممثلين لكل الدول المستقلة، ويكون اختصاصه أن يعين الحالات التي يجب على الدول ان تستعمل فيها القوة ضد دولة رفضت ان تطيع قرارات هذا المؤتمر وخالفت الارادة العامة للدول، واقترح روسو في سنة ١٧٦١ متأثرا بخبرته السياسية وتجاربه الشخصية تكوين دولة تعاهدية من دول أوربا، ولكن كانت دول أوربا جميعا ماعدا إنجلترا في ذلك العصر دولا ملكية مطلقة، وكان روسو لا يثق بنجاح فكرته لشدة تمسك كل دولة بسيادتها وسلطانها المطلق عن طريق الرضا والاتفاق، وقال إن هذه الدولة التعاهدية العامة لا تتألف الا عن طريق العنف والثورة. وكان جرمي بنتام من انصار القانون الدولي ومن اعداء السياسة السرية، واقترح تدوين القوانين الدولية وتكوين نظام قانون دولي شامل، وطلب تخفيض التسليح وتحريم المستعمرات، وتأسيس محكمة دولية لم يؤيد مبدأ استعمال القوة مع الدول المخالفة، وقال ان تأثير الرأي العام الدولي بوساطة الصحافة الحرة كاف لارغام هذه الدولة على الخضوع للقرارات الدولية. وفي نهاية القرن الثامن عشر نشر

امانيويل كانت رسالته المشهورة « مشروع الصلح الدائم » سنة ١٧٨٥ وفيها أكد أن الصلح والسلام يتوقفان على قيام النظم النيابية الجمهورية في كل دولة من دول اوربا، وعلى تكوين قانون للامم مؤسس على قيام تعاهد بين الدول الحرة، وكان من رأيه ان العوامل الاقتصادية ستمنع الحروب، وان القانون الطبيعي سيؤدى في النهاية الى الوحدة العالمية والسلام الدائم

ارسل قيصر روسيا بعد ذلك بقليل بعثة سياسية الى انجلترا تقترح اعادة تنظيم اوربا على أساس تكوين دولة مسيحية عامة، وقد اتخذت هذه الفكرة شكلا عمليا بتكوين الحلف المقدس بعد سقوط نابليون، ولقد كان هذا الحلف اداة سلام بين دول اوربا على الرغم من استخدامه في اخماد الحركات الشعبية التي قامت تطالب بالدستور وحق تقرير المصير، وقد كانت غاية هذا الحلف تكوين أحاء متين بين الدول على اساس المبادئ المسيحية في العدل والسلام، وطلب الى الدول التي تعتنق المسيحية ان تشارك فيه، ويعتبر هذا الحلف اساسا للمؤتمرات الدولية الحديثة وانه اضاف كثيرا للقانون الدولي

تأسست جمعية السلام الامريكية في سنة ١٨٢٨، وفي سنة ١٨٤٠ اقترح وليم لاد (William Ladd) تأسيس مؤتمر من الدول لتسوية المنازعات الدولية، ولترقية السلام العام من غير الالتحاء الى قوة الجيوش والاساطيل، ولتحقيق ذلك طلب تكوين مجلس تشريعي دولي يؤيده الرأي العام العالمي وجيش دولي للقيام بواجبات البوليس، وتكوين محكمة دولية تتركب من قاضيين عن كل دولة

تأسست في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عدة اتحادات دولية ادارية مثل اتحاد البريد العام، واتحاد البرق العام، واتحاد المقاييس الدولي

وذلك لتنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، وقد تأسست هذه الاتحادات برضا الدول واتفاقها ، واتفق الساسة على عقد مؤتمرات دورية دولية للنظر في الشؤون التي تكون موضع نزاع بينها ، ومالوا الى تكوين ادارة مركزية تتكلف الدول ما تتطلبه من نفقات على حسب نسب يتفقون عليها ، وقد تقدمت فكرة الدولية تقدما عظيما في أثناء القرن التاسع عشر ، وعقدت عدة مؤتمرات دولية ساعدت على توحيد القانون الدولي وتنظيمه ، وفي سنة ١٨٩٩ عقد مؤتمر دولي في لاهاى لينظر في امر تخفيض السلاح ولكنه لم يتقدم الا قليلا في هذا السبيل ، وتكونت محكمة لاهاى الدولية ليرجع اليها في فض بعض المشاكل الدولية ، وعقد مؤتمر في لاهاى في سنة ١٩٠٧ وقرر تكوين محكمة للنظر في غنائم الحرب وما ينشأ عنها من مشاكل ، ولما انتهت الحرب العالمية الاخيرة تأثر الساسة بمصائبها ، وقرروا تكوين عصبة من الامم لها مجلس وجمعية عمومية وسكرتارية دائمة ومحكمة عدل دائمة ، وفي سنتي ١٩٢١ و١٩٢٢ عقد مؤتمر في وشنجتون في الولايات المتحدة ، واتفقت فيه الدول العظمى على تقييد التسليح البحري ، ووجه رئيس الولايات المتحدة السابق ورئيسها الحالي المستر هوفر نداء قويا الى دول اوربا يطلبان فيه تقييد التسليح البري والبحري ، وفض المنازعات الدولية عن طريق التحكيم والمفاوضات الدولية ، واتجهت انظار الساسة في الوقت الحاضر الى التغلب على اسباب الحروب والابتعاد عنها ، واخذت الدول يتقرب بعضها من بعض ، ونشط رجال السياسة لتحقيق مبدأ السلام الدائم ، والعمل على تخفيف عبء البطالة التي تهدد الدول بعظائم الامور ، وان لسفر رئيس الوزارة البريطانية المستر رمزي مكدونلد الى امريكا في الشهر الماضي (اكتوبر سنة ١٩٢٩) علاقة قوية بمسألة تخفيض السلاح ، والاتفاق على المسائل التي هي موضع نزاع بين الدولتين ، وهذه خطوة

جديدة في سبيل تقدم الدولية، واتجهت أنظار الكتاب السياسيين في الوقت الحاضر على تشجيع التنظيم الحكومي والرقابة الحكومية على الامور الداخلية، وتقليل شأن الفردية بين الدول بوضع قيود دولية على سلطان الامم وسيادتها من الوجهة الخارجية، ويقررون ان الحروب مضرّة بالفائز والمنهزم على حد سواء. يعملون على تقوية العلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى تنظيم الشؤون المالية والتجارية العالمية، ويقولون ان مصلحة جميع الامم تتطلب سلاماً دائماً وتعاوناً اختيارياً تحت ظل القانون وفي رعايته



الباب السادس والعشرون

نظريات توزيع السلطة العليا

١- نشوء نظرية توزيع السلطة العليا وتقدمها:

ساعدت عوامل كثيرة في أثناء القرن التاسع عشر على ازدياد نفوذ الدولة وتوسيع دائرة اختصاصها: منها أن الكتاب الذين نظروا الى الدولة كأنها كائن اجتماعي اعتبروها نتيجة للأغراض الاجتماعية والخلقية ومجدوها وعظموا شأنها، ومنها أن المشتريين اعتبروها شخصية قانونية ذات سلطة عليا لا تقيد إلا بإرادتها الاختيارية، كما أن فريقا من الكتاب استعمل نظرية الإرادة العامة التي أيد بها روسو الحرية في تمجيد الدولة وتعظيم سلطتها العليا ليقبلوا بذلك من شأن نظرية الحرية الفردية ويناصروا الهيئة التشريعية، ثم ظهرت النظرية الاشتراكية وحضت الدولة على أن تسيطر على وسائل الانتاج والتوزيع والمبادلة، فزاد التدخل الحكومي في الميدان الاقتصادي زيادة كبيرة، وعاضد بتنام وأتباعه ازدياد النفوذ الحكومي عند ماقرروا أن الإصلاح الاجتماعي المنشود يمكن تحقيقه بواسطة التشريع الحكومي، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر قامت حركة رجعية شديدة عارضت نظرية الفردية، وناصرت الحكومة المركزية في الدولة وطلبت تأييدها ولكن ظهر في الايام الحديثة نفر من الكتاب السياسيين لا يقر مبدأ السلطة العليا الموحدة، وأخذ يعمل على احياء الاعتقاد القائل إن أساس الحرية هو توزيع السلطة لا تركيزها وتوحيدها

ينكر هؤلاء الكتاب حق الدولة في سيطرتها العليا على ماتشتمل عليه من جماعات وهيئات سياسية أخرى ، ويقولون إن الميل الحاضر يتجه نحو تضيق دائرة اختصاص الدولة و تقييد سلطتها العليا ، ويعتقدون أن تركيزها ينافي الديمقراطية و الحرية ، و يطلبون توسيع اختصاص الهيئات السياسية الفرعية ، و منحها قسطا أوفر من الرقابة و أكثر مما كانت تتمتع به قبلا . و نشأ هذا الميل و نبعت هذه الفكرة من مصادر كثيرة ، فقد مال إليها المشترعون الألمان و الانجليز و الاقتصاديون الفرنسيون و الانجليز ، و احيا المشترع الألماني اوتوجرك (Otto Gierke) (١٨٤١-١٩١٣) نظريات القرون الوسطى التي قررت الشخصية الحقيقية المستقلة للجماعات و الهيئات السياسية التي تتكون منها الدولة ، و قال إن النظريات السياسية لا تكون سليمة و مقبولة عقلا الا إذا اعترفت بوجود هذه الهيئات كأنه طبيعي ، و أن لها شخصيات حقيقية و قانونية و هي مستقلة في عملها عن الدولة ، و قد اتفق معه في هذا الرأي الكاتب الانجليزي الشهير ف . و . متلند (F. w. Maitland) (١٨٥٠-١٩٠٦) ، فإنه أكد هو أيضا الشخصية الحقيقية لتلك الهيئات ، و قال إنها نشأت مستقلة و إن لها حقوقا موروثة بحجج المحافظة عليها ، ثم أخذ أنصار هذه النظرية يتزايدون و يكتبون لتأييدها بالحجج و البراهين ، و عاضدها رجال الكنيسة في إنجلترا حتى يقللوا من رقابة الحكومة على الشؤون الدينية ، و احيا ج . ن . فجس (G. N. Figgis) (١٨٦٦ -) في المؤلفات الكثيرة التي كتبها فكرة استقلال الكنيسة عن الدولة ، و أيد بقوة نظرية استقلال الهيئات السياسية و الاقتصادية التي تشتمل عليها الدولة ، و قرر أن هذه الهيئات نشأت طبيعيا من الغرائز الاجتماعية للبشر ، و طلب إلى الدولة ألا تغير و ألا تتدخل في دائرة اختصاصها أو تعمل على تضيقها ، و قال إن الدولة لا تملك السلطة العليا المركزية ، و انها لا تسيطر سيطرة مطلقة على الأفراد و الجماعات

والهيئات بل هي نظام قدسى يتكون من تلك الهيئات والجماعات المستقلة، ولقد أظهرت مؤلفاته خطر شأن العلاقة بين الكنيسة والدولة في النظريات السياسية في الوقت الحاضر، ويرى الباحث في كتابة كل من جرك ومتلند ونجس أنها نظرت إلى الدولة كأنها حلقة اتصال بين الهيئات والجماعات التي تشتمل عليها، وأنها انكرت سلطتها العليا المطلقة، ولكنها اعترفت بمركزها القانون السامى

أيد فريق من العلماء في الوقت الحاضر نظرية توزيع السلطة العليا تأييدا قويا، اشتهر منهم الاستاذ ليون ديجوى (Leon Duguit) (١٨٥٩ -) في فرنسا والاستاذ ه. لاسكى (B. G. Laski) (١٨٩٣ -) في إنجلترا وأمريكا

تأثر الاستاذ ديجوى (وقد كان عميدا لكلية الحقوق المصرية منذ عامين) في آرائه ونظرياته السياسية بالاحوال والحوادث التي وقعت في فرنسا في اوائل هذا القرن، فأن قضية دريفوس الشهيرة زعزعت أركان سلطة الدولة المركزية، وفتحت مسائل فصل الكنيسة عن الدولة وقانون الجماعات الباب أمام الكتاب لبحث نظرية السلطة العليا على أساس جديد، وقلل انتشار الميل الى تأسيس نقابات التجار والصناع والعمال من شأن السلطة المركزية، وتحولت الأنظار إلى مبدأ اللامركزية في الحكومة، وبذل الاشتراكيون جهدهم لنيل الاستقلال الاجتماعى والاقتصادى للمؤسسات الاشتراكية التي كونوها في أواخر القرن الماضى واوائل الحاضر عارض الاستاذ ديجوى من الوجهة القانونية نظرية القانون الدستورى كما فسرهما الاستاذ اسمين (Esmein) في فرنسا، وانتقد نظرية شخصية الدولة القانونية ونظرية سلطتها العليا المطلقة كما قررهما الكتاب في المانيا،

وانكرو وجود الحق منفصلا عن القانون ، وقال إن مركز الانسان ودائرة عمله في الجماعة البشرية قد تعين تعيينا كافيا بالواجبات التي تفرضها عليه الوحدة الاجتماعية المتضامنة ، وأنكر ايضا شخصية الدولة وسلطانها العليا ، وقرر أن شخصية الدولة ليس لها وجود وأنهم مسألة خيالية ، وأن الشخصيات الحقيقية هي الأفراد دون سواهم ، وهؤلاء يرتبط بعضهم ببعض بواسطة احتياجاتهم الاجتماعية ، وقال إن الدولة غير مطلقة في سلطانها العليا إذ أنها مقيدة بالقانون الذي وجد قبل وجودها وهو أعلى منها ، وإن الناس يخضعون له خضوعا اضطراريا لا لأنه يعبر عن ارادة الدولة بل لأنه يخدم الأغراض الاجتماعية ، وعلى ذلك فإن الدولة تخضع خضوعا جبريا للارتباطات القانونية ، وأن وظيفتها تنحصر في تنظيم طلبات الرأي الاجتماعي والقيام ببعض خدمات عامة معينة ، وقال إن مثلها مثل الافراد مسؤولة عن أعمالها مسؤولية قانونية ، ولكنه اعترف بسلطانها العليا عندما تبحث في أمر البوليس والدفاع الخارجي ، وقال إن وظيفة الدولة الحديثة هي العمل على ترقية المصلحة العامة ، فهي أذن خادمة عامة لاسيدة مطلقة ، وأيد الحكومة اللامركزية في الاقاليم والمقاطعات ، وعارض مبدأ توسيع الاختصاصات الادارية والفنية للدويلات في الدولة التعاهدية ، وكان يرى فائدة عظيمة في وضع قيود قانونية على اختصاصات الدولة الادارية وقد تقدمت نظرية مسؤولية الدولة بفضل ما كتبه ، وكان يعتقد أن عمل القوانين وتشييعها ليس قاصرا على هيئة خاصة من هيئات الدولة ، وقرر أن كل هيئة تستطيع التشريع إذ أنها عضو مقيد تقيدا قانونيا . هذا وقد اعتنق هذه المذاهب السياسية فريق كبير من المفكرين الفرنسيين اشتهر منهم الاستاذ برتلمى (N. Berthélemy) فإنه نشر رسالة عن أصل السلطة العليا السياسية في سنة ١٩١٥ ، ورسالة في القانون الاداري سنة ١٩٢٣

وتناول كاتب آخر يسمى موريس هاريو (Maurice Hauriou) نظرية توزيع السلطة من وجهة أخرى، وميز بين السلطة السياسية العليا التي تستقر في الهيئات الحكومية وبين السلطة العليا القضائية التي تستقر في الشعب والتي تظهر عند ما يرفض الشعب تنفيذ أو امر الدولة إذا اعتبرها ظالمة وغير عادلة، ثم حاول أن يميز تميزا دقيقا بين اعضاء الدولة ووظائفها وسلطاتها، وفي كتاباته يرى القارئ الميل في فرنسا لنقد نظرية الفصل بين السلطات كما قررها منتسكيو. ولقد ظهر كتاب آخرون تناولوا هذه النظرية وبحوثها متأثرين بطريقة الاستاذ ديجوى اشهر منهم المشتري الهولندي هو جو كراب (Hugo Krabbe) (١٨٥٧ -) والكاتب الامريكى الاجتماعى روسكو بوند (Roscoe Pound) (١٨٧٠ -)

تأثر الاستاذ لاسكى بالوجهة التاريخية التي قررها متلند، وبالمول الدينية التي أظهرها فحس، وبالمبادئ القانونية التي أقرها الاستاذ ديجوى، وبالحرركات الاقتصادية التي قام بها أنصار النقابات والاتحادات الاشتراكية، وكتب ينتقد نظرية سلطة الدولة المطلقة على الافراد والجماعات ويهاجمها مهاجمة عنيفة، وقال إن أعمال الدولة إن هي إلا أعمال الافراد الذين يتولون الحكم والتي لا تحتاج الى تصديق معنوى معين، وقرر أن اعمال الدولة يجب أن تكون متفقة مع أغراض الجماعات والهيئات التي تشتمل عليها حتى تستحق ولاء الافراد، وبذلك يكون قد انتقد نظرية السلطة العليا المطلقة نقدا عمليا، ووصفها بأنها خيال قانونى ونظرية غير منتجة، وقال إن هناك أشياء كثيرة لا تقوم بها الدولة ولا تستطيع القيام بها بسبب معارضة بعض افرادها لها، واعتقد أن الجماعات فى الدولة قد يكون لها من الشأن فى المسائل الاجتماعية ما لا يقل خطورة عن الدولة نفسها وأن لتلك الجماعات نصيبا فى ولاء الافراد لها

مساويا لما للدولة عليهم، وكان من رأيه أن الكنيسة ونقابات العمال لها سلطة عليا في دوائر اختصاصها لا تقل عن تلك التي للدولة، وعلى ذلك يجب أن تتوزع السلطة العليا بين هيئات وجماعات متعددة، وفي كتاباته الاخيرة أضاف الى آرائه الأولى نظرية الاستاذ ديجوى التشريعية مؤكدا الوحدة والتضامن الاجتماعى بين الوحدات المختلفة والقيود التي يفرضها القانون على السلطة العليا

كتب آخرون في نظرية توزيع السلطة العليا، وأيدوا أهمية الجماعات والهيئات واستقلالها، فكتب كل من ج. د. ه. كول (G. D. H. Cole) وس. ج. هبسون (S. G. Hobson) رسائل شائعة تؤيد الاتحادات الاشتراكية، وكتب العالم الاجتماعى الايطالى م. ا. فكارو (M. A. Vaccaro) (١٨٥٤ —) يقول إن المستقبل القريب سيرى انتشار مبدأ اللامركزية السياسية، وتقدم الوحدات الصغيرة الاقليمية داخل الدولة حتى يسهل القيام بالأعمال الادارية، وكتب رودلف ستينر (Rudolf Steiner) فى سنة ١٩٢٢ يقترح تقسيم الدولة الاجتماعية الى وحدة اقتصادية ووحدة سياسية ووحدة دينية

تؤيد نظرية توزيع السلطة العليا الديمقراطية ومبدأ الفردية بصفة عامة، وتناصر حقوق الجماعات والهيئات المختلفة التي تمثل مصالح الأفراد الحقيقية، وتعارض الحكومة المركزية القوية معارضة شديدة، وترفض نظرية الارادة العامة والسلطة المطلقة. هذا ولقد ظهر بجانب هؤلاء الكتاب الذين كتبوا فى هذه النظرية من الوجهة العلمية والفلسفية فريق قام بحركات عملية مختلفة لنشر مبدأ اللامركزية، واقترح تكوين أسس جديدة للحياة السياسية والنيابية، وشجع المراقبة الاجتماعية بين الهيئات المختلفة، وطلب تخفيف

العبء عن كاهل الحكومة المركزية باعطاء بعض سلطاتها الى تلك الهيئات
والمؤسسات

لم يرغب الاشتراكيون العمال وخصوصا في إنجلترا وفرنسا رغبة اجماعية
في الاشتراكية الحكومية لأنهم اعتقدوا أن الدولة تخضع لسيطرة نفر
من الحكام لا يعطف على مطالبهم ويناصبهم العداء، ولذلك بذلوا جهدهم
نحو توزيع السلطة الحكومية بين هيئات متعددة حتى يأمنوا ويطمئؤوا
على مصالحهم الاقتصادية، ولم يحاولوا الوصول الى تسلم امور الحكومة
وتصرف شؤون الدولة، وقد أيد تقدم نقابات العمال واتحاداتهم هذا الميل
وترك السنديكاليون (Syndicalists) في فرنسا آراء ماركس، ورجعوا
إلى نظريات برودهون، وهاجموا سلطة الدولة العليا، وأيد الاشتراكيون
الاصغر في إنجلترا الاشتراكية الحكومية، وعارض البلاشفة الروس
الحكومة المركزية وسلطة الدولة العليا، كما أن النظريات الاقتصادية
الحديثة لا تقر نظريات السلطة العليا السياسية، وظهر رد فعل شديد بسبب
الحرب العالمية الاخيرة ضد مراقبة الحكومة وسيطرتها على الشؤون
الاقتصادية وضد العسكرية التي أقرنت بها

٢ - الطبيعة العامة لنظرية توزيع السلطة العليا:

ظلت نظرية السلطة العليا المطلقة التي لا تتجزأ من المميزات
الضرورية للدولة منذ عصر بودان وهوبز، وثبت قدمها بما كتبه فيها
جون أوستن، وكانت تركز على النقط الاساسية الآتية: أولا أن الدولة
نظام سياسى للجماعة البشرية. ثانيا أنها تملك القوة المادية التي تستطيع بها أن
تنفذ إرادتها في الافراد والجماعات، وأن القوة التي تصل بوساطتها الى إخضاع
الافراد تسمى السلطة العليا، وهى عبارة عن حق الدولة في سن القانون

وتنفيذه، وللدولة السيطرة العليا على جميع الافراد والهيئات داخل حدودها
وفي الاقاليم التي تتبعها، وكانت الوحدة وعدم التجزؤ من مميزات الدولة
والسلطة العليا، وكان الفرد لا يعرف ولا يعرف ولائه للدولة وكانت سلطتها
عليا ومطلقة غير مقيدة، وكان الفرد لا يملك حقوقا غير التي تمنحه اياها
الدولة بمقتضى القانون وانها هي التي تهه الحرية وتضمنها له

كان انصار السلطة العليا الموحدة لا يقولون ان الدولة تستعمل سلطتها
جميعها في كل الاوقات وفي كل المسائل، بل قرروا انها تترك جانبا عظيما
من حرية العمل للأفراد والجماعات بمحض رغبتها، وانها تستطيع ان تسترد
حقوقها كاملة في استعمال سلطتها متى وأنى شاءت غير مقيدة بأية سلطة أخرى،
واعترفوا أن الرغبة والرغبة عنصران ضروريان من مستلزمات الدولة
الحديثة، وأباحوا استعمال الرهبة والقوة في الحالات الضرورية الاستثنائية
اعترف القائلون بنظرية السلطة العليا المطلقة ان آراءهم نظرية ولكنها
قانونية، وقرروا عدا نفر قليل منهم أن السلطة مقيدة بالواجبات الخلقية
والضرورة والخبرة العملية، ولكنهم أكدوا أنها مطلقة وعليا من وجهة
النظر القانونية، وأن إرادتها فوق إرادة الجماعات التي تسكن الدولة، وأنها
إذا قيدت سلطانها فانها تعمل ذلك بمحض إرادتها وبوساطة قوانين تشرعها
هي وتفرضها على نفسها، وبينوا أن القيود الخلقية تختلف اختلافا كبيرا عن
القيود القانونية الايجابية

أما انصار نظرية توزيع السلطة العليا فقد تأثروا بتعدد النظام
الاجتماعي الحاضر، وأكدوا خطر شأن الجماعات غير السياسية الكثيرة
التي توجد في الدهلة، وقرروا أن هذه الجماعات أقدر على تمثيل مصالح
أفرادها من الدولة، وأن هؤلاء الأفراد يطيعون الجماعات التي ينتمون اليها
أكثر من طاعتهم للدولة، ثم ينكرون أن الدولة نظام غريب في بابه، ويقولون

إن وجود الجماعات هو أيضا حقيقي وطبيعي، وأنها تملك السلطة العليا التي تنفذ بها أغراضها مثلها مثل الدولة تماما، ويقررون عجز الدولة عن تنفيذ إرادتها من الوجهة العملية بسبب معارضة جماعات معينة في داخلها، ولا يعترفون للدولة بسلطة عليا وحق اسمي بسبب تملكها القوة المادية، ويقولون إن الجماعات تملك حقوقا مماثلة لها لأنها تسيطر على أفرادها وتؤدي خدمات ذات قيمة للجماعة البشرية، وعلى ذلك فإن السلطة العليا موزعة بين هيئات كثيرة وأنها ليست وحدة لا تتجزأ، وإن الدولة ليست مطلقة بل هي مقيدة، وقد انتقد انصار السلطة العليا الموحدة هذه الآراء واعتبروها مؤدية للخراب والفوضى، وأنها هادمة للقانون والنظام والحرية الحقيقية، وأنها خطوة رجعية نحو افكار القرون الوسطى ونظرياتها الخاصة بالدولة

أضافت نظرية توزيع السلطة العليا مكاسب جديدة الى النظريات السياسية، اذ انها اكدت وجوب خضوع الدول للقيود الخلقية، وانكرت نظرية الدولة التي مجدتها وجعلتها غاية في نفسها وانها حرة من كل القيود الخلقية، كما انها عارضت مبادئ السلطة العليا التي قررها اوستن، والتي اثارت نقدا مرا من جانب فريق كبير من الكتاب، واكدت ضرورة دراسة الحقائق العملية في الحياة السياسية التي تتغير من آونة الى أخرى، وبينت ازدياد خطر شأن الجماعات والهيئات غير السياسية، والخطر الذي ينجم عن تدخل الدولة في شؤون تلك الهيئات الخاصة، واقترحت ادخال النظام التعاهدي في الادارة الحكومية، وطلبت تمثيل الهيئات والجماعات في المجالس النيابية، وقد استفادت الحكومات من جراء تطبيق هذه الاقتراحات والعمل بها فائدة عظيمة

نشأت نظرية توزيع السلطة العليا عن طبيعة الاحوال التي تسود في عصر اشتبكت فيه المصالح ، وتعددت فيه مظاهر الطاعة والولاء ، فقد كانت سائدة في القرون الوسطى عندما تنازعت الكنيسة والدولة السلطة العليا وحاول كل منهما ان ينفرد بها ، وفي الوقت الذي انتشرت فيه الجماعات والهيئات السياسية المستقلة ، وفي الوقت الحاضر تقدمت المصالح الاقتصادية وتقوت الجماعات والنقابات الاقتصادية ، وابتدأ النزاع بينها وبين الحكومات القائمة التي لا تستطيع أن تعدل قوانينها ونظمها بسرعة تتناسب مع مطالب هذه المؤسسات الاقتصادية والظروف الجديدة ، ويعتبر الكثيرون أن سلطة الدولة المطلقة أمر غير مرغوب فيه ، وأنها خطيرة على تقدم الديمقراطية ، ولذلك ظهرت نظرية توزيع السلطة العليا مرة ثانية واشتد ساعدها ، ومن المحتمل أن تختفي عند ما تسوى المشاكل القائمة وتتعترف الدولة بصفة قانونية بوجود القوى الجديدة في الحياة الاجتماعية التي تسودها وتنتشر بين ربوعها



الباب السابع والعشرون

نظريات العمال السياسية الحديثة

١. الاشتراكية القومية :

تقدمت طائفة العمال تقديماً سريعاً منذ منتصف القرن التاسع عشر، واتخذت حركاتهم مظاهر شتى منذ ذلك التاريخ حتى يومنا الحاضر، ولقد كان أثر كارل ماركس واضحا في تلك الحركات، إذ اعتنق العمال مذاهبه، وتشبعوا بآرائه واستمدوا منها إيمانهم، واتخذوا من كتاباته ما أيدوا به مطالبهم وعاضدهم في خططهم، ولما اضمحلت حركة الاشتراكية الدولية حلت محلها الأحزاب الاشتراكية القومية، ونشطت هذه الحركة في أواخر القرن الماضي، ووضحت في إنجلترا وألمانيا أكثر من وضوحها في أي دولة أخرى من دول أوروبا وأمريكا، واقتربت بنمو تنظيم العمل وتقدمه، وشعر العمال بقوتهم، وعرفوا أنهم جزء من الدولة بعد أن نالوا الحقوق السياسية، واشتركوا في الحركات الانتخابية والنيابية، وطلبوا من الدولة أن تسيطر على الصناعة وتملكها، وسعوا للوصول إلى كراسي الحكم عن طريق الأحزاب الاشتراكية السياسية، وعملوا على توسيع الديمقراطية ونشرها عن طريق التصويت العام، وإلغاء امتيازات الطبقات ومنع إحياء السيطرة الأرستقراطية الحكومية، وقد قل ميلهم إلى الانقلابات الثورية عندما اعتنقوا هذه السياسة، وأدركوا ضرورة التدرج والبطء للوصول إلى التغيير المنشود، واتحدوا مع الأحرار غير الاشتراكيين حتى يحصلوا على الإصلاح العملي، وكانوا يعتقدون في المبدأ أن الحكومة يجب عليها أن تمتلك الصناعة وتدير شؤونها ولكنهم عدلوا رأيهم بعد ذلك، وطلبوا أن تدير الحكومات المحلية بعض

المظاهر الاقتصادية حتى لا تصبح الحكومة المركزية حكومة بيروقراطية ،
وانتجت مجهوداتهم واعتنقت حكومات دول أوروبا الكبرى كثيرا من
مذاهبهم الاشتراكية ، وتملكت مؤسسات اقتصادية كثيرة ، ونظمت غيرها
تحت اشرافها ، وسنت القوانين لمراقبة الاحتكارات ، وقيدت المنافسة
ومنعت إرهاق العمال ، واضطرت للقيام بذلك ان تزيد في مصروفاتها وتفرض
الضرائب على الدخل المتزايد والتركات

ابتدأت حركة العمال في ألمانيا بتأسيس « اتحاد العمال العام » عام ١٨٦٣
الذي أسسه فرديناند لاسال (F. Lassalle) (١٨٢٥ - ١٨٦٤) ، وانضم
اليه بعد ذلك حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الذي نظمه في جنوب
ألمانيا كل من بيبيل (Bebel) ولينبخت (Liebknecht) ، وقد عارضته
الحكومة معارضة شديدة عند بدء تأسيسه ، ولكنه ازداد عدده زيادة
سريعة فاضطرت الحكومة ان تعتنق كثيرا من مبادئه وتنفذها ، ولقد جاء
تقدم ألمانيا من الوجهة الصناعية متأخرا وظهرت نقابات التجار جنيا الى
جنب مع الاحزاب الاشتراكية ، ونمت كل منهما مؤيدة الواحدة الاخرى
ولم ينشأ بينهما عداة كالذي نشأ بينهما في إنجلترا . هذا ولم يكن للاشتراكيين
الألمان نفوذ في الأمبراطورية الألمانية وحكومتها يتناسب مع قوة اصواتهم ،
ولم يكن لهم مقاعد نيابية في مجلس الرشتاغ متناسب مع عددهم في المدن التي
كانت حصنهم الحصين ، ولكنهم أصبحوا أصحاب الكلمة العليا والنفوذ
الأكبر في ألمانيا بعد ثورتها في سنة ١٩١٨ ، ويشمل دستور الجمهورية الجديدة
كثيرا من مبادئهم ، وقد اشتهر من الكتاب الذين كتبوا في الاشتراكية
الألمانية كارل كوتسكي (Karl Kautsky) فانه كتب مؤلفا جديدا سماه
« تنازع الطبقات » وترجمه بوهن الى الانجليزية في سنة ١٩١٠

كانت إنجلترا أول دولة ظهرت فيها الحركة الصناعية والانقلاب الذي

نشأ عنها ، ومع ذلك تأخر تكوين الحزب الاشتراكي فيها بالنسبة لغيرها من الدول ولم يقبل الأتجلايز على اعتناق مبادئ « دولية » ماركس كما أقبل عليها غيرهم من الأمم ، ونفروا منها لارتباطها بالحركة الشيوعية الباريسية ، وكانت قد تأسست فيها اتحادات العمال وتقوت وعارضت الحركة الاشتراكية الجديدة ، ولكن لما نال العمال والصناع الحقوق السياسية بمقتضى القوانين البرلمانية التي سنت في سنتي ١٨٦٧ و ١٨٨٥ ، وأصبحت المبادئ الحرة التي نادى بها بنتام غير صالحة للحاجات الجديدة . مال هؤلاء العمال والصناع الى اعتناق مذاهب تؤيد أمانهم وتحقق ما تصبو اليه نفوسهم ، وظهرت حركة قوية تطلب الملكية العامة للاراضى الزراعية يرجع تاريخها الى ما كتبها توماس سبنس (Thomas Spence) في سنة ١٧٧٥ ، وطلب باتريك دوف (Patrick Dove) في سنة ١٨٥٠ في كتابه « نظرية التقدم الانساني » وفي كتابه « مبادئ العلوم السياسية » في سنة ١٨٥٤ رفع الضرائب عن كاهل العمال وفرضها على الاراضى الزراعية ، وعارض هربرت سبنسر ملكية الاراضى الذاتية ، وناصره في نظريته هذه الكاتب الأمريكى هنرى جورج (Henry George) (١٨٣٩ - ١٨٩٧) ، إذ طلب فرض ضريبة واحدة على الارض ، وكان من المؤمنين بنظرية الحقوق الطبيعية ، وقال إن الارض ملكية مشتركة بين جميع افراد البشر ، ويجب اعتبار اجارتها ايرادا من غير كد لا يبرره الحق الطبيعى ، ويجب رفعه حتى يستغلها الجميع بالطريقة الاشتراكية ، وان لم يكن بد من بقائها فى أيدي طائفة خاصة فان واجب الحكومة يحتم عليها ان تفرض عليها ضريبة توازى مبلغ أجرها لتدخل خزانة الدولة وتنفقها فى سبيل المصلحة العامة ، وطلب ا.ر. ولاس (A. R. Wallace) فى مؤلف كتبه عام ١٨٨٢ الملكية المشتركة وان تؤجر الارض بطريقة الحسكر لمن يتقدم للدولة بأعلى عطاء للتأجير ،

وقد تأثر هؤلاء الكتاب وهم يطلبون الاشتراكية الزراعية بنظام الملكية الزراعية في إنجلترا اذ تملك نفر قليل من الإنجليز الاراضى الزراعية، واستخدموا عددا كبيرا من فقراء العمال يفلحون الارض نظير أجر قليل أو اجارة فادحة اذا كانوا غير اجراء

عرف الإنجليز مبادئ ماركس وشعروا بأثرها لأول مرة في سنة ١٨٨١ عندما نشر ه. م هندمان (H. M. Hyndman) رسالته « إنجلترا للجميع » وأسس الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي وعلى رأسه وليم موريس، وقد لاقى هذا الاتحاد معارضة شديدة من جانب العمال المنظمين ورجال الدين، ولذلك لم يتقدم الا ببطء ونما تدريجيا، ولكن ما لبث ان تفاهم مع اتحادات العمال في سنة ١٨٩٣، وتأسس حزب العمال المستقل في تلك السنة، ولقد كان هذا الحزب اشتراكيا في ميوله فنجذب اليه كثيرا من اتحادات الصناع، وانضم اليه عدد كبير من الاحرار الحاقدين ومن رجال الدين المخالفين للكنيسة الانجليزية، وفي سنة ١٨٩٩ قامت حركة قوية تعمل على ضم الجماعات التعاونية والاتحادات التجارية والمؤسسات الاشتراكية حتى تستطيع هذه الهيئات ان تنال حق التمثيل في البرلمان، وفي سنة ١٩٠٠ تألفت لجنة برلمانية تطلب تمثيل العمال في البرلمان، وفي سنة ١٩٠٦ تغير اسم هذه المؤسسات الى حزب العمال، وكان يشمل هذا الحزب العناصر الاشتراكية وغير الاشتراكية حتى يقوى على منازلة خصومه ومنافستهم في الميدان السياسي

خطت الحركة الاشتراكية خطوة هامة في إنجلترا بتأسيس « جماعة فابوس » (Fabian Society) عام ١٨٨٤، وقد اشتهر من زعمائها ج. ب. شو (G. B. Shaw) وسدني وب (Sidney Webb) والآنسة بتريس بوتر (Beatrice potter) والسيدة آن برانت (Mrs Annie Besant)، وكانت هذه

الجماعة لا تريد ان تكون حزبا سياسيا ولا أن تشتترك في حركات العمال، وكان كثير من أعضائها من حزب الاحرار، ولكنها كانت ترمى الى نشر الثقافة والتعليم على حسب القواعد الاشتراكية، ونشرت عدة رسائل ومقالات اشتهرت منها رسالة كتبها المستر سدني وب وزوجته بتريس بوتر في سنة ١٩٢٠ تحت عنوان «دستور للهيئة الاشتراكية في بريطانيا العظمى»، وقد استمدت هذه الجماعة اكثر آرائها من نظريات ستوارت مل، وتأثرت الى حد كبير براء ماركس ونظريات برودهون، وكان اعضاؤها لا يقرون الروح الثورية بل اعتمدوا على الطبقة المستتيرة أكثر من اعتمادهم على طبقة العمال في نشر مبادئهم التي كانت ترمى الى بث روح الفضيلة والاخلاق السامية بين أفراد الدولة، ويعتبر اعضاؤها خلفاء للماديين الأحرار يتبعون ويعملون للوصول الى الديمقراطية الصناعية بوساطة التشريع للعمال والاشتراكية البلدية والجماعات التعاونية، وكانوا ينشدون الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي لا الاصلاح الدستوري والقانوني كما ابتغى بنتم واتباعه، كما انهم كانوا يطلبون دولة ديمقراطية تشرف اشرفا واسعا على الارض ورأس المال، وناصروا اللامركزية في الدولة، وأكدوا خطر شأن الخبراء والاختصاصيين في الحكومة، وعارضوا الثورات العنيفة معارضة شديدة، وأيدوا الاصلاح التدريجي، وتأثروا بمبادئ سبنسر في اعتباره الدولة كائنا حيا، ولقد اعتنق كثير من الاحرار مبادئ هذه الجماعة وعدلوا معظم آرائهم في الفردية، ويؤيدون الآن مبدأ توسيع الاشراف الحكومي لترقية المصلحة العامة

تكونت الاحزاب السياسية الاشتراكية في معظم دول أوربا في الأيام الاخيرة للقرن التاسع عشر، كما انها انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية

ايضا، وقد انتشرت اشتراكية رأس المال في انجلترا والمانيا والولايات المتحدة حيث تنتشر الصناعات الكبيرة، أما في فرنسا وإيطاليا والروسيا حيث تسود الصناعات الصغيرة فلم ينتشر هذا النوع من الاشتراكية الا قليلا، وظل أثر برودهون وباكونين واضحا وضوحا جليا، وأقبل العمال في هذه الدول على اعتناق المبادئ الفوضوية ونظام نقابات العمال (Syndicalism) هذا وقد انقسم الاشتراكيون في هذه الدول إلى فريقين : فريق يريد الإصلاح التدريجي بوساطة الحكومات القائمة، وفريق ثان يريد الإصلاح بوساطة الانقلابات والثورات، وحضر الفريق الأول الجماهير على أن تسيطر على السلطة السياسية حتى تستطيع أن تصل إلى الانقلاب الاجتماعي المنشود خطوة بخطوة، أما الفريق الثاني فقد كان يؤمن بالعمل الاقتصادي، واحتقر السياسة ورغب في النظام الاشتراكي السريع حتى يتم له ما يريد من اصلاح

٢ - الفوضوية :

أصبحت النظرية الفوضوية التي اقترحها اولاجودوين وتمشى بها برودهون بعد ذلك في سبيل الترقى والتقدم من العوامل السياسية الخطيرة في النصف الثاني من القرن الماضي، ولقد كان غرض هذه النظرية ان توفق بين المبادئ الحرة والمبادئ الاشتراكية وتمزجها بعضهما ببعض، وكرهت الدولة وتدخلها، وايدت الحرية الفردية متأثرة بالمبادئ الحرة كما انها تأثرت بالمبادئ الثانية وكرهت الملكية الذاتية، واعتقدت أن العمال مرهقون ومغلوبون على أمرهم، وأخذ انصار هذه النظرية ينشرون الآراء بين الناس التي تقول بعجز الدولة من الوجهة الادارية والاقتصادية، واعتبروها من المجرمين وعملوا على تدميرها، وقررت هذه النظرية ان الحرية التي لا تقترن بالاشتراكية تنتج فائدة خاصة، والاشتراكية التي لا تقترن بالحرية تؤدي إلى الاوتقراطية والعبودية

تمشت المذاهب الفوضوية على أساسين شهيرين وهما الاساس الفردي والاساس الشيوعي، وكان الاول أساساً فلسفياً وأدياً مجد الفرد تمجيذاً كبيراً ورفعته الى اعلى مقام، ووضع بين يديه حقوق الملكية وترك له الحرية التامة في أن يعيش ويتصل بغيره من الافراد او لا يتصل كما يشاء ويختار، اما الاساس الثاني فقد كان أساساً سياسياً واجتماعياً رغب في أن تحل محل الدولة جماعات اختيارية تمتلك حقوق الملكية، وقد تقوم بينها جماعات واتحادات اختيارية أخرى

انتشر المذهب الاول في ألمانيا وكان يمثله ماكس سترنر (Max Stirner) (١٨٠٦ - ١٨٥٦)، وكان انصار هذا المذهب ينتقدون من خالفهم في الرأي من الانتقاد، ويستعملون في ذلك أقسى الالفاظ معتمدين على الحرية المطلقة في القول والفكر والكتابة، «وكانوا يسخرون بالمبادئ الخلقية، ويعبثون بالحقائق الاجتماعية، ولا يؤمنون الا بالانانية الفردية» وكان كل فرد في نظرهم عبارة عن وحدة مستقلة يسير في الحياة الدنيا على حسب ما توحيه اليه مصلحته الذاتية، وله ان يختار من الاساليب والطرق ما يمكنه من الحصول على رغباته وطلباته، وكان سترنر يطلب من كل فرد ان يقول في نفسه «اريد ان أكون كل ما يمكنني ان اكونه، وان احصل على كل ما يمكنني الحصول عليه» وقرر «ان كل مصالح الانسان شرعية بشرط ان يكون طالها قويا، اذ كل من ملك القوة نال حقه، ومن فقدها ضاع منه» وكانت الحكومة والاسرة والامة لا سلطان لهن الا ما حوله ايها الفرد من سلطان، ومتى عدل الفرد عن احترامها والاعتراف بها تفقد كل ما لها من نفوذ ومكانة، وقد تطرف سترنر في القول تطرفاً شديداً فقال في احدي رسائله «لى الحق في اسقاط المسيح والآلهة اذا استعطت الى ذلك سيديلا،

ولى الحق فى قتل من شئت اذا لم اخش العقوبة، وانا الذى اعين حقوقى ولا وجود لأحد سواى» وحض العامل اذا كان يشكو من سوء حاله وفقره ان يستولى على ما يمكنه أخذه من املاك سواه «اذ ان الارض ملك لمن عرف كيف يأخذها ولمن استولى عليها واستطاع المحافظة عليها»

اثارت مذاهب هذا الزعيم الفوضوى انتقادا مرا بين طائفة الكتاب والمفكرين، وقالوا إن مثل هذه الافكار الشريرة لا تصالح ولا يمكن ان تتخذ أساسا لنظام الهيئة الاجتماعية، لانها لا تحترم حقوق الفرد نفسه وتضحى بحرية الضعيف مرضاة لشهوات القوى، وتجعل القوة حقا، وهم محقون فى نقدهم

انتشرت الفوضوية الفردية فى الولايات المتحدة الامريكية، وكتب فيها كل من جوسيا وارن (Gosiah warren) وبنيامين تكرر (Benjamin Tucker)، فقال وارن «يجب على الفرد أن يكون حكومة فى نفسه، وقانونا ودينا ونظاما مستقلا» وقال تكرر إن الافراد يستطيعون تكوين اتحادات اختيارية بوساطة عقود اجتماعية اختيارية، ولهم أن ينسحبوا من هذه الاتحادات متى وانى شاءوا، وكان لا يؤيد الثورات والانقلابات الفوضوية. هذا ولم تتقدم هذه المبادئ فى امريكا إلا تقديما قليلا

كانت النظرية الفوضوية السياسة تعرف بحقيقة الروابط الاجتماعية، ولكنها كانت تؤمن بالاتحادات والجمعيات الاختيارية، وتقلل من شأن الدولة وقوانينها، واعتنقت مبدأ الاشتراكيين الشيوعى، وعارضت اعتمادهم على الوسائل السياسية للحصول على رغباتهم ومطالبهم، وكانت تطلب الثورة والانقلاب، ولا تعتقد فى الاصلاح التدريجى بوساطة الاحزاب السياسية، وكان زعيم هذا المذهب ميشيل باكونين (Michail Bakunin)

(١٨١٤ — ١٨٧٦) ، وهو روسى نشر مبادئه فى الروسيا وتأثرت بها دول جنوب أوربا تأثرا عظيما ، ولقد تأثر فى بادىء أمره بنظريات هجل وفلسفته ، ولكنه ما لبث انه اعتنق فلسفة برودهون ، وكان من أنصار اجتماع الافراد فى جماعات حرة ، واتحاد هذه الجماعات فى دولة تعاهدية عالمية مع ترك الحرية للفرد فى الانسحاب من هذه الهيئات بمحض رغبته ، اذ قال «ان حريتي معناها ألا أطيع أحدا والا أقيد أعمالى الا طوعا لارادى» وقال فى موضع آخر «ان الحرية هى الغرض الاعلى لتقدم الأنسانية» ، وقد اعتنق مذهبه هذا روسى آخر وهو البرنس كروبوتكين (Prince Kropotkin) سنة (١٨٤٢ — ١٩١٩) وكان من أتباع داروين وقضى معظم أيام حياته فى انجلترا ، وكان من المؤمنين بمبدأ المساعدة المتبادلة بين الافراد ، ووصفها بأنها رابطة اجتماعية قوية ، وقال أن القانون والحكومة يحميان الافراد الممتازين أصحاب المصالح ، ولا يستفيد منهما العامل الضعيف ، وطلب تكوين جماعات حرة لتقوم مقام الدولة القاهرة ، والغاء الملكية الذاتية ، وضمان حد أدنى من الايراد والدخل لجميع الافراد . ولقد انتشرت هذه المبادئ فى فرنسا بوساطة ركلوس (Reclus) وجراف (Grave) بعد أن أدخلها عليها بعض مبادئ برودهون وباكونين ، ثم ظهر مبدأ آخر نادى به الكونت تولستوى وكان خليطا من الفوضوية والاشتراكية المسيحية ، إذ طلب الرجوع إلى الأرض والتمسك بأهداب المبادئ المسيحية الأولى وعارض مبدأ القوة ودفع الضرائب والخدمة العسكرية الاجبارية ، وكان يطلب التعاون وانتشار جماعته بدلا من نظام الدولة كانت الفوضوية الشيوعية تؤكد الحقوق الفردية ، وتمجد الشخصية الذاتية ، ولكنها عارضت الانانية التى نادى بها سترنر ، وقدمت عليها صفة

الانسانية ، وطلبت من الفرد ان يعمل على تحقيق الحرية للجميع للوصول الى حريته الفردية ، ولكنها اتفقت مع النوع الاخر من الفوضوية في الكراهية للحكومة ، ووصفتها بأنها عامل من عوامل الفساد والشر ، وقالت إن الثورات السابقة التي قامت أخطأت في احلال حكومة محل حكومة زائلة ، وقررت أن الثورة الحقيقية هي التي تقلب الحكومات جميعها ، وطلبت أن توزع الملكية بين جماعات العمال الحرة

كان برودهون يكره الثورة المسلحة ، وطالب بالاصلاح عن طريقة الثورة السلمية ، ولكن أتباعه رأوا في الثورة المسلحة ضرورة لازمة لتحقيق اغراضهم ، وقالوا إن الدماء والمصادرة هما الوسيلتان الناجحتان لقلب النظام الحاضر ، وهو قول مردود في نظرنا اذ كيف يرجى الاصلاح « من يد مخضبة بالدماء وينتظر البر والخير من قتلة مجرمين ! »

٣ - نظام نقابات العمال « Syndicalism » :

نشأ نظام نقابات العمال في فرنسا نتيجة للأحوال الثورية والانقلابات السياسية التي انتشرت فيها في أثناء القرن التاسع عشر ، وظهرت أيضا في ايطاليا حيث تكثر الصناعات الصغيرة وتنمو فيها الصناعة تحت إشراف الدولة ، ولقد تأثرت في فرنسا بنظام الاتحادات التجارية فيها وبالنظريات الفلسفية التي اشتهرت بها هذه الدولة

كانت اتحادات العمال في فرنسا أضعف منها في إنجلترا ، وكانت مفكرة العرى لا تملك الا قليلا من الموارد الاقتصادية ، وكانت إذا لا تستطيع ان تصل الى الاصلاحات المنشودة بوساطة قوتها الاقتصادية ، ولذلك لجأت الى وسائل الثورة والعنف حتى تحقق ما تصبو اليه ، وكان الفرنسيون يحبون النظريات الفاسفية ويميلون الى المبادئ الثورية ، وكان هناك عداء بين

طبقات العمال والطبقات المستنيرة، كما ان العمال كانوا لا يثقون برجال السياسة، فكان كل هذا من العناصر الهامة التي ساعدت على ظهور نظام النقابات بين العمال، وقد اعتنقت هذه النقابات مبادئ الاشتراكية الاقتصادية، والنظرية السياسية التي قررت ان الدولة آلة من آلات الرأسمالية، كما انها اعتنقت اساليب اتحادات التجار غير السياسية، وجمعت بين افكار برجسون وماركس وكربو تكين ونتشه ونظر ياتهم السياسية و الاشتراكية و الفوضوية يستند هذا النظام على الفلسفة العملية، ويؤمن القائمون به بأن التنظيم و الاشراف الحكومي يمنع التقدم، ويشجعون النشاط الحر، ويقولون إن الاعتماد على النفس هو وحده وسيلة التقدم، وبيدلون جهدهم للوصول الى الإصلاح عن طريق المبادئ الاشتراكية

تكونت نقابة من المنتجين تدير شؤون افرادها، واصبحت هذه النقابة الوحدة التأسيسية لنظام النقابات، وكانت الحركة في بدئها تعاضد مبدأ ترك الرقابة في ايدي الاتحادات المحلية، ولكنها عاضدت بعد ذلك تكوين اتحاد عام يشرف اشرفا فعليا على سير النقابات الفرعية وتقدمها، وان الغاية التي يرمى اليها هذا النظام هو ايجاد جماعة بشرية تتكون من وحدات صناعية مستقلة تعاهدية، ويؤمن القائمون بهذا النظام بفلسفة الحرب بين الطبقات، و يثقون بالاضراب العام كمقدمة للانقلاب الصناعي، و يحضون العمال على القيام بالعمل الاقتصادي المباشر لا الضغط السياسي، ويقولون إن الاضراب العام يمكن العمال من السيطرة على الصناعات الكبرى و يملكونها و يديرونها يقول انصار هذا النظام إن الحكومة قامت لتحمي المصالح الاقتصادية للفريق الممتاز، وهي تؤيد امتيازات الافراد وتعمل على التفرقة بين الطبقات، وانها تستخدم قواتها للقضاء على الاضرابات، وتعلن الحرب على العمال

لتخدم المصالح الاقتصادية لفريق الرأسماليين، وهم لذلك يعارضون التدريب العسكري والجيش القائمة والبحريات والحب، ويقولون إن الحكومة تنشر الظلم في الداخل، وتبرر ارهاق العمال بالطرق القانونية، ويعتقدون ان منبع السلطة السياسية هو القوة الاقتصادية، وان السيادة الشعبية لا يمكن ان تتحقق الا اذا اشرف العمال على وسائل الانتاج اشرفا تاما، وهم يعارضون مثلهم مثل الفوضويين كل انواع الحكومات، ويرفضون الاشتراك العملي في الشؤون السياسية، ويقررون ان الرقابة القانونية تهدم الفردية، وتعرق سير ابتكاراتها وتقدمها، ويعتقدون في الانحلال التدريجي للحكومة، وفي قيام سلسلة من الثورات والانقلابات تؤدي في النهاية الى إضراب عام يهدم الدولة ويقضي عليها

يعتبر الكتاب هذا النظام هادما لانشائها، ومع ذلك فقد وصف نوعا من النظام الاشتراكي المرغوب فيه، إذ يقول إن العمال المحليين الذين يشتغلون في مهنة واحدة يستطيعون السيطرة على هذه المهنة اذا كونوا نقابة منهم، وتسيطر النقابات على رأس المال، وتكون هذه النقابات اتحادات تعاهدية قومية على أسس تجارية، وتتحد جميع النقابات المختلفة في الدولة تحت اشراف هيئة من العمال تكون لها سلطة قانونية وسياسية، ويتكون مؤتمر وطني يكون اعضاؤه نوابا عن نقابات العمال المحلية والاتحادات التعاهدية التجارية القومية، ثم تتكون هيئة تنفيذية تتألف من عضو واحد عن كل نقابة محلية واتحاد تعاهدي، وتجتمع هذه اللجنة في الفترات بين ادوار انعقاد المؤتمر وتكون بمثابة غرفة عامة للمقاصة

يمتاز هذا النظام المقترح باللامركزية المتطرفة، ويمثل الميل الحديث الى نظرية توزيع السلطة في النظريات السياسية، وهو يشبه اشتراكية

النقابات ونظام السوفيت في اتخاذه الوحدات الاقتصادية اساساً لتنظيمها،
وهو ينشد النظام التعاهدى الاقتصادى تحت مراقبة العمال واشرافهم

٤ - اشتراكية النقابات (Guild Socialism) :

ينتشر هذا النوع من الاشتراكية في إنجلترا ويعد نظاماً وسطاً بين
اشتراكية رأس المال « Collectivism » ونظام نقابات العمال الذى مر
ذكره، ويجمع بين مبدأى ملكية الدولة لرأس المال وإشراف المنتجين كما
يقترحه النظام الآخر الذى يعنى بمصالح المنتجين دون سواه

يعنى هذا النظام بمصالح المنتجين والمستهلكين، وذلك بأن ينتظم العمال
في سلك نقابات واتحادات تشرف على عمل الانتاج، ويشرف المستهلكون
وتمثلهم الدولة على وسائل الانتاج، ويعتقد أنصار هذا النظام بوجوب استقلال
الصناعة والكنيسة والتعليم، كل يشرف في دائرة اختصاصه على أعماله
الخاصة به، أما الدولة فيجب عليها ألا تتدخل إلا عند ما يلجأ اليها لفض
المشاكل والمنازعات التى قد تنشأ بين تلك الهيئات وهى تدير شئونها

يعارض هذا النوع الاشتراكية الحكومية، ويقرر أن إشراف
الحكومة على الصناعة يضعف الديمقراطية ويؤدى إلى تقوية نفوذ
الموظفين الحكوميين، ويقترح أن تملك الحكومة وسائل الانتاج،
وتشرف على بعض المسائل دون غيرها، مثل العلاقات الدولية والسلوك
العام والعمل على ترقية الفن والتعليم العالى، وتترك لنقابات العمال وشركات
التعاون مسائل تعيين ساعات العمل وشروطه، والأجور والأثمان،
وتشرف النقابات الصناعية على المسائل الصناعية بما فيها التعليم الفنى،
وعلى الدخل الأهلئ وتدفع للحكومة مبلغاً معيناً يمكنها من القيام بما عليها

من الواجبات ، وبذلك تأسس في الدولة ديمقراطيتان واحدة اقتصادية
والأخرى سياسية

ظهرت مبادئ هذا النوع من الاشتراكية في كتابة بوشيه في منتصف
القرن التاسع عشر ، وقد اعتنق بعضها الاشتراكيون المسيحيون في إنجلترا ،
وفي أواخر ذلك القرن عني بها الاشتراكيون الكاثوليك في ألمانيا والنمسا
وفرنسا ، وكتبوا فيها كتابات منتظمة وقد نقلها إلى إنجلترا الكاتبان الإنجليزيان
هـ . بلوك (H. Belloc) و ث تشستر تون (C. Chesterton) ، ثم ظهرت
حركة تؤيد النقابات الأهلية في إنجلترا حوالي سنة ١٩٠٥ ، واشتهر من
انصارها والعالمين على نشرها س . ج هبسون و ج . ه كول (G. D. H. Cole)
(١٨٨٩ -) ، اذ كتب هذا الأخير كتاباً شائعة في موضوع الاشتراكية
وتنظيم الصناعة والتجارة ، منها « الحكومة الذاتية في الصناعة » سنة ١٩١٨
و « العمل في الدولة » سنة ١٩١٩ ، و « النظرية الاجتماعية » سنة ١٩٢٠
و « اشتراكية النقابات » في سنة ١٩٢١

كان هؤلاء الكتاب يوجهون خطاباتهم ويعملون على نشر مبادئهم بين
الطبقات المستنيرة ، ولكنهم وجهوا مجهوداتهم في الأيام الأخيرة إلى وجهات
عملية ، وتأسس اتحاد النقابات الأهلية في سنة ١٩١٥ ، وأخذت الخطوات
لنشر مبادئ هذا الاتحاد بين اتحادات الصناعة والتجارة ، ويطلب انصار
هذا النظام تنازل الدولة عن الاشراف على الانتاج وتركه في أيدي هيئات
اقتصادية ، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم عما يجب ان تكون عليه علاقة الدولة
بالهيئات الصناعية ، فقال فريق وعلى رأسه هبسون بسلطة الدولة العليا على
جميع النقابات ، ولها ان تفصل في المشاكل والخلافات التي تنشأ بين
المنتجين على اختلاف أنواعهم ، وتتدخل في الشؤون الصناعية في الأحوال

الاستثنائية اذ ادعت الى ذلك المصلحة العامة، ولكنها لا تستعمل القوة والعنف بل تستعمل «سلطتها الروحية». أما الفريق الآخر وهو أكثر عددا من الأول وعلى رأسه كول فإنه يعتقد في سلطة الدولة العليا بصفتها ممثلة لمصالح المستهلكين، وفي سلطة مؤتمر من النقابات الاهلية بصفته ممثلا لمصالح المنتجين، وعلى ذلك يجب أن تتكون هيئة تمثل المنتجين والمستهلكين، لتفصل في المنازعات التي تنشأ بين الطرفين، ويعارض هذا الفريق سلطة الدولة العليا في المسائل الصناعية، وينادى بتكوين نقابات تمثل المستهلكين، ويؤيد مبدأ تمثيل كل هيئة ونقابة على حدة حتى تقوم بادارة شؤونها، وعلى ذلك فإن هذا الفريق من الكتاب يميل الى احلال اتحاد من النقابات الطبيعية محل الدولة والحكومة، ويعمل على تكوين هيئة تجارية أهلية مؤسسة على قاعدة تمثيل النقابات الفرعية لتحل في النهاية محل كل سلطة سياسية عليا

تؤمن اشتراكية النقابات ايمانا قويا بالفردية الديمقراطية، وترى الى التوفيق بين الانوقراطية والفوضوية، وترغب في توزيع السلطة المركزية حتى لا يتعرض الفرد لاستبداد النظام الحكومي، وتحاول ان تضع نظاما اجتماعيا جديدا يمثل المصالح المشتبكة في الوقت الحاضر تمثيلا صحيحا

٥ - البلسفية:

من الحركات الخطيرة التي ظهرت في النظريات السياسية في وقتنا الحاضر قيام نظرية الاشتراكية الزراعية للعمال، اذ ذهب الفلاحون في دول وسط اوربا وطالبوا بالملكية العامة للأراضي الزراعية، وقد جاءت ظروف الحرب العالمية الأخيرة منشطة لمطالب هؤلاء الفلاحين، فانها

اضعفت الارستقراطية الاقطاعية، وزادت من شأن الفلاح بصفته منتجاً للمواد الغذائية، وكان من نتائج هذه الحركة ان تأسست حكومات الفلاحين، وأعيد توزيع الملكية للأراضي الزراعية في روسيا وفي دول وسط أوروبا ودول البلقان

ظهر هذا النظام من الشيوعية اولا في روسيا حيث كانت الصناعة فيها متأخرة لدرجة عظيمة، وكانت حال الفلاح في غاية التمس والشقاء، وكانت الارض الزراعية معظمها في أيدي الاشراف يسيطرون على ٦٢ في المائة من مجموعها، ويسيطر الأعيان والتجار على ١٥ في المائة منها، ولا يملك الفلاحون منها غير ١٥٤ في المائة منها وهم السواد الاعظم من السكان، وكانت الحكومة الروسية حكومة قيصرية مستبدة مطلقة التصرف غشومة ظالمة

قامت الحرب العالمية الكبرى في سنة ١٩١٤ واشتركت فيها روسيا وخرجت منها خاسرة، واضطربت الاحوال الحكومية فيها اضطرابا شديدا نتيجة لذلك، فانتهز فريق من أنبائها الاشتراكيين الفرصة وأعلن الثورة المشهورة بالبلشفية في مارس سنة ١٩١٧، ولقد كانت الاحزاب الاشتراكية الروسية كثيرة العدد مختلفة المذاهب السياسية، اشتهر منها الحزب الاشتراكي الثوري الذي تأسس سنة ١٨٩٩، وكان برنامج الاستيلاء على ثروة الاغنياء وتنظيم الانتاج حسب التعاليم الاشتراكية، وكان يرى أنه لا يمكن ان تتقدم الانسانية الا اذا تم التعاضد الاجتماعي بين الطبقات، وكان حزبا معاديا لنظام الامبراطورية والحكم القيصري، ثم نقسم هذا الحزب الى ثلاثة أقسام مختلفة لانرى محلا لذكرها الآن، ثم اشتهر ايضا الحزب الفوضوي الروسي اذ كان له اليد الطولى في مساعدة

البلشفية، واشترك مع زعمائها في أوائل الثورة اشتراكا عمليا، ولكن لما تقوى نفوذ لينين (Lenine) زعيم البلاشفة الأكبر وثبت مركزه في البلاد اقصى هؤلاء الفوضويين، وناصرهم العداة واخذ يطاردهم حتى تغلب عليهم في ابريل سنة ١٩١٨ بحجة تأمرهم على النظام البلشفى، واتهمتهم الحكومة البلشفية بنشر الفوضى في روسيا، لانهم « كانوا يحتلون الفنادق ويسكنونها ويتمتعون بما فيها من الطعام وجميع أسباب الراحة، ويأخذون من المحال التجارية مالذ وطاب من المأكولات دون دفع أثمانها ». واشتهر أيضا حزب آخر يسمى الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وكان يتفرع الى ثلاث شعب، الشعبة الاولى وتعرف بشعبة الاتحاد، وكان برنامجها في السياسة الخارجية « الدفاع الوطنى واستمرار الحرب حتى الانتصار على الالمان وعقد صلح ديمقراطى »، وفي السياسة الداخلية « الاتفاق مع احزاب الطبقات الوسطى، وانتخاب الجمعية العمومية وتأليف وزارة قوية » اما الشعبتان الاخريان فهما المنشفيكية والبلشفية، وكان برنامج البلشفية متطرفا، وكانت هذه الشعبة هى شعبة الاكثرية، وفكرتها هى فكرة الاغلبية، اذا اعتنقت مبادئ لينين التى كانت متمكنة من قلوب افراد الشعب الروسى، وكان برنامج الشعبة الأخرى وهى شعبة الاقلية اقل تهورا واكثر اعتدالا

تعتبر البلشفية من النظريات الاشتراكية المتطرفة، وهى تعارض نظام الرأسمالية معارضة شديدة، ويستمد علماء البلشفية نظرياتهم من فكرة ماركس التى قالت بتنازع الطبقات، وتنبأت بانتصار طبقة العمال على طبقة أصحاب رؤوس الاموال فى النهاية، وبأنها ستكون سيدة الجماعة البشرية، وتتمكن من تأسيس دكتاتورية العمال. وتتفق النظرية البلشفية مع نظرية نظام نقابات العمال فى أن أصحاب رؤوس الاموال يسيطرون على الدولة بوساطة تسلطهم على القوة الاقتصادية، وعلى الوسائل التى يؤثرون بها فى رأى العام،

وانه لا أمل لطبقة العمال في السيطرة على الدولة بواسطة العمل السياسي ،
وتطلب من هؤلاء العمال القيام بالثورة وتسلم زمام الامور حتى يقضوا
على سلطة اصحاب رؤوس الاموال ، واستعمال العمل القهرى حتى يقضوا
على مقاومة الطبقات الوسطى ، ويقضوا على الفوارق بين الطبقات ، ومتى
تم لهم ذلك واستطاعوا ان يقيموا دكتاتورية من العمال وصلوا الى
الديمقراطية الصناعية المنشودة ، وتؤيد البلشفية حكم العمال ، وترفض اعطاء
اصحاب رؤوس الاموال اى نصيب من الادارة الحكومية ، وتبرر استعمال
القوة للوصول الى السيطرة على الدولة ، وتبذل جهدها لمنع أى محاولة من
جانب اصحاب رؤوس الاموال لاسترجاع السلطة ، ولذلك لا تناصر حرية
الخطابة والصحافة ، وتعمل على الاشراف على التعليم حتى تغرس في نفوس
النشء مبادئ البلشفية ، وتطلب في سياستها الاقتصادية منح العمال
الاشراف على الصناعة ومراقبتها . هذا واول عمل قام به زعماء البلشفية في
الروسيا هو أن نشروا المعاهدات السرية التي عقدها الحكومة القيصرية
مع الدول ، والغواديون الروسيا الدولية ، وفصلوا السلطة الدينية عن
السلطة المدنية ، وجعلوا الاراضى ملكا للجميع ، وكذلك فعلوا بالمصارف ،
وتولى العمال مراقبة الانتاج ، وأعلن البلاشفة دكتاتورية العمال ، وأوقفوا
الحرب ونشروا الثورة البلشفية في جميع الامم ، وأسسوا مجلس السوفييت
ليحل محل الجمعية الوطنية ، ولقد قال لينين « ان دكتاتورية العمال وقتية
حتى يستتب الامن وينتشر السلام في البلاد ، وتسير الامور على حسب
التعالم البلشفية ، وأنها ضرورية في فترة الانتقال من نظام الرأسمالية الى
نظام حكم الشعب الصحيح »

اختلفت الآراء فيما اذا كانت البلشفية هي نفس الشيوعية او الفوضوية
او هي نوع جديد من أنواع الاشتراكية ، وهى فى الواقع « لا تخرج عن

كونها خليطا من المذاهب الشيوعية والفوضوية، فهي شيوعية في توزيع املاكها، وفوضوية في تنفيذ أحكامها»

اشتهر من زعماء البلاشفة وكتابهم لينين زعيمهم الاكبر وقد توفي العام الماضي، وتروتزكى وزينوفيف ولامنيوف وغيرهم، ولهم جرائد كثيرة تنطق باسمهم ويعملون غاية جهدهم لنشر مبادئهم لا في روسيا فحسب بل في الامم الأخرى. هذا وقد لاقت تعاليمهم ومذاهبهم ارضا خصبة في بعض دول أوروبا وبممالكها، وكانت ايطاليا على وشك اعتناقها والسير في تنفيذها مثلها مثل روسيا، واضطربت امورها الداخلية اضطرابا شديدا، وساءت حالتها الاقتصادية بعد صلح فرساي لدرجة قصوى، وظهرت الحكومات التي اختلفت على ادارتها بين سنة ١٩١٨ و١٩٢٢ عجزا فاضحا، وكانت البلاد تسير في طريق الافلاس والفوضى الاقتصادية والسياسية، وكادت تسقط سقوطا اجتماعيا خطيرا لولا أن انتشلها من هذه الوهدة السنيور موسوليني مؤسس حزب الفاشست في ايطاليا. اسس موسوليني حزبه في مارس سنة ١٩١٩ و اعلن أن برنامج حزبه هو القتال، وأن اسمه اسم قتال، وهو حزب قتال، وقد دخلت الناس فيه أفواجا حتى أصبح هذا الحزب صاحب الكلمة العليا في البلاد، وأقبل الشبان الايطاليون على اعتناق مذهب الفاشزم اقبالا شديدا، ولما رأى الملك اشتداد ساعد الحزب واضطراب حال الحكومة كلف موسوليني تشكيل الوزارة، فشككها في أكتوبر سنة ١٩٢٢ وتسلم زمام الادارة، وأقام في البلاد دكتاتورية قوية، قضت على الفوضى السياسية، ونهضت بالبلاد نهضة اقتصادية، وأعدت اليها نظامها ومقامها بين الدول يهزأ موسوليني بالحرية الديمقراطية، ويسخر بالحكم البرلماني، واليك ما نشره حديثا في بعض الجرائد ليبرر به دكتاتوريته « ليست الحرية أفضل

أنواع الحكم، ولقد حكم الانسان منذ القدم بطرق مختلفة، فكانت الحرية نظام الحكم في القرن التاسع عشر، وربما كانت صالحة وقتئذ، ولكنها لا تصلح للقرن العشرين اذ اظهرت الحرب هزيمة النظام الحر. والحكم الفاشيستي لا ينتمي الى المبادئ الحرة، ان الفاشيزم يقذف بالنظريات الحرة في سلة المهملات. ومتى تمكنت فئة من الناس من الاستيلاء على قبضة الحكم يجب عليها بذل ما في وسعها للدفاع عن نفسها ضد اعدائها، وقد تكون الحقيقة محصورة في ان الناس سئموا الحرية اذ أصبحت دنسة، وليست الحرية كل ما تطمح اليها النفوس بل ان ما يجب احترامه الآن هو النظام والخضوع لأوامر الرؤساء. وليعلم من يتهمون الفاشيزم بالرجعية انها لا تعبد الأوهام بل تمر بأقدامها على جثة هذه الحرية الهامدة»

يتضح من هذا البيان القصير اتجاه ميل الفاشيزم في كيفية ادارة البلاد، ولكن يؤخذ عليها انها قتلت الحرية الفردية، ونشرت نوعاً من الارهاب لا يتفق مع الديمقراطية الحديثة



الباب الثامن والعشرون

سير النظريات السياسية واتجاهها قديماً وحديثاً

١ — النظريات السياسية واتجاهها في الماضي :

استمدت النظريات السياسية قواعدها واصولها من مصادر كثيرة ، وتأثرت في سيرها وتقدمها بمختلف المؤثرات والعوامل الطبيعية والسياسية ، فقد كانت العلاقة بينها وبين الفلسفة والأخلاق في زمن سيادة الاغريق متينة وبارزة ، على حين أنها تأثرت في عصر سيادة رومية بالقانون . ولما قامت المسيحية وتقدم نظام الكنيسة وازداد نفوذها اختلطت النظريات السياسية بالدين ووقوعه اختلاطاً شديداً ، وبحث في علاقة البابا بالامبراطور في دولة عالمية ، ثم في علاقة البابا بالملوك في دول قومية ، وظلت هذه الامور موضع بحثها وجدل علماءها زماناً طويلاً

أحييت دراسة القانون الروماني في اواخر القرون الوسطى ، واهيبت معه مبادئ المشتريين في النظريات السياسية ، وحاول مكيفلي أن يفصل بين السياسية والدين ، وفي الوقت عينه أدى الجدل بين البابا والمجالس المليية في السلطة الدينية الى ظهور مبادئ الملكية المطلقة المستبدة من جانب انصار البابا ، ومبادئ الملكية المقيدة والحكومة النيابية والحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي من جانب المعارضين لسلطان البابا ، ولقد ظهرت هذه النظريات ثانياً في المناظرات السياسية التي قامت بين الملوك والشعوب في أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر

جدد الاصلاح البروتستنتي العلاقة بين الكنيسة والدولة ، واهيا

نظرية التفويض الالهى، وكان اثره المباشر أن تقوت سلطة الحكام، فهب فريق من المشترعين الانجليز وقرروا نظرية سيادة القانون، ومبادئ الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعى، وحق اتباع كلفن والجزويت فى مقاومة السلطات والدفاع عن أنفسهم ومحاربة الاضطهاد، وشجعت البروتستنتية الفردية التى أدت الى الديمقراطية بعد ذلك، ثم أخذت الفلسفة فى أوائل العصر الحديث تسود النظريات السياسية مرة أخرى، وكتب بودان فى نظرية السلطة العليا من الوجهة الداخلية متأثرا بتقدم الحكومة المركزية فى الممالك القومية، وبحث جروتوس فى نظرية السلطة العليا من الوجهة الخارجية وفى القانون الدولى متأثرا بتقدم التجارة وتأسيس المستعمرات وازدياد العلاقات الدولية، وفى هذه الاثناء تركت النظريات السياسية أسسها الدينية بصفة نهائية

تأثرت النظريات السياسية فى القرن السابع عشر بالتاريخ والنظريات الاقتصادية علاوة على تأثرها بالمبادئ الفلسفية والقانونية، وعنى الكتاب بحقائق الحياة السياسية فى الماضى والحاضر، وأيد مذهب التجارىين نظرية الملكية القوية، وابتدأت العاوم الطبيعية تؤثر فى النظرية الاجتماعية، ودارت رحى المعركة بين الملكية والديمقراطية، وانصرف الكتاب عن نظرية التفويض الالهى، واتخذ لوك نظرية العقد الاجتماعى سلاحا يدافع بها عن نظرية الملكية المقيدة، ويؤكد حق الفرد فى الثورة، ثم استعملها روسو لنصرة الديمقراطية الحققة، وظهرت بعد ذلك نظرية السيادة الشعبية وسارت جنبا الى جنب مع نظرية الفردية، وطالب الكتاب بحقوق الافراد السياسية وحريةهم المدنية، وقرر الطبيعيون وأتباع آدم سميث سياسة « اتركه يعمل » وحرية التجارة، واران أتباع بنتام وأنصار مل وسبنسر تقييد التدخل الحكومى الى ادنى حد ممكن، ثم حدث رد فعل بعد

الثورتين الأمريكية والفرنسية، ورجع الكتاب الى المطالبة بتوسيع نفوذ الحكومة واشرافها، وكتب الماديون يعاضدون نظرية التدخل الحكومي، وفي الوقت عينه يناصرون نظرية الفردية، ولما جاء الكماليون الالمان مجدوا الدولة وعظموها وقللوا من شأن خطر الفرد وحقوقه، وبرروا شرعية الحكومة القوية

فصلت حركة الأتقلاب الصناعي بين رأس المال والعمل، وأحيت أولا المبادئ الشيوعية والاشتراكية الخيالية، ولكن ظهرت بعد ذلك اراء ماركس العلية والسياسية، وأثر علم الحياة ونظرية النشوء والارتقاء تأثيرا كبيرا في النظريات السياسية، وقبل الكتاب فكرة الدولة بصفتها كائنا حيا، وجاه لسبب ان يربط نظرية الدولة العضوية بنظرية الفردية، ولكن الكتاب غيره مالوا الى نظرية الحكومة القوية، وبذل المشترون الالمان والفرنسيون واوستن في انجلترا أن يفصلوا بين الفلسفة القانونية والفلسفة السياسية، وطبقوا الأساليب التاريخية والمقارنة في كتاباتهم السياسية، وظهرت فلسفة كومت الأيجابية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعنى الكتاب بالمبادئ الاجتماعية وحاولوا ان يوحدا علوم الاجتماع ويكونوا منها علما واحدا عاما

تناول الكتاب بعد ذلك اثر الجغرافيا والعوامل الجوية والنظريات السياسية وتقدمها، وأسس كارل ريتز (Karl Ritter) في أوائل القرن التاسع عشر علم تأثير الجغرافيا، وكتب فيه بعده الكاتب الالمانى فردريك راتزل (Friedrick Ratzel) (١٨٤٤-١٩٠٤) كتابة شائعة، وعنى السياسيون منذ ذلك الوقت بالحدود الجغرافية والموضع الجغرافى، وأثر العوامل الجغرافية في سير الطرق التجارية، والتوسع الاستعمارى

ويبنوا خطر شأن العوامل الجوية والموارد الطبيعية في الشؤون السياسية، وبحث الكتاب في الأيام الأخيرة في نظرية توزيع السلطة، وعارضوا نظرية الدولة القوية، ومالوا إلى مبدأ الحكومة اللامركزية، وطلبوا قواعد جديدة للانتخاب والنيابة، وظهرت نظريات القومية والتوسع الامبراطوري والدولية في العلوم السياسية، ويعنى الكتاب في الوقت الحاضر بدراسة هذه العلوم دراسة نظامية على أساس المقارنة والاحصاء، وبفضل هذه الأسس الجديدة ينتظر ان يتقدم علم النظريات السياسية تقدما عظيما

٢ - النظريات السياسية و اتجاهها في الوقت الحاضر :

عنى الكتاب في النظريات السياسية منذ العصور القديمة بارتباط الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بالظاهرة السياسية، فكتب ارسطو طالس في العوامل النفسية والاقتصادية و اثرها في السياسة، ودرس مكيا في الزعامة والقيادة دراسة نفسية، و ابان هر نجتون خطر شأن الملكية والمقدرة العقلية في النشاط السياسي، واعترف منتسيكو بضرورة مطابقة القوانين للاحوال الاجتماعية، وقرر هملتون ان حقائق الطبيعة البشرية هي المادة الأولى التي تغترف منها النظريات السياسية، وحلل كلهون الدور الذي تمثله الملكية والثروة في تكوين الأحزاب وتقييد اتجاهها وميولها

كان للمحامين اثر عظيم في سير النظريات السياسية في اثناء القرن التاسع عشر، وكتب هجل واستن في نظرية السلطة العليا وفي الشخصية القانونية للدولة، وانبعت دائرة النظريات السياسية في الوقت الحاضر بفضل نظريات التطور التي قال بها داروين ومبادئ علوم

النفس والاجتماع، وفي كتابة المشترعين الحديثين امثال ديجوى وكراب وبوند وغيرهم يرى الباحث الاتجاه الحديث للعلوم السياسية ونظرياتها، ويميل الكتاب الآن الى الرأى القائل إن التشريع الاجتماعى الانسانى أفضل وسيلة للتقدم الاجتماعى، وهذا يخالف الرأى القديم الذى كان يؤيد الرقابة الحكومية على كل شؤون الدولة ومظاهرها المختلفة، ولا يؤيد الكتاب السياسيون الحركة الفكرية التى امتاز بها القرن الماضى، وهذا الميل ظاهر فى اراء اصحاب نظرية نظام نقابات العمال فانهم لا يثقون بالطبقة المفكرة، ويقررون أن الدولة تستطيع أن تنمو وتتقدم من غير مجهوداتهم، وكذلك يكره المحافظون النظريات والمبادئ الفلسفية، ويعتمدون على الشعور والتقاليد

تتجه النظريات السياسية ايضا فى الوقت الحاضر الى مهاجمة سلطة الدولة وتقييد دائرته نفوذها، ويعد هذا الاتجاه رد فعل ضد ازدياد النفوذ الحكومى فى أثناء النصف الاخير من القرن التاسع عشر، وضد نظرية تمجيد الدولة وتعظيمها التى قال بها هيجل، وضد الاشتراكية الحكومية التى ايدها ماركس، ويعمل هذا الاتجاه على أحياء مذهب الحقوق الطبيعية ومبادئه، ويلقى معاضدة كبيرة من جانب انصار نظرية الدولية الذين يعارضون فكرة القومية والمبادئ العسكرية ونظرية التوسع الامبراطورى، وهم يريدون تقييد سلطان الدولة وسلطتها العليا بخلق نظام عالمى يشرف على كثير من المصالح التى لها صفة دولية، ويحاول الكتاب الذين يهاجمون سلطتها من الوجهة الداخلية أن يقللوا من شأنها، ويعظموا شأن الجماعات والهيئات المختلفة التى تتكون فى داخلها، ويجد المؤرخون امثال جرك ومتلند وفجس فى تقدم نظم السياسة ونظرياتها مجالا للتقليل من شأن السيادة المطلقة للدولة، ويطلب

الاشتراكيون أمثال كول بالنظم الاشتراكية المؤسسة على نظرية توزيع السلطة العليا، ويؤكد علماء النفس ضعف النظام الموحد والسلطة المركزية، وينادون مع غيرهم من علماء القانون والاقتصاد بنظام اللامركزية وبحقوق الهيئات والجماعات غير السياسية، ويطلبون لها حياة استقلالية تتطلب النظريات السياسية بطبيعتها التوفيق بين كثير من المسائل التي تشغل بال المفكرين والباحثين، ويحاول الكتاب أن يوفقوا بين مطالب المتطرفين من أنصار الديمقراطية ومطالب المتطرفين من أنصار الاوتوقراطية، وبين المتطرفين من أنصار الفردية والمتطرفين من أنصار الاشتراكية الحكومية، وفي هذه المسائل تظهر نزعات النظريات السياسية المتضاربة، اذ يطلب أنصار الرقابة الشعبية في الدولة رفع القيود الانتخابية والنيابية، وتغيير نظام الوراثة الى نظام الانتخاب، وتوسيع سلطة المجالس النيابية المنتخبة انتخابا حرا ودقيقا، كما أنهم يطلبون تشريعا شعبيا بوساطة الاستفتاء العام، على حين يطلب الفريق الآخر توظيف الفنيين أصحاب الكفايات والخبراء والاختصاصيين في الوظائف الحكومية، ويطلبون أيضا عقد امتحانات المسابقة لاختيار الموظفين المدنيين، وحصص المسؤولية في الموظفين الاداريين الذين يشغلون الوظائف الرئيسية، وتعيين اللجان الادارية للاشراف على سير الأعمال وادارة الشؤون. أما تطبيق علم النفس الحديث على السياسية فمعناه لفت نظر المفكرين الى طبيعة الديمقراطية الفعلية، والى الاحزاب السياسية والزعامة السياسية

للحركات التي يقوم بها أنصار الفردية وأنصار الاشتراكية أترفعال في سير النظريات السياسية الحاضرة، فأنهم يطلبون توسيع نفوذ الدولة والسيطرة الحكومية في بعض ميادين العمل، على حين يطلبون تقييدها

او رفعها جملة في بعض الميادين الأخرى، وتتناقض النظريات الفوضوية مع النظريات الاشتراكية الحكومية تناقضا كبيرا، فيعتبر فريق الدولة أسمى نظام اجتماعي، ويؤكد خطر شأن سلطتها، ويعتقد أنها أفضل عامل من عوامل الرقي والتقدم البشري، أما الفريق الثاني فيبحث عن وسائل أخرى غير الدولة لازالة المساوى الاجتماعية وراحة البشر من شرها، وكذلك يرى الباحث تناقضا كبيرا في ميدان النظريات الدولية، اذ يرى ميلا قويا لتسمية الروح القومية وصفة الوطنية عند الأفراد، والعمل على جمع شتات العناصر الأجنبية في الدولة وادماجها في كتلة واحدة، والسعى للوصول الى الحدود الجغرافية الطبيعية، ونشر التوسع الامبراطورى ومد النفوذ الاقتصادى بين الأمم الضعيفة، ثم يرى ميلا معارضا لليل الأول وهو السعى لتحقيق رقابة دولية فعلية، والعمل على اضعاف روح التوسع الامبراطورى، ومساعدة القوميات الضعيفة لتنال الحقوق السياسية وتأمين شر الاعتداء من جانب الدول القوية

ان المسائل الاساسية التى تبحث فيها النظريات السياسية الآن لا تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التى كانت تبحث فيها منذ الفين من السنين، فان تقسيم الدول الى ملكية وارشتراطية وديمقراطية مع احتمال وجود نوع مختلط منها ظل قائما فى أثناء كل هذه العصور، اذ كان العالم القديم يعتقد أفضلية الحكومة الارشتراطية، واعتقد العالم فى أثناء القرون الوسطى وأوائل العصر الحديث أفضلية الحكومة الملكية، اما النظرية الحديثة فى وقتنا الحاضر فأنها تؤيد الديمقراطية وتعتقد أفضليتها. ولقد سعت النظريات السياسية فى أدوار تطورها المختلفة أن تقضى على

الفوارق بين طبقات الجماعة البشرية، وتفصل بين الدولة والحكومة وتعمل على خلق المبدأ النيابي في الحكم والمذهب التعاهدي بين الدول، وتنتج جهود المفكرين والساسة في الوقت الحاضر أن تعدل أسس الانتخاب والنيابة، وأن تعترف بالوحدات الإقليمية في الدولة، وأن تجمع بين الرقابة الشعبية والإدارة الفنية التي يقوم بها الخبراء والأخصائيون

عنى المفكرون أيضا منذ القدم بتبرير السلطة السياسية وبالتوفيق بين السلطة العليا والحرية، فاعتقد الاغريق أن مدينة الولاية بصفتها جماعة بشرية هي الوحدة الاجتماعية الطبيعية التي تنطبق على العقل والمنطق، وفيها دون سواها يصل الفرد الى الحرية والتقدم الى أقصى حد مستطاع، وعلى ذلك كانت سلطتها غير مقيدة، ووجب على الفرد اطاعتها من غير منازعة أو تردد، ثم جاء ابيقور واتباعه وأيدوا الفردية ضد سلطة الدولة، وأكد الرواقيون خطر شأن الطبيعة وقانونها وخطر شأن العالم لا المدينة، واعتنقت رومية الفكرة العالمية وآمنت بالقانون الطبيعي وقيدته بالسلطة المطلقة المستمدة من الشعب الروماني، واحيت المسيحية والشعوب التوتونية نظرية الفردية، وقرروا أن القانون الطبيعي يتفق مع إرادة الله وأن الحكم مفوضون من قبل الله، وفي نهاية القرون الوسطى احيت نظرية القانون الطبيعي والحرية الطبيعية والمساواة بين افراد البشر، وفقدت نظرية السلطة المقدسة خطر شأنها الاول، وفسرت الطبيعة بأنها العقل واتخذت اساسا للحكومة والسلطة، واتخذ الكتاب في أثناء القرن الثامن عشر نظرية الحقوق الطبيعية اساسا لنظرية الفردية، وظهر ميل شديد نحو الفوضى نتيجة لذلك، وفي القرن الماضي ترك الكتاب فكرة القانون

الطبيعى وبحثوا عن أساس جديد للرقابة والسلطة ، و حاولوا التوفيق بين
السلطة المطلقة والفوضى التى نشأت عن الحرية الفردية غير المقيدة ،
ولجئوا الى العقل والفضيلة والتطور التاريخى والوحدة القومية والنظرية
العضوية ليبرروا بوساطتها تقييد الحرية الكاملة بعض التقييد
ان تعقد الحياة الاجتماعية الحاضرة وسرعة التغيير والتطور فى
الاحوال والنظم السياسية ترفعان من شأن الباحثين فى النظريات السياسية
وتجعلان هذه النظريات اكثر ضرورة واعلى مكانا مما كانت عليه قديما .

اتمى

فهرس الكتاب

(الباب الأول)

٣٤ - ٧

تاريخ النظريات السياسية عند اليونان :

تمهيد - دستور اسبرطة . دستور أثينا . دستور سولون .
السفسطائيون وسقراط . أفلاطون . ارسطو طاليس -
النظريات السياسية بعد ارسطو طاليس - أبيقور وأتباعه
والرواقيون

(الباب الثاني)

٥٠ - ٣٥

النظريات السياسية عند الرومان :

(١) النظم الرومانية السياسية (٢) وصف النظريات
السياسية الرومانية (٣) نظرية الرومان في القانون
(٤) بوليوس (٥) شيشرون (٦) نظرية الرومان في العلاقات
الدولية (٧) اثر النظريات الرومانية في سير الفلسفة السياسية

(الباب الثالث)

٦٣ - ٥١

النظريات السياسية في بدء القرون الوسطى :

(١) المسيحية في الدولة الرومانية (٢) قيام البابوية
(٣) الآراء السياسية في بدء المسيحية (٤) الآراء السياسية
عند التيوتون (٥) الآراء السياسية في العهد الأقطاعي
(٦) الدولة الرومانية المقدسة

﴿ الباب الرابع ﴾

٨١ - ٦٤

المعركة بين الكنيسة والدولة:

- (١) العلاقة بين السلطين الروحانية والزمنية (٢) طبيعة الآراء السياسية في القرون الوسطى (٣) حجج القائلين بسيادة البابوية (٤) حجج القائلين بسيادة السلطة الزمنية (٥) سنت برناردو، وحناسلسبرى (٦) سنت توماس كونياس (٧) المناظرات في القرن الرابع عشر (٨) دانتى الغيرى (٩) مرسليو بادو، ووليم أوكام

﴿ الباب الخامس ﴾

٩٧ - ٨٢

انتهاء القرون الوسطى:

- (١) المظاهر الأخيرة للقرون الوسطى (٢) وكلف وهوس (٣) المجالس الدينية (٤) المشترعون في القرن الخامس عشر (٥) نقولا مكيا فيلى (٦) نظرية القرون الوسطى في العلاقات الدولية

﴿ الباب السادس ﴾

١٠٨ - ٩٨

النظريات السياسية في عهد الإصلاح الدينى:

- (١) أثر الإصلاح الدينى في الفلسفة السياسية (٢) مارتين لوثر (٣) فليب ملنشنون (٤) زونجلي (٥) حنا كافن (٦) الجماعات الدينية الشيوعية

﴿ الباب السابع ﴾

النظريات السياسية في النصف الثاني من القرن السادس عشر ١٠٩-١٢٣

- (١) أوربا في النصف الثاني من القرن السادس عشر
- (٢) أثر التوسع الاوربي في النظريات السياسية (٣) جماعة السياسيين (٤) المعارضون لمبدأ الملكية المطلقة في القرن السادس عشر (٥) الكتاب الكاثوليك في القرن السادس عشر

﴿ الباب الثامن ﴾

جان بودان ، وهو جو جروتوس : ١٢٤-١٣٨

- (١) قيام النظرية الحديثة عن مصدر السلطة العليا في الدولة (٢) جان بودان (٣) الكتاب الذين تقدموا جروتوس

﴿ الباب التاسع ﴾

ثورة المطهرين في إنجلترا ١٣٩-١٥٦

- (١) النظريات السياسية الانجليزية قبل الثورة
- (٢) السير توماس مور ، فرنسيس بيكون (٣) آراء جيمس الأول السياسية (٤) آراء أنصار البرلمان السياسية (٥) النظريات السياسية في عهد الجمهورية الانجليزية (٦) جيمس هارنجتون (٧) السير روبرت فلير (٨) آراء المطهرين ونظرياتهم في أمريكا

﴿ الباب العاشر ﴾

توماس هوبز ، وحنالوك : ١٥٧-١٧٠

- (١) الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعي (٢) توماس هوبز
- (٣) النظريات السياسية في عهد الملكية المستردة
- (٤) حنالوك

﴿ الباب الحادى عشر ﴾

النظريات السياسية في قارة أوروبا في القرن السابع عشر ١٧١-١٧٨

- (١) الأحوال السياسية في الدول الأوربية في أثناء القرن السابع عشر (٢) النظريات السياسية في هولندا
- (٣) النظريات السياسية في المانيا (٤) النظريات السياسية في فرنسا

﴿ الباب الثانى عشر ﴾

النظريات السياسية في النصف الأول من القرن الثامن عشر ١٧٩-١٨٩

- (١) الأحوال العامة في نصف القرن الثامن عشر الأول
- (٢) النظريات السياسية في المانيا (٣) النظريات السياسية في إيطاليا (٤) النظريات السياسية في إنجلترا

﴿ الباب الثالث عشر ﴾

البارون دى منتسكيو ، وجان جاك روسو : ١٩٠-٢٠٣

- (١) الأحوال في فرنسا بعد لويس الرابع عشر (٢) البارون دى منتسكيو (٣) جان جاك روسو

﴿ الباب الرابع عشر ﴾

التقدم الاقتصادي وأثره في النظريات السياسية : ٢٠٤-٢١٨

- (١) العلاقة بين الاقتصاد والفلسفة السياسية (٢) المذهب التجاري (٣) الطبيعيون (٤) آدم سميث (٥) نظرية السكان

﴿ الباب الخامس عشر ﴾

الخليقون والمشرعون في نهاية القرن الثامن عشر : ٢١٩-٢٣١

- (١) الأحوال السياسية في نهاية القرن الثامن عشر
(٢) الفلسفة الاجتماعية والخلقية في فرنسا (٣) المشرعون
الايطاليون (٤) الفلسفة القضائية والخلقية في إنجلترا

﴿ الباب السادس عشر ﴾

النظريات السياسية للثورتين الأمريكية والفرنسية : ٢٣٢-٢٤٩

- (١) طبيعة الثورتين الأمريكية والفرنسية (٢) النظرية السياسية للثورة الأمريكية (٣) الوثائق والدساتير الأمريكية
(٤) النظريات السياسية للثورة الفرنسية (٥) الوثائق والدساتير الفرنسية (٦) آراء الكتاب الانجليز في نظريات الثورتين الأمريكية والفرنسية

﴿ الباب السابع عشر ﴾

النظريات السياسية الخلقية الكاملة : ٢٥٠-٢٦٠

- (١) طبيعة الفلسفة السياسية للكتاب الكمالين
(٢) الكماليون الألمان (٣) الكماليون الانجليز

﴿ الباب الثامن عشر ﴾

٢٦١ - ٢٧٠ النظریات السياسية الرجعية بعد الثورات

- (١) الطبيعة العامة للحركات الرجعية (٢) الأفكار الرجعية في أمريكا (٣) الأفكار الرجعية في أوروبا (٤) الكنيسة والدولة في إنجلترا

﴿ الباب التاسع عشر ﴾

٢٧١ - ٢٨٥ النفعيون الإنجليز

- (١) الطبيعة العامة لفلسفة النفعيين (٢) جرمي بنتام (٣) جيمس مل (٤) جون استن (٥) جون ستيوارت مل

﴿ الباب العشرون ﴾

٢٨٦ - ٣٠٠ النظريات السياسية للحكومة الدستورية

- (١) الديمقراطية والحاجة الى الدساتير المسطورة (٢) نظرية الحكومة الدستورية في أوروبا (٣) تقدم الافكار الديمقراطية في أمريكا (٤) النظريات المضادة للديمقراطية في القرن التاسع عشر

﴿ الباب الحادي والعشرون ﴾

٣٠١ - ٣٢٠ قيام النظريات السياسية الاشتراكية

- (١) نظرية الفردية (٢) الاشتراكيون الخياليون (٣) قيام اشتراكية الطبقات الفقيرة (٤) الاشتراكية الحكومية

(الباب الثاني والعشرون)

٣٣٠ - ٣٢١ اصحاب المذهب التاريخي في النظريات السياسية

- (١) النظريات السياسية التاريخية (٢) أصحاب المذهب التاريخي الألمان (٣) أصحاب المذهب التاريخي الانجليز (٤) أصحاب المذهب التاريخي في الولايات المتحدة
- (الباب الثالث والعشرون)

٣٤١ - ٣٣١ الدولة كائن حي

- (١) الأفكار الأولى عن الدولة باعتبارها كائنا حيا
- (٢) الدولة كائن نفساني (٣) الدولة نظام حي (٤) الدولة كائن اجتماعي

(الباب الرابع والعشرون)

٣٥٠ - ٣٤٢ نظرية الدولة التعاهدية

- (١) نشوء الفكرة التعاهدية وتقدمها (٢) النظريات الأمريكية في الحكومة التعاهدية (٣) النظريات الأوربية في الحكومة التعاهدية

(الباب الخامس والعشرون)

٣٦٨ - ٣٥١ نظريات القومية والتوسع الإمبراطوري والدولية

- (١) نظرية القومية (٢) نظرية التوسع الإمبراطوري (٣) نظرية الدولية

(الباب السادس والعشرون)

نظريات توزيع السلطة العليا
٣٧٨ - ٣٦٩

- (١) نشوء نظرية السلطة العليا وتقدمها (٢) الطبيعة العامة
لنظرية توزيع السلطة العليا

(الباب السابع والعشرون)

نظريات العمال السياسية الحديثة
٣٩٨ - ٣٧٩

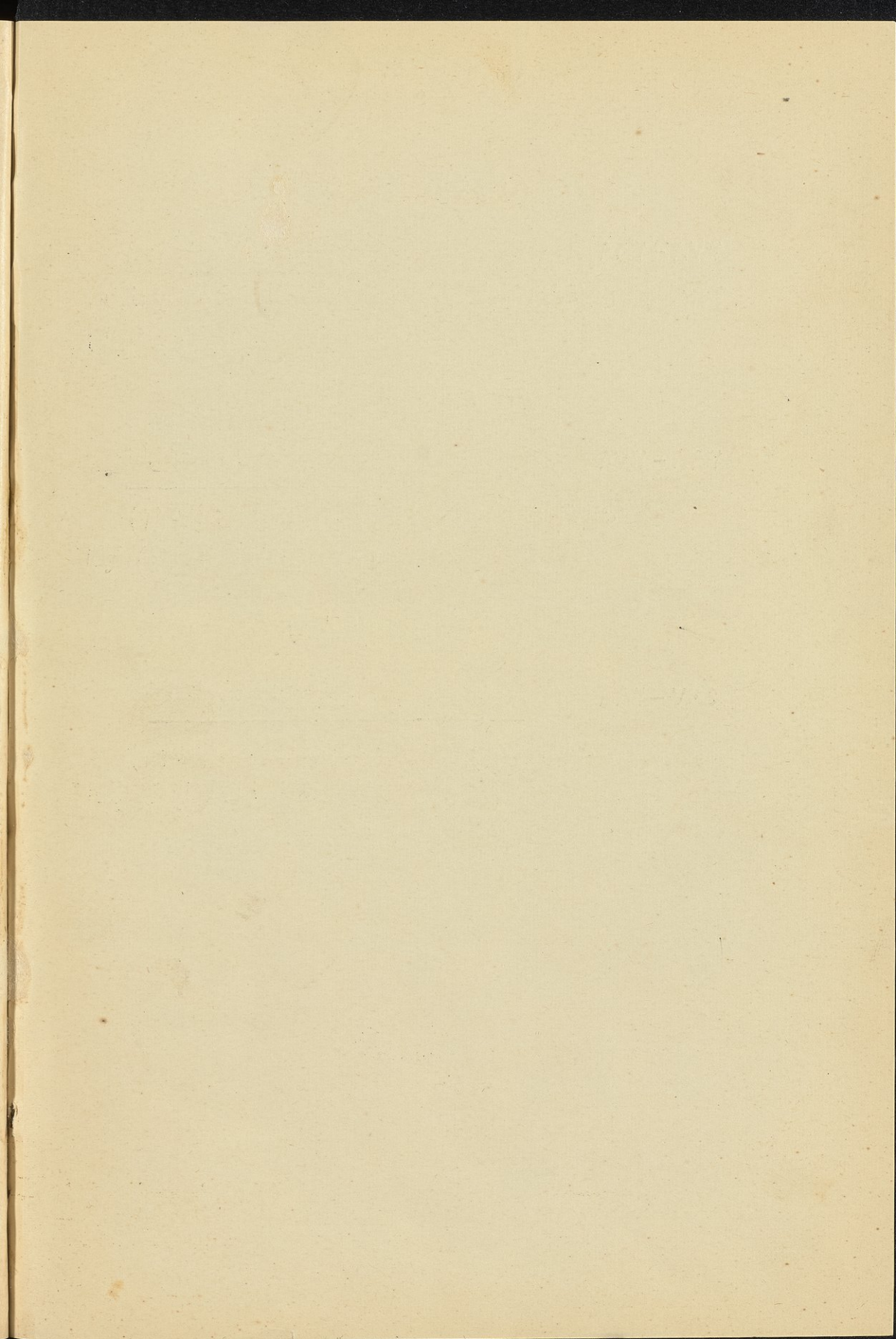
- (١) الاشتراكية القومية (٢) الفوضوية (٣) نظام نقابات
العمال (٤) اشتراكية النقابات (٥) البلشفية

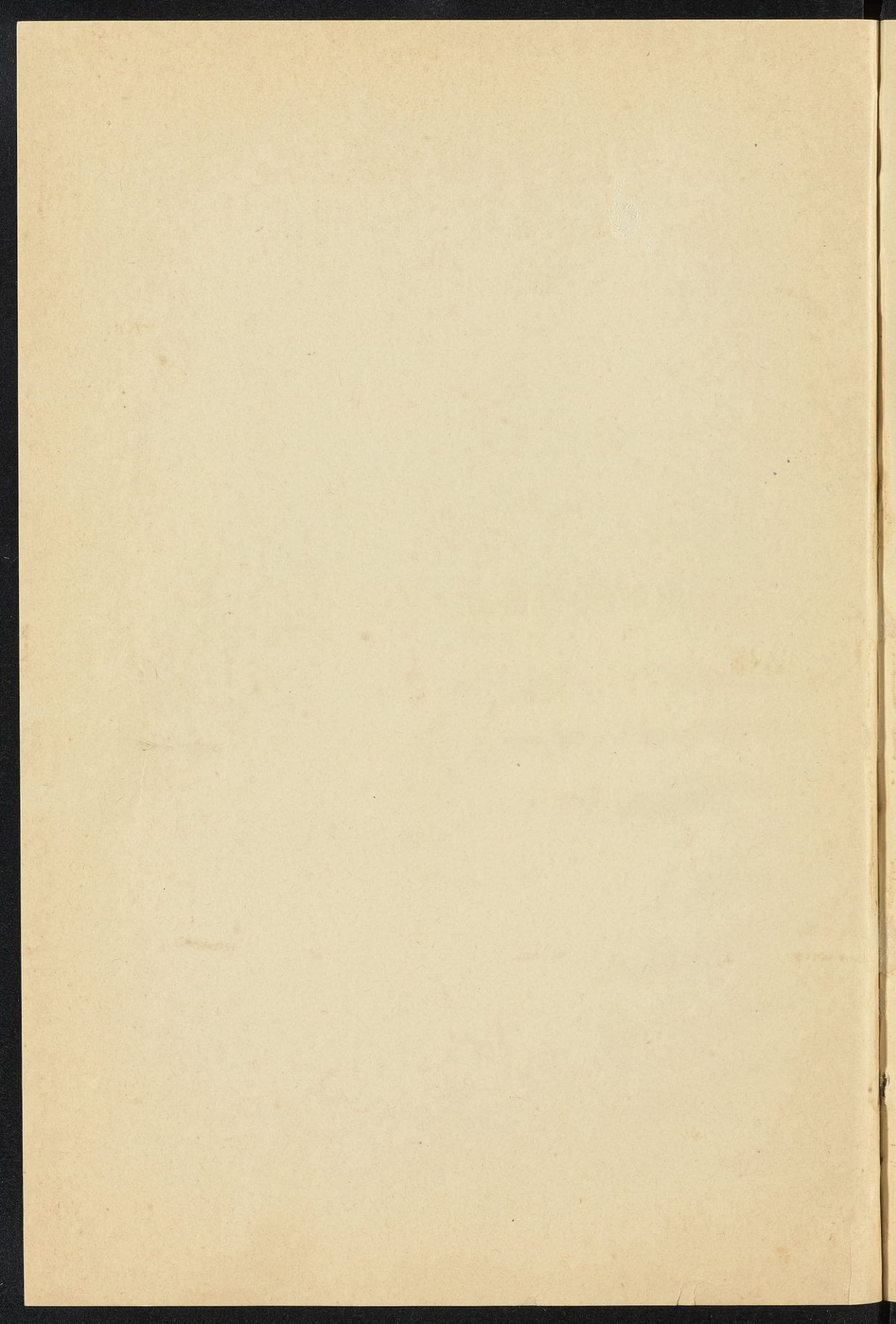
(الباب الثامن والعشرون)

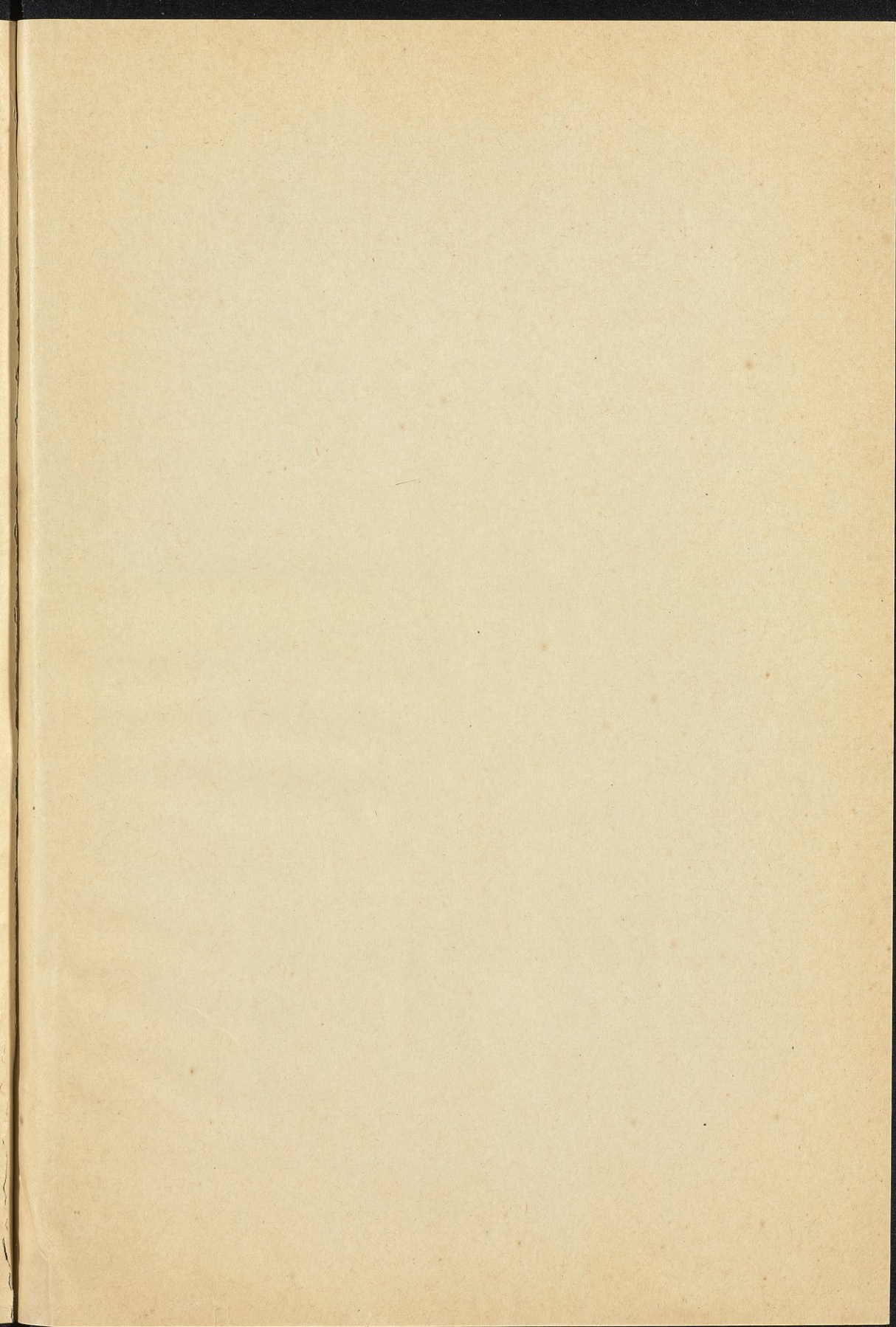
سير النظريات السياسية واتجاهها قديما وحديثا
٤٠٧ - ٣٩٩

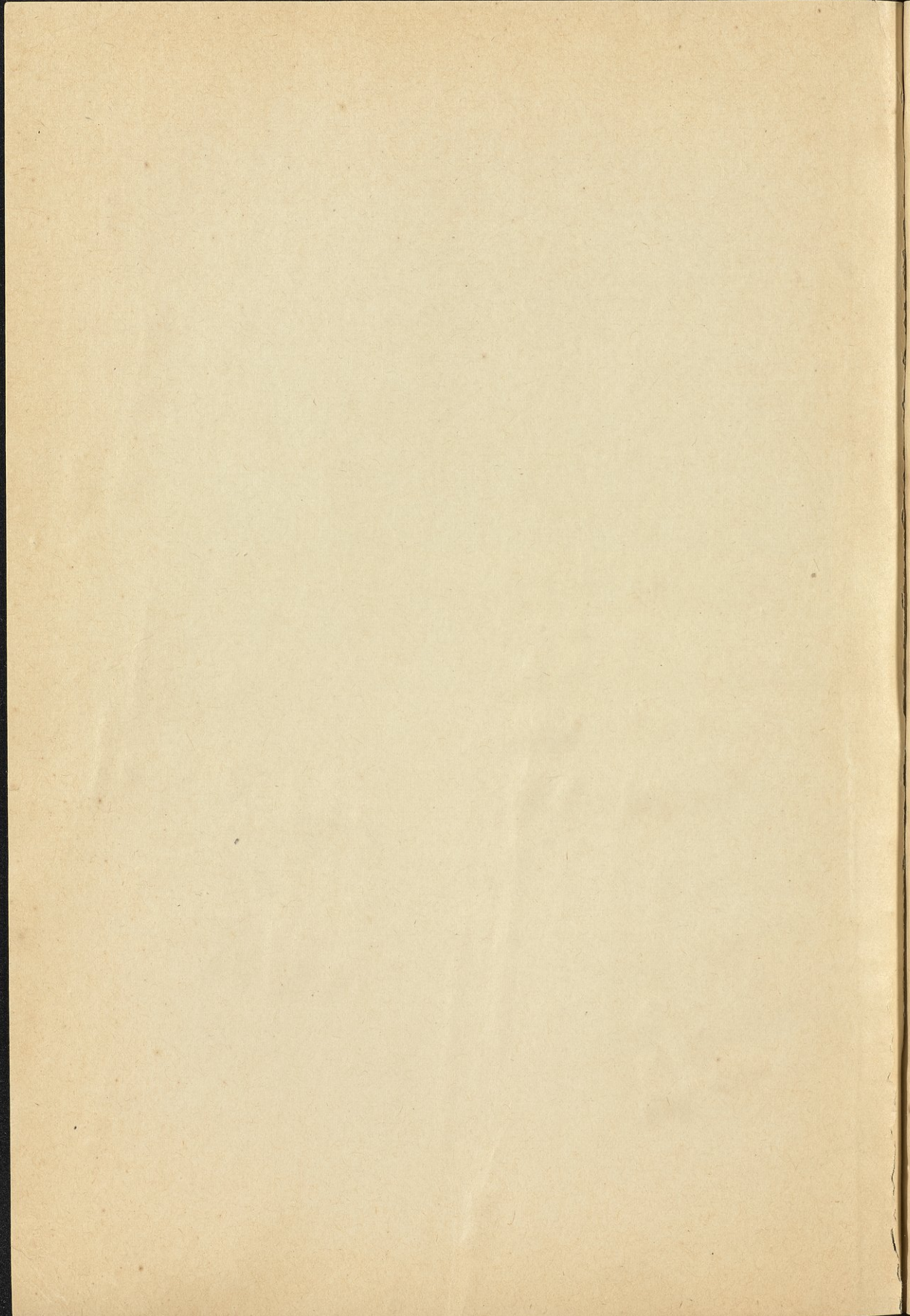
- (١) النظريات السياسية واتجاهها في الماضي (٢) النظريات
السياسية واتجاهها في الوقت الحاضر







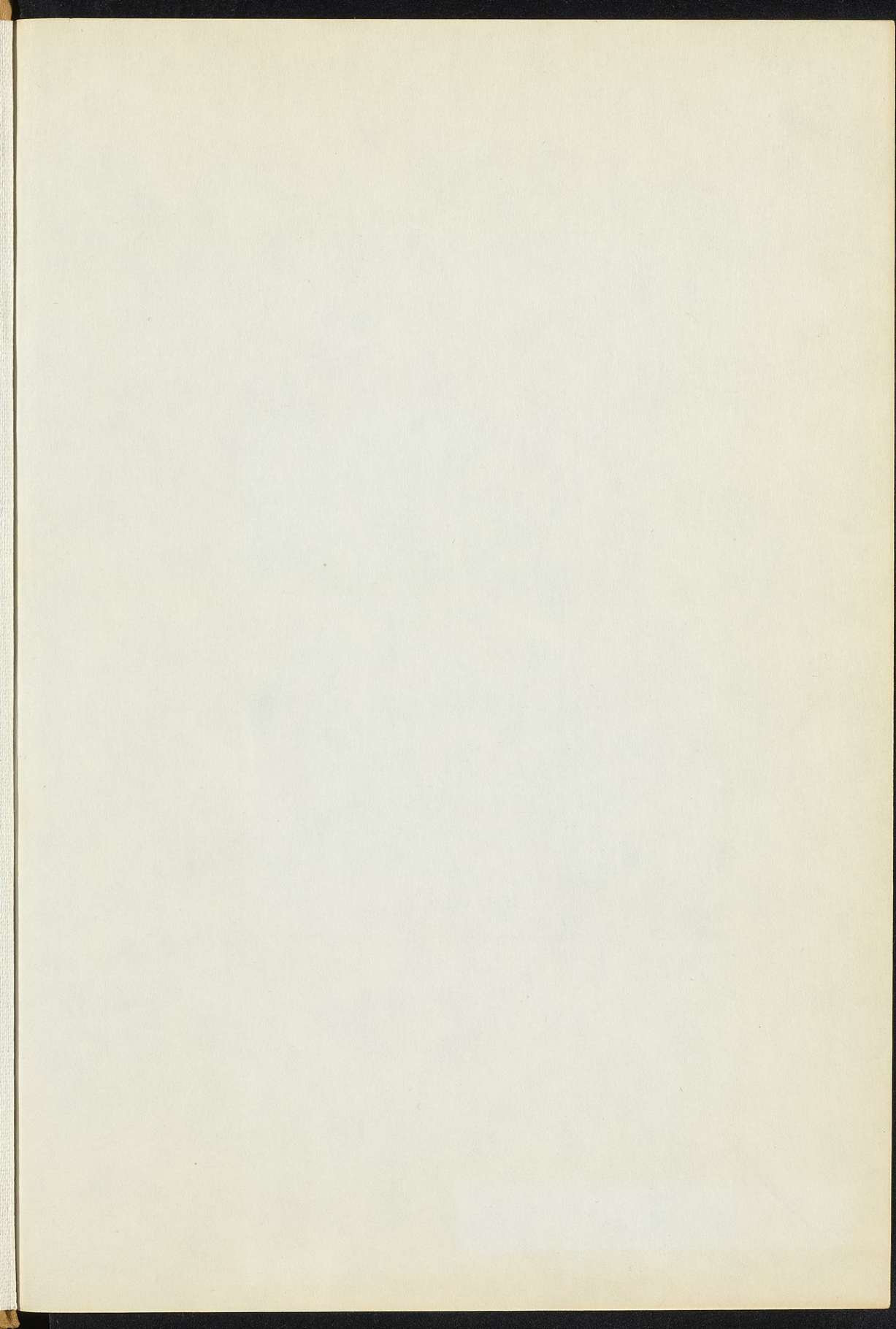




9

GENERAL BOOKBINDING CO.
75 298NY1 4 318 P 6549
QUALITY CONTROL MARK

[Faint, illegible text or markings]



DATE DUE

DATE DUE

~~1975~~

06592384

N ENTRY



INSERT



BOOK CARD

PLEASE DO NOT REMOVE.
A TWO DOLLAR FINE WILL
BE CHARGED FOR THE LOSS
OR MUTILATION OF THIS CARD.

8 37 20 23 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80
PRINTED IN U.S.A.

06592384

OCT 6 1975

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU53459415

JA83 .K43

Tarikh al-nazariyat